

السودان

سير هارولد ماكمايكل

(G. C. M. G. - D. S. O.)

ترجمة

محمود صالح عثمان صالح



الطبعة الثانية



مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي

السـودان



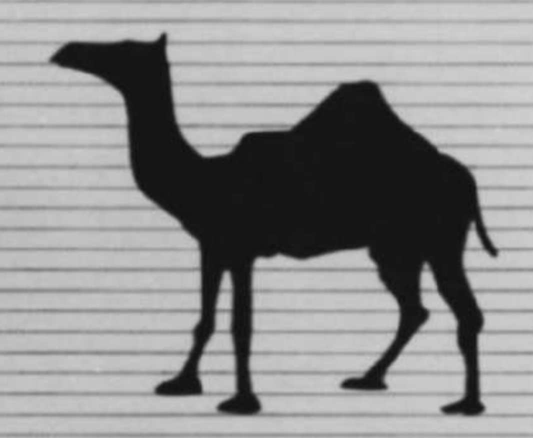
السودان

سير هارولد ماكمايكل

(G. C. M. G. - D. S. O.)

ترجمة

محمود صالح عثمان صالح



الطبعة الثانية



مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي

السـودان

تاليف:

سير هارولد ماكمايكل

(G.C.M.G. - D.S.O)

حامل وسام فارس من درجة الصليب الأعظم

من جماعة القديس مايكل والقديس جورج

حامل وسام الخدمة الممتازة

ترجمة:

محمود صالح عثمان صالح

الطبعة الأولى عام ١٩٥٤

الناشر: لرنست بني المحدودة

باوري هاوس ـ شارع فليت

لندن ي. س. ٤٠

طبع في بريطانيا



الســـودان

الطبعة الثانية: يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩

إهداء

إلى السيدة الفضلى المرحومة

الحاجة عواطف أحمد العشي

التي كانت تدعو لي يومياً

في كل صلواتها

منذ أكثر من ثلاثة عقود.

المحتويات

الجزء الأول
خلفية وأسس

الجزء الثاني

الجزء الثالث
السياسة

توطئة المترجم

من مأثور الفولكلور السوداني أن أحدهم ابتاع حذاء من السوق ورجع مختالاً به إلى منزله. لاحظت زوجه أن الحذاء أوسع من قدميه واستفسرته عن ذلك. فرد عليها قائلاً: عندما أدخلت قدمي في الحذاء لقياسه إذا بجميع من كان في المتجر يصيح بي «قدرك، قدرك» (أو كما يقول أخوتنا المصريون «أدك، أدك»)، فصدقتهم واشتريته.

في مطلع رمضان من عام ١٤٢٦هـ قمت بترجمة بعض فقرات من كتاب ماكمايكل «السودان» والذي أعجب به كثيراً لأسباب سأعرض لها لاحقاً. وقمت بقراءة تلك الفقرات على العم والصديق الأستاذ/ يونس الدسوقي المتبحر في الأدب، والمهموم بالمعرفة، والشأن السوداني. كما قرأتها أيضاً على الأخ الصديق الأستاذ/ صلاح أحمد محمد صالح الدبلوماسي الحصيف، والإذاعي القدير، والشاعر الأديب. وإذا بكليهما يقترحان عليّ أن أقوم بترجمة الكتاب بأكمله. وقد حاولت جهدي أن أقنعهما بأنني لست مترجماً وقد لا أوفي الكتاب أو الكاتب حقهما، ولكن لم يزدهم ذلك إلا إصراراً على أنني «قدر» المهمة. وكما فعل صاحب الحذاء صدقتهما وتوكلت على الحي الذي لا يموت.

ومع ذلك، فإني أدعو قراء اللغة الإنجليزية وعشاق الأدب الإنجليزي أن يطالعوا الكتاب بلغته الأصلية. فالكتاب، في رأيي، لا يقل روعة عن أعمال كبار الأدباء الإنجليز، ولا أستثني من هؤلاء: ديكنز أو أوستن أو برونتي أو ستيفنسن، أو سواهم. فماكمايكل، كقول المأمون عن القاسم بن عيسى: «يوجز في غير عجز، ويصيب مفاصل الكلام، ولا تدعوه المقدرة

إلى الإطناب، ولا تميل به الغزارة إلى الإسهاب، يجلي عن مراده في كتبه، ويصيب المغزى في ألفاظه»(*). ولو انبرى لترجمة هذا الكتاب أمثال المرحوم الأستاذ أحمد محمد صالح أو المرحوم الدكتور أحمد الطيب، أو المرحوم الأستاذ سر الختم الخليفة، أو الصديق الأديب الأستاذ/ الطيب صالح، أطال الله في عمره ومتّعه بالعافية، لأوفوه حقه. ولكن على ماكمايكل أن يقنع بترجمتي هذه، كما هي، آملاً على الأقل أن أكون قد «أصبت المغزى» أو كدت.

وقد حرصت أن أعرض مسودة الترجمة على بعض الأخوة ممن يُشهد لهم بالعلم والدقة لإجراء التصويب وإبداء الملاحظات، وحسناً فعلت، فقد أعاد لي د. إبراهيم القرشي المسودة بعد أن أعمل قلمه الأحمر في كل صفحاتها مما جعلها أشبه بساحة شيكان بعد أن غطتها دماء جيش هكس باشا. أما د. أحمد إبراهيم أبو شوك، فلم يكتف بتصويب الكلمات والتعابير مضفياً عليها رونقاً ورشاقة، بل قام بتصحيح نص المؤلف نفسه في أكثر من موقع، وقد أوردت ذلك في مكانه. كما تكرّم وأرسل لي خطاباً ضافياً تتضاءل توطئتي أمامه، وسأورده في صفحة منفصلة.

د. فيصل عبد الرحمن علي طه أشار علي باعتماد الترجمات الرسمية للاتفاقيات، بدلاً من ترجمتها عن نصها الإنجليزي، وقد عملت بنصيحته، كما قام بتصويب التعابير القانونية المتكررة في النص. كما أفدت كثيراً من كتابيه «الحركة السياسية السودانية» و«مياه النيل... السياق التاريخي والقانوني».

كما أدين بالفضل لعدد كبير من الأصدقاء وأخص منهم البروفسور حسن أحمد إبراهيم، ود. حسن ابشر الطيب، والأستاذ السر أحمد قدور، والسير دونالد هولي، والسيدة جين هوقان، مديرة الأرشيف السوداني بجامعة درم البريطانية لمقترحاتهم وملاحظاتهم القيمة التي أخذت بها. كما

(*) كتاب الصناعتين ـ الكتابة والشعر لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ـ الطبعة الثانية ١٩٨٤ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الصفحة ٤٩٩.

أتقدم بالشكر للطابع النابه الأستاذ / عبد المنعم أحمد النجدي الذي قام بطباعة المسودة وإعادة طباعتها مرات عدة، وكذلك للسيدة الفضلى أمال ترحيني لإشرافها على طباعة الكتاب وإعداد الفهرست.

لقد سعيت للتعرف على أي فرد من أسرة السير هارولد ماكمايكل لأستأذنه في ترجمة الكتاب، علماً بأن حقوق المؤلف قد سقطت لتجاوزها المدة القانونية، واستعنت بعدد ممن كانوا يعرفونه أو يعرفون عنه ولكن للأسف لم يفيدوني بأي دليل، ومع ذلك فإني أتقدم بالشكر لأسرة المؤلف، إن وجدت، لإتاحتهم الفرصة لي لترجمة هذا الكتاب القيّم.

أكرر شكري لجميع من ذكرت ولمن لم أذكر، أما مسئولية الترجمة فتقع على عاتقي وحدي.

محمود صالح عثمان صالح

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ٢٠٠٦/٣/١٢

الأخ الصديق محمود صالح

لك التحية والود،

أكتب إليكم هذه الرسالة وعقارب الساعة تجاوزت الخامسة والنصف صباحاً ببضع دقائق، بعد جلسة إمتاع ومؤانسة طريفة وطويلة، استمرت قرابة العشر ساعات في رحاب السير هارولد ماكمايكل وكتابه الموجز الشامل: «السودان». حقاً صدقتَ القول بأنه كتاب مهم في تاريخ السودان، لو اطلع عليه حملة لواء الاستقلال بمنعرج اللوى لأدرك أهل السودان الصبح قبل أن ينجلي ضحى الغد، لكن هيهات لوطن أضحى عرضة للتشظي والتفطُّر، وضعف فيه الطالب والمطلوب، واختلط نابل المصالح الخاصة بحابل المصلحة العامة.

أخي محمود كل هذه الإيماءات تؤكد أن اختياركم للكتاب موضوع الترجمة كان اختياراً موفقاً، وجديراً بالاهتمام، والجهد الذي بذلتموه في ترجمته. من ثم دعني أضم صوتي إلى صوت الذين باركوا لكم الحذاء الجديد، ولا أظن أن الأخت الفاضلة الأستاذة فكرية ستكون صوتاً نشازاً في ما أجمعوا عليه. لأن الترجمة من غير مراء جيدة وحاذقة، استوفت الغرض، وعرضت النص عرضاً موضوعياً، وحققت الهدف المنشود، الذي آمل أن تكتمل قامته بنشر هذه المسودة القيمة في صورتها النهائية، ويحدوني الأمل أيضاً أن يكون هذا الكتاب مادة علمية ووثائقية دسمة لصناع

القرار السياسي في السودان، إذا أدركوا أن التاريخ هو حادي ركب المدلجين، الذين يحمدون السُرى عندما تشرق عليهم شمس ضحى الغد، والقلة من جيل السودنة الذين عاصروا طرفاً من أحداث تلك الفترة الحرجة من تاريخ السودان الحديث، وطلاب الدراسات السودانية الذين لم يسعفهم الحظ بمطالعة الكتاب في أصله الإنجليزي.

أحمد إبراهيم أبو شوك -
كوالالمبور

مقدمة المترجم

السير هارولد ماكمايكل من مواليد ١٥ أكتوبر ١٨٨٢، وتخرج في كلية ماجدولين بجامعة كيمبردج وتحصّل على درجة الشرف الأولى في التاريخ، واعتُرف به عالماً وأصبح زميل شرف في جامعة كيمبردج. تم اختياره للعمل في خدمة السودان السياسية (١٩٠٥) حيث عمل في نفس العام وإلى (١٩١٢) في كردفان، ثم في النيل الأزرق خلال (١٩١٢ و١٩١٣)، وفي الخرطوم خلال (١٩١٣ ـ ١٩١٥)، ثم المسئول السياسي لخفر سواحل البحر الأحمر (١٩١٥)، والمسئول السياسي لحملة دارفور العسكرية (١٩١٦)، ثم أصبح نائباً لمدير مديرية دارفور خلال (١٩١٧ ـ ١٩١٨)، ثم ألحق بوزارة الخارجية البريطانية لحضور مؤتمر السلام في باريس عام (١٩١٩)، ثم عين مساعداً للسكرتير الإداري من (١٩١٩) إلى (١٩٢٥)، ثم أصبح السكرتير الإداري في (١٩٢٦) إلى تقاعده عن خدمة حكومة السودان في (١٩٣٤) حيث عين حاكماً وقائداً عاماً لتنجانيقا إلى (١٩٣٨)، ثم مندوباً سامياً وقائداً عاماً لفلسطين ومندوباً سامياً للأردن خلال (١٩٣٨ ـ ١٩٤٤) حيث نجا من محاولة اغتيال دبرها له اليهود، ثم مندوباً خاصاً إلى الملايو (١٩٤٥) وأخيراً كمندوب للشئون الدستورية في مالطة (١٩٤٦).

وقد حاز على الكثير من الأوسمة من بينها وسام الخدمة الممتازة (١٩١٦) ووسام نجمة أثيوبيا من الدرجة الثانية عام ١٩٣٠ ولقب فارس لجماعة القديس جون المقدسي (١٩٣٨) ولقب فارس الصليب الأعظم لجماعة القديس مايكل والقديس جورج (١٩٤١). وتوفي (١٩٦٩).

كما ألف عدداً من الكتب من بينها «قبائل شمال ووسط كردفان» (١٩١٢)، و«وسوم الجمال التي تستعملها كبرى قبائل كردفان» (١٩١٣)، و«تاريخ العرب في السودان» (١٩٢٢)، و«السودان الإنجليزي ـ المصري» (١٩٣٤)، و«السودان» (١٩٥٤). كما أسس مجلة السودان في رسائل ومدوّنات (١٩١٨) وقد كتب العديد من المقالات والتقارير فيها خلال الخمس عشرة سنة تلك في مواضيع شتى[١]. كما «هيمن هيمنة تامة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٤ على مكتب السكرتير الإداري نظراً لذكائه الحاد، ودراسته المتعمقة، ومعرفته الشاملة بأحوال السودان وأهلها، وبراعته في التحاور والتفاوض، وبصرامته في الإلتزام بالقوانين والأعراف، وبحضوره المتسم بالتحفظ والترفع والبرود. وكان يعرف بـ «الزعيم الأبيض العظيم»[٢].

وتجدر الإشارة أنه ابن أخت اللورد كيرزون الذي تقلد مناصب عليا في كل الحكومات البريطانية منذ ١٨٨٥ وإلى ١٩٢٤، كسكرتيراً خاصاً للورد سالزبري (رئيس الوزراء) ثم وكيلاً لوزارة شئون الهند، ثم وكيلاً لوزارة الخارجية، ثم الحاكم العام للهند، ثم وزيراً للخارجية ووزارات أخرى في حكومات سالزبري، وأسكويث، ولويد جورج، وبونار لو، وبولدوين[٣]. وقد كان بوسع ماكمايكل الالتحاق بخدمة الحكومة الهندية وهي الخدمة الأكثر تميزاً في جميع أرجاء الامبراطورية البريطانية في ذلك الوقت، ولكنه فضّل الالتحاق بخدمة حكومة السودان.

ويخلص مارتن دالي في مقالته الضافية في «مجلة الشرق الأوسط وآسيا» بأن «معاصري ماكمايكل والمؤرخين من بعده وصفوه ظلماً بـ «العبقري الشرير»، وانتقوا من كتاباته ما يدعم شجبهم لسياساته البغيضة المتعلقة بالحكم الأهلي في شمال السودان ولسياساته نحو الجنوب، ولو أن سياسته بالنسبة للجنوب، كما وضعها عام ١٩٣٠، كانت في الواقع ليبرالية نوعاً ما، ولكن طبقت بطريقة سيئة من قبل الآخرين ـ مفتشي

(١) مارتن دالي ـ «الشرق الأوسط وآسيا» ١٩٩٨ ـ «الزعيم الأبيض العظيم» ـ صفحة (١١٧).
(٢) مارتن دالي ـ «امبراطورية على النيل» ـ الطبعة الثانية ١٩٨٨ ـ صفحة ٣٥١.
(٣) الموسوعة البريطانية ـ ١٩٥٧ ـ المجلد ٦ ـ الصفحات ٩٠٠ و ٩٠١.

المراكز الرجعيين والمسئولين عن الميزانيات في الخرطوم والذين كان همهم تخفيض الصرف ومتجاهلين النواحي التجديدية في السياسة. قد تكون كتابته الغزيرة قد أضرّت به، وربما أعطى وزناً أكبر مما يجب للآراء السائدة في ذلك الوقت، وربما أبطأ في اتخاذ القرارات، ولكنه كان واقعياً بدون شك»[١]. وقد وصف سير دوغلاس نيوبولد ماكمايكل بأنه «ببساطة هو الحكومة، وكان يتسم بالتوازن حتى عندما يهاجم زملاءه الذين كان بعضهم يراه مستبداً بينما يراه آخرون متردداً»[٢].

وضع ماكمايكل كتابه في ثلاثة أقسام: القسم الأول عبارة عن سرد تاريخي وجغرافي مختصر للسودان وأهله بأسلوب روائي أدبي رفيع. ولا داعي لأن نكرر ما ذكره حيث يغنينا النص.

أما القسم الثاني، وهو الأهم في نظري، يتعلق بكل الإنجازات التي حققها البريطانيون في السودان منذ الأيام الأولى التي تلت واقعة أم درمان في ٢ سبتمبر ١٨٩٨، وإلى نهاية ١٩٥٣ ـ وهو التاريخ الذي أنهى فيه ماكمايكل كتابه هذا. أورد ماكمايكل في هذا القسم، وبالتفصيل، كل ما تم في مجال البناء والتعمير، والري، والزراعة، والتعليم والصحة، والإدارة والاقتصاد، وتطور المؤسسات الدستورية وخلافه. ويلفت ماكمايكل نظرنا دائماً إلى أنه ما من عمل أنجز إلا سبقته الدراسة المتأنية والتمحيص، واستشاره كل الأطراف داخل السودان وخارجه، وفي أغلب الأحيان الاستعانة بالخبراء البريطانيين والعالميين. ويحرص أن يسترعي انتباهنا إلى أن دراسة المشاريع كانت تتم حتى ولو لم يكن تمويلها متاحاً حتى يتم الشروع في تنفيذها بمجرد الحصول على التمويل، كما وأن المشاريع التي يتوافر لها التمويل لا تنفذ إلا مرحلياً حسب الاحتياجات الآنية، حتى يستفاد من التمويل المتاح لتنفيذ مشاريع أخرى قد تكون أكثر أهمية، كل هذا حرصاً على عدم تبديد الأموال والتي أصلاً كانت شحيحة. كما كان

(١) مارتن دالي ـ «الشرق الأوسط وآسيا» ـ المرجع السابق ـ صفحة ١١٩.

(٢) مارتن دالي «امبراطورية على النيل» المصدر السابق ـ صفحة ٣٥١.

التخطيط يُعنى بتنمية موارد البلاد الزراعية وثروتها الحيوانية مع توفير التعليم والصحة لإنعاش اقتصاد البلاد. ويؤكد أن الطفرة الفريدة التي أسفرت عن زيادة إيرادات السودان من ٣٥,٠٠٠ جنيه مصري عام ١٨٩٨ إلى قرابة الـ ٢٥ مليون جنيه مصري عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ (أي مضاعفة الدخل سبعمائة مرة خلال ٥٤ عاماً أو ما يعادل متوسط زيادة سنوية تبلغ ثلاثة عشر ضعفاً) ما كان يمكن تحقيقها إلا بالتخطيط المتأني، والدراسة المستفيضة والعمل المتقن الدؤوب. وعندما زار الدكتور محمد أفضال، مدير الأبحاث للجنة القطن المركزية الباكستانية مشروع الجزيرة في عام ١٩٤٦ قال: «إن الجزيرة تمثل أعظم تجربة رائعة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذا القرن، وإن نجاحها لعظيم بدرجة تؤهلها دخول التاريخ كأسطورة ورومانسية في الإنجاز الإبداعي»، لم يتمالك ماكمايكل نفسه واهتز طرباً وقال بفخر: «نعم، ويضطر المرء أن يتساءل ما دامت أحوال السودان ليست فريدة، لماذا لا تطبق المبادئ والأساليب في أنحاء امبراطوريتنا الاستعمارية، بعد إجراء التغييرات اللازمة؛ فالخيال وبُعد النظر ليسا حكراً على حكومة السودان، كما وأن البحوث والتجارب ليست متطلبات شاذة للشروع في تنفيذ المشاريع الضخمة»[1].

ويحق له أن يفتخر! لأن ما أنجز من تنمية اقتصادية لم يكن نتيجة اكتشافات بترولية أو معادن نفيسة، وإنما فقط بتشييد مشاريع الري الكبرى والاستفادة من المياه التي وفرتها لزيادة الرقعة المزروعة، بالإضافة إلى الأبحاث المتأنية وتحسين البذور ومكافحة الأمراض وإنصاف المزارعين، وعموماً تحسين مستوى السكان غذائياً وصحياً ورفع درجة وعيهم بالتعليم المناسب؛ وكذلك بتشييد ميناء بورتسودان والسكك الحديدية والمواصلات البرية والجوية وخلافه.

وكل ما جاء ذكره في هذا القسم الثاني مدعم بالأرقام ومثبت في التقارير والمستندات التي ما زالت محفوظة في عدة جهات بينها دار الوثائق القومية

(١) انظر النص ـ الفصل الثاني عشر.

بالخرطوم ويمكن الرجوع إليها لمن يرغب في أن يتحقق أو يزداد علماً.

أما القسم الثالث فقد خصصه ماكمايكل للمسائل السياسية ومرحله إلى ثلاث فترات حسب تواتر الأحداث، وختمه بفصل كامل عن «دور مصر». من ناحية سياسية فهذا القسم هو الأمتع لأنه يروي كيف تسببت الأحداث الداخلية، والمؤثرات الخارجية والصراع المصري - البريطاني في تمكين السودان من الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي ومن ثم تقرير مصيره والذي تم بعد عامين كاملين من إنهاء ماكمايكل لكتابه هذا.

لقد عرضنا لتاريخ ماكمايكل وما احتواه كتابه وأوفيناه حقه من الثناء والمدح. يبقى علينا أن نذكر شيئاً عما لم يذكره ماكمايكل والذي نستقيه أيضاً من المصادر والوثائق والكتب والتي هي أيضاً محفوظة ومتاحة للجميع. والغرض هو إتاحة الفرصة للقارئ والمؤرخ والسياسي السوداني والمصري للتعرّف على الموضوع من كل جوانبه، وليس الغرض هو نقد لكل ما ذكره ماكمايكل.

أما في مجال التعليم فنورد بعض ما كتبه الآخرون وباختصار:

«كتب اللورد كرومر يقول: «إن التعليم الابتدائي يجب أن يعلم الفقراء القراءة والكتابة والحساب، وأن يهتم أكثر بتعليمهم ملاحظة الحقائق وليس تعليمهم أي شكل من أشكال التفكير التأملي».

إن كرومر هنا يعارض أهم ركن من أركان التعليم الحديث الذي يقوم على شحذ حرية التفكير وتعليل الظواهر، على نقيض التعليم القائم على التلقين وحبس ملكات العقل دون الانطلاق في مجالات التأمل والتحليل. ويذهب كرومر إلى أن النجار والبنّاء والحرفي الذي يتخرج من المدارس الصناعية، يكون أبعد درجة من أبناء الطبقة الوسطى المتذمرين الذين سيصبحون بالضرورة وطنيين ومهرجين.

«حدد سير جيمس كري، أول مدير للتعليم في السودان، أهداف التعليم الاستعماري. فكتب عام ١٩٠٢ يقول: إن فقر السودان واعتماد أهله على مصر، يحتم تجنب الصرف على مؤسسة تعليمية غير مرتبطة باحتياجات

السودان الاقتصادية. وحدد تلك الاحتياجات في الآتي: تكوين طبقة من العمال السودانيين المهرة؛ نشر التعليم وسط جماهير الشعب بما يسمح لهم تفهم أسس النظام الإداري البريطاني؛ تكوين طبقة إدارية محدودة يمكنها مستقبلاً أن تحتل مناصب إدارية صغيرة. هذه هي أهداف التعليم التي سارت عليها السياسة البريطانية. فالتعليم عند البريطانيين، كما أكد لورد لويد، يهدف إلى تدريب موظفين لهم ولاء للحكومة وليسوا نقاداً لها. وقد انخفضت ميزانية التعليم من ٤٪ عام ١٩١٣ إلى ٢,٣٪ عام ١٩٣٤»[١].

يروى المرحوم خضر حمد عن دراسته في كلية غردون في عام ١٩٢٤: «لكل داخلية مفتش أو «تيوتر» كما يسمونه وهو المفتش الانجليزي جيء به لا ليعلّم ولكن ليتعلم كيف يتحكم في السودانيين وكيف يظهر الغطرسة والسيطرة. وكل هؤلاء خرجوا من الكلية ليعملوا مفتشين إداريين. وهذه هي المناصب التي جيء بهم لها في الحقيقة. لم يختاروا ليكونوا معلمين ولكن ليكونوا مفتشين في المراكز، وكان بعضهم يدرّس علوماً لا خبرة لهم بها. بعضهم يدرّس الطلبة شكسبير ويعترف أنه لم يقرأ شكسبير ولا يعرف لغته»[٢].

كما يقول السيد/ أحمد محمد يس: «بعد الفتح وفي عام ١٩٠٢ أنشئت كلية غردون التذكارية في الخرطوم بقسميها الابتدائي والثانوي، كما أنشئت مدرسة أم درمان الابتدائية (الوسطى) في نفس المقر الحالي، ثم تتابع إنشاء المدارس الابتدائية/ الوسطى تدريجياً وببطء شديد في حلفا وبربر وواد مدني ثم في الأبيض ورفاعة. ولم يتجاوز عدد المدارس الوسطى الحكومية حتى عام ١٩٣٧ العشرة»[٣].

---

(١) القدال ـ تاريخ السودان الحديث ١٨٢٧ ـ ١٩٥٥، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، مركز عبد الكريم ميرغني، صفحة ٣٨٣ و ٣٨٤.

(٢) خضر محمد ـ الحركة الوطنية السودانية ـ الاستقلال وما بعده ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠، الصفحة ٢٠.

(٣) أحمد محمد يس ـ مذكرات ـ الطبعة الأولى ٢٠٠١ ـ مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ـ جامعة أم درمان.

زار المستر يودل، مساعد مدير التعليم في عام ١٩٢٧ دنقلا (حسب رواية دالي) وكان تقريره يقول: «فكي خلوة أرقو لا فائدة ترجى منه والخلوة بائسة جداً، أما فكي خلوة القولد فهو صارم جداً ولكنه معلم رديء وتلامذته لا يفقهون شيئاً؛ أما فكي تنقاسي فلا يترك في نفس الإنسان انطباعاً جيداً، كما وأن خلوته عبارة عن غرفة واحدة، ضيقة وقذرة وتفتقد التهوية؛ إما فكي منصوركتي فهو في غاية الظرف والغباء وتلامذته، كما هو متوقع، لا يفقهون أي شيء!. وبالرغم من شهادته هذه فقد أنهى تقريره بالقول: «بوجه العموم فإن الخلاوي تقوم بلا شك بعمل مقدر». «وهذا مثل الذي يقول إن تفاحة واحدة سليمة تُصلح باقي التفاح الفاسد في البرميل»[١].

«عندما قرر جاكسون مدير الشمالية القيام بزيارة للخلاوي لم يجد أي فكي أو أي تلميذ يعرف من هو الحاكم العام، أو اتجاه مكة المكرمة، أو اسم أي مديرية أخرى. وقالوا عن غردون أنه هو الذي بنى كلية غردون، وعن ود النجومي أنه الحاكم العام الحالي. وعندما طلب جاكسون أن يمدوه بكتيبات تاريخية وجغرافية مبسطة رفض ماكمايكل طلبه بحجة أن مثل هذه الكتيبات ستعرض للتاريخ الحديث الذي يجب عدم ذكره»[٢].

أما بالنسبة لسياسة الإدارة الأهلية والتي هدفت للإستفادة من إدارة بدون أعباء مالية، ولإبعاد المصريين عن الإدارة (وهذا تحقق بطرد المآمير ونواب المآمير المصريين بعد حوادث عام ١٩٢٤)، ولعدم إشراك المتعلمين السودانيين في الإدارة، ولتقليص نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي. أوضح الدكتور أحمد إبراهيم أبو شوك والدكتور أندرز بركلو في مقدمتهما لكتابهما القيّم «مبادئ الإدارة الأهلية في السودان الانجليزي ـ المصري ١٨٩٨ - ١٩٥٦»: «في يوم ١٤ إبريل (١٩٢٠) طلب السكرتير الإداري، نيابة عن الحاكم العام، من مديري المديريات أن يتقدموا له بمقترحات عملية لتطبيق

(١) مارتن دالي ـ امبراطورية على النيل ـ المصدر السابق، صفحة ٣٨٢.

(٢) نفس المصدر ـ صفحة ٣٨٣.

تجربة كردفان في شمال السودان. وقد أسفرت إجابة المديرين عن رأيين متباينين، الأول أثنى على سياسة كردفان لأنها ستريح كبار الموظفين (البريطانيين) من الأعمال الروتينية اليومية، وفي نفس الوقت تتيح للمواطنين فرصة إدارة حكمهم المبسط بأنفسهم. أما الرأي الثاني فقد كان أقل حماسة لتجربة كردفان ورأى أنها ستحرم الفئات المتعلمة من السودانيين من المشاركة في إدارة بلدهم. وفي الخرطوم انحاز المتنفذين الكبار أمثال ماكمايكل وولس والذين بدأوا عملهم في كردفان ودارفور، إلى أصحاب الرأي الأول»[١].

ويكفينا هنا أن نورد ما ذكره ماكمايكل في مذكرته لمديري المديريات في ١٢ أكتوبر ١٩٢٤ عن حرمان متعلمي السودان من المشاركة في إدارة بلادهم:

«يعهد للسودانيين بالمهام التنفيذية والإدارية الصغرى حسب ما يوكله لهم المدير أو مفتش المركز - أي - ليريحوه من تلك الأعمال التافهة، ويكونوا تحت إمرته ويلبوا كل طلباته أين ومتى شاء. (خدم البيوت) قد يكون تعبيراً قاسياً... ولكن يمكن استعماله لوصف العلاقة بين نائب المأمور السوداني الشاب ومفتش مركزه... يجب منع هذه الفئة التي تقوم بعمل مقدر لحد ما، من التطلع لأي منصب هم غير مؤهلين له... الشيء الذي سيوقعنا في التناقض ويقود لفشل مشروعنا الأساسي والأهم وهو تطوير نفوذ ومسئوليات زعماء القبائل»[٢].

أما بالنسبة للاستفادة من قلة تكاليف الإدارة الأهلية نورد ما ذكره رجلاند ديفس، وهو المخطط الأساسي لسياسة الإدارة الأهلية: «لقد قررت الحكومة إلغاء الأتاوة التي كانت تفرضها على قبيلة الكبابيش واستبدالها

---

(١) د. أحمد إبراهيم أبو شوك ود. أندرز بركلد - «مبادئ الإدارة الأهلية في السودان الانجليزي المصري، ١٨٩٨ - ١٩٥٦ (بالإنجليزي) - مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي - الطبعة الأولى ٢٠٠٤ - صفحة (٢٣).

(٢) نفس المصدر، صفحة ٣٥٤.

بضريبة قطعان على كل فرد من أفراد القبيلة كما كان هو الحال بالنسبة للقبائل المستقرة... وكان الغرض وراء هذا القرار مفهوماً، فإلى عام ١٩١٣ لم تكلفنا الإدارة أي شيء، وحقيقة فقد كانت الأتاوة تقريباً ربحاً صافياً. وبما أن القبيلة (الكبابيش) الآن أصبح لها مفتش ونائب مأمور ومحاسب وفرقة شرطة، وبما أن السودان كان فقيراً، ولحاجة الكبابيش للحماية الحكومية لصد غارات القبائل الأخرى عليهم، كان لا بد من تحميلهم تقريباً كل المصروفات المترتبة على ذلك في شكل ضرائب»[(١)].

يورد بروفسور حسن أحمد إبراهيم تفاصيل دقيقة ومدعمة عن محاولة حكومة السودان لتقليص نفوذ السيد عبدالرحمن للحد الذي تآمر فيه أرثر هدلستون (مدير مديرية النيل الأزرق) وماكمايكل (السكرتير الإداري) وأستري (السكرتير المالي) واللورد لويد (المندوب السامي البريطاني في مصر) لفصل آرشر (الحاكم العام) من منصبه بسبب الزيارة التي قام بها الأخير إلى السيد عبدالرحمن المهدي في الجزيرة ابا[(٢)].

أما سياسة جنوب السودان والتي كانت من بنات أفكار ماكمايكل فقد كانت ببساطة «ترك الجنوب كما هو»[(٣)] حيث «يجب أن ندرك أن الأوضاع في المديريات الجنوبية تختلف تماماً عن تلك السائدة في شمال ووسط السودان»[(٤)]. وعليه فضل ماكمايكل أن يتركه على حاله. واكتفى فقط بمنع الشماليين من الاستقرار والعمل في الجنوب وعدم استعمال اللغة العربية في الجنوب وتشجيع الارساليات المسيحية وعدم تشجيع التبشير الإسلامي هناك. وعندما زار ماكمايكل الجنوب عام ١٩٢٧، كتب الآتي:

«إن مديرية أعالي النيل تمثل الجزء الأكثر كآبة في السودان... إنها

---

(١) رجلان ديفس ـ «ظهر الجمل» ـ الطبعة الأولى، ١٩٥٧ ـ صفحة ٦٢.

(٢) د. حسن أحمد إبراهيم ـ «سيد عبد الرحمن المهدى» ـ دراسة عن المهدية الجديدة في السودان، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ـ صفحات ١٠٢ ـ ١١٣.

(٣) مارتن دالي، «امبراطورية على النيل» ـ المصدر السابق ـ صفحة ٤١٨.

(٤) نفس المصدر أعلاه ـ صفحة ٣٩٦.

كالمستنقع الصربي الذي نزح إليه أو حشر فيه كل العناصر الوضيعة التي تعيش شمال خط الاستواء بالإضافة لكل النباتات الفاسدة أيضاً، أما جنوبها فترتفع الجبال والغابات ومستوى الذكاء مقارنة بتلك المستنقعات ومجتمعات القردة».

ومع هذا يدّعي ماكمايكل أن ترك الجنوب بدون تنمية أو تعليم أو تطوير كانت سياسة برّرها اختلاف التاريخ واللغة والثقافة والمعتقدات والأصول[1]. لم تكن تلك سياسة بأي حال وإنما إهمال متعمّد وغير مبرر.

يُذكّر ماكمايكل الشماليين بـ «خطاياهم» تجاه الجنوبيين. ولكنه يغفل عن خطايا الأوروبيين عموماً والبريطانيين تحديداً في ما يتعلق بالرق. فقد منحت اتفاقية يوترخت عام ١٧١٣ بريطانيا احتكار تجارة الرقيق لمدة ثلاثين عاماً متغوّلين بذلك على حقوق الدنمارك والسويد والبرتغال وفرنسا وهولندا وخلافهم ممن شاركوا في تلك التجارة البغيضة. ولنستشهد بما قاله دوق ولنجتون رئيس وزراء بريطانيا والبطل المغوار الذي هزم نابليون في موقعة ووترلو الشهيرة عام ١٨١٥، ما قاله في البرلمان البريطاني يوم ٢ مايو ١٨٣٠:

«إني أقول.... إن بلدنا سيخسر إذا ما كان الحظر شاملاً داهماً... نحن نجني إيراداً ضخماً من تلك التجارة (تجارة الرق) التي نعقدها مع مستعمراتنا وهي تجارة تتيح حمولة ٢٥٠,٠٠٠ طن لسفننا التجارية، بالإضافة إلى ١٠٠,٠٠٠ طن أخرى لمستعمرات حكومة صاحب الجلالة في شمال أمريكا ـ مما يشكل ٣٥٠,٠٠٠ طن من المشحونات»[2].

وإذا اعتبرنا أن وزن الفرد من أولئك الرقيق البؤساء، في المتوسط، نحو مائة كيلو جرام (بأصفاده طبعاً)، فهذا يعني ٣,٥٠٠,٠٠٠ فرد من الرقيق. كم يا ترى عدد الجنوبيين الذين استرقّهم الشماليون؟

كما لا يفتأ أن يذكرنا بأن مستوى الإدارة سيتدنى بعد الاستقلال

(١) انظر النص ـ الفصل التاسع.
(٢) ل. أ. فابنمي ـ «السودان في العلاقات الإنجليزية / المصرية ١٨٠٠ ـ ١٩٥٦»، الطبعة الأولى ١٩٦٠، صفحة ١٠.

وخروج الموظفين البريطانيين النجباء من ذوي الخبرات والمقدرات الخارقة. ولكنه يهمل ذكر قصور وتقصير الكثير منهم، بما فيهم كتشنر وونجت وآخرون كما يورد دالي: «يقول كرومر عن كتشنر إنه لا يصلح للخدمة المدنية ولا يفقه فيها شيئاً، كما أنه حاد الطباع ويتشاجر مع الجميع». وعن ونجت يقول: «إنه لا يفقه المبادئ التي وضعت لحكم السودان أو أي بلد آخر، كما وأنه جاهل جهل الأطفال بأي شيء يتعلق بالمسائل المالية، وهو «لا يحتمل أي رقابة عليه ويرغب في أن يترك ليدير السودان على حسب أهوائه». وكان لا يطيق أن يكون حوله أي مساعد قدير وإنما يحيط نفسه بذوي المقدرات المتوسطة أو الضئيلة أمثال هول وباركر وجيمس الذين يفتقدون أي خبرة إدارية؛ وفيبس الذي فشل في أن يحظى بالاحترام لضعف شخصيته؛ وفورنج الذي كانت أساليب إدارته تسبب المشاكل، والمقدم مكريل الذي كان مضرب المثل في الكسل والعجز، والمقدم بلويت الذي كان على شاكلة مكريل ولكن عجزه وعدم كفايته كانت عشرة أضعاف مكريل، والكولونيل هنري الذي ترك القضارف بدون إدارة عندما كان مديراً لمديرية كسلا؛ وبيز الذي خرب الحسابات وكان يخاف من ظله، وفرانسيس بالفور الذي لا يستطيع القيام بأي عمل إلا لساعات محدودة ولم ينجح في أي امتحان في حياته، والرائد سمث الذي لم يتمكن من التعامل مع الأهالي»[١].

كما يورد ماكمايكل في نهاية الفصل الرابع تأبين اللورد كرومر لغردون الذي يرفّع فيه كرومر غردون إلى مقام القديسين، ولكن كاتب سيرة غردون يقول عنه: «لقد كان مهووساً دينياً، وسريع الهيجان ولا يتمالك أعصابه، ويغير أفكاره بسبب أو دون سبب ودائماً، ولا يعرف اللغة العربية ولا مبادئ الإدارة المدنية وما يقتضيه عمل الحاكم العام؛ كما كان سكيراً»[٢].

---

(١) مارتن دالي، «امبراطورية على النيل» ـ مصدر سابق ـ الفصلين الأول والثاني.

(٢) «شارلس شنفكس ترنش ـ شارلي غردون ـ إعادة تقييم لأحد الفكتوريين البارزين»، الطبعة الأولى ١٩٧٨، الصفحات ١٣ و ٦٣ و ٧٣.

وإذا ما التمسنا العذر للموظفين السودانيين بعد الاستقلال بسبب حرمان البريطانيين المتعمّد لهم من التعليم أو التدريب، فما هو عذر خريجي أكسفورد وكيمبردج وساندهيرست؟ وقد اعترف عدد كبير من زملاء ماكمايكل، السابقون واللاحقون بالأضرار التي سببها البريطانيون للسودان ومنهم سير دوغلاس نيوبولد والذي كتب: «أعلم بوجود كسالى وأنانيين وباحثين عن الثراء.... لقد سببنا أضراراً أيضاً، ولكن كفة الخير الذي فعلناه أرجح»[١].

كما انتقد المستر هيلارد، مفتش مركز أم درمان عام ١٩٤٢، الحكومة لمعاملتها للمؤتمر وعدم تدريب الموظفين لإشراكهم في حكم بلادهم واتهمهم بالتسويف والمراوغة وعدم الجدية وخلص إلى: «إن المؤتمر هو طفلنا، إن لم يكن بالميلاد، فعلى الأقل بالتبني، وليس هناك من مشكلة أو عثرة تبرر تخلينا عن مسؤوليتنا لتدريبه. أنا أقرر أنه تُرك يجمح بما فيه الكفاية وهو الآن في عامه الخامس»[٢].

وكذلك سير وليام لوس والذي اعترف في خطاب أرسله إلى السكرتير الأول لحكومة نيجيريا في نوفمبر ١٩٥٥ ينصحه فيه أن لا يعامل شمال نيجيريا كما عاملوا هم (حكومة السودان البريطانية) جنوب السودان بالإهمال وعدم التنمية وعدم الاختلاط وخلافه. واعترف بخطأ تلك السياسة[٣].

يأتي ذكر مصر وعلاقتها بالسودان وبريطانيا طوال فصول الكتاب ولكن ماكمايكل يخصص الفصل الأخير «دور مصر» بالكامل عن مصر ويهاجم ماكمايكل مصر والمصريين هجوماً عنيفاً ولا يستثني منهم خديوياً أو ملكاً أو رئيساً للوزراء أو وزيراً أو صحفياً أو أفندياً أو فلاحاً، خصوصاً في ما يتعلق بتصرفات حكومات مصر والمصريين عموماً تجاه السودان؛ ويتهمهم بالجهل والطمع والأنانية وقصر النظر وما شابه. وقد يؤيده بعض السودانيين في بعض ما ذكره. أما عن مصر فهناك الكثيرون من أمثال

---

(١) «آراء وأفكار من الخرطوم» ـ تحرير وتحقيق السير دونالد هولى ـ مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، صفحة xix.

(٢) «مكاتبات لوس الخاصة» ـ الأرشيف السوداني ـ جامعة درم رقم ٨٢٨/١/٤.

(٣) «مكاتبات لوس الخاصة» ـ الأرشيف السوداني ـ جامعة درم رقم ٨٢٨/١/١.

الأستاذ/ محمد حسنين هيكل، والأستاذ/ يونان لبيب رزق، والأستاذ/ جلال أحمد أمين، والأستاذ/ حسن نافعة ممن يملكون المصادر أو يعرفون مظان وجودها وهم أقدر على الدفاع عن مصر، وليتهم يفعلون.

يقول ماكمايكل في آخر فصل من الكتاب: «إن التوق للبلاد القاحلة لتعميرها ولتقويم الاعوجاج واستبدال الفوضى بالنظام، هي العوامل التي ساعدتنا في التفوق على القوى الأخرى»، فلماذا لم يعمروا جنوب السودان أو يقوّموا اعوجاجه؟ ويذكرنا قوله هذا بجزء من خطاب المهدي لغردون: «ليس قصدنا استعباد أحد ولا إرادة جاه، ولا ملك في الدنيا، ولا رغبة لنا في حياتها، ولا في لذتها الفانية، بل إنما قصدنا الدلالة إلى الله كما أمرنا الله ورسوله بذلك»[١].

أكرر ما ذكرته في توطئتي عن الكتاب وما ذكره الأخ د./ أحمد إبراهيم أبو شوك في خطابه الكريم لي أنه من أهم الكتب التي أرّخت لفترة الحكم الثنائي بطريقة شاملة. ولا نلوم ماكمايكل على التركيز على الإنجازات وإهمال القصور، فكما يقول المثل السوداني العامي: «الجمل ما بشوف عوجة رقبته». ولكننا ندين له بالفضل لما كتبه، وقد أكبرت فيه تقريظه لكتاب د. مكي شبيكة وكتاب مكي عباس واللذين استشهد بهما في أكثر من موقع. استوقفتني جملتان وردتا في الفصل الثاني عشر: «أما عن الماعز، فيكفي أن نذكر أن المعزة، كأداة خراب، لا ينافسها الكثير، وتدين ببقائها لأعداد غفيرة من عواجيز النساء واللاتي يتعيشن من بيع لبنها، ولا من عائل آخر لهن خلاف ذلك». نفهم من ذلك أن الحكومة المستعمرة النصرانية قد أشفقت علي أولئك النساء ولم تحرمهم من مصدر رزقهن الوحيد. ولنقارن ذلك بما فعلته الحكومة الوطنية المسلمة ذات التوجه الحضاري مع جداتنا وعماتنا وخالاتنا اللاتي نزحن من كردفان ودارفور، ومناطق أخرى من السودان التي تأثرت بالجفاف والتصحر

(١) «مذكرات يوسف ميخائيل» ـ تحقيق دكتور أحمد إبراهيم أبو شوك ـ مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ـ صفحة ٢٥٦.

واللاتي حضرن للخرطوم وبدأن في بيع الشاي والقهوة وخلافه في شوارعها لإعالة أنفسهن وذويهن. ماذا فعلت بهن؟؟

يتنبأ ماكمايكل بما قد يحدث بعد الاستقلال بالنسبة لتقرير المصير أو علاقة السودان بمصر، أو رد فعل الجنوبيين، وقد صدقت أغلب تنبؤاته، وسيقف عليها القارئ في النص.

تمهيد

إن تقاعدي عن الخدمة في السودان منذ عشرين عاماً لم يمكني من متابعة الأمور منذ ذلك الوقت عن كثب. وبالضرورة فإن إعدادي لهذا الكتاب اضطرني للبحث عن الحقائق في ما احتوته الكتب والدوريات والصحف، وكذلك للاستعانة بالأصدقاء الذين ما يزالون في الخدمة في مواقع مختلفة في السودان. بالنسبة لما كتب سأورد تحديداً بعض الإصدارات الحديثة التي لولاها لتضاعفت صعوبات مهمتي. فكتاب السيد مكي عباس (مسألة السودان)، وكتاب السيد/ أو.ج.س كروفورد (سنار مملكة الفونج)، وكتاب السيد / ج.س.ر. دنكان (السودان ـ سجل إنجاز)، وكتاب السيد / هـ.أي. هيرست (النيل)، وكتاب الدكتور / مكي شبيكة (سياسة بريطانيا في السودان: ١٨٨٢ ـ ١٩٠٢) كلها وفّرت لي معلومات قيمة.

كما أني أدين للمعهد الملكي للشئون العالمية بالكثير لإتاحته الفرصة لي للاطلاع علي عدد من التقارير الدورية والمطبوعات المعلوماتية وغيرها، وكذلك لحكومة السودان لتزويدي بعدة تقارير وكتيبات وكراسات.

كما أدين بالفضل لكتاب اللورد كرومر (مصر الحديثة) وكتاب السيد / أ. ل. كندي (سالزبري ١٨٣٠ ـ ١٩٠٣) اللذين ساعداني في إعداد الفصول الرابع والخامس والسادس.

أما أصدقائي الأعزاء الّذين لم يضنّوا عليّ بالمعلومات والتعليق فهم كثر، ولكني أخص بالامتنان السادة/ أ. ر. سي. مايال ود. هـ ت. لوس

لمراجعة معلومات الفصول السياسية وهي الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر. وللسيد / أ.ج. آركل لإمدادي بمعلومات عن تاريخ السودان القديم، وللسيد / و.ن. ألان لمساعدته لي في مسألة الري.

كما أرجو أن أوضح في ذات الوقت أن الآراء الواردة في هذا الكتاب والاستنتاجات المستمدة من الوقائع، تعبر عن وجهة نظري وحدي.

هـ. أ. م

المراجع

لم أحاول أن أقدم ببيلوغرافيا عن السودان أو عن الكتب العديدة التي اطلعت عليها لإعداد هذا الكتاب. عناوين بعض تلك الكتب مدونة بالكامل في الهوامش، ولكن عناوين الكتب التي تواتر الرجوع إليها تظهر مختصرة كما يلي:

عباس: (مكي) «مسألة السودان، ١٩٥٢».
المناك: («تقويم السودان ١٩٥٢» ـ صادر عن مكتب الاتصال العام لحكومة السودان، ١٩٥٢).
أ.ر.: «التقرير السنوي حول إدارة السودان» (سنوي).
كرومر: (اللورد) «مصر الحديثة ـ ١٩٠٨»(مجلدين).
دنكان: (ج.س.ر) «السودان، سجل إنجاز، ١٩٥٢».
ت.ت.خ: تقرير التجارة الخارجية ١٩٥١ ـ صادر عن مصلحة الإحصاء ـ الخرطوم»).
هيرست: (هـ.أي) «النيل، ١٩٥٢».
م.م.ش.ع: (المعهد الملكي للشئون الدولية: بريطانيا العظمي ومصر، ١٩١٤ ـ ١٩٥١) ـ كراسة رقم ١٩، ١٩٥٢).
«الشئون العالمية» (فصلية)
التقرير (تقرير الشئون العالمية) ـ سنوي.
م. أ. م. ج: «مجلس إدارة مشروع الجزيرة (تقرير سنوي ـ ١٩٥٠) ـ ١٩٥١».
شبيكة: (دكتور مكي) «سياسة بريطانيا في السودان ١٨٨٢ ـ ١٩٠٢» ـ ١٩٥٢.

مقدمة

لم يعنِ السودان للعالم عموماً سوي ما تضمنته حرفياً كلمة «سودان» من معني ـ أي بلاد «السود». لقد سلط التاريخ بعض الومضات الوجيزة في فترات قليلة متباعدة عليه، ولكن، وباستثناء القلة ممن أنيط بهم التصدي لمشاكل السودان سواء من بريطانيا أو مصر أو حتى السودان نفسه، فإن السودان لم يعن لبقية العالم سوى منطقة بعيدة وموحشة في جهة ما جنوب حدود مصر. وإذا استثنينا أسماء عظيمة قليلة وبعض الأعمال الجليلة التي أضفى عليها التاريخ هالة من اللمعان للحظات، فإن شئون البلاد في ماضيها وحاضرها ومستقبلها لم تحظ بأي اهتمام من رجل الشارع العادي ولا أي تقدير منه أو ممن يمثلوه لمدى تأثيره مستقبلاً في سياسة واقتصاد أفريقيا والشرق الأوسط.

ولكن مجرد حجم ومساحة السودان تكفي أن تعطي مبرراً لتغيير المفاهيم. إن بلداً مساحته مليون ميل مربع، يمتد من مصر إلى شرق أفريقيا والكنغو، ومن البحر الأحمر وأثيوبيا إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية، لن يكون بطبيعة الأحوال كماً مهملاً. وهناك عاملان أكسباه أهمية أصبحت تدرك الآن من الجميع. أولهما: إن نهراً مانحاً للحياة والموت أكثر من أي نهر آخر في العالم، يجري خلاله بمسافة ألفين وخمسمائة ميلٍ، وثانيهما: أن سكانه (حوالي ثمانية ملايين وثلاثة أرباع المليون نسمة حالياً)، وبعد نصف قرن من الإعداد والتدريب، يقفون علي أعتاب الاستقلال الكامل وعلي وشك أن يؤسسوا ـ خيراً كان ذلك أم شراً ـ ديموقراطية برلمانية.

إن ما سيلي من فصول سيعرض لهذين العاملين. ولكني أكتفي بالقول

هنا إن اموراً هامة ستترتب علي هذين العاملين في المستقبل. وليس من قبيل تبسيط لأمور القول بأن قضايا المستقبل ستتمحور حول اثنين: ضبط النيل وضبط نفوس أولئك الذين يقطنون واديه.

إن الجزء الأول من هذا الكتاب يعطي وصفاً عاماً للبلاد وسكانها، ويسرد بعض الأحداث حتى إعادة فتح السودان عام ١٨٩٨، ويشرح بإيجاز الوضع الذي واجهته الإدارة المدنية والأساليب التي اتخذت في البداية للتصدي لها.

أما الجزء الثاني فيبدأ من الفصل الثامن بمجرد سرد لتهدئة الأحوال في السودان حتى اليوم، بما في ذلك دوره في الحربين العالميتين. وبعد ذلك تركز الفصول من التاسع إلى الثالث عشر علي النشاطات الأساسية علي التوالي: الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تمت التنمية خلال نصف القرن الذي حكم فيه البريطانيون، وقد تساعد في بيان الكيفية التي أنجزت بها تلك الوصاية العظيمة.

وتبرز خلال هذه الفصول الخمسة من حين لآخر العلاقات السياسية بين بريطانيا ومصر والسودان، ولكن الموضوع ككل سيعالج بإسهاب في الجزء الثالث والذي يروي التاريخ حتى التوقيع في ١٢ فبراير ١٩٥٣ على الاتفاقية الإنجليزية ـ المصرية.

والبشاريين والبني عامر قليلة جداً، كما وأن لهم لغتهم الخاصة. وعلى ضفتي النيل في مديرية دنقلا نجد النوبيين القدماء وهم خليط من القبائل العربية التي نزحت واستقرت عبر القرون في السودان بعد الفتح العربي لمصر ومن سكان صعيد مصر. وفي الجزء الأوسط والذي يشمل كردفان ودارفور ومديريات النيل الأبيض والنيل الأزرق السابقة وكسلا ونصف ديار الفونج فالسكان شبه رحل ويملكون قطعاناً كبيرة من الإبل والأغنام والأبقار ولكن يتخلل المنطقة عدد كبير من القرى والمدن الصغيرة المستقرة ويعمل سكانها في الزراعة والتجارة وجني الصمغ في غابات الهشاب، وبين هؤلاء يعيش الآلاف من زراعة القطن في الجزيرة ودلتا القاش (نهر محمل بالطمي يفيض لبضعة شهور من أريتريا إلى سهول كسلا) وبينهم نجد مستوطنات كبيرة لقبائل الهوسا والفلاتة النازحين من غرب أفريقيا.

وإذا ذهبنا جنوباً عن تلك المنطقة إلى المناطق الأغزر أمطاراً والتي لا تصلح لتربية الإبل والغنم نجد قبائل البقارة العرب المولعة بالحرب يتنقلون بأبقارهم شمالاً وجنوباً حسب الموسم خلال طول وعرض دارفور وكردفان وبعض مناطق النيل الأبيض المجاورة. أولئك من ناحية الغرب يتداخلون مع القبائل النيلية والتي سابقاً كانوا في الأيام الخوالي يغيرون عليها لجلب الرقيق ومع قبائل جبال النوبة الأرومية الوثنية. أما شرق النيل فتقطنه قبائل أفريقية بدائية ـ الفونج والهمج والبرتا والانقسنا والبرون وغيرهم من الذين نجهل أصولهم.

أما في الجنوب السوداني ـ أي منطقة المستنقعات وراء ملكال وبحر الجبل ـ فهناك ثلاث مجموعات لقبائل أفريقية تتحدث بلغات متعددة مختلفة: أولهم الشلك والدنيكا والنوير والأنواك بقاماتهم الطويلة وهؤلاء تتمحور حياتهم حول أبقارهم، ثانياً النيليون الحاميون وهم زراع ورعاة منهم الباري والدودنجا والتركانا وخلافهم وهم يقطنون الجبال التي تحف سهول البحيرات المرتفعة، وثالثاً الأزاندي في غابات بحر الغزال. وهؤلاء فرع من قبيلة في الكنغو البلجيكي غزوا جنوب السودان في القرن التاسع عشر ويختلفون كثيراً عن بقية القبائل؛ فهم أذكياء ويطربون للموسيقى، يميل

الجزء الأول

خلفية وأسس

الفصل الأول

البلاد وأهلها

إن نظرة إجمالية إلى السودان ستبدي أن السودان بلد تلاليٌّ وليس بلداً جبلياً مع أن أقاليمه الوسطى والجنوبية تحيط بها الجبال: مرتفعات الحبشة شرقاً ومجموعة جبل مرة غرباً وسلسلة جبال أفريقيا الوسطى والبحيرات العظمى والوادي المتصدع جنوباً. وتستمد السهول التي تتخلل هذه الجبال خصائصها الطبيعية جزئياً من المناخ ومن الأمطار المباشرة. وفي الأحواض العليا للنيل فإنها تستمد هذه الخصائص من أمطار الأراضي الجبلية التي تليها والتي تصرف دفقها في الشمال والشمال الغربي في وديان ومستنقعات الأراضي المنخفضة.

إن أراضي السودان الواقعة في أقصى الشمال والتي تمتد داخلياً على ضفتي النيل تنتمي من الوجهة الجغرافية إلى الشريط الشبه صحراوي العريض الذي يشمل الجزيرة العربية وجنوبي الصحراء الكبرى. إن هطول الأمطار هنا يكاد يكون معدوماً ويبلغ حوالي بوصة واحدة في مروي ويتراوح متوسط هطولها في الخرطوم وبورتسودان من ستة إلى سبعة بوصات، وفي الأبيض غرباً وكسلا شرقاً متوسطها يتراوح بين اثنتي عشرة وأربع عشرة بوصة، بينما يصل متوسطها في واد مدني إلى ست عشرة بوصة تقريباً. وكلما اتجهنا جنوباً تسارعت وتيرة الزيادة: ففي سنجة على النيل الأزرق تصل إلى اثنتين وعشرين بوصة، وفي ملكال على النيل الأبيض تصل إلى ما بين أربع وثلاثين إلى خمس وثلاثين بوصة، وفي جوبا تصل إلى ست وثلاثين بوصة تقريباً وفي واو ببحر الغزال تصل إلى ثلاث

وأربعين ونصف بوصة. وتزداد أكثر كلما اقتربنا من مستجمع مياه الكنغو والنيل ومنطقة البحيرات العظمى. وهكذا فإن هطول الأمطار في الشمال لا يتعدى أياماً محدودة في العام، بينما تطول فترة هطول الأمطار جنوباً - من يونيو أو يوليو إلى سبتمبر في الخرطوم ووسط كردفان، ومن أبريل إلى أكتوبر في جنوب كردفان، ومن فبراير إلى نوفمبر في أعالي النيل والأراضي الممتدة على جانبيه.

إن النباتات في السودان تتنوع طبيعياً وفقاً لمعدلات سقوط الأمطار ورواسب حتات الصخور المترتبة عليها. في أقصى الشمال وفي الأراضي الممتدة على طرفي مديريات دنقلا وبربر القديمتين حيث الأراضي الوحيدة التي يمكن زراعتها هي تلك التي يمكن توصيل المياه إليها أما بالطلمبات أو بالغمر على طول ضفتي النهر اللتين تحف بهما أشجار النخيل، فالأراضي خلاء حجري ورملي تنمو فيه شجيرات صغيرة متفرقة توفر كلأ غير مضمون ولفترات قصيرة. جنوباً عند خط عرض سهول الجزيرة والتي تقع كمثلث بين ملتقى النيل الأبيض مع النيل الأزرق، فالأرض تتوسع إلى سهول رملية متموجة مع بروز بعض التلال الصخرية المتفرقة، تكثر فيها الغابات مع مساحات واسعة لزراعة الذرة وأعلاف الحيوانات من إبل وأبقار وغنم وماعز. هنا توفر الآبار المياه في موسم الجفاف، ولكن في أجزاء من غرب كردفان حيث تقل الأمطار وتتباعد فترات هطولها تخزن مياه الأمطار في تجوفات أشجار التبلدي. وإلى الجنوب من هذا الحزام نلاحظ تغييراً كبيراً: إلى الشرق وإلى الغرب من الوادي يحل الطين الداكن الكثيف مكان الرمل، وتصبح الأجمات أكثر كثافة والعشب أطول عوداً والأرض أكثر تشققاً والتلال والنتوءات الصخرية أضخم حجماً وأكثر تكراراً. هنا تحل الأبقار مكان الجمال والأغنام. في هذا الجزء تقع جبال النوبة، ويحيط بها من الغرب جبل مرة البركاني وهو ملتقى مياه لنظم النيل وتشاد.

وعندما تلتقي بالقرب من بحيرة نو شبكة الأنهار التي تنحدر من المرتفعات وتصب في النيل، تبدأ مستنقعات السد العظمى. بعض هذه

المستنقعات دائم وبعضها مؤقت. يغطي المستنقع الدائم بمحاذاة بحر الجبل أكثر من ٣٠٠٠ ميل مربع، ويغطي المستنقع الذي يقع على حوض بحر الغزال وروافده بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ميلاً مربعاً، كما يغطي مستنقع مشار شمال ملتقى نهري البارو والبيبور حوالى ٢٥٠٠ ميلاً مربعاً. خلال موسم الأمطار وإلى أكتوبر أو نوفمبر تغمر بالمياه كل الأراضي المنخفضة الواقعة بين سفوح جبال الحبشة وحدود الكنغو، وبعد انتهاء موسم الأمطار تجف الأرض موفرة العلف لأبقار القبائل النيلية، بعدما كانت لا تصلح للمعيشة آنفاً. من السهل أن نتخيل الضياع العظيم للمياه بسبب التبخر والنتح والذي كان يمكن استغلاله في أغراض مفيدة. وقد تم بالفعل تحديد فقدان المياه العابرة مدينة منقلا بنصف الكمية، وإذا أضيف لذلك سوء الاستعمال بنسبته الحالية، نجد أن مياه النيل التي تصل إلى مصر في زمن الفيضان لا تشكل مياه النيل الأبيض منها إلا ١٠٪.

بالإضافة لذلك فإذا تركت الأعشاب المائية تنمو بدون سيطرة فإنها تعيق الملاحة تماماً لعدة شهور أو لعدة سنوات. ولقد كان وصف سير صمويل بيكر عام ١٨٧٠ مطابقاً لما سجله سنيكا في تقرير قوات الرومان الذين ابتعثهم الإمبراطور نيرون قبل حوالى ٢٠٠٠ عام لاكتشاف منابع النيل والذي يصعب القول أفضل منه. كتب يقول:

«إن العدد الضخم من الجزر العائمة التي كانت تمر باستمرار في تيار النيل الأبيض لا تجد لها مخرجاً، وهكذا تجذب الجزر تحت العائق الأصلي بقوة اندفاع النهر بتراكم عجيب من المواد الخضرية. ويصبح كل النهر مستنقعاً ترشح منه المياه بسبب قوة الضغط إلى مجاري صغيرة لا تحصى. وحقيقة يكون النيل الأبيض قد اختفي تماماً».

إن عملية تطهير النيل من أعشاب السد لم يتصد لها بجدية الحكام المصريون في أواخر أيام حكمهم، ولكنها كانت من أوائل الاهتمامات عندما أعيد فتح السودان في عام ١٨٩٨، وما زالت مستمرة دون توقف. وكما سنري، فإن تنظيف مجري النيل في هذه المنطقة، والمحافظة علي

المياه، ستكون من أعظم المشكلات التي تواجه مستقبل مصر والسودان.

بُعيد منطقة السد يسود المناخ الاستوائي بغاباته الكثيفة وأنهاره المتعددة التي تنحدر من مرتفعات الجنوب إلى الأراضي المنخفضة. من جهة الغرب وخلف الصخور التي تحيط بمرتفعات بحر الجبل تتحول الأرض إلى سهل واسع مرتفع تتخلله جبال مرتفعة تتوسط سهول وتحتوي على صخور حديدية. ومن جهة الشرق ترتفع سلسلة الجبال إلى أعلى حيث يصل ارتفاع جبال الأماتونج إلى ١٠,٤٥٦ قدماً.

وفي فصل لاحق سنحاول تحديد الدور الذى يلعبه النيل في مصير مصر والسودان، والذي تلعبه أعمال الري الهندسية الكبرى التي يجري إعدادها لتنمية قدراته والتحكم فيها.

هذا يكفي لوصف البلاد. أما أهلها فإنهم متنوعون كتنوع جغرافيتها. قدر عدد السكان الكلي في عام ١٩٥١ بـ ٨,٧٦٦,٢٢٨ نسمة، منهم ٨,٤٣٠,٨١٨ سودانيون، ويقطن ٢,٢٥٤,٥٩٣[١] من هؤلاء في المديريات الجنوبية.

بوجه العموم يمكننا القول بإنصاف أن قاطني شمال السودان أغلبهم عرب وكلهم مسلمون، وأن أغلبية قاطني الجنوب هم أفارقة ووثنيون. ولكن هناك الكثير من الاستثناءات والشروط التي تقلل من قيمة وصفنا هذا. فعلى سبيل المثال نجد في الشمال بين قبائل شمال كردفان والعرب الرحل أصحاب الإبل والذين نزح أسلافهم إلى السودان بين القرن العاشر والقرن السادس عشر، نجد مستوطنات أفريقية في جبال كاجا سبقت استيطان العرب. كما نجد في شمال دارفور قبائل عربية منتشرة وسط مجتمعات أفريقية قديمة أغلبها من الفور ولكن بعضهم منحدرون من قبائل من غرب أفريقيا. أما في جبال البحر الأحمر فنسبة الدماء العربية في عروق الهدندوة

(١) أغلب الأجانب هم المهاجرون من غرب أفريقيا ويشكلون ٢٩٩,٥٤٦، يليهم المصريون وعددهم ١٣,٦٨٤، ثم الأوروبيون بمن فيهم الأمريكان ٧,٨٠١، ثم الهنود ١,٣٥٤ وجملة الآخرين ١٣,٠٢٥.

لونهم للسمرة النحاسية وهم متوسطو القامة. لا يملكون أبقاراً ويعملون بالزراعة والصيد والحرف ومولعون بالأسفار والمغامرة.

إن ما تقدم من وصف مختصر لا يعتبر بأي حال مكتملاً، ولكنه قد يعطي فكرة عامة عن اتساع السودان وتعقيداته وتباين أعراق سكانه.

لا مراء في أن الخط الفاصل جغرافياً وإثنياً وثقافياً بين الشمال العربي والجنوب الأفريقي واضح ومحدد وكما سنرى لاحقاً مؤثر كعامل سياسي. من ناحية أخرى، فإن غزوات العرب لجلب الرقيق من جنوب السودان لتصديرهم إلى مصر والجزيرة العربية ولاستخدامهم كخدم منازل أيضاً محلياً، كانت تمارس منذ قرون ووصلت إلى ذروتها في القرن التاسع عشر أثناء الحكم المصري والمهدية. أدى هذا إلى تمازج نجم عنه تغيرات في السحن والقسمات يصعب لأي أسرة عربية أن تدعي أن دماء أفرادها عربية خالصة وخالية تماماً من الدم الزنجي. إن الأسباب التي أدت لذلك التمازج لم تُنْسَ ولم تغتفر من الجنوبيين، والخوف من انفجار ذلك الشعور بعد خروج الإنجليز من السودان ماثل للعيان. ولكن كون هذا التمازج والاختلاط قد تم بصورة واسعة، قد يعطي بعض الضمانات بالإضافة لتلك الضمانات الاقتصادية والإدارية لأن يجعلنا ندعي أن السودان الآن يعتبر بلداً واحداً غير مجزأ.

هناك نقطة أخرى جديرة بالملاحظة في سردنا العام هذا وهي أنه مهما كانت حالة الناس في المدن والقرى الكبيرة في شمال السودان ووسطه حيث برزت مجموعات متعلمة ومستنيرة وذكية، فإن الأغلبية العظمى من السودانيين لا يهمها أكثر من رعي قطعانها من الماشية وحصد محاصليها السنوية ومن الوسائل المتاحة التي تكفل للمتضرر الحصول على تعويض. إن الأمور التي تثير انتباه وطموح القلة ممن يمثلونهم في عاصمة البلاد النائية، تبدو لهؤلاء البسطاء غير واقعية على الإطلاق ولا يفهمونها إلا في سياق الحديث كصراع بين الشخصيات المتنافسة على السلطة.

الفصل الثاني

ما قبل عام ١٨٢١

لا نعلم إلا اليسير ولن نعرف أكثر عن التاريخ القديم للمساحات الشاسعة التي تضم السودان الحالي، ولكن يبدو أن البلاد حول مدينة الخرطوم الحالية كانت قبل ٦,٠٠٠ أو ٧,٠٠٠ سنة مأهولة بأفارقة يعيشون على صيد الحيوانات وصيد الأسماك بالحراب وجمع الفواكه البرية. وقد أتقن أولئك الأفارقة الأوائل صناعة الأواني الفخارية وزخرفتها لتبدو كالسلال. ثم جاءت بعدهم قبائل نيلية أخرى أيضاً صنعت الفخار وطورته بعدما توارثوه عمَّن سبقهم من أفارقة والذين كانوا قبل ٥,٠٠٠ سنة يدفنون موتاهم في المرتفعات الخالية من السكان في مناطق القبائل النيلية. وكانت صناعة الفخار بواسطة القبائل النيلية سابقة لصناعة الفخار بواسطة «الجنس الأسمر» الذي كان يقطن في نفس الفترة منطقة حلفا والذين تغلب عليهم الفرعون الثالث من الأسرة الأولى حوالى ٣٠٠٠ ق.م. ويشمل هذا «الجنس الأسمر» فلاحي صعيد مصر وبجا شرق السودان والأحباش والصوماليين وكذلك رعاة الأبقار الذين كانوا يقطنون المنطقة الواقعة بين الشلال الأول والشلال الثاني حوالى ٢٣٠٠ ـ ١٧٠٠ ق.م. والذين كانوا يصنعون فخاراً مماثلاً للذي كان يصنع في الماضي في منطقة الخرطوم. ومهما كان مدى اختلاط الأعراق في تلك الفترة السحيقة يبدو جلياً أن سكان شمال ووسط السودان كانت لهم ثقافة مشتركة.

حوالى عام ٢٠٠٠ ق.م. قام فراعنة الأسرة الثانية عشرة المصريون برسم حدودهم وتحصينها في «سمنا» على نحو خمسين ميلاً جنوب حلفا

وأقاموا علاقات تجارية مع أمراء مملكة كوش ورعاياهم في كرمة على حدود دنقلا. وقد أحرقت ممتلكاتهم في تلك الأيام المضطربة عندما كان مصريو طيبة بمساعدة المرتزقة السودانيين يحاولون طرد الهكسوس الآسيويين من مصر في حوالى ١٦٠٠ ق.م. وعندما توسعت مملكة الأسرة الثامنة عشرة ووصلت حدودها إلى نهر الفرات ولوا أنظارهم جنوباً وأعادوا فتح شمال السودان، وكان تحتمس الأول (١٥٣٠ ـ ١٥٢٠ق.م.) هو الذي رسم الحدود في كركس حوالى ٥٠ ميلاً جنوب أبو حمد. وفي فترة الحكم التي تلت ذلك تمصرت كل مناطق شمال السودان بما فيها كل مناطق دنقلا وشيدت المعابد في كل المدن الصغيرة التي تمت وتولى السودانيون مناصب رسمية تحت إشراف المصريين. وفي تلك الفترة أصبح جبل البركل الذى يقع بالقرب من الشلال الرابع، مركزاً دينياً مهماً عندما اتخذه عدد من الكهنة المنفيين من طيبة ملاذاً لهم خلال تَفَكُّك الامبراطورية الحديثة.

إن توغل المصريين جنوب الشلال الرابع مكنهم لأول مرة من الاتصال القريب بأفارقة وسط السودان، وعدم وجود أي مجتمعات سكانية جنوب شندي آنذاك يوحي بأن غارات جلب الرقيق والتي ربما امتدت إلى سنار وملكال قد كانت متكررة. ومع أنهم لم يتوغلوا بعيداً عن ضفاف النيل، إلا أنهم تاجروا مع قبائل تلك المناطق بمقايضة الذهب والصمغ والزيوت والأبنوس والعاج والقرود، وقد قاد ذلك إلى احتكاك ثقافي. كيف كانت الأحوال في بقية المناطق الأبعد، وما هي الهجرات والاضطرابات التي حدثت، وكيف كانت الحياة ـ أو الموت ـ في تلك القرون فلا علم لنا بها ولن تكون إلا من قبيل التخمين.

في ظل حكم الإمبراطورية الحديثة أُخضع شمال السودان لحكم نائب ملك مملكة كوش. وعندما تفككت الامبراطورية زاد نفوذ نائب ملك مملكة كوش وجنوده السودانيين، وفي عام ١٨٠٥ق.م. أصبح نائب ملك كوش، هيريهور فرعوناً ونصب ابنه ولياً للعهد.

وبعد انقضاء ثلاثة قرون مظلمة قامت في منطقة دنقلا أسرة ملكية

نجهل أصلها ولكنها ربما انحدرت من أمراء مملكة كوش وربما حرضهم كهنة آمون رَعْ في البركل لغزو مصر وإعادة بسط الدين القديم هناك. على أي حال أياً كانوا فقد كانوا متمصرين وتحت نفوذ كهنة البركل. ونحو منتصف القرن قبل الميلاد صار كاشتا حاكِم تلك المملكة من القوة ما مكنه من احتلال صعيد مصر إلى طيبة وإخضاع سكانها لنفوذه. كما تمكن خلفه بعانخي (ذو الاسم المصري) من بسط نفوذه على كل مصر وتأسيس الأسرة الخامسة والعشرين. وقام بتوسيع معبد آمون في البركل وبنى عاصمته بالقرب منه وسماها نبتة. وأصبح ملوك تلك الأسرة يدفنون ملوكهم في أهرامات كعادة المصريين القدامى وقد رجع المصريون أنفسهم لاتباع تلك العادة تحت تأثيرهم. كما برز في ذات الوقت مركز كبير ثانوي جنوباً في مروي جنوب ملتقى نهر أتْبَراً مع نهر النيل.

وقام شاباكا (٦٩٧ ـ ٦٨٨ ق.م.) الذي خلف بعانخي بترتيب إدارة مصر وحول عاصمته إلى طيبة؛ كما أرسل جيشاً لمساعدة هزيكبا في فلسطين ضد سنخريب الآشوري. ولكن الآشوريين هزموا تهراقا (٦٦٣/ ٦٨٨) في الدلتا عام ٦٧١ ق.م وأخرجوه من مصر. كما لاقى خلفه تانيتامون آخر ملوك الأسرة والذي شن حملة على مصر عند تنصيبه في عام ٦٦٣ق.م نفس المصير.

استمر ملوك كوش يلقبون أنفسهم «ملوك مصر العليا والسفلى» ولكنهم فقدوا السيطرة تماماً على مصر. وقد تمكن ملوك الأسر اللاحقة في مصر من درء خطر احتلال الكوشيين لبلادهم بنشر قوات من اليونانيين المرتزقة شمال منطقة النوبة وسلحوهم بأسلحة حديدية سبق أن استعملها الآشوريون ضدهم. وقد ازدادت أهمية مروي نسبة لخصوبة الأراضي حولها وإمكانيتها من إنتاج محصول وفير من القمح وخام الحديد وأخشاب الحريق التي تمكنهم من صهره. وبحلول القرن السادس قبل الميلاد أصبحت مروي عاصمة لدولة مزدهرة على الرغم من أن نبتة استمرت لوقت طويل المركز الديني.

حكم سلالة ملوك كوش مروي لألف عام بعد طرد تانيتامون من مصر وكان نمط حضارتهم وديانتهم بوجه العموم مصرياً. ولكن من ناحية أخرى عندما ازداد نفوذ اليونان ثم الرومان في حوض البحر الأبيض المتوسط وأصبحت مصر مركزاً للثقافة اليونانية وتوسعت التجارة إلى البحر الأحمر والنيل لم تَنْجُ مروي البعيدة من ذلك النفوذ.

لقد كان للعلماء والجغرافيين والمؤرخين اليونان والرومان الذين تعلموا في جامعة الإسكندرية العظيمة الفضل في تعريف العالم ببعض المعلومات عن داخل السودان. وحتى قبل عهد هؤلاء فقد زار هيرودتس أسوان عام ٤٦٠ ق.م. واستشف بعض الروايات عن الأحوال جنوبي مروي ومنابع النيل. وبعد قرنين كتب إيراتدستينيس الذي كان مشرفاً على مكتبة الإسكندرية سفراً جغرافياً، للأسف ضاع أكثره، وكان أول من سجل أن النيل الأزرق والنيل الأبيض ينبعان من بحيرات في أقصى الجنوب. إن لأسترابو الفضل في توصيل شذرات من كتاب إيراتدستينيس التي أنقذت، وقد زار هو أسوان في مطلع العهد المسيحي وسطر سفراً جغرافياً ضخماً، كما ألف بليني الأكبر (٢٣ ـ ٧٩ ميلادية) سفره العظيم «التاريخ الطبيعي»[١]. ولكن يدين العالم بالفضل الأكبر لكلوديوس بطليموس الذي تعلم في الإسكندرية في النصف الأول من القرن الثاني الميلادي، بتعريف العالم عن جغرافية إفريقيا قبل أن يطوف البحارة المحيطات في القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر وقبل أن يتغلغل المستكشفون العظام داخل القارة الأفريقية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. فقد سجل «أن جبال القمر» هي منبع النيل الأبيض، وأن أثيوبيا هي منبع النيل الأزرق ونهر أتبرا. وقد شكلت معلوماته ونظرياته الأسس لكل الخرائط التي رسمت في القرون الوسطى ـ أوروبية وعربية. وأنه لمن المدهش أن رسامي

---

(١) من المفارقات أن وصف بليني للأثيوبيين أعطى الفكرة للأسرة المالكة البريطانية بتبني حيوان الـ Yale كشعار للحيوانات الملكية. وقد سجل بليني عادة القبائل النيلية (ولا زال الدينكا يمارسون تلك العادة) في لي قرون أبقارهم واحداً للإمام والثاني للخلف.

الخرائط متى ما اعتمدوا على معلومات بطليموس جاءت خرائطهم بوجه العموم أكثر دقة من تلك التي رسموها عندما صرفوا النظر عن معلوماته وفندوها بأنها غير علمية واعتمدوا على مصادرهم الخاصة غير الدقيقة.

بعد زمن وجيز من غزو الرومان لمصر نحو قرن قبل المسيح، تجرأ الكوشيون وأغاروا على أسوان، ولكن العقاب نزل بهم سريعاً. فقد وصل الوالي بترونيدس في عام ٢٣ق.م بجيوشه إلى نبتة ودمرها. ثم عاد إلى مصر راسماً حدوده عند قصر أبريم. تلى ذلك فترة قصيرة شهدت حركة واسعة من التعمير في كوش شملت إصلاح المعبد العظيم في نبتة وتشييد ثلاثة معابد في النَّقَعَة شرقي شندي. وفي ذات الوقت أيضاً تم حفر خزانات صناعية (حفاير) عديدة لحفظ المياه في جزيرة مروي (الأراضي الواقعة بين النيل الأزرق ونهر اتبرا) حيث كمية المياه كانت تشكل في ذلك الوقت، كما هو الحال اليوم، هاجساً كبيراً بسبب زيادة القطعان والزحف الصحراوي البطيء وتعرية التربة.

ولكن عمّ في ذلك الوقت الفساد والانحلال والانحطاط بالمملكة المروية وأصبح حكامها عاجزين عن بسط نفوذهم على صغار الأمراء الكثر الذين سيطر كل واحد منهم على منطقته داخل المملكة. وكانت الطامة الكبرى - وقد تكون مروى نفسها قد اندثرت في ذلك الوقت - عندما نزل أحد ملوك أكْسُوم نحو عام ٣٥٠ ميلادية من مرتفعات الحبشة بجيوشه عن طريق نهر أتبرا وسيطر على كل المناطق الواقعة على النهر. وبما أننا لم نسمع شيئاً عن الأكسوميين بعد ذلك، يفترض أنهم عادوا أدراجهم بعد غارتهم. أما أفراد العائلة المالكة المروية فمن المحتمل أنهم ذهبوا غرباً، ومن المحتمل أيضاً أنهم أو سلالتهم قد أسسوا الممالك التي قامت بين دارفور وبحيرة تشاد. مثل هذه الرحلة تعتبر طبيعية لأن الطريق الذي يربط صحراء الشمال بغابات الجنوب كان سهلاً وسالكاً. وقد وجدت في مناطق غرب أفريقيا وإلى ساحل العاج نسخ من فوانيس بيزنطية يرجع تاريخها للقرن السادس الميلادي كان يستعملها ملوك نوباتي الذين ظهروا بشمال السودان بعد سقوط مملكة مروي.

وقد أدخل ديوكلتين هؤلاء النوباتيين إلى صعيد مصر (منطقة النوبة السفلى) للاستعانة بهم في صد غارات البجميين (البجا) سكان الصحراء الشرقية، ويبدو أنهم كثيراً ما كانوا يتعاونون مع البجا. وقد قرر جستنيان في القرن السادس تنصيرهم، ولاشك أنه كان يرمي بذلك إلى تحجيم نزعتهم القتالية. وقد علمنا من بارهيريوس[1] أن راهباً اسمه جوليانوس ينتسب إلى الكنيسة الشرقية «الوحديطيقية» أخذه الحماس الديني للتفكير في تنصير النوباتيين القاطنين جنوب طيبة بأي وسيلة حيث إنهم وثنيون ومزعجون للامبراطورية الرومانية. وقد آزرته الامبراطورة ثيودورا ـ زوجة جستنيان ـ التي تشاركه في المذهب لدرجة أنها هددت حاكم طيبة الرومأني بالقتل إذا فشل مرشحها من أن يسبق الحملة الأرثوذكسية التي كان سيدها وامبراطورها نفسه يعد لإرسالها لمنطقة النوبة. نجح جوليانوس في مهمته، وبنهاية القرن السادس تنصرت كل المناطق من أسوان إلى حدود الحبشة كما سبق أن تنصرت الحبشة قبل ٢٠٠ سنة. وقد شيدت الكنائس من صعيد مصر إلى النيل الأزرق وأصبحت المسيحية هي الدين الرسمي تحت إشراف مطارنة يتبعون بطريرك الإسكندرية واستمرت إلى أن أزالها الإسلام.

شهد العام ٦٣٠ ميلادية حدثاً هاماً كان له أعمق الأثر على مستقبل السودان. فقد زحفت جيوش المسلمين شمالاً بكل الحماس والعزيمة التي تفرزها الأديان الجديدة، وفتحت سوريا ومصر. لم يكتفوا بذلك، بل وباحتمال فتح سواحل شمال أفريقيا فقد أرسل قائدهم عمرو بن العاص قوة مكونة من عشرين ألف محارب تحت إمرة عبد الله بن أبي السرح لفتح النوبة. لم يتعمق هؤلاء إلا قليلاً في شمال السودان، ولكن بعد سنتين أرسل عبد الله، والذي أصبح والياً على صعيد مصر، جيشاً آخر وصل هذه المرة إلى دنقلا وهدم كنيستها. ثم أبرم معاهدة صلح مع النوبيين تتمحور حول مبادلة السلع سنوياً. ويبدو أن الاتفاقية قد أرضت الطرفين حيث رسخ المبدأ لمدة ستة قرون، ويبدو أنه طبق أيضاً لاحقاً مع قبائل البجا في

(١) انظر ماكمايكل، **تاريخ العرب في السودان** (١٩٢٢) الجزء الأول، ص٢٦.

الصحراء الشرقية. ومن نافلة القول أن المعاهدة لم يلتزم بها أحياناً، فالغارات والغارات المضادة كانت تحدث من وقت لآخر، والعقاب والتهرب منه كان يحدث أيضاً ولكن بوجه العموم كان يسود شعور ودي متبادل.

لم يتمكن العرب من الحفاظ على سيطرتهم على مصر طويلاً، حيث اغتصب المماليك السلطة في منتصف القرن التاسع مما آثار سخط العرب ودفع كثيراً منهم للهجرة جنوباً إلى داخل السودان على ضفتي نهر النيل. وفي أقصى الأعالي الشمالية للنهر بسطوا ثقافتهم وتزاوجوا مع الأهالي وتملكوا الأراضي ومهدوا الطريق لأن يتولوا حكم البلاد مستقبلاً.

وجد الرحالة والمؤرخون العرب الذين زاروا السودان في القرن العاشر أن شمال السودان كان ينقسم إلى منطقتين: في الشمال «المقرة» وعاصمتها دنقلا وتحدها كبوشية من الجنوب، وفي الجنوب «علوة» وعاصمتها سوبا على النيل الأزرق وتخضع لدنقلا. وجدوا أن الإسلام يتمكن في الشمال، ولكن أثره في الجنوب كان ضئيلاً. نحو ١٢٠٠ ميلادية سجل أبو صالح الأرمني أن هناك سبع مطرانيات في المقرة وحوالى ٤٠٠ مطرانية في علوة ـ وغالباً ما يكون هذا العدد مبالغاً فيه.

وبعد ستين عاماً عندما استولى المملوك الأعظم بيبرس على السلطة في مصر وأسس امبراطورية شملت كل الشرق الأوسط، وجد، بالرغم من مشاغله الكثيرة، الوقت ليدمر الممالك النوبية الصغيرة والتي كانت في حالة اضمحلال. وقد حذا خلفاؤه حذوه. ولكن حينذاك كانت هجرة العرب عبر البحر الأحمر أو من مصر تتسارع وتتزايد. تقدم بعضهم إلى المناطق الجنوبية من النيل واستقروا هناك ولكن الأكثرية من أصحاب الماشية المحتاجين للمراعي ذهبوا إلى الفضاءات الرحبة الشبيهة ببلادهم الغابرة طلباً للمرعى. توغل بعضهم شرقاً لأرض البجا وبعضهم إلى الجنوب الشرقي لما وراء نهر أتبرا إلى مراعي وادي الهوّاد الخصبة والبطانة، وبعضهم غرباً في اتجاه سهول كردفان العظيمة. وخلال القرن الرابع عشر

والخامس عشر الميلادي حتم مصيرهم البقاء في شمال ووسط السودان. ولأسباب عديدة أفسحت المسيحية المكان للإسلام وأصبحت اللغة العربية هي اللغة المشتركة وأصبح صغار الحكام مجرد دمى. وكما رصد المؤرخون العرب المعاصرون. فقد سهلت الأمور عادة النوبيين الانتساب من ناحية الأم.

وكما يقول ابن خلدون «إن ملوك النوبة حاولوا صد العرب وفشلوا. ثم حازوا رضاهم بتزويجهم من بناتهم. وهكذا انهارت دولتهم وآلت لبعض بطون بني جهينة نسبة لأمهاتهم حيث عادة غير المسلمين توريث الأخت أو ابن الأخت. فانهارت دولتهم واستولى عليها عرب جهينة[1]».

وفي أطراف مناطق نفوذهم الجنوبية أصبحت الإغارة على الرقيق والتي كانت تمارس منذ القدم، شيئاً عادياً وبذلك بدأ التمازج العرقي في تشكيل سودانيي اليوم.

وفي نهاية تلك الحقبة بدأت بعض الكتابات تلقي بصيصاً من الضوء عن أصول السودانيين. فقد علمنا أن أحد سلاطين الفونج «عمارة دنقس» أسس مملكة في سنار على النيل الأزرق في عام ١٥٠٤ ميلادية وأقام علاقات ودية مع العرب الذين استقروا في المراعي حول ملتقى النيلين. كان الفونج وثنيين ثم أسلموا وتوافقت رغبتهم مع رغبة العرب في القضاء على مملكة سوبا المسيحية والاستيلاء على ثرواتها، وتم التعاون بينهما على ذلك حيث لم تكن للعرب القوة للتصدي لهيمنة الفونج وكانت حاجتهم الأساسية لحقوق الرعي والزراعة، أما الفونج فكانت رغبتهم أن يثبتوا ويدعموا حكمهم واكتفوا بأخذ ضريبة من العرب نظير بعض الامتيازات والمساعدات.

لا نعلم من هم أولئك الفونج، وقد كثر اللغط حول هذا الأمر. كل ما يمكن الجزم به أن أصولهم غير شمالية. ربما نزحوا من حدود الحبشة،

---

(١) انظر ماكمايكل، **تاريخ العرب في السودان** (١٩٢٢) الجزء الأول، ص١٣٨ ـ ١٣٩.

الإصلاح في نظر المسئولين ضرورة لابد منها. وهذا ما اضطر سعيد باشا نفسه إلى القيام برحلة للسودان عام ١٨٥٧ وإعلان إلغاء تجارة الرقيق وتخفيض الضرائب. ولكن بغض النظر عن القيمة الدعائية لتلك الخطوات في أوروبا أو فيما إذا كانت إجراءاته نابعة عن إيمان، إلا أنها لم ترتب أي أثر في السودان.

وقد وصف صمويل بيكر في عام ١٨٦١ حالة البؤس والخراب تحت أمرة الحكمدار العام «الذي كان عينة مكبرة من الحكام الأتراك عموماً، يجمع أسوأ نقائص الشرقيين مع قسوة الحيوان المتوحش».

تقلد إسماعيل باشا الخديوية عام ١٨٦٣ واتخذ بعض الإجراءات الجادة لعمل بعض الإصلاحات، وتحسين المواصلات، وتشجيع التعليم، وتركيز السلطة وتخفيف تجارة الرقيق. ولتحقيق الهدف الأخير عين مديرين أوروبيين للمديريات حيث لا يعتمد على الأتراك أو المصريين، وقد قاموا بما استطاعوا به من عمل. ولكن صعوبة المواصلات والمناخ، واضطراب الأحوال العام، ومعاكسة الموظفين المرتشين، وقوة تجارة الرقيق المحكمة جعل مهمتهم عديمة الجدوى. وفي كل الأحوال لم تخف وطأة الشرور التي كانت البلاد تعاني منها مثل الضرائب الباهظة وانعدام العدل بين الإنسان وأخيه الإنسان. أما القوانين الصادرة من القاهرة فلم يكن لها أي تأثير على من كانوا يتولون الأمور. كان السودانيون الذين يعيشون داخل دائرة السلطة يجردون من كل ما يملكون، أما أولئك الذين كانوا خارج دائرة السلطة في المناطق النائية فلم تَطلْهم يد السلطة.

كانت لإسماعيل أهداف أخرى ـ امبريالية محضة. إذ ضُمت دافور اسمياً للسودان وتحصل إسماعيل على فرمان من تركيا يضع سواكن ومصوع تحت سلطته. كما طالب بأن تضم له مناطق تقع جنوب البحر الأحمر والولايات السواحلية الحبشية. ولكن لم يساعد ذلك في تدعيم قوة مصر وإنما فقط في إثارة الغيظ عليه وإضعاف جهاز دولته.

أو من نواحي النيل الأبيض، أو من مرتفعات المناطق التي بينهما[١]. في أوج قوتهم من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر سيطر الفونج على مساحات شاسعة. فقد امتد نفوذهم من ناحية الشمال إلى دنقلا ومنطقة الشلالات؛ وجنوباً إلى فازوغلي وجبال الأنقسنا وبلاد البرون؛ أما من الشرق فقد كانت الحبشة، كما كانت دائماً وأبداً، الفاصل المنيع، وغرباً إلى النيل الأبيض وأحياناً إلى جبال النوبة. أما في وسط القطر ما عدا المناطق الجنوبية الكثيرة الأمطار والكثيفة الأدغال، فقد كان العرب بوجه العموم أحراراً ولو أنهم كانوا يدفعون الضريبة لسنار.

ذاع خبر تلك الدولة القوية (أو الإمارات المتحدة كوصف أصح)[٢] وانتشر شمالاً وآثار الاهتمام. حضر رجال الدين والعلماء ليعظوا ويعلموا وليمنحوا أراضي على ضفاف النيل، في بعض الأحيان توارثها أبناؤهم وأحفادهم إلى اليوم. ومن ثم تراجعت الوثنية سريعاً وحل مكانها الإسلام إلا في المعاقل النائية الجبلية. ووصل صيت سنار وحضارتها المتطورة حتى للعالم الخارجي. فقد زارها عام ١٥٢٢ ميلادية دايفيد روبني اليهودي الذي عبر البحر الأحمر من جدة إلى سواكن. ولكن لم يتعرف العالم الخارجي على أي تفاصيل إلا من الوصف الذي تركه لنا الفرنسي دكتور جان شارل بونس عام ١٦٩٩ عندما عبر سنار في طريقه إلى الحبشة.

وبنهاية القرن الرابع عشر وصل العرب إلى دارفور في أقصى الغرب بل إن بعضهم وصل إلى شمال نيجيريا وشاركوا في حرب أهلية في مملكة البرنو. شمل نطاق نفوذ البرنو بعض أجزاء من دارفور ومن المحتمل أنها خضعت بكاملها لسيطرة حاكمها إدريس ألوما (١٥٧١ ـ ١٦٠٣). وعندما تفككت مملكة بورنو بعد وفاة إدريس ألوما بدأ تاريخ سلطنة الفور وقد كان

---

(١) النظريات المختلفة يوردها أر.ج.أس. كرافورد في كتابه «مملكة الفونج في سنار» (١٩٥١) الفصل العاشر والسيد/ أركل يعتقد أنهم جاؤوا من بورنيو بالقرب من بحيرة تشاد.

(٢) كرافورد، ـ المصدر نفسه.

مركز نفوذها مجموعة جبل مرة وجبل ساي المأهولين بالسكان. إن ادعاء الأسرة المالكة أنهم من أصول عربية شيء طبيعي وقد تكون هناك بعض الدلائل التي قد تثبت نوعا ما صحة الإدعاء، إلا أنها لا ترقى إلى البينة التي لا تنكر والتي تنسبهم إلى قبائل غرب أفريقيا.

ومهما كان الأمر، فقد سيطر الفور في القرن السابع عشر والثامن عشر على كافة دارفور وعلى وسط كردفان. ومن وقت لآخر كانت تنشب مناوشات بينهم وبين الفونج ولكن منذ عام ١٧٦١ بعد وفاة آخر ملوك الفونج الأقوياء أصبح الفور هم أصحاب السيادة بلا منازع. وقد سقطت المملكتان في يد الأترك عام ١٨٢١. عند ذلك تبدد تحالف الفونج إلى فوضى واندثر نهائياً. أما سلطنة الفور فقد تراجعت عما احتلته مؤقتاً من أراضي وانزوت وعاشت في موطنها الأصلي.

الفصل الثالث

مصر الحديثة
تدخل مسرح الأحداث، ١٨٢١ ـ ١٨٨١

في أول يوليو ١٧٩٨ احتل نابليون مصر وكانت حينذاك اسمياً تحت الحكم العثماني. بعد سنتين تم طرد الفرنسيين بقوات بريطانية وتركية. وبعد انسحاب البريطانيين استولى محمد علي الألباني، والذي كان في خدمة الأتراك، على الحكم وذبح المماليك المرتزقة الذين كانوا يحكمون البلاد في ذلك الوقت، وتحصل من الباب العالي على اعتراف بمركزه كـ «باشا مصر». كان محمد علي قاسياً وطموحاً، وكان يحتاج للرقيق لجيوشه والذهب لخزينته. ولذلك بدا له أن السودان مناسب لتحقيق مطلبيه ولإشباع رغبة جنوده الباشْبُزُوق، غير النظاميين والمشاغبين، في النهب والسلب. كما كانت له أسباب ثانوية أخرى وهي التخلص من عدد من المماليك الذين لجأوا إلى دنقلا، وكذلك طموح صادق للتعرف على كل ما يمكن معرفته عن منابع النهر العظيم والذي تعتمد عليه حياة أراضيه. وقد عزم أن يتملك كل حوض النيل.

كانت الجيوش التركية ـ المصرية غير النظامية والمتنافرة في أغلب الأحيان مقسمة إلى قسمين، أحدهما بقيادة ابنه إسماعيل لمواجهة الفونج والآخر بقيادة صهره الدفتردار لاحتلال كردفان. إن الفوضى والتفتت الذي أصاب تحالف الفونج وقلة السلاح الناري لديهم سهل مهمة إسماعيل، فقد استسلم حكام دنقلا، وقد أضاع الشايقية فرصة ذهبية حيث كان في إمكانهم إنزال أقسى العقوبة بالأربعة آلاف غازٍ الذين عبروا مناطقهم بدون مقاومة

تذكر، فقد كان جيشاً خليطاً من الأوباش يفتقر إلى التدريب والنظام. نهبت كورتي واستسلمت لهم شندي وعند وصولهم لسنار لم يملك ملكها الضعيف والذي لم يجد أي مساعدة من ولاته إلا أن يسلم عاصمته وعرشه. كان هذا في يونيو ١٨٢١م. وفي عام ١٨٢٢م بينما كان إسماعيل عائداً إلى مصر قتله أهل شندي وتمردت المناطق المجاورة. كان الدفتردار آنذاك قد انتهي من غزو كردفان عن طريق الدبة والحرازة وهزم الفور. وعندما سمع بقتل إسماعيل أسرع راجعاً إلى شندي وأعمل سيوف جيشه على رقاب أهلها وقمع التمرد بضراوة وعنف بالغين.

بعد رحيل الدفتردار تم تقسيم السودان إلى مديريات وأقاليم تحت إدارة ضباط أتراك، وتركت القبائل ومجتمعات القرى تحت حكامها المحليين، كما أسندت المهام المكتبية وحفظ الدفاتر في أغلب الأحيان للموظفين الأقباط. وفي وقت وجيز تكوّن نظام للابتزاز والنهب والسلب قل أن يكون له مثيل. فالضرائب الباهظة والغرامات قضت على القليل الذي كان يملكه ذلك الشعب البائس. أما جنوباً فقد جردت حملات جلب الرقيق لتجنيدهم في الجيش أو لبيعهم في أسواق مصر. كتب الرحالة بالم والذي أقام عامين في كردفان (١٨٣٨ ـ ١٨٣٩م) بعد مدة قصيرة من زيارة محمد علي نفسه للسودان ليتحقق من وجود الذهب في مناطق بني شنقول، كتب على النحو التالي:

«عندما تعجز قرية عن دفع الضرائب المفروضة عليها فيتوجب عليها تقديم عدد من الرقيق لتجنيدهم في الجيش أو لبيعهم في الأسواق.... يرسل والي مصر سنوياً مرة أو مرتين حملات لجلب الرقيق من جبال النوبة والمناطق المتاخمة لها. وتعود بأعداد منهم بعد قنصهم أما بالحيلة أو بالقوة. كان العدد الذي استرق عام ١٨٢٥ حوالى ٤٠٠٠٠ ثم زاد عام ١٨٣٩ إلى ٢٠٠٠٠٠ على الأقل، هذا بخلاف الآلاف الذين يسترقهم البقارة ويتم بيعهم للجلّابة».

كتب ذلك عن مديرية واحدة، ولكنه ينطبق بنفس القدر على مديريات أخرى.

أصبحت الخرطوم العاصمة عام ١٨٣٠ (الأستاذ / أحمد إبراهيم أبو شوك يصحح ماكمايكل ويقول إن الخرطوم أسسها عثمان بك عام ١٨٢٥ - المترجم) وأسست كسلا عام ١٨٣٤. وفي منتصف القرن تم إخضاع كل المديريات الشمالية وتم استغلال مواردها لأبعد الحدود. أما في الجنوب فقد أوجدوا نظاماً لبيع الامتيازات للتجار العرب لقنص الرقيق وجلبهم للبيع في أسواق الشمال. كانت الأحوال مزرية للحد الذي لم يملك فيه العالم الخارجي إلا إبداء السخط بعد سماعه للأخبار المتواترة من شهود عيان. لقد سبق أن اقتبسنا ما كتبه أحدهم، وكان هناك آخرون لأن باشوات مصر في تلهفهم لاستغلال كافة موارد السودان كانوا مستعدين لتوظيف كل ذي كفاءة في الكشف والاسكتشاف. وكانت مصلحتهم الذاتية الآنية تطغى على أي رد فعل من العالم المتحضر تجاه تردي الأحوال الذي نقله أولئك المكتشفون.

كان لينت البلجيكي الذي استخدمته الجمعية البريطانية الأفريقية أول أوروبي، بعد قادة جيوش نيرون، الذي تتبع النيل جنوبي الخرطوم، ولكنه توغل لمسافة ١٣٢ ميلاً فقط. وفي الفترة ١٨٣٩ - ١٨٤٢ أرسلت مصر ثلاث حملات بقيادة ضباط أتراك مصحوبين بعلماء فرنسيين وألمان، وتمكنوا من التوغل لما بعد منقلا .

وفي الفترة ١٨٥٣ - ١٨٦٥ تمكنت الآنسة تيني الباسلة سيئة الطالع وكذلك المستر بثريل مهندس المناجم من ويلز والفرنسي لي بان وآخرون من استكشاف مجرى النيل الرئيسي وبحر الغزال وروافد النيل الأخرى. ولاحقاً في الفترة ١٨٦٩ - ١٨٧١ تبعهم الألماني شواينفيرت. وتزامنت مع تلك الفترة رحلة سبيك وقرانت التاريخية من الجنوب في نواحي البحيرات العظمى متابعين النيل إلى الشمال، والتقوا صمويل بيكر الذي شق طريقه جنوباً لما وراء منطقة السد بالرغم من معاكسة تجار الرقيق والطبيعة ومواصلاً رحلته إلى بحيرة ألبرت ثم رجع عائداً بنفس الطريق.

جميع أولئك الأوروبيين سجلوا تقارير صريحة كما رأوها، وأصبح

في عام ١٨٦٩ عين الخديوي صمويل بيكر حاكماً عاماً على المديريات الاستوائية، وبدأ الأخير رحلته إليها عام ١٨٧٠ حاملاً تعليمات من الخديوي بضم مناطق حوض النيل جنوب قوندكورو، وإبطال تجارة الرقيق وبسط النظام. وجد بيكر المناطق النيلية في الشمال في حالة يرثى لها من الخراب والدمار، أما الجنوب فكان «مؤجراً لقراصنة قنص الرقيق والذين تسميهم حكومة الخرطوم مجازاً تجاراً»[١]. ثم عبر السد وضم قوندكورو (الإسماعيلية) في مايو ١٨٧١ مواصلاً سيره جنوباً وأعلن أن أنيورو شرقي بحيرة ألبرت أصبحت مديرية مصرية في عام ١٨٧٢، وأقام علاقات ودية مع حاكم يوغندا ورجع إلى القاهرة عام ١٨٧٣. إن ذلك الرجل الفذ ومغامراته لا يأتي ذكره دائماً بما يستحق. وكما ذكَّرنا أخيراً المستر هـ.ي.هيرست عميد مهندسي الري فإن بيكر كان أكثر من مجرد مكتشف ومنجز، فقد تنبأ منذ زمن طويل «بالإمكانات الهائلة للضبط الكامل للنيل»[٢].

وفي مطلع عام ١٨٧٤ ظهرت شخصية أكثر أهمية على مسرح الأحداث. فقد خلف الكولونيل شارلز غردون، صمويل بيكر حاكماً للمديرية الاستوائية وكان عمره آنذاك واحداً وأربعين عاماً. وأحضر معه كنائب الإيطالي رومولو جسي المشهود له بالجرأة والشجاعة، وقد سبق أن حارب معه في حرب القرم. وبدأوا رحلتهم متوجهين إلى رئاسة حكمهم في قدندكورو بدون إبطاء يصحبهم أسطول صغير من المراكب المزودة بالمجاذيف وكان من بينها «البرُدين» ذات الصيت المأسوي كما سيرد لاحقاً. وبعد وصوله أرسل الكولونيل كاي لونج الأمريكي، أحد مساعديه، إلى يوغندا ورجع هو إلى الخرطوم لتسوية بعض الأمور. ثم عاد مرة أخرى لقيادته لمباشرة مهامه البالغة الصعوبة والتي لم يتمكن من إنجازها لعوامل ثلاثة متمثلة في عداء القبائل المتوجسة والمتوحشة، وغدر موظفيه غير

(١) بيكر، الإسماعيلية، صفحة ١١.

(٢) هيرست، صفحة ٩١.

الجديرين بالثقة، واستنزاف المرض والموت لضباطه. ورغم ذلك فقد واصل غردون عمله بدون انقطاع، يؤسس المراكز في منطقة أنيورو، ويرسل آخر مجنديه ـ شنايتزر والذي اشتهر لاحقاً باسم أمين باشا ـ لزيارة ملك يوغندا، ويقوم هو نفسه بزيارة بحيرة كيوجا. وفي عام ١٨٧٦ استقل الباخرة إلى الخرطوم، ثم إلى انجلترا وسجل في يومياته باقتضاب «لقد قررت بمشيئة الله أن لا استمر في خدمة صاحب السمو». ولكنه لم يلتزم بقراره ذاك حيث قبل في فبراير ١٨٧٧ عرض الخديوي له بأن يصبح حكمداراً على كافة بلاد السودان.

في ذات الوقت كانت تجرى أمور مهمة في الغرب وفي الشرق. ففي الغرب أثار الزبير رحمة تاجر الرقيق العربي الكبير، والذي كان الحاكم الفعلي لبحر الغزال، أثار حفيظة سلطان دارفور والذي كان يعتبر بحر الغزال ضمن ولايته. وحاولت حكومة الخرطوم احتواء المشكلة بإرسال بعثة عسكرية للاستيلاء على المنطقة المتنازع عليها وضمها إليها. تمكن الزبير من طرد القوة العسكرية المتنافرة المرسلة من قبل الحكومة، وبعد أن برر فعله ذلك طالب بالاعتراف بولايته على بحر الغزال، بل عرض أن يضم دارفور لحكم الخديوي. وقد قبل العرض وقام الزبير عام ١٨٧٤ بهزيمة السلطان القائم واحتل عاصمته الفاشر. ولكن الأمور تأزمت عندما وصل الحاكم العام بقوة صغيرة. فقد سُمح للزبير أن يُخضع القبائل المحلية، ومُنح الباشوية ولكنه حُرم من أن يكون حاكماً للمديرية الجديدة. تسبب ذلك في نزاع وسافر الزبير للقاهرة ليعرض شكواه، واستُدعي الحاكم العام أيضاً وتم حجز الاثنين هناك.

أما من ناحية الشرق فقد كان الخديوي إسماعيل يواصل خططه لضم مناطق الحبشة القصية (ما يعرف الآن بأريتريا) لحكمه. وقد أوكل للسويسري منزنجر أن يحتل كرن، كما تم احتلال هرر، أما زَيْلَعْ والأراضي الساحلية إلى بربرا فقد اشتراها من سلطان تركيا. كما استولى الدانماركي أرندرب على جندا ولكنه عندما تقدم إلى عَدَوَة مني بهزيمة نكراء من الملك جون ملك الأحباش. ولقد أرسلت له التعزيزات من القاهرة ولكنها لاقت نفس

المصير. وأخيراً في عام ١٨٧٦ اضطرت الجيوش المصرية أن تتراجع إلى مصوع وتفاوضت للصلح.

عند رجوعه للسودان في عام ١٨٧٧ كحاكم عام وجد غردون المشاكل تحيط به من كل الجهات. ذهب أولاً إلى مصوع لمحاولة عقد اتفاق مع أثيوبيا وفشل في ذلك. وما أن عاد إلى الخرطوم ليتصدى «لتنظيف الاسطبلات القذرة» ثارت القلاقل في دارفور بين السلطان والضباط المصريين من جانب ومن سليمان بن الزبير رحمة من جانب آخر، مما استدعى ذهابه إلى هناك. احتمى السلطان بجبل مرة وتراجع سليمان إلى بحر الغزال وانشغل غردون بتهدئة الأحوال في البلاد وقمع تجارة الرقيق والتي تم حظرها عام ١٨٧٧ بموجب اتفاقية بريطانية مصرية. ولكن تأزم الأمور في الحبشة اضطره للرجوع لتلك الجهة على عجل ليجد أن تدخل وزير الحربية المصري قد أفسد عليه القليل مما حققه في زيارته السابقة. في ذات الوقت نشبت حروب محلية في الاستوائية مما اضطر المسئولين للتخلي عن ماسيندي. وفي العام التالي ١٨٧٨ وبعد زيارة سريعة إلى القاهرة توجه شرقاً مرة أخرى لولايات البحر الأحمر وهرر ووجد حاكمها رؤوف باشا مداناً بسوء التصرف وقام بعزله. وفي يوليو من نفس العام ثار سليمان مرة أخرى في بحر الغزال وقتل كل من لاقاه من المصريين وأعلن أنه الحاكم المستقل. وبعد أن ترك أمين باشا ليتولى شئون الاستوائية أُرسل جسي، بالرغم من موسم الأمطار، لمهاجمة سليمان عن طريق رومبيك وواو، وقد نجح في مهمته مما اضطر سليمان للتقهقر إلى دارفور.

تعقب جسي سليمان والتقى في طويشة غردون، الذي كان قد اندفع غرباً مرة أخرى. وفي يوليو ١٨٧٩ اضطر سليمان أن يدافع عن نفسه وأجبر على الاستسلام وقتل مع أغلب معاونيه الرئيسيين. وقد هرب أحدهم - رابح - غرباً وأسس لنفسه مملكة بالقرب من بحيرة تشاد، وقد لاقى مصيره أخيراً على يد الفرنسيين عام ١٩٠١. وبعدها عاد جسي لبحر الغزال ليباشر مهامه.

من الواضح أن غردون لم يجد الوقت الكافي لمجابهة مشاكله الإدارية في رئاسته أو التصدي بقدر كافٍ للفوضى التي أحاطت به من كل جانب. لقد وجد بعض المساعدة من عصبة صغيرة من الشبان الأوروبيين الشجعان وغير المتجانسين أمثال سلاطين (الضابط النمساوي) ولوبتن (قبطان سفينة تجارية تمخر عباب البحر الأحمر) ومسداليا (الإيطالي) وآخرين. ولكن صحته تدهورت أخيراً وفي عام ١٨٧٩، وللمرة الثانية قدم استقالته وسافر للقاهرة ليجد أن تركيا، قد خلعت تحت ضغط الأوروبيين الخديوي إسماعيل وعينت ابنه محمد توفيق خلفاً له. ومع ذلك لم يتمكن من الرجوع لإنجلترا فوراً، وإنما وافق على الذهاب للحبشة مرة أخرى لمحاولة الوصول لتسوية. وقد فشلت المحاولة وفي طريق عودته اعتقله الأحباش وأرسلوه إلى مصوع. وتمكن أخيراً من الإبحار من مصر إلى أوروبا عام ١٨٨٠، وعُين خلفاً له في الخرطوم رؤوف باشا الذي سبق لغردون عزله قبل سنتين بسبب التقصير وسوء التصرف.

يمكننا تلخيص حالة السودان في تلك المرحلة كالآتي: كانت حدود السودان الجنوبية تنتهي في الشمال الشرقي من بحيرة ألبرت على النيل الفكتوري. وقد تم التخلص من أغلب المساحات التي تشمل يوغندا الحالية. وبينما كان أمين باشا يشرف على الاستوائية ورئاسته في لادو بالقرب من واو، كان جسي حاكماً لبحر الغزال[1]؛ ولكن الإدارة كانت شبه معدومة وكان تجار الرقيق يتصرفون كما يشاؤون. أما كردفان ودارفور فأصلاً لم يتم إخضاعهما تماماً وكانتا في حالة اضطراب، كما كانت الحبشة في حالة تحفز وتحرش من جهة الشرق، وكان الفقر المدقع والخراب والفساد والعجز متفشياً في كل البلاد.

وهكذا أُعُدَّ المسرح أخيراً للثورة. السبب الوحيد أنها لم تندلع سابقاً هو غياب قائد ملهم يتمكن بشخصيته الطاغية من أن يلهب حماس الشعب

---

(١) تدهورت صحة جسي عام ١٨٨٠ ـ ١١٨١ ونقل إلى الخرطوم على الباخرة ثم على الجمال إلى سواكن، وتوفي يوم ٣٠ إبريل في السويس.

ويوحد كافة البلاد. ظهر ذلك الرجل عام ١٨٨١ في شخص محمد أحمد الدنقلاوي ابن نجار المراكب وكان عمره ثلاثة وثلاثين عاماً. كانت قوته تتمثل في حماسه الدافق للإصلاح الديني وقدراته الطبيعية على قيادة الناس، أما تردي الأحوال المزري في كافة أنحاء البلاد وانهيار أي مظهر للإدارة النظامية، فقد ساعدا في إتاحة الفرصة والزخم. وفي أغسطس وبعد أن استعمل حكمته في تجنيد بقارة كردفان المحاربين لصفوفه، وأعمل سيوفه في رقاب المئات من القوات التي أرسلت لاعتقاله، أعلن في جزيرة أبا بالنيل الأبيض أنه المهدي المنتظر والمرشد الإلهي للخلاص.

كانت الاستجابة فورية من جميع أنحاء السودان، كما ساعد تأخير تنفيذ القرارات التي اتخذت لقمع الثورة في تحفيز المترددين. ومع أن بعض الإجراءات غير المجدية قد اتخذت في الأيام الأول لحصر الثورة جنوبي الخرطوم، إلا أن إبادة القوة الكبيرة التي أرسلت غرباً في مايو ١٨٨٢ بقيادة يوسف باشا الهلالي (أعتقد الاسم الصحيح هو «الشلالي» - المترجم) كانت الإشارة للثورة العامة والتي أخضعت كافة البلاد ما عدا المدن ذات الحاميات الكبيرة.

لن نحاول أن نشرح بتفصيل تسارع الأحداث العسكرية في السودان ولكن لنفهم مآسي السنوات القليلة التالية وكذلك ما جاء بعدها بعد عشرين عاماً، فمن المهم في هذا المنعطف أن نشرح أيضاً الحالة الفوضوية التي كانت تعم مصر آنذاك، مما اضطر بلادنا (بريطانيا - المترجم) للتدخل في مصر ومن ثم في السودان، ولو أنه في حالة السودان كان التدخل بتردد وتذمر.

كانت مصر قد أفلست بحلول عام ١٨٨١ وكانت ركائز مجتمعها على وشك الانهيار. وكان الجيش المصري يفتقد التدريب والانضباط والمرتبات. وعند نداء عرابي باشا - الوطني المتعصب، تمرد الجيش على الخديوي وعلى أعوانه الأجانب. وقد تزامن ذبح الأوروبيين في الإسكندرية مع نجاح المهدي في كردفان، وأصبح تدخل أوروبا أمراً حتمياً. وأرسلت

بريطانيا وفرنسا أساطيل لمصر وأعطيت التعليمات في يوليو بقصف حصون الإسكندرية لإجلاء عرابي وطرده منها. ولكن تلقت السفن الفرنسية تعليمات بعدم القصف وأبحرت عائدة لبلادها. لم تمس المدينة ولكنها نهبت وأحرقت بواسطة جنود عرابي الفارين[١]. وفي يوليو ١٨٨٢ بدأت سيطرة بريطانيا على مصر وتزامن ذلك مع التاريخ الذي تخلت فيه فرنسا عن النفوذ الذي ظلت تتقلده في مصر منذ عهد نابليون. هُزم عرابي في موقعة التل الكبير هزيمة حاسمة وحُلَّ الجيش المصري الذي «كان بوسعه أن يتمرد ولكنه عاجز وغير راغب في القتال». وكلف سير إيفلين وود بتشكيل جيش مصري جديد بقيادة سردار بريطاني وضباط بريطانيين ومصريين. لقد كان الغرض الأساسي من تكوين الجيش أن يكون قوة درك مكونة من لواءين من الفلاحين، ولكن مع تزايد الخطر من السودان توسع بتجنيد جنود من مصر ومن السودان.

(١) انظر إثبات سير آ. كادوقان في الاجتماع ١٧٩ لمجلس الأمن يوم ١١ أغسطس ١٩٤٧.

الفصل الرابع

بريطانيا تدخل
مسرح الأحداث، ١٨٨٢ ـ ١٨٨٥

وصفنا فيما تقدم بإيجاز الحالة السائدة في مصر وفي السودان عند اندلاع الثورة المهدية، ولا يستغرب المرء من عجز السلطات المصرية في مصر وعجز ممثليهم في الخرطوم أيضاً عن اتخاذ أي إجراءات أو تدابير.

أما بريطانيا فلم تبد أي تفهم أو اهتمام بأحوال السودان. وكانت معلومات الفرد العادي في بريطانيا، إذا سمع أصلاً عن السودان، لا تزيد عن أنه كان مسرحاً لروايات المكتشفين المثيرة. أما الحكومة البريطانية، فلم تكن حتى ذلك الوقت، تُعِرْهُ أي اهتمام اللهم إلا عندما تحتج بعض المنظمات التي تطالب بإلغاء الرق، أو عندما يثير الباب العالي مشاكل الحدود من وقت لآخر. لقد كان هناك بريطانيون مرموقون يحتلون مواقع مهمة في السودان، ولكنهم كانوا موظفين لدى الحكومة المصرية التي عينتهم ولا يتبعون الحكومة البريطانية. ولا أعمالهم ولا مصيرهم كان يثير الهواجس للهوايت هول (مقر الحكومة البريطانية ـ المترجم).

ولكن تغيرت الأحوال الآن فالمسئوليات التي أخذتها الحكومة البريطانية على عاتقها تجاه مصر كانت تحتم عليها الاهتمام بشئون السودان، ولو أنها لم تكن ترغب في الاعتراف بذلك. ومتى ما كان هناك أي خطر على أراضي مصر فسيصبح لزاماً على بريطانيا أن تتصدى لحمايتها. إنما السؤال المربك والذي تصعب الإجابة عليه هو: ما العمل

إزاء السودان ـ البلد الشاسع والوعر والذي اغتصبته مصر قبل ستين عاماً بدون وجه حق وأصبح كحجر الرحى حول عنق المريض؟ لقد كانت هناك حاميات ومجتمعات مدنية تنتشر على طول البلاد وعرضها وكانت حياتهم معرضة للخطر بدون شك، ولكن كيف يمكن مساعدتهم أو إرسال تعزيزات لهم ولا وجود لجيش هناك، وحتى إذا وجد فلم تكن هناك أموال لدفع رواتبهم؟ وبنفس القدر كان إخلاء كل السودان أو معظمه يثير صعوبات جمة. ولم تكن الحكومة المصرية ترغب حتى في مجرد التفكير فيه. في الواقع لم تواجه الحكومة البريطانية أو المصرية الأمر بجدية على الرغم من بعض الأصوات التي كانت تطالب بتدبر الأمر بحكمة وحذر. ولربما وجدنا العذر للحكومتين إذا كان هناك أملٌ في صمود الحاميات وبسط الأمن، ولكن عندما اتضحت استحالة السيطرة على السودان فلم يعد هناك بد من اتخاذ إجراء حاسم في ضوء الحقائق الماثلة. لم يحدث ذلك، وكانت السمة الغالبة للتصرفات هي التردد والتلكؤ والاختلاف وتقديم أنصاف الحلول إلى أن ضاعت الفرصة.

أصدرت وزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٥٢[١] وثيقة رديئة تذكر في ختام الفقرة الأولى منها أن سياسة الانسحاب التي تم الاتفاق عليها في نهاية الأمر اقترحها ونفذها «قنصل بريطانيا العام في مصر ـ اللورد كرومر ـ والذي كان يرمي من وراء ذلك إلى تصفية جهاز الحكومة المصرية في السودان ليتسنى له تثبيت أقدام بريطانيا في كافة أرجاء وادي النيل». من الصعب على الخيال أن يلفق تهمة أغرب من ذلك إذا ما نظرنا إلى البيانات الدقيقة المفصلة في كتاب المؤرخ السوداني الدكتور مكي شبيكة المدعم بالوثائق والذي نشر في نفس العام[٢]، ولكنها وثيقة قصد منها إرضاء المستمع الشرقي.

بعد هزيمة يوسف باشا الشلالي في مايو ١٨٨٢، طالب الحاكم العام

(١) مسألة السودان من خلال الوثائق البريطانية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٢.

(٢) سياسة بريطانيا في السودان ١٨٨٢ ـ ١٩٠٢، ١٩٥٢.

عبد القادر باشا والذي يشهد له الجميع بالكفاءة والنشاط، طالب مراراً بأن ترسل إليه إمدادات، ولكن بدون جدوى حيث كانت مصر على أبواب ثورة ولم يكن لها جيش يذكر. وعندما هدأت الأحوال إلى حد ما في أكتوبر وأعيد بعض التوازن بدأ التجنيد ووصلت بعض البنادق والذخائر فعلاً للخرطوم بنهاية العام. وكانت الأخبار من الخرطوم تترى عن خطورة الموقف وتتحدث عن احتمال سقوط الخرطوم وانتشار الثورة كالنار في الهشيم، ونوايا المهدي في غزو مصر. انزعجت السلطات البريطانية في مصر كثيراً ونصح السير شارلس وُلسن المستشار العسكري بإعادة تعيين غردون لتولي الإدارة المدنية والعسكرية، ولإرسال بعثة عسكرية بريطانية للخرطوم، وكمناورة، إرسال فرقة هندية عسكرية إلى سواكن. لم يتجاوب وزير الخارجية البريطاني اللورد قرانفيل في لندن مع ذلك الطلب وظل يؤكد أن المسئولية تقع على عاتق الحكومة المصرية وعليها أن تعمل ما تراه مناسباً. واتخذ السير إدوارد ماليت في القاهرة نفس الموقف ونصح «أن تترك مصر بدون عون أو مشورة من الحكومة البريطانية» حتى لا تجد نفسها (الحكومة البريطانية) مستقبلاً مرغمة على الدخول في التزامات عسكرية في السودان.

ورفضت الحكومة المصرية حتى الاشتراك في اختيار الضباط المزمع إرسالهم للقيام بمهام في السودان. وكان الاقتراح الوحيد الذي حظي بالقبول هو إرسال ضابط بريطاني، ليس في مهمة عسكرية، وإنما فقط ليقدم تقريراً عن الأوضاع في السودان. وقد وقع الاختيار على الكولونيل د.هـ.ستيوارت والذي سافر فوراً إلى السودان ونشر تقريره في مطلع عام ١٨٨٣. كانت أهم توصياته في الفقرة التي تقول:

«إني على قناعة تامة أن المصريين عاجزون تماماً عن أداء أي واجب، وغير جديرين بأن يؤتمنوا على إدارة وتحقيق الرفاهية لبلد مترامي الأطراف مثل السودان. ومن مصلحتهم ومصلحة الشعب الذي يحاولون حكمه، تقتضي الحكمة أن يتخلوا عن أجزاء كبيرة منه».

ونصح استيورات أن تحصر مصر أنشطتها فقط في الجزء الشمالي من

السودان ومناطق شرق النيل الأبيض على أن تترك الأجزاء الباقية من السودان «ليحكمه مشايخهم وحكامهم السابقون».

وتزامن ذلك مع دعوة اللورد دوفرين السفير البريطاني السابق في تركيا لزيارة مصر لتقديم المشورة للحكومة البريطانية فيما يتعلق بالصعاب الناجمة عن السيطرة العالمية بما فيها العلاقة مع تركيا. وبطبيعة الأحوال فقد سألوه عن رأيه فيما يتعلق بالسودان وخطورته على مصر. كان من رأيه أن تنسحب مصر من دارفور بالتأكيد (وقد كان سلاطين لا زال مسئولاً هناك) وربما من الأفضل أن يتخلوا عن البلاد برمتها: ولكنه كان يرى الصعوبة في قبول مصر لمثل ذلك الاقتراح أساساً حفاظاً على هيبتها، وكذلك أشار إلى نقطة يرى أن تؤخذ في الاعتبار وهي أن للسودان إمكانات ضخمة زراعية وتجارية. أما بالنسبة لإدارة السودان بكفاءة فهو يرى أن ذلك يتطلب تعيين شخص في قامة غردون ليضطلع بهذه المهمة. كما ذكر أيضاً فائدة ثانوية من إرسال قوات للسودان، وهي أن الحملة ستستوعب عدداً من العناصر الساخطة التي كانت ضمن الجيش الذي سُرح، وفي الوقت نفسه من تكوين فرقة مختلطة قد تساعد في حماية مصر. وقبل أن يغادر مصر صرح أيضاً بأنه يرى أن مصلحة مصر تقتضي الاهتمام فقط بمنطقة سنار والمناطق النيلية، وجاء هذا الرأي مطابقاً لرأي ستيوارت.

كانت الأبيض محاصرة في ذلك الوقت، وقد سقطت في يوم ١٧ يناير ١٨٨٣ بعد أن عانت من مجاعة طاحنة. كما انحازت مناطق الجزيرة وسنار للمهدي. وعن الجيش المصري الذي كان مفترضاً فيه أن يتصدى لهذه القلاقل، كتب ستيوارت:

«بالإضافة لجهل الضابط المصري الفاضح، فأكثر شيء يلفت النظر هو افتقاره للمبادرة وتهربه من تحمل المسئولية. فالجنود في حامية الخرطوم يتلقون تدريباً عسكرياً بدائياً وبعض أساليب القتال، وهناك بعض التحسن في الأداء. ولكن المهمة جد عسيرة حيث جهل الضباط عظيم، وعدم قدرتهم إطلاقاً على القيام بأبسط الحركات، وجهل ثلث الجنود استعمال البنادق، وقد يكونوا خصوماً مفزعين إذا سُلحوا بالعصي فقط. والكثير منهم

يؤمنون بالخرافات ويعتقدون أن للمهدي قوة خارقة وبعضهم يظنون بأن الخديوي أرسلهم للسودان ليتخلص منهم». ثم كتب الشهر التالي مرة أخرى عن معاملة الضباط والجنود المصريين لمواطني السودان:

«إن سلوكهم العام وغطرستهم قد تكفي لتفجير ثورة. وإذا أضفت لذلك الجبن، فمن الصعب علي أن لا أعبر عن اشمئزازي واحتقاري».

من الواضح أن مهمة الحاكم العام بمثل تلك القدرات المتاحة مهمة لا يحسد عليها. وكما جاء في تقرير ستيوارت، وتشهد به التقارير، فإن الحاكم العام كان محاطاً بالمكائد والخداع من وراء ظهره ومن تدخل المسئولين في القاهرة.

ومع ذلك فقد قررت مصر إرسال حملة إنقاذ إلى كردفان بالرغم من توصيات ستيوارت المعززة من اللورد دوفرين وسير ماليت والتي أوصت بشدة أن الأفضل هو تعزيز الدفاع على المناطق النيلية. عينت الحكومة المصرية الجنرال هكس، الضابط السابق بالجيش الهندي، ليقوم بهذه المهمة وألحقته بالجيش السوداني وسافر للخرطوم حيث وصل إليها في مارس ١٨٨٣ ووجدها في فوضى عارمة. وكان الحاكم العام عبد القادر باشا على وشك أن يسلم مهامه إلى ضابط محنك هرم، كما كان مفهوماً أن الأخير سيحيل كل القرارات إلى الجنرال هكس والذي أوكل إليه كل التجهيزات والعمليات، إلا أن ذلك في الواقع لم يتم. ولم تنجح تلك الترتيبات وأخيراً تم تعيين هكس قائداً عاماً للجيش ولكن بدون العدة التي طلبها من الرجال والمال.

كان اللورد قرانفيل، وزير الخارجية البريطاني في لندن مطمئناً، وكان يشدد باستمرار على تجنب أي شكل من التدخل أو تحمل أى مسئولية. وكما علق كرومر فإن قرانفيل «كان يعتقد أنه قد طرح عن كاهله المسئولية لمجرد أن صرح بأنه غير مسئول»[١]، وبدلاً من الاعتراف بالحقيقة

(١) كرومر، الجزء الأول، صفحة ٣٦٦.

الأساسية التي تؤكد أن بريطانيا هي صاحبة السلطة المطلقة، وكان في مقدورها منع المغامرة الحمقاء التي كلف بها هكس، «فقد احتمى وراء نكران المسئولية الزائف وما ذلك إلا وهم الدبلوماسي والسياسي». وفي النهاية اضطرت الحكومة البريطانية «للإلتزام بتدخل سريع وأهم بكثير مما كان ضرورياً لو أدركوا حقيقة الأمر منذ البداية».

خلال إبريل ومايو أرسل هكس قوات استكشافية كبيرة جنوبي النيل الأبيض، وقد لاقى نجاحاً غير منتظر وخاض معركة ناجحة في جبل عين مما أحدث ابتهاجاً سابقاً لأوانه في القاهرة. وعند بدء موسم الأمطار رجع هكس إلى رئاسة أركانه لعمل تجهيزاته للزحف الكبير غرباً. مرة أخرى استجدى القاهرة لترسل له تعزيزات وأهم من ذلك المال لدفع رواتب جنوده، ولم تصله إلا فرق قليلة من الجنود غير المدربين. فقد كانت مصر لا تزال مفلسة وكان قرانفيل وماليت كلاهما مهمومين أكثر بالنواحي المالية من أي أمر آخر، وقابعين في أبراجهم العاجية في خمول.

استعرض هكس قوته الكاملة والمكونة من ٧٠٠٠ من المشاة وحوالى الألف من الخيالة في أم درمان في يوم ٨ سبتمبر، ثم بدأ رحلته المشئومة مصطحباً معه الحاكم العام علاء الدين باشا. لا ضرورة لذكر تفاصيل رحلتهم فلا شك أن النتيجة لم تكن لتختلف حتى لو كان عدد الجيش مضاعفاً. كان المهدي قانعاً أن يترك الجيش يتوه في الفيافي والأحراش المجهولة المعالم، ويقاسي من الجوع والعطش، ومن خيانة المرشدين، ومن عدم الانضباط وعدم التجانس في القيادة، ومن فشل تزويد الجيش بالمؤن والطعام، ومن الإحباط ـ كل تلك العوامل أسهمت في الفاجعة. وفي شيكان بالقرب من الرهد إلى الجنوب من الأبيض انقض جيش المهدي في ٥ نوفمبر على القوة المشئومة وأبادوها. وصل خبر الفاجعة وموت علاء الدين إلى القاهرة في يوم ٢٢ نوفمبر، وحينها بدأ الإدراك ينساب إلى عقول الوزراء المصريين بأن هذه هي نهاية أحلامهم لتوسيع مناطق نفوذهم.

ولكن عندئذ، وبعد لأي، ظهرت علامة تدل على موقف أقل جبناً وسلبية، وأكثر وضوحاً لدى الحكومة البريطانية. كان هذا التغيير في الأساس نتيجة لوصول السير إيفلين بارنج (اللورد كرومر)[١] إلى القاهرة في ٨ سبتمبر ١٨٨٣ ليمثل حكومة بريطانيا كمعتمد وقنصل عام. حتى قبل كارثة هكس كان كرومر قد نبه للحقيقة التي لا تخفى، وتنبأ بالمصير المحتوم، وحث الحكومة على اتخاذ القرار. وكان من رأيه أن ينسحب المصريون لأي نقطة على النيل يمكنهم الصمود فيها. وحتى قرانفيل لم يعترض على إعطاء مثل هذه النصيحة، إذا طلب منه النصح. عندما وصلت أنباء الكارثة إلى القاهرة تسارعت الأحداث لأن العاصفة لم تقتصر على كردفان فقط. فقد اضطر سلاطين للاستسلام وأخذ سجيناً في ديسمبر. ومن جهة الشرق حاصر عثمان دقنة ـ تاجر الرقيق السابق، والذي ينحدر من أصل تركي وهدندوي ـ حاصر الحاميات المصرية في ساحل البحر الأحمر وفي كسلا، وشرع في قطع خطوط الاتصال مع النيل. وقاومت سنكات ومناطق أخرى ببسالة ولكن في أكتوبر ونوفمبر منيت القوات المصرية بهزائم نكراء. وفي الجنوب ثار الدينكا وحوصر نويتن الذي خلف جسي مديراً.

ظلت الحكومة البريطانية ترفض بعناد إرسال أي قوات بريطانية أو هندية للدفاع عن السودان، كما رفضت أيضاً بعض الاقتراحات الماكرة لاستخدام جنود أتراك لأسباب قانونية ومالية وسياسية وعملية. لقد كان جلياً لممثلي بريطانيا المدنيين والعسكريين على حد سواء أن الحل العملي الوحيد هو أن تسحب مصر كل حاميتها من داخل السودان، وتكتفي فقط بموانئ البحر الأحمر، وفي الوقت الراهن، بخطوط الاتصال عبر بربر إلى الشمال. رفض المصريون اتباع هذه النصيحة، كما رفضوا مجابهة الواقع، وفي نفس الوقت لم يقدموا أي بديل آخر مناسب. كان همهم الوحيد هو التهرب من المسئولية. أخيراً اضطر اللورد كرومر، بموافقة الحكومة

---

(١) لم يستعمل كرومر للقب إلا في عام ١٨٩٢، ولكننا سنستعمله من الآن فصاعداً خوفاً من اللبس.

البريطانية في لندن، والتي كانت تحت ضغوط شديدة من حزب المحافظين في البرلمان، اضطر أن يعطي الوزراء المصريين إنذاراً بأنهم سيعزلون إذا لم يقبلوا النصح الذي يقدم إليهم. وعندما اقتنع الخديوي بجدية الإنذار تراجع وأخبر اللورد كرومر: «لقد وافقت بكل ود على سياسة التخلي عن كل السودان». ووافق نوبار باشا، والذي كان من نفس الرأي، أن يؤلف حكومة جديدة. أما سلطان تركيا، وهو سيد مصر الحقيقي، فلم يكن في ذلك الوقت مبال البتة.

وصدرت الأوامر في (١٨ يناير ١٨٨٤) بإخلاء الحاميات والمدنيين أما عن طريق بربر وسواكن أو عن طريق النيل. وللإشراف على تلك العمليات العسيرة وقع الاختيار على الجنرال غردون بحكم خبرته المميزة، ومطالبة الرأي العام في إنجلترا بذلك، بعد أن رفض عبد القادر باشا ذلك الشرف. وعند مقاربة غردون، أبدى موافقة غير مشروطة على سياسة الإخلاء بأي ثمن، وقبل المهمة ومنصب الحاكم العام.

في نفس الشهر أرسلت فرقة من الدرك تحت إمرة الجنرال فالنتاين بيكر ليخلص حاميات البحر الأحمر وليحاول الإبقاء على خطوط الاتصال مفتوحة مع بربر «بالوسائل الدبلوماسية». كانت المهمة مستحيلة منذ البداية، وفي ٥ فبراير تم تقطيع جنوده غير المدربين إرباً إرباً في التب. وقد حل نفس المصير بحامية سنكات ونجت سواكن وحدها.

آثار تراكم الكوارث في أعقاب إبادة هكس حفيظة الإنجليز وشنوا هجوماً عنيفاً على حكومة قلادستون. والملكة فيكتوريا نفسها وتحت تأثير حزنها العميق على ما حل بضباط جيشها، طلبت الملكة فيكتوريا نفسها من رئيس الوزراء «العمل بهمة بعد الآن» وإنقاذ السودان من المجاعة والفوضى وأضافت: «إن عدم إقدامك على عمل أي شيء سيلطخ اسم بريطانيا بالعار ولن تقبل البلاد ذلك».

وأجبر قلادستون في ١١يناير على الموافقة على إرسال حملة قوامها

جنود متمرسين من القاهرة تحت قيادة الجنرال جراهام لإنقاذ طوكر. سقطت طوكر قبل وصول جراهام، ولكنه واصل سيره وأنزل هزيمتين بعثمان دقنه، أولاهما يوم ٢٩ فبراير في التيب والثانية يوم ١٣ مارس في التاماي بالقرب من سواكن.

فقد البريطانيون في موقعة «التيب» ١٨٩ من كل الرتب وفي «التامي» ١٣ ضابطاً و٢٠٨ من الجنود. لقد كان الإبقاء على خطوط الاتصال بين الخرطوم والمناطق النيلية أمراً مستحيلاً للغاية، وحقيقة فإن مغامرة جراهام الجريئة لم تسفر إلا عن خسارة في الأرواح.

أعلن غردون عند وصوله إلى بربر يوم ١٠ فبراير مصطحباً الكولونيل ستيوارت، أنه سيعيد البلاد لحكامها السابقين. وعند وصوله للخرطوم في يوم ١٨ فبراير وجد أن عدداً كبيراً من الأوروبيين قد غادروها. وبدأ فوراً في إجراء إصلاحات جذرية، وخفض الضرائب، وأفرج عن المساجين، وأحرق دفاتر الزمامات القديمة. أما قراره بعدم رغبته في نزع الرقيق من أصحابهم فقد قوبل بترحاب شديد. وما فائدة قوله أو فعله خلاف ذلك ما دامت البلاد ستعود لأهلها. قوبلت تلك الإجراءات بالتصفيق والهتاف بالصوت العالي، ولكن تأثير الإجراءات كان وقتياً فقط. لم تضعف تلك الإجراءات موقف المهدي ورفض كل ما قدم له من عروض أو مبادرات.

رفضت الحكومة البريطانية طلبات غردون المتكررة بأن يُرسل له الزبير باشا من القاهرة ليقود القبائل ضد المهدي بالرغم من مساندة كرومر له، حيث كان اعتراض المنظمات التي تطالب بإلغاء الرق ومندوبيهم في البرلمان عنيفاً، وقد سبق للحكومة البريطانية أن رفضت طلب غردون بإرسال الزبير إلى مناطق البحر الأحمر للتصدي لعثمان دقنه. عزز غردون استحكاماته حول الخرطوم وبات صامداً في حصنه. بدأ حصار الخرطوم في مارس ١٨٨٤، ولم يساعد قلادستون غردون بأي شيء خلاف ترك «حرية الخيار له لأن يبقى حيث هو أو ينسحب عبر أي طريق متاح له». في إبريل استسلمت حاميتا القضارف وبحر الغزال، وصمد أمين باشا في جنوب

الاستوائية، أما لوبتن فقد تم اعتقاله وأرسل للسجن مع سلاطين. في مايو سقطت بربر وتقدم جيش المهدي إلى دنقلا، ولكنهم صدوا على أعقابهم بواسطة الجيش المصري. في نفس الشهر أخلت مصر رسمياً ساحل الصومال، وفي يونيو أبرم وفد بريطاني اتفاقاً مع نجاشي الحبشة تم بمقتضاه تخلي بريطانيا عن «بوقوس» و«كرن» للحبشة مقابل مساعدة النجاشي في جلاء حامية كسلا والحاميات الشرقية الأخرى. وبحلول أغسطس أصبح المهدي حاكماً بأمره في كل أنحاء البلاد ما عدا أقصى الجنوب وأقصى الشمال وعلى سواحل البحر الأحمر وداخل أسوار الخرطوم.

كان التردد وعدم اتخاذ القرار الكارثي يسود إنجلترا، وقد قدمت بعض الأعذار مثل: صعوبة الاتصالات، عدم وصول الرسائل أو وصولها مغلوطة، وبدون ترتيب، وعدم معرفة ما يجري في مجاهل جنوب السودان البعيدة. حقيقة الأمر أن قلادستون ووزراءه في حزب الأحرار لم يوافقوا على المغامرة من أساسها. كانوا يرون أن السودانيين «محقون في كفاحهم للتحرر» من عبودية الباشوات الفاسدين وتجار الرقيق. لقد أعماهم الضيق والسخط بالإضافة لشَبَح الاقتصاد المتردي عن الحقيقة التي لا تنكر وهي، أنهم بتوليهم للسلطة في مصر ـ كما أجبروا أن يفعلوا ـ أصبحوا مسئولين بدون فكاك عن السودان. ولو نجح غردون في مهمته لادعوا الفضل لرأيهم الثاقب وحذرهم ولإنقاذهم الحاميات ولإرجاع السودان لسلطة أهله. ولكنهم تجاهلوا الاحتمالات الأخرى ولم يرغبوا في مواجهة الحقائق، بالرغم من أنها وضعت نصب أعينهم بدون مواربة، وهي أن الفرصة الوحيدة للنجاح هي في العمل الحاسم والسريع وليس في التردد وأنصاف الحلول والاستفسارات غير المجدية. ومهما كانت عيوب غردون ككاتب رسائل وبرقيات، ومهما كان عددها كثيراً أم قليلاً، فقد أوضح بجلاء أنه ما دام وافق على تنفيذ مهمة إجلاء الحاميات بأفضل ما لديه من وسائل، فيقتضي واجبه الجليل أن ينقذ الكل حيثما كانوا ولن يقنع بأقل من ذلك، ولن ينسحب ويترك الآخرين لمصيرهم، ولن يغادر الخرطوم إلا بعد تشكيل

حكومة نظامية من أي قوى، تركية أو من الزبير أو خلافهم. إزاء هذا لم يعد في واقع الأمر مهماً ما إذا كان غردون قد قصد ـ كما كان كرومر يظن ـ لي ذراع الحكومة البريطانية لترسل حملة عسكرية إلى السودان ليتمكن من تنفيذ مهمته، ومن الواضح أنها ما كانت ستنجز بدون ذلك. بل المهم هو أنه طالما أنهم قد اسندوا المهمة إلى غردون فقد أضحوا مسئولين على النتائج التي ستترتب على ذلك.

ولو قررت الحكومة البريطانية إرسال حملة عسكرية في ربيع ١٨٨٤ لكانت فرصتها في الوصول إلى الخرطوم وإنقاذ الحامية معقولة، إذ أن الطرق كانت لا تزال مفتوحة، وكان يمكن إنقاذ حامية سنار أيضاً.

يقول اللورد كرومر[١]: «إن أكثر النقاد تفاؤلاً لن يؤجل التاريخ الذي كان مفروضاً على الحكومة البريطانية أن تقرر فيه أن ترسل أو لا ترسل حملة إنقاذ إلى ما بعد يوم ٢٧يونيو. ففي ذلك اليوم وصل أخيراً تأكيد سقوط بربر بأيدي المهدي يوم ٢٦ مايو، ولكن الحكومة البريطانية لم تتحصل من البرلمان على التصديق اللازم لتمويل الحملة إلا بعد ستة أسابيع من ذلك التاريخ».

قلد اللورد ولزلي قيادة الحملة في يوم ٢٦ أغسطس ووصل بجيشه البريطاني يوم ١٠ سبتمبر إلى القاهرة ولم يتسلم تفاصيل تعليماته إلا يوم ٨ أكتوبر ـ أي بعد ثلاثة أيام من بدء رحلته جنوباً. وكان ملخص تلك التعليمات إن الغرض الأساسي من الحملة لجنوب وادي النيل هو إرجاع الجنرال غردون والكولونيل ستيوارت من الخرطوم. عندما يتم ذلك يجب عدم القيام بأي هجوم، ولو أنه مسموح لك بالتوجه للخرطوم إذا ما رأيت ذلك ضرورياً لتحقيق انسحاب الجنرال غردون والكولونيل ستيوارت بسلام، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن حكومة بريطانيا ترغب في أن تحصر نشاطك في أضيق الحدود»[٢].

---

(١) كرومر، الجزء الأول، ص٥٩٠.

(٢) كرومر، الجزء الأول، ص٥٨٢.

كما ذُكر أيضاً بأن سياسة حكومة بريطانيا هي إنهاء حكم مصر في السودان، على أن يتم حفظ النظام إذا أمكن، بدعم بعض زعماء البلاد (باستثناء الزبير) الذين بمقدورهم تأمين خط النيل الرئيسي، ولكن شريطة أن يحافظوا على السلم مع مصر ويحموها من الغارات ويقاوموا تجار الرقيق.

كان النيل هو الطريق الوحيد المتاح لجيش ولزلي ولكنه كان محفوفاً بالخطر. بالأخص كانت الشلالات تمثل عقبات لابد من إيجاد معالجة لها، ولذلك استعانوا بعدد من البحارة الكنديين، وهنود إليركوا الكنديين، وبحارة بريطانيين كلهم متمرسون في استعمال الزوارق، مع ثمانمائة زورق كان لابد من جرها ضد التيار بواسطة رجال من كورتي، عندما ينخفض النيل وتبرز الصخور. كما تم شراء الجمال لفرقة الهجانة ولترحيل المؤن عبر الصحراء من كورتي إلى الخرطوم. وقد غادر الرتل النيلي كورتي في أواخر ديسمبر ١٨٨٤ والرتل البري يوم ١٧ يناير ١٨٨٥. وأنزل الأخير هزيمة نكراء بجيش المهدي المكون من ١١٠٠٠ مقاتل في أبو طليح. وتم النصر أيضاً بعد يومين في موقعة أخرى. وفي المتمة والتي وصلوا إليها يوم ٢١ يناير وجدوا بعض بواخر غردون النيلية التي ظلت تقاوم لمدة أربعة أشهر. وفي ٢٨ يناير تقدمت فرقة على باخرتين بقيادة سير شارلس ولسون ووصلت لمشارف جزيرة توتي لتجد أن العلم لم يعد يرفرف فوق الخرطوم.

وحتى قبل دخول حملة الإنقاذ للسودان بوقت طويل كانت الخرطوم في حالة عسر شديد. فقد قتل جيش المهدي أفضل قواد غردون وقطعوه تقطيعاً في الضفة الشرقية من النيل الأزرق. وعندما أدرك غردون أن الأمر قد قضي، أرسل الكولونيل ستيوارت والقنصلين البريطاني والفرنسي مع عدد من المدنيين الإغريق في محاولة للاتصال بجيش ولزلي إن أمكن. ولكن سفينتهم جنحت عند الشلال الرابع وتم القضاء عليهم جميعاً. وفي الخرطوم كان الغذاء قد نفد والقصف يتواصل. رفض غردون بشمم عرضاً من المهدي للاستسلام والحصول على أمان لمغادرة السودان شمالاً. وبقوة شخصيته الطاغية وحيويته التي لا تكل أبقى على بصيص من الأمل، لكن النهاية كانت قد أزفت. أدرك المهدي بعد هزيمته في أبو طليح أن الحصار

الطويل سيمكن وصول الجنود البريطانيين إلى الخرطوم قبل سقوطها وكان أمله الوحيد في النجاح أن ينقض عليها قبل وصولهم. جمع المهدي جيوشه وقبل فجر يوم الأحد الخامس والعشرين من يناير ١٨٨٥ اخترق خمسون ألف من مقاتليه أسوار المدينة من الناحية الغربية وهجموا على القصر. كان غردون يرتدي بزته البيضاء، وعندما اندفعوا أعلى الدرج قابلهم بثبات وجسارة. أما عن الفظاعات التي ارتكبت فيصعب على المرء أن يتفوه بها، وأفضل نسيانها. أما عن غردون نفسه ـ فارس القرن التاسع عشر المطوف ـ ودعواه للخلود، فيكفي أن نستشهد بكلمات ذلك القنصل العظيم (كرومر) والذي كان يعرفه جيداً، كما كان يضيق دائماً بآرائه وأهوائه المتقلبة وبغضه للروتيت، ولكنه لم يفشل أبداً في مؤازرته.

«الجنرال غردون لم يعرف معنى كلمة الخوف، ولا كان الموت يرعبه، وكان إيمانه سامياً. كان إيمانه قوياً لدرجة أنه قابل طعنة رمح الهمجي على صدره بإزدراء، وبالأمل الراسخ في الخلود الذي وعد به السيد المسيح الذي كان هو يقتفي أثره. لقد قضى في أوج شهرته وترك اسماً سيظل يوقر ما دام وجدان البشرية ينبض بالإيمان الثابت والشجاعة التي لا تقهر[١]».

---

(١) كرومر، الجزء الثاني، ص١١ ـ ١٥.

الفصل الخامس

الدراويش.. القوى الأوروبية
تدخل مسرح الأحداث ١٨٨٥ ـ ١٨٩٨

كانت رغبة ولزلي، بالرغم من كل شيء أن يتقدم للاستيلاء على الخرطوم. ولكن لم يسمح له بذلك لأن الحكومة البريطانية كانت صائبة في تقديرها بأنه لا فائدة ترجى من عمل أي شيء في ذلك الوقت، وخصوصاً أنها كانت تعاني من بعض المشاكل مع روسيا في الشرق الأقصى. لذا صدرت له التعليمات بالانسحاب. وفي مارس ١٨٨٥ ألحق هزيمة بقوة من جيش المهدي في كبريكان شمال شرقي مروي طبقاً للسياسة الداعية للحفاظ على إقليم دنقلا وعلى المناطق غربي البحر الأحمر، وبناء خط سكك حديدية لربط بربر بالبحر الأحمر استعداداً للهجوم المزمع شنه ضد المهدي في الخريف. وتنفيذاً لنفس السياسة أرسل الجنرال قراهام على رأس جيش مكون من الجنود البريطانيين والهنود والاستراليين قوامه ثلاثة عشر ألف جندي إلى سواكن، وهناك اشتبك مع عثمان دقنة في عدة معارك مكلفة ولكنها لم تسفر عن نصر لأي فريق. في ذات الوقت غيرت حكومة قلادستون رأيها وقررت ترك المهدي بدون إزعاج في الوقت الراهن. فأوقف العمل في خط السكك الحديدية، وأخليت دنقلا، ولكن تم الاحتفاظ بسواكن. كما أبلغت الحكومة المصرية أمين باشا أنها قررت الجلاء من السودان وأن عليه أن يغادر الاستوائية بأفضل وسيلة ممكنة[١].

(١) قد تم إنقاذه في عام ١٨٨٧ بواسطة حملة نظمها هـ.م ستانلي في الجنوب وأخذ إلى زنزبار.

نفذ الأحباش وعدهم بنجدة الحاميات الحدودية مقابل تعويضهم بإرجاع أقاليمهم، وقد أوصلوا الأحياء إلى مصوع والتي استولى عليها الطليان في فبراير. لكن صَعُب إخلاء كسلا وسقطت في يوليو، كما سقطت سنار في أغسطس.

في يونيو استقالت حكومة قلادستون وتسلم زمام الأمور ذلك الرجل المهيب ورجل الدولة البارع اللورد سالزبري، وقبل ذلك بيومين توفي المهدي في ٢٢ يونيو وخلفه الخليفة عبد الله، أحد التعايشة من بقارة دارفور. كان الخليفة من طراز آخر ومهما كان دافعه الديني قوياً إلا أنه كان ثانوياً لدافعه العسكري. فقد قرر فوراً أن يغزو مصر، ونصب أفضل قواده وأكثرهم تعصباً ـ الأمير ود النجومي كقائد لجيوشه. وفي نوفمبر التحم جيش ود النجومي مع قوة حدودية قواها ١٧٠٠ جندي بريطاني و١٥٠٠ جندي مصري بقيادة الجنرال ستيفنسن. وفي ٣٠ ديسمبر تم دحر جيش الخليفة في «جنيس» بين دنقلا وحلفا واضطروا للتراجع.

وكرست السنوات الثلاث التي أعقبت ذلك لتأهيل الجيش المصري بقيادة ضباط بريطانيين وفرق من السودانيين الأفارقة لحماية الحدود المصرية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بين عام ١٨٨٢ و ١٨٨٥ أنفقت الخزينة البريطانية على الحملات العسكرية للسودان أكثر من ثلاثة عشر مليون جنيه استرليني، ونتيجة لعملياتنا في مصر، قتل حتى ٣١/ ٧/ ١٨٨٥ ١٩٧١ ضابطاً وجندياً بريطانياً وتم تسريح ٦٨٦٣ بسبب الإصابة. كما أن القوات البريطانية والهندية تم سحبها من سواكن واستبدلت بقوات مصرية تدفع الحكومة البريطانية رواتبها[1].

خلال تلك السنوات نفسها تفاقمت مشاكل الخليفة. فقد هزم الأحباش عثمان دقنة هزيمة نكراء عام ١٨٨٥، كما نشب تمرد في الغرب عندما انتشرت السنوسية المعادية للمهدية من شمال أفريقيا، وكان الكبابيش

(١) انظر هـ. رسل، «خراب السودان» (١٨٩٢).

يناوشون جيش ود النجومي في دنقلا، كما اضطر الخليفة لإرسال جميع محاربي قبيلة التعايشة إلى أم درمان لحمايته، ولكن الخطر الأكبر كان من الأحباش الذين والوا غاراتهم طوال عامي ١٨٨٧ و ١٨٨٨، وألحقوا هزيمة كبيرة بجيش الخليفة في يونيو ١٨٨٧ في السهول، ولكن عاد جيش الخليفة بقوة أكبر واخترق المرتفعات وهزم الأحباش في «قندار». وبعد عدة معارك تأرجحت بين النصر والهزيمة، نجح جيش الخليفة أخيراً وبشق الأنفس من هزيمة الأحباش وقتل الملك يوحنا نجاشي الأحباش في القلابات وحملوا رأسه إلى أم درمان فرحين بنصرهم بينما عاد جيش الأحباش المنكسر إلى الجبال.

تفرغ الخليفة بعد ذلك للتركيز على غزو مصر. وفي عام ١٨٨٩ تقدم ود النجومي القاهر إلى شمالي حلفا، وفي ٣ أغسطس التحم جيشه بجيش السردار سير ف. قرانفيل الذي خلف سير إيفلن وود، وقُتل ود النجومي مع ألف ومائتين من رجاله وأسر أربعة آلاف من محاربيه.

قضت تلك الكارثة على أحلام الخليفة في غزو مصر واستراحت مصر من ذلك الشر المستطير. كما تجاوزت قوة الخليفة ذروتها. انحدرت البلاد إلى بربرية خالصة، وأصبح الشعب يرزح تحت وطأة الفوضى. توقفت الزراعة تقريباً وتفشت الأمراض والمجاعات ولم يكن هناك عدل أو أمن، وعم التمرد دارفور وكردفان وأعالي النيل. وفي فبراير ١٨٩١ هزم الجيش المصري عثمان دقنة هزيمة كبرى في طوكر. وفي عام ١٨٩٣ لاقت الحملة التي أرسلها الخليفة لكسر شوكة الطليان في أريتريا نفس المصير في أغوردات. كما تغلب الدنيكا على القوة التي أرسلت لتغير عليهم من دارفور. وفي العام التالي (١٨٩٤) تقدم الطليان واحتلوا كسلا. كما تحرك البلجيك من الكنغو بغرض وضع أقدامهم على النيل، ولكن بعد قليل من النجاح تمكن جيش الخليفة من صدهم. وبموجب اتفاق مع الفرنسيين، أفسح البلجيك المجال مؤقتاً للفرنسيين الذين ثبتوا أقدامهم في بحر الغزال. وسنرى لاحقاً أن البلجيك تقدموا مرة أخرى واحتلوا منطقة «لادو» وهزموا قوات الخليفة التي حاولت صدهم.

بالرغم من هموم الخليفة الكثيرة وما حل بقائده ود النجومي فقد جدد غاراته على حدود مصر في عام ١٨٩٥. وحينها برز التساؤل في لندن وفي القاهرة: ألم يحن الوقت بعد لتنفيذ القرار الذي سبق وأن تمت الموافقة على حتميته، بمجرد تحسن أحوال مصر المالية وتجهيزات جيوشها، بإعادة احتلال السودان؟ في بادئ الأمر إرتأت بريطانيا ـ أساساً لاعتبارات مالية ـ تأخير التنفيذ لفترة. ولكن مع بداية ١٨٩٦ وتطور الأحداث في الحبشة، رجحت كفة الإسراع. ففي يوم ٢٩ فبراير هزم الأحباش الطليان هزيمة نكراء في «عدوة» وأصبحوا مهددين أيضاً من جيش الخليفة. وقد طلبوا العون، ومن ثم تقرر كخطوة أولية إعادة احتلال دنقلا بدون تأخير. ونشبت المشاكل فوراً مع الحكومة الفرنسية التي كانت ترى أن الرأي العام لن يقبل ذلك وقد ساندهم الروس الذين رفضوا أن تقترض حكومة مصر من صندوق الدين لتمويل عمليات حربية، مما حفز سلطان تركيا على الاحتجاج واستخدام حقوقه القانونية لنفس الغاية. وفي نفس الوقت اعترض خديوي مصر، عباس الثاني، بمؤازرة حكومته الوطنية المتطرفة، بأن مصر لا دعوى لها بمصير الطليان. وقد استمروا في اعتراضهم طوال حملة إعادة استرداد دنقلا بمساندة تركيا وقد يكون أيضاً بتحريض من الروس، علماً بأن الحكماء والعقلاء طالما أدركوا أن استتباب الأمن وإحكام إدارة السودان عاجلاً أم آجلاً سيكون ضرورياً لمصر ليس فقط من ناحية الأمن العسكري ولكن لحماية مياه النيل التي هي حياة مصر.

اتخذ سالزبري ـ كما هو عهده ـ موقفاً صلباً تجاه الخديوي والسلطان كما رفض الاحتجاجات الفرنسية. وبدأت رحلة الحملة بقيادة سير هربرت كتشنر، الذي خلف قرانفيل كسردار، وتوغل جنوباً في يونيو ١٨٩٦ فاتكاً بجيش الخليفة في «فركة» بين الشلال الثاني والشلال الثالث. وبحلول سبتمبر تم احتلال دنقلا الجديدة والدبة وكورتي ومروي كما تم تجنيد أسرى «فركة» كفرقة سودانية تابعة لجيش كتشنر.

بحلول مايو ١٨٩٧ كان خط سكك حديد كتشنر قد وصل فقط إلى

كرمة، ولكن كتشنر قرر أن يمد خط سكك حديدية رأساً من حلفا إلى أبو حمد عبر الصحراء على أن تواصل الحملة طريقها عن طريق النيل من هناك.

تم استدعا الأمير محمود ود أحمد من دارفور لصد الهجوم. وليثبت أنه لن يسمح بأي ضعف قام بتدمير الأقاليم الغربية في طريقه ووصل المتمة واحتلها بالرغم من بسالة مقاومة أهلها.

بنهاية أغسطس وصل الجيش المصري إلى أبو حمد، سقطت بربر في سبتمبر وكانت المدافع معدة لقصف محمود وجيشه. وفي الشرق تراجع عثمان دقنة من سواحل البحر الأحمر إلى داخل القطر وأُخذت كسلا يوم الكريسماس (٢٥ ديسمبر ١٨٩٧) من الطليان الذين كانوا سعداء بالتخلص منها.

حتى ذلك الوقت كان جيش كتشنر مكوناً من جنود مصريين وسودانيين بقيادة ضباط بريطانيين. وبالتدريب والخبرة والانضباط صقلت المادة الخام وحولت إلى قوة ضاربة مختلفة تماماً من رعاع العقد الماضي. ولكن كتشنر شعر أنه في حاجة لقوة إضافية، ولذلك اتصل بكرومر في أول يناير ١٩٨٩ ليرسل له جنوداً بريطانيين. فأرسلت فوراً أربعة فرق بريطانية لتعزيز الجيش المصري، وببداية مارس كان هناك لواء بريطاني، ولواءان مصريان سودانيان، بالإضافة لفرقة من الخيالة المصرية، وأربعة وعشرين مدفعاً ميدانياً محمولاً على الخيل، واثنا عشر مدفع مكسيم نشرت بين بربر ومصب نهر أتبرا. بعد ذلك تقدمت القوة وفي ٨ إبريل تم القضاء تقريباً على جيش محمود ود أحمد. ووقع محمود نفسه في الأسر وأرسل إلى مصر. كانت ضحايا الجيش المهاجم عشرين ضابطاً بريطانياً و٥٣٩ جندياً بينهم من الفرقة المصرية قتيل واحد وثلاثة عشر جريحاً.

وخلال الربيع والصيف استكملت الاستعدادات للتقدم، ثم تقدمت قوة مكونة من ٨٢٠٠ جندي بريطاني و١٧٦٠٠ من الجنود والضباط المصريين والسودانيين إلى أم درمان. وفي فجر الثاني من سبتمبر قابلتهم

قوات الخليفة بين النيل وجبل كرري وهم يتموجون كالسيول، وطبولهم تدوي ورايتهم ترفرف. ثم اندفعوا يلهبهم حماس التعصب ليحصدوا بالآلاف بنيران البنادق المتواصل[١]. وانطوى بذلك عهد.

بعد يومين (١٨٩٨/٩/٤) عبر كتشنر النيل للخرطوم ورفع العلمين البريطاني والمصري على ركام قصر غردون. كان هناك الكثير المطلوب عمله. لقد هرب الخليفة إلى الجنوب الغربي وعثمان دقنة إلى الشرق وكانت البلاد في حالة من الفوضى والاضطراب. وكان بسط الأمن فيها يحتاج بالضرورة إلى وقت طويل حيث كانت هناك فرق من فلول جيش الخليفة لابد أن يُقضى عليها، كما كان من المهم إنشاء مراكز عسكرية في داخل القطر. لم يتمكن كتشنر من الالتفات إلى الغرب ومطاردة الخليفة إلا في نوفمبر. وقد تمكن ريجنالد ونجت والذي سيخلف كتشنر كحاكم عام بعد فترة وجيزة، تمكن من اللحاق بخليفة المهدي والقضاء عليه في أم دبيكرات التي لا تبعد كثيراً عن الجزيرة أبا ا، حيث أعلن المهدي مهديته قبل ثمانية عشر عاماً، وبهذا تحقق أخيراً إعادة فتح السودان. قُضي على بقية فلول جيش الخليفة بقتل ٦٠٠ وأسر ٣٠٠٠ منه. ووجدت جثة الخليفة وحراسه وعشرة من أخلص امرائه جنباً لجنب وتم دفنهم حيث وجدوا. وسبق أن استعيدت القضارف وسنار والرصيرص والقلابات، إلا أن الأبيض تمت استعادتها في ديسمبر. لم يتم القبض على عثمان دقنة المراوغ إلا في ربيع ١٩٠٠ في الشرق، كما تمت السيطرة على الأجزاء الشمالية من بحر الغزال، وظلت دارفور بدون احتلال وتحت حكم سلطانها لستة عشر عاماً أخرى.

بعد ثلاثة أيام من موقعة أم درمان وصل زورق من الجنوب إلى

---

(١) ومن بين الـ ٥٦ قتيلاً و٤٣٤ جريحاً من الجيش المصري، فقد البريطانيون ٢٧ قتيلاً و١٣٣ جريحاً، وفقد المصريون ١٤ قتيلاً و١٥٢ جريحاً، والباقون سودانيون. جملة تكاليف حملة ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨ بلغت ٢,٣٥٤,٠٠٠ جنيه استرليني، منها ١,٥٤٤,٠٠٠ دفعتها الخزينة المصرية وأقل من ٨٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني دفعتها الحكومة البريطانية.

الخرطوم وذكر ملاحوه بأن بعض الأوروبيين أطلقوا النار عليهم في منطقة شمال السدود. كان تفسير كتشنر الفوري أن الفرقة الفرنسية بقيادة الرائد مارشان قد وصلت، وقد سبق أن حذر كتشنر بتوقع ذلك وهكذا فإن موقفاً شديد الحساسية قد أصبح وشيك الحدوث.

ولكن قبل الاسترسال في سرد تواتر الأحداث يجدر بنا التوقف لنصف الخلفية التاريخية للقوى العالمية في وسط أفريقيا وحوض النيل آنذاك. خلال السنوات الثمانية السابقة كانت القوى الأوروبية تتبارى لاقتسام أراضي أفريقيا الواسعة والمجهولة. وقد وسع شق قنال السويس نطاق التجارة للسفن لتبحر إلى سواحل شرق أفريقيا. اقتضت هذه التجارة التوغل إلى عمق القارة وإقامة علاقات ودية مع الزعماء المحليين والذين سبق للمستكشفين من كل الدول أن احتكوا بهم. وانتهز المبشرون المسيحيون الفرصة لينشروا ديانتهم رغم الصعاب والمخاطر، وكذلك كان لكل من القوى الكبرى طموحات لتوسيع دائرة نفوذها وسيطرتها إلى أقصى مدى ممكن. الأمر الذي تطلب تثبيت الحقوق بأسرع فرصة قبل الآخرين. وهكذا بدأ ما سمي أخيراً «بالتدافع نحو أفريقيا». من ناحية كانت هناك رغبة صادقة ـ بدرجات متفاوتة ـ من جميع الدول لجلب منافع الحضارة والثقافة والاقتصاد لأولئك البدائيين، ومن ناحية أخرى كان هناك إصرار لمنع الآخرين من استغلال روح التنوير للاستحواذ على مساحات قد تشكل خطراً عليهم أو تمنعهم من توسع أكبر. أي من هذين الدافعين كان له لسبب أو لآخر بريقه عند الرأي العام في بريطانيا وألمانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وإيطاليا، والحكومات طالما بنت وبررت سياساتها لإرضاء أهواء شعوبها.

وفي إنجلترا كان الدافع الإنساني قوياً جداً، كما كانت أيضاً الرغبة في توسيع الإمبراطورية وكان هناك ولع بالمغامرة فالعهد كان عهد سالزبري وروزبري ورودس. ولكن الرغبة الغالبة، بدون شك، كانت منع أي قوى أخرى من السيطرة على منابع النيل وبالتالي تهديد مصر والتي أخذت بريطانيا على عاتقها حمايتها، أو كما قال كرومر: «إن أي دولة تسيطر على

وادي النيل تستطيع بحكم موقعها الجغرافي أن تهيمن على مصر». كان كرومر دائماً ما يستعيد هذه المقولة، وقد شكل ذلك الرأي الأساس الذي بنى عليه سالزبري وكرومر سياستيهما.

أما في فرنسا فقد كان الدافع الغالب هو التوسع الامبريالي والرغبة في استعادة السيطرة النابليونية على مصر التي أضاعوها عندما رفضوا أن يؤدوا دورهم في قمع ثورة عرابي وإعادة النظام. بينما كانت ألمانيا بسمارك مهتمة فقط بالتوسع التجاري والاقتصادي ولم تنشغل بخلاف ذلك. كان هم بلجيكا الأساسي والملك ليوبولد تحديداً استغلال ثروات أفريقيا الدفينة. وكانت تراود البرتغال عظمة الماضي وذكرى الربان هنري والمستكشف فاسكو دي جاما. بالنسبة للفرنسيين وللبرتغاليين بالذات فإن إقامة امبراطورية تمتد عبر افريقيا من الشرق للغرب كان أمراً جذاباً جداً، ليس في حد ذاته فقط وإنما لأن ذلك سينهي خطر السيطرة البريطانية (بلونها الأحمر على الخارطة) ممتداً من رأس الرجاء الصالح إلى القاهرة. وكان اهتمام إيطاليا بوادي النيل أقل بكثير من اهتمامها بالاستحواذ على ثروات الحبشة ولكنها لم تكن غافلة عن الفوائد التي كانت تبدو ذات مرة في الاستيلاء على مناطق شرق السودان.

في نهاية عام ١٨٨٤ كانت القوى الأوروبية مشغولة بإقامة مناطق نفوذ وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن بعضها وفي أحيان كثيرة لم يتم الاتفاق. وبمبادرة من بسمارك تم التوقيع في برلين في ٢٦ يوليو ١٨٨٥ على «الاتفاق العام للمؤتمر الأفريقي» «ليظهر اتفاق القوى حول المبادئ العامة التي يجب أن ترشد نشاطهم التجاري والحضاري في قارة مغمورة أو ذات مناطق غير منظمة بالقدر الكافي ولا يزال يستشري فيها الرق وتجارة الرقيق». في نفس العام استولى بسمارك على شريط ساحلي في شرق أفريقيا، كما حصل المستكشف ناختقال على موطئ قدم لألمانيا في غرب أفريقيا. وكرد فعل سريع منحت بريطانيا امتيازاً ملكياً لشركة النيجر البريطانية وضمت بتشوانالاند، وعقدت اتفاقيات مع قبائل ساحل الصومال. وفي إبريل ١٨٨٦ استولى روزبري وزير خارجية بريطانيا على سوقطرة، مسبباً الكدر والغم لبسمارك.

ودخلت إيطاليا أيضاً الحلبة واحتلت عصب ومصوع ممهدة الطريق لاحتلال أريتريا. وتم ترسيم حدود نفوذ بريطانيا وألمانيا في أول نوفمبر من نفس العام. وأسست شركة شرق أفريقيا البريطانية في إبريل ١٨٨٨ للإستيلاء على الأراضي الواقعة تحت دائرة النفوذ البريطاني وإدارتها، وبتوجيهات من سالزبري منحت الشركة امتيازاً ملكياً. وقد مُنحت شركة جنوب أفريقيا البريطانية امتيازاً ملكياً أيضاً عام ١٨٨٩، وهي الشركة التي تأسست بفضل جهود رودس ؛ وفي حوالى ذات الوقت حصلت إيطاليا بموجب اتفاقية أوتشيالي على ما اعتبر الحماية الكاملة على الحبشة.

كان كارل بيترز مؤسس شركة شرق أفريقيا الألمانية، والذي جهز حملة لداخل السودان لإنقاذ أمين باشا (المهمة التي أنجزها بنجاح أكبر هـ.م. ستانلي) - كان يسعى في نفس الوقت لضم مديريات السودان الاستوائية ضمن نطاق النفوذ الألماني. فقد وصل إلى يوغندا عام ١٨٨٩ وأقنع ملكها بقبول الحماية الألمانية، ولكن هذا لم يمنع الأخير من الموافقة بعد شهرين على قبول الحماية البريطانية أيضاً. عندئذ اتخذ سالزبري، بمساندة قوية من رودس وتهديدات من ستانلي، قراراً حاسماً ضد أي تغول على وادي النيل أو عبر أفريقيا، الشيء الذي نجمت عنه اتفاقية في مايو ١٨٩٠ مع الألمان الذين توافقت مصالحهم في أوروبا مع مصالح بريطانيا بدلاً من المجموعة الفرنسية الروسية، وأبرمت الصفقة بمنح ألمانيا هيلقولاند ومنح بريطانيا زنجبار ويوغندا وما يعرف الآن بكينيا. وقد حددت حدود مناطق النفوذ لكل بلد رسمياً في يوليو ١٨٩٠.

لم يتأخر الملك ليوبولد ملك بلجيكا من المشاركة في الحصول على مناطق نفوذ، وحاول عام ١٨٩٠ توسيع حدود الكنغو إلى النيل. ولمنعه من تلك المغامرة حصل سالزبري على مساعدة فرنسا والتي كانت لها طموحات في نفس المنطقة. وكان سالزبري مستعداً لكبح ذلك الطموح في الوقت المناسب، ولكنه كان مستعداً آنذاك للتعاطف مع فرنسا في جهات أخرى. وفي هذا السياق فقد عقد اتفاقات مع فرنسا اعترف فيها بالنفوذ الفرنسي على الأراضي المترامية الواسعة وغير المجدية الواقعة بين البحر الأبيض

المتوسط وبحيرة تشاد. وقد سجلت له خطبة في دار عمدة لندن قال فيها: «إنه والسفير الفرنسي قد اتفقا على منح بعضهم بعضاً جبالاً وأنهاراً وبحيرات، ولم يعوقهم شيء سوى عدم معرفتهم لمكان تلك الجبال والأنهار والبحيرات». وبعد تسعة وعشرين عاماً، كاد نفس العائق أن يفشل محاولة تحديد الحدود بين دارفور وأفريقيا الاستوائية الفرنسية على أساس مستجمع مياه النيل ـ الكنغو غير المحدد. كذلك طالبت البرتغال بالاعتراف بحقها في امتلاك حوض الزمبيزى واستعانت بفرنسا وألمانيا لمساعدتها في هذا الأمر حتى يتسنى لها ربط مستعمراتها في شرق أفريقيا مع تلك التي في غرب أفريقيا. ولكن سالزبري والذي أصبح رجل أوروبا القوي بعد سقوط بسمارك لم يوافق على ذلك لأن ذلك سيقوض المشروع الروديسي ونشبت بسبب ذلك أزمة حادة ولكن البرتغال أرغمت أخيراً على التخلي عن مشروعها، وتم التوقيع في أغسطس ١٨٩٠ على اتفاقية في هذا الشأن ولكن لم يوافق عليها البرلمان البرتغالي إلا بعد عام. كانت النتيجة هي حصول بريطانيا على المساحات الشاسعة لرودسيا (الشمالية والجنوبية).

في النصف الأول من عام ١٨٩١ كانت بريطانيا قلقة من نوايا الطليان في التوسع غرباً من الحبشة واضطرت للتدخل، وتوصلت إلى اتفاق صيغ في معاهدة حددت «منطقة نفوذ» كل بلد في شرق أفريقيا، آخذين في الاعتبار حقوق المصريين، وحددت الحدود بين السودان ومستعمرة أريتريا الجديدة. وقد رأينا فيما تقدم أن الخليفة قاوم أي توغل من الطليان ولكن جيشه هزم عام ١٨٩٣ في أغوردات وسقطت كسلا للطليان عام ١٨٩٤. وبموجب اتفاق عام ١٨٩١ قامت إيطاليا بتسليم كسلا لفرقة من الجيش المصري بعد سنتين ونصف من استيلائها عليها[*].

(*) يعتقد د. فيصل عبد الرحمن علي طه أن المؤلف خلط الأمور، فبروتوكول عام ١٨٩١م رخص للطليان احتلال مدينة كسلا والأراضي المجاورة إذا اقتضى الموقف العسكري ذلك. ولكن دونما مساس بحقوق الحكومة المصرية. وبالفعل احتل الطليان مدينة كسلا في يوليو ١٨٩٤م. وأعيدت كسلا للسلطات الإنجليزية ـ المصرية في ١٨٩٧/١٢/٢٥.

لم تغير استقالة لورد سالزبري بعد الانتخابات العامة في ١٨٩٢م سياسة بريطانيا الخارجية حيث كان وزير الخارجية الجديد لورد روزبري من نفس رأي سلفه، مؤمناً بالتوسع الإمبريالي كما كان أيضاً مصراً على الدفاع عن وادي النيل، وقد تمكن من إقناع قلادستون برأيه هذا. وبعد أن هدأ الجدال حول الحكم الذاتي (لإيرلندا) رجع سالزبري مرة أخرى بأغلبية ساحقة وتولى شئون وزارة الخارجية مرة أخرى.

ولم تكن الشئون الأفريقية ساكنة فقد واصل البلجيك والفرنسيون ضغوطهم، وفي عام ١٨٩٢ عبر البلجيك مستجمع مياه نهري النيل ـ الكنغو وتقدموا نحو النيل بالرغم من تصدي جيش الخليفة لهم. ولم يتم أي اتفاق بين بريطانيا ودولة الكنغو الحرة لتحديد مناطق نفوذ كل منهما إلا في عام ١٨٩٤. وبمقتضى نفس الاتفاق تم تأجير محوط «لادوا» الواقع على الضفة الغربية للنيل وعلى ضفتي نهر الرجاف للملك ليوبولد. وباتفاقية أخرى عام ١٩٠٦ تم الاتفاق أن تستعيد حكومة السودان محوط (شريط) لادو بعد موت الملك ليوبولد (توفي الملك ليوبولد عام ١٩١٠).

لقد سبق أن ذكرنا الاتفاقية الفرنسية ـ البلجيكية لعام ١٨٩٤: بحلول فبراير ١٨٩٦ كان الفرنسيون قد احتلوا كل بحر الغزال. واستولى البلجيك على نهر الرجاف من جيش الخليفة واستولوا على محوط لادو.

ولاح في الأفق شبح خطر أعظم. فمنذ عام ١٨٩٣ كان الفرنسيون يفكرون في الوسيلة التي تمكنهم من إضعاف موقف بريطانيا في مصر. وقد قرروا إرسال بعثة استكشافية إلى فشودة والتي تعتبر من ناحية مائية أهم نقطة في أعالي النيل. لم تكن نوايا الفرنسيين سراً ولكن التنافس بينهم والبلجيك أخر تطبيق خططهم لفترة. في عام ١٨٩٤ قرر الفرنسيون تجاهل معارضة البلجيك وإرسال حملة وتعزيزها بأخرى من جهة الشرق تسير غرباً من الحبشة لنفس النقطة في النيل (فشودة). حذرت الحكومة البريطانية فرنسا من مغبة ذلك الفعل الذي قد يتسبب في نزاع دام إذا ما استمرت فيه فرنسا. أخرت فرنسا حملتها لفترة ولكن بعد شهور قليلة وتحت ضغط من حزب

الاستعماريين قررت مرة أخرى وبدون إعلان هذه المرة، السير قدماً في مغامرتها. وفي ربيع عام ١٨٩٥ سمع الرأي العام البريطاني الخبر وأثارت مقالات الصحف وخطب البرلمان زوبعة كبيرة مما اضطر سير إدوارد قراي - وزير الدولة للشئون الخارجية - إلى حد القول بأنه لا يصدق الشائعات لأن الفرنسيين يدركون أن مثل ذلك الفعل المزعوم «سيكون فعلاً عدائياً وستعتبره بريطانيا كذلك».

وبشأن ذلك عقدت مفاوضات على أعلى مستوى ولكن بدون جدوى حيث كان الفرنسيون يظنون أن الحكومة البريطانية تخادع - وقد كانوا مخطئين في ظنهم. استمر كل طرف في تنفيذ ما تبناه من سياسة. وفي سبتمبر طلب الفرنسيون من الرائد مارشان أن يقدم تصوره للطريقة التي سيصل بها للنيل، ومن الواضح جداً الآن من المستندات الرسمية المتاحة أن الهدف الأبعد كان، بدون شك، إخراج بريطانيا من السودان وبالتالي جلاؤها من مصر أيضاً. وفي فبراير ١٨٩٦ صدرت التعليمات إلى مارشان وبدأ رحلته في يونيو من نفس العام وبدأت الحملة المساعدة مسيرتها في مطلع عام ١٨٩٧ من الشرق عبر نهري البارو والسوباط ولكنها أخفقت في الوصول إلى هدفها.

كانت تلك أوقاتاً صعبة لسالزبري، حيث كانت المشاكل المقلقة تحيط به من كل جانب، وخصوصاً نزاع فنزويلا مع الولايات المتحدة والنزاع مع روسيا التي احتلت بورت آرثر في الشرق الأقصى. كانت عملية مارشان الأكثر تعقيداً نسبة لتوقيع فرنسا اتفاقاً سرياً مع روسيا مما دعا سالزبري أن يصرح في مطلع ١٨٩٨ : «لا أعتقد أن لدينا سلاحاً يكفي لمحاربتهم (الروس) والفرنسيين معاً. وأضاف أن كتشنر حالياً يزحف نحو الخرطوم، «وبعد ستة شهور سنكون على شفا حرب مع فرنسا، إنني لا أحتمل حرباً مع روسيا الآن». فقد كان من رأيه إن استرداد السودان وسلامة مصر هي من أهم الأمور، ولم يتزعزع عزمه إطلاقاً.

ويمكننا الآن مواصلة السرد الذي قطعناه ليتيح لنا الفرصة لإعطاء هذا

التصور الموجز عن خلفية الأحوال العالمية. وصلت لكتشنر معلومات في أم درمان يوم ٥ سبتمبر ١٨٩٨ عن وصول مارشان إلى فشودة. وقد كانت هذه المعلومات مطابقة للمعلومات والتعليمات السرية التي سلمت له في لندن وكانت مكتوبة بخط سالزبري نفسه. وقد سلمت له ولكبار ضباطه، الجنرال هنتر والجنرال راندل ليتم خياطتهما في بطانات ستراتهما وألا تفض أختامهما إلا بعد وصولهم للخرطوم. كانت النسخ الثلاث مطابقة بعضها لبعض[١].

كشفت تلك المعلومات حقائق حملة مارشان وغرضها، وأوضحت لهم الخطوات التي يجب اتباعها. كما تسلم كتشنر أيضاً رسالة من وزارة الخارجية تاريخها ٢ أغسطس من القاهرة تحمل نفس المعلومات والتعليمات وأضافت: «في مفاوضاتك مع أي مسئول من الفرنسيين أو الأحباش في حالة لقائك بهم يجب أن لا توحي لهم قولاً أو فعلاً أن بريطانيا تعترف بأي حق ملكية لفرنسا أو للحبشة في أي جزء من وادي النيل». كما طُلِب من كتشنر أن يبحر لأعالي النيل الأبيض بحثاً عن مارشان وطلب من هنتر أن يبحر لأعالي النيل الأزرق ومن راندل أن يبقى في الخرطوم ليكون على اتصال مع كرومر. تم تنفيذ تلك الأوامر فوراً، وأبحر كتشنر في خمس بوارج نيلية وكتيبة من الكامرين (كتائب اسكتلندية شهيرة من شمال اسكتلندا ـ المترجم) وكتيبتين سودانيتين ومدفعية مصرية. وبالقرب من فشودة التقى مارشان والذي كانت باخرته ترفع العلم الفرنسي، ولكن قوته كانت مكونة فقط من ثمانية ضباط ومائة وعشرين جندياً. وبعد تبادل التحايا والمجاملات أوضح كتشنر لمارشان بما لا يَدَعُ مجالاً لأي شك أن عليه أن ينسحب. أصر مارشان على عدم الانسحاب إلا بتعليمات من رؤسائه. فرد كتشنر بأنه ملزم برفع العلم البريطاني على حصن مارشان. لم يمانع مارشان ولكنه رفض إنزال علمه. ولم يعترض كتشنر. وبعدها اتفق الاثنان لترك الأمر لرؤسائهم ليقرروا ما يشاؤون. كر كتشنر عائداً إلى

---

(١) انظر أ.ل. كندي، «سالزبري»، ١٨٣٠ ـ ١٩٠٣ (١٩٥٣) صفحات ٢٨٤ وما بعدها.

الخرطوم تاركاً مارشان في فشودة رافعاً علمه، كما ترك وراءه أيضاً فرقة سودانية وأربعة مدافع تحت إمرة ضابط بريطاني رافعين العلم المصري.

كان سالزبري واضح الرؤية بالنسبة للسياسة التي ينوي اتباعها. فقد أمر السفير الفرنسي في لندن بإبلاغ الحكومة الفرنسية أنه «كنتيجة للهزيمة النهائية لجيوش الخليفة فإن كل الأراضي التي كانت تخضع له قد انتقلت إلى الحكومتين البريطانية والمصرية بحق الفتح. وأن الحكومة البريطانية لا تعتبر أن هذا الحق قابل للنقاش». لأول وهلة لم يوافق دلكلاسي (السفير الفرنسي) وجادل بشدة أن مصر والتي تعهد قلادستون بالجلاء عنها كانت خاضعة لسلطان تركيا، وعندما انتهت سيطرة الخديوي على السودان، فمن البديهي أن يؤول السودان لتركيا، كما لا ترى فرنسا سبباً وجيهاً للتفاوض مع بريطانيا، وإنما يفترض أن تتفاوض مع تركيا أو مع مصر.

وفي رده على ذلك نوه سالزبري إلى الخطل في عدد من حجج الفرنسيين، وأوضح أن الخديوي قد سجل دعمه الكامل لتصرف بريطانيا ـ الشيء الذي لم يسجله في المرات التي اعتدت فيها فرنسا على مصر. ثم قال إنه ومهما كانت دقائق الأمور القانونية، فإن حق الفتح في حد ذاته ليؤيد بريطانيا ومصر، وهذا بالإضافة لأنه طالما أن السودان كان في الماضي في حيازة مصر، فلا مجال للإدعاء من قبل طرف ثالث. ومضى سالزبري قائلاً إنه بالرغم من أن حق مصر قد خبا بسبب النجاح العسكري للمهدي «إلا أن ذلك الحق والذي انتقل من مصر في السابق قد آل الآن بالكامل للفاتح». فشلت كل المحاولات للوصول لاتفاق ولكن في نهاية الأمر اقتنع دلكلاسي بأن المستفيد الوحيد من أي حرب بين فرنسا وبريطانيا هو ألمانيا وقرر أن يسعى للصلح. وكان سالزبري مستعداً للتعاون في عملية حفظ ماء الوجه للفرنسيين.

باتفاق ضمني أصبح الرائد مارشان مندوب فرنسا، أصبح السيد مارشان المستكشف المحترم و«مبعوث الحضارة» (كما وصفه دلكلاسي عندما هنأ السفير البريطاني بالنصر الذي تحقق في أم درمان) ونفت فرنسا

بحزم أن مارشان كان في مهمة رسمية، ولم تكن هناك أي إشارة للحملة المساعدة التي كانت ستلتقيه على النيل ولكنها لم تنجح في الوصول. وفي مطلع نوفمبر صدرت التعليمات من باريس لمارشان من باريس بالانسحاب. وفي ٢١ مارس ١٨٩٩ اتفقت بريطانيا وفرنسا رسمياً بموجب تصريح على أن خط مستجمع المياه بين حوضي نهر النيل والكنغو هو الحدود بينهما. ويعتبر هذا التصريح مكملاً لاتفاق عام ١٨٩٨ الذي نظم الحدود بين الممتلكات الاستعمارية البريطانية والفرنسية ومناطق نفوذهما غربي وشرقي نهر النيجر.

ومن نافل القول إن مصر، في سنوات قادمة ـ استخدمت نفس الحجج لدعم دعواها لحقوقها ومصالحها في السودان.

الفصل السادس

إتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩

لقد تم إعادة احتلال السودان. ولكن المسألة التي ظلت بدون حل هي: ماذا يُعمل به؟ من البديهي أنه لن يترك لحاله لأن ذلك سيبدي أن الحملة والنجاح الذي حققته كان ضرباً من العبث، كما كان سيترك مصر مرة أخرى بدون حماية وفي خطر أولاً من ناحية أمن حدودها الجنوبية وثانياً من عدم تأمين احتياجاتها المائية والتي لا يمكن أن تعيش بدونها، وربما أدى ذلك لاحتمال إعادة غزو السودان مستقبلاً. أضف لذلك أنه لم تبق هناك أي سلطة وطنية تسند إليها إدارة البلاد. أما أن تضم بريطانيا السودان لها فلم يكن وارداً أيضاً لأسباب عديدة. فليس هناك ما يبرر مثل هذا العمل الاستبدادي وغير القانوني والذي يتعارض مع كل الضمانات المتكررة التي تعهدت بها بريطانيا لصيانة حقوق مصر في السودان. كما أنه يظلم مصر التي شاركت بجيوشها وتحملت خزينتها أغلب نفقات الحرب لإعادة الفتح. وفوق هذا كله فإن ضم بريطانيا للسودان كان حتماً سيفجر مجدداً القلاقل مع فرنسا التي اضطرت للانسحاب من فشودة قسراً ولم تقنع نفسها إلا بعد قبولها من حيث المبدأ بأن بريطانيا كانت تعمل وصية على مصر وأنها ومصر ستقتسمان الحقوق التي آلت إليهما بموجب الفتح المشترك. كما لم تكن للحكومة البريطانية أو الخزينة البريطانية أي رغبة في تحمل أعباء لا شك من جسامتها. لقد كانت النزعتان الامبريالية والإنسانية قويتين وشائعتين. ولكن يمكن إشباع النزعة الإنسانية بدون ضم السودان لبريطانيا، كما أن النزعة الامبريالية لا تشمل حيازة أراضي شاسعة يتوقع أن

تكون بلا جدوى وبلا مردود ومثيرة للمتاعب إلى أقصى الحدود. وينبغي كذلك أخذ مسألة الولاية في الاعتبار لأن مصر كانت لا تزال تخضع للسيادة التركية. كما أنها - أي مصر - لم تكن مؤهلة إدارياً أو مالياً للسيطرة على إقليم يمتد من أسوان إلى الكنغو ومن الحبشة إلى تشاد.

وحتى لو كانت مؤهلة فإن سجلها في السودان بين ١٨٢١ و ١٨٨٥ كان موسوماً بالحكم السيئ وعدم الكفاءة مما يجعل أي اقتراح يعرِّض أهل السودان لمثل تلك الفوضى مرفوضاً لأسباب أخلاقية وعملية. وإذا أصبح مركز السودان السياسي مماثلاً لمصر فإن النتيجة الحتمية لذلك ستكون إيقاع السودان تحت عبء ما اسماه كرومر «أجهزة الدولة المرهقة» في شكل امتيازات - أي نظام الامتيازات المالية والسياسية والقضائية المعقد التي منحها الخديوي إسماعيل في الماضي عند تورطه مالياً والذي أصرت القوى الأوروبية باستثناء بريطانيا على الاحتفاظ به[(١)].

لقد كان من الضروري التوصل إلى حل وسط يتفق مع المقتضيات القانونية ويحمي مصر ويتفادى استعداء القوى الأوروبية ويضمن بسط السلم والعدل في السودان. لم يكن ذلك بالأمر السهل، ولكن من حسن الحظ كان على سدة الحكم آنذاك عملاقان يشهد لهما بالحنكة والاقتدار على ابتداع السياسات المناسبة للمعالجة وتنفيذها. فقد اقترنت هيبة وبراعة سالزبري السياسية مع حكمة كرومر الناضجة ليتمخض عنها توافق فريد، ووجدوا في كتشنر ومن بعده ونجت رجالاً اكفياء يعهد لهم بتنفيذ سياساتهم.

لقد كان الحل الذي ابتدع لتحديد الوضع الجديد للسودان بدون إثارة أي تعقيدات دبلوماسية هو رفع العلمين البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في كل أرجاء السودان. وقد اقترح سالزبري ذلك في خطاب بتاريخ يونيو ١٨٩٨ بعث به إلى كرومر، والذي وافق عليه بعد قليل من التردد. لقد كان

(١) عن نظام الإذعان انظر تقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، «بريطانيا العظمى ومصر»، ص٤٢ وما بعدها.

ذلك اقتراحاً معقولاً ولكنه لم يكن كافياً لحل الصعوبات العديدة التي تحتاج لتذليل. في المقام الأول تعقدت المشاكل بسبب القيود المكبلة لجهاز الدولة المالي المصري. فحتى عام ١٩٠٤ كانت هناك بعثة دولية تمثل صندوق الدَّين العام تسيطر على خزانة مصر وكانت ميالة لاستخدام سلطاتها حصرياً لمصلحة حملة سندات الدين وأحياناً لأغراض سياسية. كما كانت الخزانة البريطانية أيضاً معرقلة وأقل خيالاً في سياستها المالية. ثانياً، كان هناك توقع أن يتدخل سلطان تركيا بتحريض من فرنسا، وربما من مصر أيضاً، ومن الملك منليك ملك الأحباش والذي لوح، وربما أيضاً بتحريض فرنسي، بالمطالبة بمساحات كبيرة من شرق السودان. وإزاء هذا قررت بريطانيا أن ترد على تركيا وعلى الحبشة بدون مواربة، بأن السيطرة على النيل هي في الأساس شأن بريطاني بحت. كما أقر المبدأ المنطقي الذي يرفض أن تُحَمِل حكومة بريطانيا الحكومة المصرية كل العبء المالي المطلوب للسودان، بل يجب على الحكومة البريطانية أن تتحمل نصيبها أيضاً.

وقد أبلغت البنود التي تضمّنها القرار الرئيسي للحكومة المصرية يوم ٤ سبتمبر ١٨٩٨ وكانت كالآتي:

«لي عظيم الشرف أن أحيطكم علماً، نسبة للدعم العسكري والمالي الضخم الذي قدمته حكومة صاحبة الجلالة لحكومة صاحب السمو الخديوي، فقد قررت حكومة صاحبة الجلالة أن يرفع العلمان البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في الخرطوم. ولن يكون لهذا القرار أي علاقة بالطريقة التي ستدار بها البلاد المحتلة في المستقبل، وإنما الإجراء قصد منه تأكيد واقع الحال وهو أن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر أن لها الصوت الأعلى في كل الأمور المتعلقة بالسودان، وأنها تتوقع أن تتبع الحكومة المصرية أي نصيحة ترى حكومة صاحبة الجلالة أن تقدمها بشأن السودان».

عندما علم السلطان بهذه الرسالة قدم احتجاجاً فاتراً لم يؤبه له، كما لم تقدم الحكومة المصرية أي اعتراضات.

ثم كانت هناك أيضاً المسألة الحرجة التي تتعلق بكيفية منع الرعايا الأوروبيين من المطالبة في السودان بحقوق وامتيازات كانوا يتمتعون بها في مصر عند إذعانها، والتي مهما كان مبررها لأسباب خاصة في مصر، إلا أنها في حالة السودان لم تكن مناسبة أو عملية. فالمنطق والحق المكتسب بالفتح يتطلبان إنشاء جهاز سياسي وإداري مبسط وأقل تعقيداً من ذلك الذي فرض على مصر. وكما قال كرومر:

«لقد كان من الضروري أن يبتدع نظام يكون السودان بمقتضاه في آن واحد مصرياً إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة، وبريطانيا إلى حد يكفل تجنب إدارة البلاد أن يعوقها نظام الامتيازات الأجنبية الذي يلازم حياة مصر السياسية، وكان من الواضح أنه لا يمكن التوفيق بين هذين الاعتبارين المتعارضين بغير خلق نظام هجين من الحكم لم يعرفه القانون الدولي من قبل»(*).

أعدت الاتفاقية النهائية التي أبرمت في القاهرة بتعليمات من كرومر وبموافقة الحكومة البريطانية. ووقعها كرومر ووزير الخارجية المصري (بطرس غالي ـ المترجم) في يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ ؛ ويظهر نصها في الملحق الذي يذيل هذا الفصل.

إن ملامح الاتفاقية التي تستوجب الانتباه هي[١]:

إن سند حقوق السيادة في السودان قد أسس على حق الفتح الذي لا خلاف عليه. أما سيادة السلطان المبهمة فلم يؤبه بها. حدد خط العرض ٢٢ كحدود للسودان في ناحية الشمال وتركت الحدود الجنوبية بدون تحديد وتم التفريق بين ثلاث مناطق وهي: (أ) تلك المناطق التي لم يخلها المصريون منذ عام ١٨٨٢ ؛ و(ب) تلك التي سقطت للمهدي مؤقتاً ثم استعيدت؛ و(ج) تلك المناطق التي يحتمل إعادة فتحها مستقبلاً بواسطة

(*) كرومر، الجزء الثاني ص١١٥.

(١) انظر المذكرة المرفقة مع رسالة كرومر بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ إلى لورد سالزبري وأوردها مكي عباس بأكملها، صفحة ١٦١.

الحكومتين بموجب اتفاق: وقُصِد من هذه الصياغة ضم أي مساحات من ناحية الغرب أو الجنوب يتم الاستيلاء عليها بغزو أنجلو ـ مصري، ولكن يستثنى أي توسع من يوغندا شمالاً تقوم به بريطانيا منفردة.

وفي البداية استثنيت سواكن تحسباً لأي احتجاج بأن اختصاص المحاكم المختلطة المصرية كان ينطبق عليها ولكن لاحقاً اتضح أن هذا الاستثناء يسبب صعوبات عملية، ولذلك وبموجب اتفاقية فرعية أبرمت يوم ١٠ يوليو ١٨٩٩ أصبح وضع سواكن مماثلاً من كل الوجوه لباقي السودان.

عهد بالسلطة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى الحاكم العام الذي يتم تعيينه بأمر خديوي بناء على ترشيح الحكومة البريطانية ولا يمكن عزله من منصبه إلا بأمر خديوي وموافقة الحكومة البريطانية. كانت تلك نفس الصيغة التي تم بمقتضاها تعيين مندوبي صندوق الدين. عندما ركزت الحقوق البريطانية والمصرية في شخص الحاكم العام لم تكن هناك تحفظات من أي من الطرفين، ولكن في نفس اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية وتم فيه تعيين كتشنر أول حاكم عام للسودان، تسلّم كتشنر من اللورد كرومر خطاباً رسمياً أصدر له فيه الأمر التالي:

«على الحاكم العام الانصياع لأي تعليمات تصدر إليه من وقت لآخر من معتمد حكومة صاحبة الجلالة والقنصل العام في القاهرة، وأن يحيط الأخير علماً بكل الأحداث الجارية المتعلقة بشئون السودان. إن الغرض الأساسي للاتفاقية التي تم إبرامها بين الحكومتين المعنيتين هو تمكين حكومة صاحبة الجلالة، في توافق مع حكومة الخديوي، من الإشراف الكافي على الأمور المهمة المتعلقة بالسودان، وفي ذات الوقت تمنح الحاكم العام الصلاحية الكافية لاتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بتفاصيل الأمور المحلية بدون الرجوع للقاهرة أو إلى لندن. وعملاً بهذا المبدأ فيتوجب عليك أن ترفع إلى وكيل حكومة صاحبة الجلالة والقنصل العام مشروعات القوانين واللوائح والنظم والتي تنوي سنها بموجب السلطة التي خولتها لك المواد الرابعة والخامسة والسادسة من الاتفاقية. كما يجب أيضاً

أن ترجع إلى معتمد حكومة صاحبة الجلالة والقنصل العام لأخذ التعليمات لكل ما يتعلق بعلاقات السودان الخارجية. كما أطالبك أيضاً بأن ترفع لي تقريراً في نهاية كل عام عن إدارة السودان لأقوم برفعه إلى حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الخديوي[١].

في نظر السودانيين والعالم عموماً أصبح الحاكم العام صاحب السلطة المطلقة. ومع أن الأمر الذي تم بموجبه إخضاع الحاكم العام لسلطة مندوب بريطانيا في القاهرة لم تكن له قوة القانون، إلا أنه ظل ساري المفعول طوال الفترة التي كانت فيها سلطة كرومر في مصر مطلقة. وبعد تقاعده في عام ١٩٠٧، مع أن معظم البنود الرئيسية ظلت تتبع بدقة، إلا أن القنصل العام، أو المندوب السامي، كما عرف لاحقاً، لم يعد يهتم كثيراً بالشئون السودانية. ومن الطبيعي فإن درجة الاهتمام كانت تتفاوت وفقاً لشخصية شاغل المنصب.

كان الغرض الأساسي من المادة الخامسة هو منع مندوبي صندوق الدين من التدخل في شئون السودان المالية؛ وفي المادة السادسة منع الأجانب من المطالبة بأي حقوق بموجب الامتيازات؛ وفي المادة السابعة تأكيد الحق لفصل النظام التجاري السوداني عن النظام التجاري المصري؛ وفي المادة الثامنة إبطال أي محاولة من المحاكم المختلطة لتوسيع اختصاصها لتشمل السودان.

وبما أن عملية إعادة الاحتلال لم يتيسر إكمالها إلا بعد سنوات، فقد قصد بإعلان الأحكام العرفية بموجب المادة التاسعة إعطاء الحاكم العام الصلاحيات للحفاظ على الأمن ولإبعاد أي شخص من البلاد إذا دعت الضرورة لذلك. ويلاحظ أن المادة التاسعة عززت من صحة المادة الثامنة. وبالطبع فإن هذا لا يعني غياب المحاكم المدنية أو الجنائية العادية[٢].

---

(١) أوردها مكي شبيكة، صفحة ٤٢٠ و٤٢١.

(٢) استمر قانون الطوارئ ساري المفعول إلى عام ١٩٢٦، ثم الغي متزامناً مع إلغاء التشريع الخاص بحالة الطوارئ خلال سني الحرب.

واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة.

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

المادة الخامسة:

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

المادة السادسة:

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

المادة السابعة:

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج. ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

وتفرق المادة العاشرة بين الوضع السياسي لمصر والوضع السياسي للسودان، وقد قصدت بريطانيا بذلك منع التدخل الأجنبي.

ويجب ملاحظة أن المادة الحادية عشرة حظرت فقط استيراد وتصدير الرقيق، ولكن امتلاك الرقيق محلياً للخدمات المنزلية اعترف به كأمر مختلف. فكان لابد من التدرج في إلغائه حيث كان يمارس في جميع أنحاء البلاد، وأي محاولة لإلغائه بجرة قلم كانت ستثير القلاقل وتنتج عنها مشاكل اجتماعية كبرى تتمثل في خلق طبقة كبيرة من العاطلين الذين سيضطرون للنزوح للمدن الكبرى بحثاً عن العمل.

استمرت الاتفاقية، بعد توقيعها، بدون اعتراض كدستور للسودان، ولم تنازع تركيا ولا الدول الأوروبية الأخرى في صحتها وقد تم إلغاء حقوق سلطان تركيا المبهمة في عام ١٩١٥ عندما انحازت تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وإعلان بريطانيا الحماية على مصر. لم ينص في ذلك الإعلان صراحة على السودان، ولكن بمقتضى اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، تنازلت تركيا رسمياً عن حقوقها في مصر وفي السودان.

وفيما يتعلق بمصر، نورد هنا ـ في ضوء إدعاء الوزراء المصريين بأن السودان كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ عن مصر ـ نورد الأثر القانوني لدعوى رفعت ضد الحكومتين المصرية والسودانية أمام المحاكم المختلطة في القاهرة(*). وهي محاكم دولية أنشئت في عام ١٨٧٥ بموافقة الخديوي والقوى الأوروبية. وكان لها اختصاص على القضايا المدنية بين الأوروبيين والمصريين وبين الأوروبيين من ذوي الجنسيات المختلفة.

كان المدعون في تلك الدعوى شركة مقاولات، وكان موضوع الدعوى عقد أبرم مع حكومة السودان. وقد ضمت الحكومة المصرية إلى الدعوى على أساس أن السودان لا يزال جزء لا يتجزأ من مصر. وقد دفعت الحكومة المصرية بأنه بموجب اتفاقيات ١٨٩٩ فإن حكومة السودان

(*) Bencini et Quistes Contre le gouvernement Egyptien et le gouvernement du Soudan.
(انظر: Bulletin de legislation et de Juris prudence Egyptiennes, ديسمبر ١٩١٠).

قد انشئت كحكومة مستقلة ومنفصلة تماماً ومتميزة عن الحكومة المصرية ولذلك فهي غير مسئولة عن الإلتزامات التعاقدية لحكومة السودان. وقد قبلت المحكمة هذا الدفع وكذلك دفع حكومة السودان بأنه بموجب نفس الاتفاقيات فإن اختصاص المحاكم المختلطة قد استبعد من السودان، كما قضت المحكمة بأن اتفاقيات عام ١٨٩٩ قد أنشأت في السودان دولة جديدة منفصلة ومستقلة عن مصر.

إن الحكم الثنائي يعني ممارسة سيادة مشتركة. ولكن ذلك ـ كما يقول الفقهاء(*) ـ لا يعني أن سيادتين ستمارسان على نفس الإقليم لأن في ذلك استحالة. ولكن يعني أن السيادة ستسند إلى جهاز تكونه الدولة صاحبة السيادة لمباشرة الحكم الثنائي.

وهكذا يمكن إيجاز الوضع الذي تم الوصول إليه في عام ١٨٩٩ فيما يلي:

لقد قبلت بريطانيا المسئولية لرعاية مصر وإنهاضها وأصبحت السلطة النيابية لمدة سبعة عشر عاماً. لقد أنقذت بريطانيا مصر من الخراب المالي والسياسي ومنحتها حكومة نظامية وجيشاً مقتدراً وأمناً وعدلاً وازدهاراً. وقد صانتها من عواقب تهورها وسوء أحوالها ومن غزو جيوش المهدية. وبثقلها في المجالس الأوروبية، فإن بريطانيا تمكنت من دحض إدعاءات الآخرين الذين دفعوا بأن السودان قد أصبح بعد إخراج المصريين منه إقليماً مباحاً للاستيلاء عليه من قبل أول قادم. وأخيراً بعون رجال مصر وأموالها ولكن بقيادة بريطانيا والقوة الدافعة التي كانت متاحة لها سحقت قوة الخليفة ووضعت نفسها في موقع يمكنها من إنهاض السودان أيضاً. لقد قبلت الوصاية لإدارة ذلك البلد ونصبت نفسها كدولة انتداب بالرغم من أن هذا الاصطلاح لم يكن قد استحدث آنذاك. ولما يزيد عن الخمسين عاماً أنجزت انتدابها بدقة آخذة في الاعتبار حقوق مصر ومصالحها. ومنذ عام ١٨٩٩ أصبح تاريخ السودان وتقدمه سجلاً لإنجازها لذلك الواجب.

(*) مثلاً، أوبنهايم، «القانون الدولي (١٩٢٨)» ولورانس «القانون الدولي».

ملحق

الإتفاقية البريطانية ـ المصرية لعام ١٨٩٩

وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز
وحكومة الجناب العالي خديوي
مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنكليز والجناب العالي الخديوي.

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة.

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالبة حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل.

وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما؛

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو:

المادة الأولى:

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي:

أولاً: الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢.

أو،

ثانياً: الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

أو،

ثالثاً: الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

المادة الثانية:

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان (ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط[*]).

المادة الثالثة:

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة:

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر

(*) العبارة بين قوسين ألغيت بموجب اتفاقية لاحقة أبرمت في ١٠ يوليو ١٨٩٩.

المادة الثامنة:

لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه [ما عدا مدينة سواكن](*).

المادة التاسعة:

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة:

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلانات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشرة:

ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

المادة الثانية عشرة:

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩.

بطرس غالي

كرومر

(*) العبارة بين قوسين ألغيت بموجب اتفاقية لاحقة أبرمت في ١٠ يوليو ١٨٩٩.

الفصل السابع

وضع اللبنات الأولية

ينهي الدكتور مكي شبيكة دراسته الممتازة عن سياسة بريطانيا في السودان للفترة السابقة لتدشين نظام الحكم الثنائي بالكلمات التالية: «الحقيقة الوحيدة التي تبرز بجلاء من دراسة سياسة بريطانيا في السودان هي أن مسألة السودان اعتبرت طوال الوقت ثانوية للمسألة المصرية». هذا صحيح للفترة التي شملتها الدراسة، ولكنها ليست صحيحة بالنسبة لفترة نصف القرن الذي تلي تلك الفترة. فقد أصبحت مصلحة السودان نفسه هي الغالبة، مع المحافظة التامة على حقوق مصر، وفي هذا الفصل سوف نحاول إعطاء الملامح الرئيسية للمبادئ التي تقيدت بها الإدارة الجديدة والأهداف التي حددتها والوسائل التي اتبعت لتحقيقها.

إن الهدف ببساطة هو تغيير فوضى الماضي بنظام منضبط ينشر العدل بين الناس ويعمل لتنمية البلاد اجتماعياً واقتصادياً لمصلحة كل الناس، وبدون أضرار لمصر. لم يخطر بالبال في أوائل القرن العشرين أن السودان سيصبح دولة حرة ذات سيادة، ولم يصل تخمين كرومر لما سيجد مستقبلاً في السودان إلى أكثر من أن يقول إنه متى ما استنفد الدستور الجديد أغراضه وحان الوقت لتغييره «بما هو أصلح، فليس هناك ما يدعو مبتدعيه لأن يبكوا عليه»[1].

---

(١) كرومر، الجزء الثاني، ص١١٩.

لقد كانت حالة السودان من جميع الوجوه يرثى لها. انخفض تعداد السكان خلال فترة حكم المهدية من ٨,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة بسبب المجاعات والأمراض والحروبات الضروسة. لقد أزيلت قرى بأكملها من الوجود، وتوقفت الزراعة، ونفقت قطعان الماشية، وقطعت أشجار النخيل، واستشرت الاغارة على الرقيق، ولم يكن هناك أمن أو ضمان للحياة أو الأموال. كان التمرد يقابل بانتقام وحشي مما تمخضت عنه الضغائن والكراهية والشكوك في كل منطقة. لم تبقَ هناك أي سلطة قبلية إلا وسط القبائل الرحل في مناطق لم تصل إليها جيوش الخليفة ـ مثل الكبابيش.

وعندما بسطت الحكومة الجديدة سلطتها كان من الضروري أن تستخدم تلك السلطة لإشاعة الأمل والثقة. إن الأهوال التي مرت بها البلاد جعلت المهمة أقل صعوبة إذا ما قورنت بحالة تغيير حكومة منظمة بأخرى منظمة أيضاً. فالمستقبل لن يكون بأي حال من الأحوال أسوأ من الماضي، بل أحسن منه. أما هدف المحتلين الواضح من نشر العدل وإشاعة الرحمة واستبدال الهدم بالتعمير، فقد قوبل بارتياح كبير من الجميع بغض النظر عن ولاءاتهم السابقة. اتُفق على أن إقامة حكم لا مركزي شاملٍ سيكون ضرورياً وحكيماً في كل المستويات. ومع أن اللورد كرومر قام بعدة زيارات إلى الخرطوم وباشر إشرافاً حكيماً ومفيداً على مسار تقدم البلاد، إلا أنه لم يكن راغباً في إدارة السودان من القاهرة كما لم تكن لدى الحاكم العام وموظفيه رغبة أو إمكانية لإدارة المديريات التي قسمت إليها البلاد، من الخرطوم، علماً بأنه قد وضعت قواعد عامة وأسس. كما كانت هناك أيضاً زيارات ميدانية متكررة للتفتيش مع توفير كل الفرص لاستئناف أي قرار يصدر. وحتى في المديريات مُنح المفتشون البريطانيون المنتشرون في أرجاء البلاد حرية التصرف حيث كانت مهامهم تغطي مساحات شاسعة وبدون أن يتوافر لهم موظفين مؤهلين إدارياً أو فنياً أو كتابياً، كما كان يعوزهم الإلمام الكامل بلغات المخاطبة في تلك الجهات.

لقد وضع اللورد كتشنر السياسة العامة الواجب على مديري

المديريات اتباعها في مذكرة تقول[١]:

١ ـ إن ما قام به الدراويش من استئصال كلي لنظام الحكم القديم قد هيأ الفرصة لبدء إدارة جديدة أكثر انسجاماً مع حاجات السودان.

٢ ـ إن القوانين والأنظمة الضرورية ستدرس بدقة، وتصدر بحسب الحاجة إليها، لكن يجب ألا ننظر إلى سن القوانين ونشرها فقط من أجل تحسين البلد ومن أجل الحكم الصالح له.

٣ ـ إن المهمة التي أمامنا جميعاً، وخصوصاً المدراء والمفتشين، أن نكسب ثقة الشعب، وننمي موارده، ونرفعه إلى مستوى أعلى. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق المفتشين الذين هم على اتصال وثيق بالطبقة المختارة من الأهالي التي قد نأمل بواسطتها أن نؤثر تدريجياً في جميع السكان. على المدراء والمفتشين أن يتعلموا كيف يعرفون شخصياً جميع الأعيان في مراكزهم، وأن يظهروا لهم بالمعاملات الودية والاهتمام بشؤونهم الفردية أن هدفنا هو زيادة ازدهارهم. فإذا ما أدركوا تماماً أن موظفينا يضمرون لا تقدم البلد عموماً فحسب بل أيضاً فلاح كل فرد يتصلون به. تضاعف أثر حضهم على الصناعة والتحسين، لأن أثر مثل هذا الحض يكون ضئيلاً حين يصدر في البلاغات والمنشورات. فعلينا من أجل بعث السودان أدبياً وصناعياً أن نتطلع إلى العمل الفردي للموظفين البريطانيين الذين يعملون مستقلين، ولكن لغاية مشتركة، في التأثير في أفراد الأهالي الذين عليهم أن يكسبوا ثقتهم.

٤ ـ يجب أن يعلم الشعب أن الحقيقة منتظرة دائماً، وأنها ستقابل على قدم المساواة سواء أكانت سارة أو بالعكس. إننا لنرجو على مر الوقت، بالاصغاء إلى الآراء الصريحة باحترام، وبكبح الكاذبين والمتحلقين، أن نتوصل إلى شيء من التحسين في البلد في هذا الشأن.

---

(١) التقرير السنوي، ١٨٩٩، ص٥٥.

٥ ـ عليكم من أجل إقامة العدل في المديريات أن تكونوا حريصين جداً على أن تروا التمسك بالصيغ القانونية يجري تماماً كما وضعت، وذلك كي تلقى المحاكم المعينة احتراماً تاماً. وعليكم أن تحاولوا، بالتحري الدقيق الذي تقوم به المحاكم في القضايا المعروضة عليها، الايحاء إلى الشعب بالثقة المطلقة بأنه قد أعطى عدالة حقيقية. إنه لمن المهم جداً ألا تفعل الحكومة شيئاً يمكن أن يفسر بأنه دليل ضعف، وكل تمرد يجب أن يقمع بسرعة وشدة. وفي الوقت ذاته يجب أن تكون الروح الأبوية في عقاب الجرائم رائدكم في علاقتكم بالشعب، وأن تظهروا الرأفة في معالجة الجريمة الأولى وخصوصاً إذا كانت نتيجة الجهل أو حين يعترف بها علناً وفي الحالة الثانية يجب أن يكون العفو أكثر من نصف العقوبة تشجيعاً لقول الصدق.

٦ ـ احرصوا على عدم التدخل في المشاعر الدينية، وعلى احترام الدين الإسلامي.

٧ ـ سيعاد بناء الجوامع في المدن الرئيسية. أما الجوامع الخاصة والتكايا والزوايا ومقامات الشيوخ وسواها فلا يمكن أن يسمح بإعادة تأسيسها لأنها شكلت عموماً مراكز للتعصب المخالف لتقاليد السنة. وكل طلب لإذن في مثل هذه المواضيع يجب أن يحال إلى السلطة المركزية.

٨ ـ لا يعترف بالرق في السودان، لكن ما دام العبيد يقدمون الخدمة لأسيادهم طوعاً فلا ضرورة للتدخل في الأوضاع القائمة بينهم. على أنه إذا تعرض أي فرد لمعاملة قاسية، وإذا حدث تدخل في حريته أو حريتها، يمكن محاكمة المتهم بناء على مثل هاتين التهمتين اللتين هما مخالفة للقانون. ويجب في حالات القسوة الخطيرة إنزال أشد العقوبات.

إن الموظفين الذين أنيط بهم التنفيذ اليومي لتلك التعليمات من يوم لآخر كانوا رجالاً متعددي النشاطات. كانوا يجوبون مناطقهم الشاسعة مع

بعض نفر من الشرطة المجندين محلياً على ظهور الجمال أو الخيل أو على الزوارق أو سيراً على الأقدام، ويقومون بأداء كل ما يطلب منهم من عمل: من إدارة المحاكم إلى رسم الخرائط، ومن فض نزاعات مناطق التماس إلى تجبير العظام، ومن تعقب الرقيق الهاربين إلى شق الطرق، ومن منع الجريمة إلى أعمال الخير. كان يصعب عليهم الوصول لرؤسائهم لأخذ التعليمات واضطروا لمباشرة أعمالهم بثقة وبحسن إدراك. لقد كان المديرون والمفتشون جميعهم في الأساس ضباطاً بريطانيين ملحقين بالجيش المصري، وكان يليهم للقيام بالأعمال الروتينية ضباط مصريون من درجات أدنى كمآمير ونواب مآمير. ولكن في مرحلة مبكرة اتخذ القرار بتجنيد عدد من البريطانيين المدنيين من خريجي الجامعات كل عام ويتم اختيارهم بالمعاينة الشخصية: «شباباً نشطاء» كما سماهم كرومر، «مسلحين بالصحة الجيدة والشخصية القويمة وعلى درجة معقولة من المؤهلات» ليكونوا نواة لخدمة مدنية دائمة وليحلوا تدريجياً محل العسكريين[1].

كان من المنطقي أن يتم ذلك التطور للخدمة الإدارية تحت أي ظرف، ولكن ظروف الحرب واحتمال سحب وزارة الدفاع البريطانية للضباط للخدمة في بريطانيا أو في جهات أخرى حتم ضرورة الإسراع في ذلك التحول. وهو ما حدث بالفعل عند اندلاع حرب البوير (جنوب أفريقيا) واضطرار كتشنر في ديسمبر ١٨٩٩ لإنهاء صلته بالسودان وتعيين السير ريجنالد ونجت خلفاً له. إن فضل أولئك الرواد الأوائل ـ ضباط الجيش المصري ـ كإداريين سابقين، لا ينكر، والسودان يدين لهم بالكثير. لقد أدوا مهمتهم بقوة الشخصية وحسن التصرف الممزوج بالعطف وروح الدعابة، وهي خصال تعلو على أي خصال أخرى في مجابهة المشاكل العويصة التي تجابه الإداري في ذلك الزمان.

---

(١) تم وصول ٦ عام ١٩٠١، وببداية ١٩٠٥، كان هناك ١٥، وفي عام ١٩٣٣ زاد عددهم إلى ١٤٠ بالإضافة إلى ٢٦ يعملون بعقود. في عام ١٩٠٩ كان هناك مدير مدني واحد، وبعام ١٩١٢، اثنين، وببداية الحرب العالمية الأولى أصبحوا ٥. وقد أصبحت الخدمة تعرف لاحقاً «خدمة السودان السياسية».

في الخرطوم نفسها في تلك الفترة المبكرة كان للحاكم العام، والذي هو أيضاً سردار للجيش المصري (قائد عام ـ المترجم)، عدد قليل من المستشارين ذوي الكفاءات العالية لإنشاء أجهزة القضاء والتشريع والتعليم والصحة والمالية وتسجيل الأراضي بالإضافة لمهام عديدة أخرى، وكذلك خبراء فنيين لتشييد السكك الحديدية وبناء المنازل والبواخر وصيانتها. كان من أبرز مستشاريه وأكثرهم رومانسية سلاطين باشا ـ ذلك النمساوي الشجاع الذي وصل إلى السودان في بادئ أمره كمكتشف في عام ١٨٧٤، ثم التحق بخدمة الخديوي في عام ١٨٧٩، وعندما اندلعت الثورة المهدية كان حاكماً لدارفور وقد أجبر على الاستسلام واعتناق الإسلام. وقد تمكن عملاء ابتعثهم ونجت من مساعدته على الفرار من أم درمان عام ١٨٩٥، وبعد رحلة محفوفة بالخطر على ظهور الجمال وصل إلى أسوان ووضع خدماته تحت تصرف الجيش البريطاني. ثم عاد مع الجيش البريطاني بعد ثلاث سنوات إلى السودان. وفي عام ١٩٠١ أنعم عليه بوسام الفروسية البريطاني وعين مفتشاً عاماً، وصار مستشار ونجت الرئيسي للشئون المحلية، وقد كانت معرفته اللصيقة بالبلاد ورموزها لا تقدر بثمن.

إن نطاق مهامه الواسعة تظهر جلياً من المذكرة التي كتب مسودتها بخط يده في مطلع ١٩٠٢ ـ والتي في حوزة مؤلف هذا الكتاب ـ التصحيح والإضافات كتبها ونجت بالخط المائل وبين أقواس:

١ ـ ليكون مستشاراً عاماً لصاحب السعادة الحاكم العام في كل الأمور المتعلقة بمهامه.

٢ ـ ليتعرف جيداً على القوانين والأوامر الخاصة بحكومة السودان، ويعلق على أي منها ويعلم الحاكم العام بما يعتقده مناسباً.

٣ ـ ليتحصل على كل الأخبار المتعلقة بأحوال السودان كافة ويسافر لتلك المناطق التي تتطلب التفتيش.

٤ ـ ليتعرف على أسماء وشخصيات كبار الشيوخ والأعيان والذين لهم

نفوذ معنوي أو مادي أو ديني وسط مواطنيهم.

٥ ـ ليتحرى عن سلوك موظفي الخدمة المدنية (وطريقة تصريفهم للأمور) وعلاقاتهم بالمواطنين، (ويلفت نظر المدير إذا رأى أي اعوجاج في سلوكهم. وعندما يخطر المدير بذلك يجب عليه (المدير) أن يجري التحريات اللازمة ويُعلم المفتش العام بنتيجة تحرياته).

٦ ـ ليعطي رأيه في قضايا (المواطنين) الدينية وقضايا (المواطنين) السياسية. تلك القضايا يجب أن يعرضها عليه السكرتير القضائي قبل اتخاذ أي إجراء بشأنها.

٧ ـ ليكون على اتصال بمجلس العلماء وكبار رجال الدين وينقل إلى الحاكم العام آراءهم وشكاواهم وأفعالهم.

٨ ـ ليطرح على الحاكم العام أي مقترح يبدو له أنه سيصلح أحوال البلاد.

٩ ـ لا يجوز له إصدار أي تعليمات لموظف تحت إمرة مدير إلا في حالة الضرورة القصوى وغياب المدير عن موقع اتخاذ القرار.

١٠ ـ بعد كل تفتيش، يقوم بتقديم تقرير للحاكم العام بصورة إلى مدير المديرية لعلمه.

١١ ـ ليقدم رأيه للسكرتير الإداري[١] أو الحاكم العام على حسب الظروف (في أمور تتعلق) بالضرائب وخصوصاً بكل ما يخص قبائل العرب الرحل.

١٢ ـ أن يفحص ويعلق على تقرير المخابرات قبل أن يُقدم للمديرين والحاكم العام متى ما كان ذلك ممكناً.

ولمساعدته لإنجاز المهام أعلاه يتوجب على كافة موظفي الدولة أن يمدوه بكل المعلومات التي في حوزتهم والتي يطلبها منهم.

---

(١) مثلاً، كان السكرتير الإداري معنياً أساساً بشؤون الموظفين، ولكن في السنوات الأولى كان نائباً للحاكم العام.

من البديهي أن جميع المديرين لم يرحبوا بذلك المنصب الذي تضمن مراقبة أعمالهم، ولكن جميع من عمل معه ولمس تفهمه ولطفه ولباقته كانوا يكنون له الاحترام والمحبة. أما شعور السودانيين نحوه فقد كان مختلفاً. بعضهم كانوا يخشونه ويرهبونه، وآخرون كانوا يرون أن معرفته وخبرته ستساعده في رد المظالم[1].

أما عن ونجت نفسه فيمكننا القول إنه لم يكن فقط إدارياً ممتازاً ومشرفاً على أحوال السودان لفترة ستة عشر عاماً منذ طفولة السودان إلى مراهقته بحنكة وحكمة، وإنما كان أيضاً رجل مخابرات بالفطرة. لقد كان مديراً لمخابرات كتشنر عند زحفه على الخرطوم، وتعليماته أعلاه إلى سلاطين، وتعيينه لخلفه ـ عندما نقل هو كمندوب سامي للقاهرة ـ السير لي ستاك والذي كان قبل ذلك مدير المخابرات ـ تؤيد ذلك التوجه.

دعونا الآن نتجه للمهام التي تواجه الإدارة في مجالات أخرى، ولنذكر المبادئ العامة التي تم تبنيها والخطوات الأولى التي اتخذت، تاركين التطورات اللاحقة لتتبع في فصول قادمة.

كما هو الحال دائماً وأبداً، فإن أول المشاكل التي تواجه أي نظام هي المشكلة المالية. في حقيقة الأمر لم يكن هناك أي إيراد يرجى، بينما كان الصرف أمراً حتمياً. كانت الإيرادات لعام ١٨٩٨ مقدرة بـ ٨٠٠٠ جنيه مصري، بينما المصروفات كانت مقدرة بـ ٢٢١٠٠٠ جنيه مصري. أما فعلياً فقد تم تحصيل ٣٥٠٠٠ جنيه مصري وتم صرف ٢٣٥,٠٠٠ جنيه مصري. وفي عام ١٩٠٢ زادت الإيرادات إلى ٢٠٧,٢٢٦ جنيهاً مصرياً، بينما ارتفعت المصروفات إلى ٥١٦,٩٤٥ جنيهاً مصرياً. وكان العجز يغطَّى سنوياً

---

(١) كان سلاطين في عطلة في أوروبا عندما اندلعت الحرب عام ١٩١٤؛ وبما أنه كان يعتبر «عدو» أجنبي (حيث جنسيته نمساوية والنمسا كانت متحالفة مع ألمانيا ـ المترجم) فلم يتمكن من الرجوع للسودان. ولكنه شغل فراغه بالعمل في الصليب الأحمر في النمسا، وكان فاعلاً في تبادل أسرى الحرب. بعد الحرب زار بريطانيا عدة مرات لزيارة أصدقائه القدامى. وقد توفي عام ١٩٣٢.

من الخزينة المصرية، مما استدعى رقابة مصر على حسابات السودان. ولهذا اهتم كرومر بالأمر شخصياً، وعليه قد صدرت الأوامر بأن لا تتجاوز حكومة السودان قطعياً المبالغ الممنوحة من مجلس نظار حكومة مصر لتغطية العجز السنوي، وفي حالة أي صرف طارئ تتطلبه حكومة السودان ولا يمكن تغطيته من مواردها الذاتية، يجب على حكومة السودان التقدم بطلب إلى مجلس نظار حكومة مصر للتصديق بمنحة خاصة. ولوزير الخزانة المصري الحق، بعد أخذ مشورة المستشار المالي البريطاني للحكومة المصرية، في المراقبة والمراجعة والفحص لكافة حسابات السودان ؛ ولهذا السبب استبقيت دائرة المراجعة في القاهرة.

لذا كان لابد من إنشاء جهاز ضريبي وفرض ضرائب مخففة. وقد وضع كرومر مبدأين أساسيين، أولهما هو أن «الضرائب المخففة هي حجر الزاوية في قوس السياسة لأنها تجلب الهدوء والسكنية في أعقابها»[1]. وثانيهما : «إن التقديرات والتحصيل للضرائب يجب أن لا يتبع النظم الأوروبية إلا إذا كان تطبيقها لا مفر منه»[2]. لحسن الحظ فقد اتضح أن الضرائب الباهظة التي كانت تفرضها المهدية، كانت متمشية مع المبادئ الإسلامية المطبقة في كل البلدان. كل ما كان مطلوباً إذن هو تحديد فئات ضريبية بسيطة بموجب قانون والتأكيد على عدم تجاوزها وعدم التشدد في تحصيلها. في البداية اعتمد على ضرائب الأطيان وأشجار النخيل والتي كانت متعارفة في المناطق الشمالية النيلية. ولكن بخضوع المناطق الداخلية اتضح أن فرض ضرائب قطعان على سكان القرى وأتاوات على القبائل الرحل سيوفر دخلاً كبيراً ويسهل تطبيقه.

وكان لابد كذلك من التصدي لمشكلة تملك الأراضي الحضرية والريفية في مناطق النيل الشمالية. لم تكن هناك مشاكل تذكر في المساحات الواسعة في وسط السودان حيث الأراضي كافية لاحتياجات المواطنين،

---

(١) التقرير السنوي لعام ١٩٠٤، ص١٦.

(٢) كرومر، الجزء الثاني، ص٥٥٠.

وأغلبها كان ملكاً مشاعاً بين القبائل. ومتى ثارت بعض المشاكل بين الأفراد كان يسهل حلها بواسطة نظار القبائل بدون حساسيات. أما المشاكل بين القبائل فكان يتصدى لها الموظفون البريطانيون في تلك المناطق. ولذلك لم يتم شيء بخصوص تمليك الأراضي في تلك المناطق إلا بعد سنوات طويلة. أما في مناطق الشمال النيلية حيث الزراعة محصورة على النيل وذلك لقلة موارد المياه الأخرى، وحيث الكثافة السكانية ودرجة الوعي أكبر، فكان الأمر مختلفاً جداً. فحقوق الأفراد في امتلاك الجروف التي تصل إلى النيل، أو الجزر الخصبة التي تظهر عند انخفاض النيل، أو حتى بعض الأراضي القاحلة البعيدة عن النيل والتي تنعم أحياناً بمياه أمطار تكفي لزراعة كمية محدودة من القمح، كانت موضوع منافسة حادة ونزاعات تصل أحياناً لسفك الدماء. ولذلك كان لابد من تحديد ملكية الأراضي هناك بأسرع فرصة، أولاً لتفادي المشاكل، وأهم من ذلك فإن التنمية على نطاق واسع بالري الاصطناعي كانت متوقعة أن تكون أجدى ولا يمكن تحقيقها قبل تقنين حق الملكية والحقوق الأخرى.

كان المبدأ الذي بني عليه التطبيق هو قبول الأمر الواقع وتمليك أكبر عدد من السكان لأراضيهم، إلا في حالة الأراضي ذات المنفعة العامة، ولحظر مضاربة الأجانب في الأراضي. كما تقرر أن الأراضي التي لا يبرهن السكان ملكيتهم لها تؤول للدولة مع احتفاظ سكان القرى بحقهم في الزراعة والرعي فيها. وكان ذلك يتمشى مع المفهوم العام «أن الأرض أرض الحكومة». كما صدر مرسوم في عام ١٩٠٥ يحظر على أي مواطن أن يبيع أو يرهن أو يوصي أو يقسم أرضه إلا بموافقة مدير المديرية التي تقع فيها الأرض كتابة، وقد ساعد ذلك كثيراً في منع المالك المبذر من بيع كل إرثه ولضمان حصوله على سعر مناسب إذا رغب في بيع جزء من أرضه[١].

(١) أجريت تعديلات أخيراً تسمح للمدير بأن يفوض المجالس المحالية الإدارية لتعطي الملاك المشتركين أو المجاورين حق الشفعة.

وكانت أولى الخطوات التي تعين اتخاذها هي تسجيل سندات الملكية، وتم تعيين عدد من لجان تسويات الأراضي في المناطق الشمالية. وبالنظر للنزوح العام للملاك، فمن الواضح أن تلك اللجان قد اضطلعت بقدر هائل من العمل المفصل الذي تضمن السفر ورسم الخرائط وفوق كل ذلك الاستماع إلى المنازعات التي لا تنتهي بين الخصوم المحتدين الذين جاؤا بدعاوى شديدة الغموض والتناقض والتباين تراوحت بين هبات قديمة مدونة على أوراق ممزقة وقرارات طويلة الأمد. ولكن مما سهل الأمور إلى حد ما القبول بقاعدة أن الحيازة لمدة خمسة سنوات مستمرة من تاريخ الدعوى تمنح صاحبها سنداً مطلقاً في مواجهة جميع الأشخاص. وقد كانت من أهم التسويات وأصعبها تلك التسويات التي تمت في منطقة الجزيرة التي كان من المزمع زراعة القطن فيها، وسنعرض لأمر ذلك المشروع في فصل لاحق.

في مجال الإدارة، فإن اللامركزية كانت محور السياسة. لم تشمل فقط موظفي الحكومة، بل تخطتهم لغيرهم. واحتفظت أغلب القبائل الرحل وشبه الرحل بنظارها بدون اعتراض، بينما سارع آخرون برفض زعمائهم بحجة أنهم مغتصبون للسلطة أو مسيئون لاستخدامها. كانت الحكومة عموماً قانعة بقبول اختيار الناس ومستعدة للفصل قضائياً في حالات الشك. وتعاملت بنفس الأسلوب مع شيوخ القرى حيث كانت الشكاوى في غاية الكثرة وغاية التفاهة. كانت الحكومة تترك لرؤساء القبائل ومجتمعات القرى، بعد الاعتراف بهم، أن يتولوا أمورهم بالطريقة العرفية ما داموا متعاونين في حفظ الأمن وفض النزاعات وتحصيل الضرائب. كانت هناك اختلافات واضحة أيضاً بين مناطق الشمال وداخل القطر. ففي داخل القطر كانت هناك منافسة قوية لمنصب الرئيس أو الشيخ والذي كان يتضمن درجة أعلى من السلطة ومستلزمات عرفية. أما في المناطق النيلية فكانت المسئوليات أكبر والرقابة أحكم وتقريباً بدون مستلزمات. من الناحية النظرية كانت الحكومة تفرض نفوذها المباشر على الفرد، ولكن في واقع الحال كان ذلك النفوذ غير فاعل. وفي واقع الأمر كان ذلك من حسن الحظ حيث

نظام الإدارة الأهلية الذي طبق في مرحلة لاحقة كان سيجرد من أسسه. أبرز مثال لهذا الانتقال غير الطوعي للسلطة لجهة أخرى حصل في دارفور في أقصى غرب السودان والتي تماثل مساحتها تقريباً مساحة أسبانيا. فقد هرع السلطان على دينار، الوريث الشرعي للسلطنة، إلى الغرب بمجرد سماعه بهزيمة الخليفة وسبق المنافس الذي أرسله كتشنر بعد موقعة عطبرة، وتمكن علي دينار من الاستيلاء على العاصمة القديمة ـ الفاشر ـ من أنصار الخليفة وطرد المنافس ونصب نفسه سلطاناً على دارفور. وقد اعترف به الحاكم العام رسمياً عام ١٩٠٠ وكان قانعاً لتركه يحكم بدون قيود. وكانت العلاقات بينهما تتسم بالالتزام بالسلوك السليم الجاف وغير الودود. وكان السلطان يدفع أتاوة سنوية بسيطة ويتبادل الهدايا مع الحاكم العام. ولكن اتضح عاماً بعد عام أن السلطان لا يسمح بزيارة مسئولي الحكومة إلى دارفور ويمنع خروج الأجانب الذين يزورون دارفور. استمرت تلك الحالة لمدة ست عشرة سنة[1].

وعلى النقيض من ذلك كانت المدن والقرى النيلية في شمال السودان والتي كان يسهل الوصول إليها، وكانت أكثر تضرراً في فترة حكم الخليفة. فقد كان الحكم المباشر هنا ممكناً ومرغوباً فيه لغياب سلطة محلية ذات وزن.

أما قبائل مديريات الجنوب النيلية فقد كانت أوضاعها مختلفة تماماً. لقد أغارت عليهم جيوش المهدي والخليفة ومن قبلهم الأتراك وأبادوا أعداداً كبيرة منهم. وكانوا في حالة تمرد وتوجس. لقد كانوا أكثر تخلفاً من القبائل العربية من جميع النواحي وأقل ثقة في الحكومة الجديدة. وقد آثروا أن ينزووا بعيداً عن سلطة الحكومة في معاقلهم في المستنقعات والكهوف والغابات حيث ما اتفق، ليغير بعضهم على ماشية بعض كما كان دأبهم طول حياتهم، ومقاومة أي نوع من السلطة بعنف. ومع ذلك فقد تم إنشاء بعض المراكز الحكومية. وبالرغم من كل الصعوبات والمخاطر، فقد قام

---

(١) عن أحداث عام ١٩١٦، انظر الفصل الثامن.

بعض مندوبي الجمعيات التبشرية المسيحية المختلفة وقد كان لتلك الجمعيات وجود في جنوب السودان قبل المهدية وبعضهم وقعوا تحت الأسر في أم درمان، قاموا بمباشرة أعمالهم بحجم متواضع حسب إمكاناتهم، موفرين بعض المساعدات الطبية واليسير من التعليم الأولي لمدة طويلة قبل أن تتمكن الحكومة من تقديم مثل تلك الخدمات.

تم إنشاء المحاكم المدنية والجنائية بأسرع ما يمكن. ووضع قانون عقوبات في عام ١٨٩٩ وقانون الإجراءات الجنائية عام ١٩٠٠ على قرار القانون الهندي ولكن بتعديل وتبسيط. كما تم وضع مرسوم للمحاكم المدنية. تم تطبيق تلك القوانين فوراً في شمال السودان ولكن لم تطبق في الجنوب لسنوات طويلة إلا نادراً. كانت الجرائم الخطيرة تنظر في المحاكم الكبرى برئاسة مدير المديرية وعضوين، والجرائم الأقل خطورة في المحاكم الصغرى أو بأحد الموظفين وبدون أعضاء وبصلاحيات إيجازية أو غير إيجازية على حسب نوع الجريمة والعقاب المستحق. ونفس النظام اتبع بالنسبة للمحاكم المدنية. بالنسبة للقضايا الكبرى تم توفير حق الاستئناف، كما كان حكم الإعدام يتطلب تأييد الحاكم العام.

بالنسبة لإدارة محاكم الأحوال الشخصية الإسلامية والتي تنظر في قضايا الزواج والطلاق والميراث وخلافه فقد تم إعداد محاكم شرعية جنباً لجنب مع المحاكم المدنية الحكومية في الخرطوم وفي كل مراكز المديريات والأقاليم.

حظي التعليم أيضاً بالاهتمام الباكر. بخلاف بعض المدارس الأولية الصغرى لتعليم أبناء الموظفين المصريين في كل من حلفا وسواكن، لم تكن هناك في جميع أنحاء السودان سوى بعض الخلاوي البائسة لتعليم أبسط مبادئ الإسلام بالتلقين. لم تتعرض الحكومة لتلك الخلاوى مع أنها لم توفر أي أساس علمي ولم يكن هناك ما يمكن عمله تجاهها سوى تدريب أولي لبعض الواعدين من الأساتذة، وإجراء تفتيش ومنح مبالغ زهيدة لهم. أما الحاجة الملحة، والتي كان يعوقها ضيق ذات اليد، فكانت

الحصول على بعض الشبان القادرين على ملء الوظائف الدنيا في الإدارة، أو كما كتب مستر كري[1]، أول مدير للتعليم عام ١٩٠٠:

١ ـ بتوفير مدارس تعلم باللغة المحلية لنشر التعليم الأولي بين سواد الشعب بالقدر الذي يمكنهم التعرف على عناصر النظام الحكومي.

٢ ـ بإنشاء مدرسة مهنية لتدريب طبقة صغيرة من الحرفيين ـ الشيء الذي نفتقده الآن.

٣ ـ بإضافة فصول في أول مدارس ابتدائية تفتح لتدريب نظار للمدارس الأولية، لتوفير طبقة صغيرة من الإداريين لإلحاقهم بخدمة الحكومة المدنية.

وقد تم افتتاح مدرسة إبتدائية صغرى ومركز صغير لتدريب معلمي المدارس الابتدائية في أم درمان عام ١٩٠٠، وأخريات في مناطق أخرى. ولكن الإنجاز العظيم كان افتتاح كلية غردون كمدرسة ابتدائية في نوفمبر ١٩٠٢. وبنهاية نفس العام كانت تضم ٩١ طالباً سودانياً و ٥٨ مصرياً وسورياً، وتسارعت زيادة عدد الطلاب عاماً بعد عام. إن أول ما قام به كتشنر ـ بعد شهرين فقط من معركة أم درمان ـ مناشدة البريطانيين لتوفير ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني لإنشاء كلية تحمل اسم غردون وتحيي ذكراه. فانهالت التبرعات وبلغت ١٣٥٠٠٠ جنيه استرليني، وكونت لجنة في لندن لتشرف على توظيف ذلك المبلغ. كما تبرع المحسنان المستر (ولكم) بمعمل للبحث العلمي والسير (وليام ماثر) بورش مهنية للتدريب.

ولم تكن في بقية أنحاء البلاد سوى بضع مدارس أولية وابتدائية. أما في الجنوب الوثني فقد اقتضت الضرورة ترك التعليم في أيدي الإرساليات التبشيرية: الكنيسة المشيخية الأمريكية والروم الكاثوليك والكنيسة الانجليكانية (الإنجليزية ـ المترجم).

---

(١) أخيراً أصبح السير جميس كري، وقد تقاعد عام ١٩١٤.

كان لابد كذلك من توفير شبكة مواصلات للاغراض العسكرية والاقتصادية. فخط السكة حديد بين حلفا وأبي حمد عبر الصحراء والذي شيده الجيش الزاحف، تم توصيله إلى الحلفاية (الخرطوم بحري) بنهاية عام ١٨٩٩، ووضعت الخطط لاستبدال طريق القوافل القديم بين بربر وسواكن بخط سكك حديدية بين عطبرة وساحل البحر الأحمر، عندما يتيسر التمويل، لإعطاء السودان منفذاً اقتصادياً لتجارته. أما سواكن نفسها فقد اتضح عدم صلاحيتها لاستقبال السفن الكبيرة واتخذ القرار ببناء الميناء الجديد في بورتسودان. وقد بدأ العمل فيه عام ١٩٠٤ وافتتح خط السكك الحديدية عام ١٩٠٥. وبنهاية نفس العام تم توصيل ما يقرب من أربعة آلاف ميل من خطوط البرق للاتصال أساساً بالحاميات العسكرية المتباعدة. أما الطرق فكانت ترفاً بعيد المنال.

كانت مشكلة أعشاب النيل[١] (SUDD) التي تعيق مجرى النيل الأبيض وبحر الغزال أيضاً من الأمور المستعجلة، لأن عدم فتح مجرى والاحتفاظ به سالكاً يعني استحالة الوصول إلى الجنوب. ولذلك أرسلت الحملات في عام ١٨٩٩ وفي السنوات المتعاقبة التالية لتحديد القنوات الرئيسية وفتحها للملاحة، وللاتصال بالمراكز العسكرية ومع يوغندا ومحوط لادو. كانت المهمة تتطلب مجهوداً خارقاً وأنجزت بعزيمة لا تفتر رغم الخطر المتواصل للأرواح والصحة. وبنهاية عام ١٩٠٣ تم فتح الأنهار إلى الرجاف وإلى واو، أما عملية التطهير فلم تتوقف أبداً.

وأما عن برنامج بناء المساكن والمكاتب، فيمكن القول أن البرنامج بدأ عام ١٨٩٩، وبنهاية عام ١٩٠١ كان قد تم إعادة بناء قصر غردون بالخرطوم بالإضافة لمكاتب المصالح الحكومية وثكنات الجيش البريطاني ومصرفين ومسجد. واضطر الموظفون لعدد من السنين للسكن في المنازل الشعبية المتاحة حيثما اتفق ريثما تجد مصلحة الأشغال العامة المساحات المناسبة وعمال البناء السودانيين لتشييد منازل أفضل.

---

(١) انظر الفصل الأول.

وتمت الاتفاقيات لتحديد حدود السودان بدون عقبات. والحدود مع يوغندا قد تم تحديدها بشكل مؤقت[١]، ومع مصر حددتها اتفاقية الحكم الثنائي في يناير ١٨٩٩. وحدود دارفور الغربية لم يكن من الميسور الوصول إليها، ولكن من حيث المبدأ ضمنت في الاتفاقية الأنجلو/فرنسية في مارس ١٨٩٩[٢]. أما اتفاقيات ترسيم الحدود الشرقية فقد بدأت منذ عام ١٨٩٨[٣]، وكان أهمها اتفاقية ١٩٠٢ التي تعهد فيها الامبراطور منليك إمبراطور الحبشة «بعدم إقامة أو الإذن بأقامة أي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر سوباط، يكون من شأنها التأثير على انسياب مياهها إلى النيل إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية وحكومة السودان». كما اتفق أن تستأجر حكومة السودان من الحبشة محطة في قمبيلا على نهر البارو «لإدارتها واستخدامها كمركز تجاري». ولكن الخط الفاصل للحدود مع الحبشة لم يكن مرضياً أبداً. فبين خط العرض (١٠) وخط العرض (١١) تقع منطقة بني شنقول المضطربة والتي تنازل عنها الخليفة للحبشة عام ١٨٩٧، والتي كان ينبغي لعوامل تاريخية وإثنية أن تتبع لحكومة السودان. جنوباً إلى خط العرض (١٠) كانت الحدود واضحة طبيعياً ويسهل تحديدها بمتابعة الأنهار، ولكنها غير عملية إدارياً حيث تقوم نفس القبائل النيلية برعي أبقارها على ضفتي الأنهار في المواسم المختلفة: إن ما جعلته الطبيعة عنصراً للوحدة، جعله الإنسان عنصراً للفرقة، وجنوباً أيضاً وراء سهل بوما، فمهما كانت النظرية التي بني عليها تحديد الحدود فإن القبائل الرعوية الحبشية والكينية والسودانية لم تكن تعرها أي اهتمام.

مشاكل الري الكبرى والتي كانت تلوح بضخامة في الأفق كانت أبعد من أن تحظى باهتمام حكومة السودان في سنوات إعادة الفتح الأولي،

---

(١) التبادل الذي تم بين السودان ويوغندا في عام ١٩١٤ أعطى السودان امتداداً جنوباً على النيل الأبيض إلى نمولي، بينما تحصلت يوغندا على جزء من شريط لادو (تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية لعام ١٩٢٥)، الجزء الأول، ص٢٣٢.

(٢) انظر ص٩٣.

(٣) انظر: تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية لعام ١٩٢٥، الجزء الأول، ص٢٣٣.

ولكنها كانت تقلق مصر. وفي نفس عام ١٩٠٢ الذي شهد الانتهاء من بناء خزان أسوان بدأت مصلحة الري المصرية بإرسال حملات إلى بحيرة تانا وإلى البحيرات الاستوائية[١].

وقد كانت النتيجة الطبيعية لتلك الحملات وللدراسات التي قامت بها مجموعة من كبار خبراء الري البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية، هي زيادة الاهتمام، عاماً بعد عام، بمسألة الري برمتها من قبل مصر عندما اتضح جلياً الفوائد التي ستعود على مصر وعلى السودان من التحكم في مياه النيل. وبزيادة ذلك الاهتمام زاد خوف مصر من أن يطمع السودان في استغلال مياه النيل على حسابها. ولكن التخوف لم يكن مبرراً ما دامت مصر والسودان كانتا تحت الحكم البريطاني وحقوق مصر التاريخية معترف بها تماماً، كما ينبغي، ولكننا سنرى أن الشبح سيكبر مع مرور السنين، والآن ونحن على عتبة استقلال السودان وزوال الحكم البريطاني من الدولتين فإن الشبح قد تجسد في حقيقة ماثلة للعيان.

---

(١) انظر الفصل الحادي عشر.

الجزء الثاني

التعمير

الفصل الثامن

التهدئة

قد يكون من المفيد أن نسرد قصة تهدئة أحوال السودان مقرونة بالدور الذي لعبه السودان في الحربين العالميتين كموضوع منفصل عن تنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً، وعن المشاكل السياسية. قد لا يهتم التاريخ بكثير من الأحداث التي سنرويها ما عدا العمليات الكبرى التي تمت خلال الحربين، ولكن الصورة العامة لن تكتمل بدون الإشارة إليها، لأن قصة السودان ليست فقط قصة التنمية التي تمت في عهد السلم والجدل السياسي وإنما أيضاً عن فرض الأمن وترسيخه وهو ما هيّأ الظروف لتحقيق تلك التنمية.

كان التصدي للمهمة يتم تدريجياً وإلى عام ١٩٢٥ كان يقوم بذلك الجيش المصري بقيادة الضباط البريطانيين الكبار يساعدهم ضباط مصريون وسودانيون أدنى مرتبة. كانت العراقيل تتمثل في رداءة الطقس وسوء المواصلات، أما المشاكل نفسها فكانت عادة عبارة عن ثورات من المتعصبين دينياً بقيادة رجال دين أو مشعوذين، بالإضافة إلى المشاحنات القبلية والغارات الحدودية ومناهضة السلطة عموماً. تلك المشاكل كانت متعددة ومتكررة، وكلفت الكثير من الأرواح، ولكن لم يكن هناك أبداً مقاومة بتدبير جماعي على مستوى البلاد، أو حتى من كل سكان إحدى المديريات. وقد كانت الانتفاضات الدينية في أغلب الأحيان محصورة في الحزام العريض والمأهول في وسط السودان، والذي أخذ وقتاً طويلاً ليستقر، أما الغارات الحدودية فكانت محصورة في الحدود الشرقية ولا زالت مستمرة.

وكانت مشكلات منطقة جبال النوبة في جنوب كردفان فريدة. فهي مجموعة كثيرة من الجبال مأهولة بأخلاط من زنوج من أصول قديمة وفي غاية البدائية، يتحدثون لغات مختلفة وعاداتهم مختلفة ولا يتشابهون في شيء إلا في شن الغارات بعضهم على بعض وقتل محصلي الضرائب أو التجار ببنادق الرمنيجتون العتيقة التي استولوا عليها خلال فترة المهدية ومزودة بذخيرة مصنعة محلياً. لم يتم إخضاعهم أبداً خلال التركية أو في فترة الخليفة. والسكان متوحشون وأقوياء يربون قطعاناً صغيرة من الأبقار من سلالات رديئة، ويختفون في كهوف عميقة عند رؤيتهم للغريب. لقد كان لابد من إخضاعهم عاجلاً أم آجلاً، وكانت البداية مع أقرب السكان الذين يقطنون جبل الدائر على مرأى من الأبيض. لقد تم اقتحامه عام ١٩٠٤. كما تم إقامة مراكز في بعض المناطق التي كان الوصول إليها ميسوراً مثل تلودي في جنوب الجبال والتي شهدت حادثة مفجعة عام ١٩٠٦ حيث قتل مأمور وضابطٌ و٢٨ من جنود إحدى الفرق السودانية أثناء حفل راقص واحتل المعسكر. وصلت نجدة من بعض القبائل الصديقة لحين وصول الجيش الذي أخمد الثورة. احتل جبل نياما عام ١٩٠٨ وجبل كاتلاكدو عام ١٩٠٩، وجبل تاقوي وجبال أخرى عامي ١٩١٠ و ١٩١١. وتم تجنيد عدد كبير من أفراد النوبة المعتقلين في الفرق السودانية وأصبحوا جنوداً أشداء.

ولسنين عديدة لم يتسنَّ إلا إجراء محاولات بسيطة لإخضاع قبائل الجنوب النيلية من سكان المستنقعات، أو فرض ضرائب عليهم. ووصلت المشاحنات والغارات حداً أجبر السلطات أن تتحرك ضد الدينكا والنوير والأنواك والبير على حد سواء. تم هذا في السنوات الأربع ١٩١٠ إلى ١٩١٣. وقد كلفت حملة ضد الأنواك عام ١٩١٢ حياة ضابطين بريطانيين وثلاثة ضباط سودانيين واثنين وأربعين جندياً. كما تم احتلال تلال سودة في جنوب مديرية الفونج عام ١٩١٠.

أنشئت كتيبة استوائية من خمس فرق عامي١٩١٢ و ١٩١٣ بمجندين من منقلا وبحر الغزال للعمل في الجنوب.

وفي عام ١٩١٤ وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ثارت المشاكل في عدة مناطق. على حدود الحبشة زاد نشاط قطاع الطرق (الشفتة ـ المترجم)، وقد قتل قائد الكتيبة العربية أثناء مقاومتهم. كما استدعى الحال إرسال دوريات ضد النوير في الجنوب. وفي جبال النوبة خرج سكان ثلاثة جبال عن طاعة الحكومة (جبل تيرا الأخضر وساباي ومندال) مما اضطر الحكومة لإخضاعهم. كما استمر سكان جبل ميري في تمردهم ولم يتم اخضاعهم إلا في آخر عام ١٩١٥.

شهد عام ١٩١٦ و١٩١٧ قلاقل في الجنوب وفي جبال التابي في مديرية الفونج مما استدعى إرسال دوريات، كما ثار سكان جبل نياما مرة أخرى ولم تتم السيطرة عليهم إلا عام ١٩١٨، كما شهدت تلك السنة أيضاً إرسال فرق لإخضاع دينكا بحر الغزال وأيضاً ضد أحد رجال الدين الذي حاول اقتحام حامية كسلا.

كل تلك العمليات لم تكن لها أي علاقة بالحرب العالمية الأولى سوى تفرغ بعض الضباط البريطانيين للتصدي لها بدلاً من المشاركة في الحرب في جهات أخرى. حقيقة أن اندلاع الحرب لم يعره السودانيون أي اهتمام كبير، حتى في مناطق الوعي، لعدم فهمهم للقضايا المتنازع عليها. كانت أمطار عام ١٩١٣ شحيحة وانخفض منسوب النيل وتأثرت المديريات النيلية في الشمال كثيراً، ولم يتفاد السودان مجاعة عامة إلا باستيراد الحكومة للذرة من الهند. وكان الأثر النفسي لهذه الخطوة لا يقل عن التأثير الاقتصادي. وبما أن توقعات محصول عام ١٩١٤ كانت تبشر بوفرة، فقد ساد شعور من الرضا والارتياح وسط السكان بحلول أغسطس ١٩١٤. ومن الطبيعي أن تكون هناك بعض المسائل محيرة لذوي الفكر. فقد كانت بريطانيا تسيطر على مصر وفي حرب ضد تركيا التي كان سلطانها خليفة للمسلمين وصاحب السيادة على مصر، فما هو موقف المصريين وموقف المسلمين الملتزمين؟ لا شك في أن يستغل هذا التساؤل مستقبلاً لأبعد الحدود، ولكن في ذلك الوقت لم يكن سوى مجال للتخمين. حسمت المسألة الدستورية في ديسمبر ١٩١٤ بإعلان بريطانيا حمايتها لمصر وخلع

الخديوي عباس حلمي الذي «انحاز لأعداء ملك بريطانيا»، ونُصب حسين كامل سلطاناً على مصر خلفاً له، وقبلت بريطانيا رسمياً مسئولية سلامة مصر وشعبها.

أما المسألة الدينية فلم تسبب أي أزمة حيث اغتنم شريف مكة الفرصة وأعلن خروجه عن طاعة تركيا وغزا الولايات التركية. أما بالنسبة للسودانيين، والذين كانت تربطهم صلات قوية مع الجزيرة العربية ولا شيء يربطهم مع تركيا، فقد قابلوا تلك الخطوة بارتياح تام. وبالإضافة لذلك فإن الحرب ساعدت في ازدهار البلاد حيث أعقب مجاعة ١٩١٣ مواسم خصيبة وانهالت طلبات غير مسبوقة على محاصيل السودان من مصر ومن فلسطين، ونمت صادرات السودان من الجمال والغنم والأبقار بقوة. وفي السنتين الأخيرتين من الحرب تضاعف إنتاج المحاصيل الغذائية، واشترت إنجلترا كل إنتاج السودان من القطن بأسعار عالية، وارتفعت إيرادات البلاد بأكثر من مليون جنيه استرليني.

وعلى صعيد آخر كانت هناك عوامل مقلقة. كانت الدعاية المضادة من العدو متوقعة، وقد اشاعوا معلومات مضللة عن خسائر بريطانيا العسكرية. كما يجب أن لا ننسى أن أغلبية موظفي الخدمة المدنية والعسكرية البريطانيين كانوا ضباطاً في الجيش البريطاني أو في الاحتياط ومعارين لحكومة السودان، فقد كانت خدماتهم مطلوبة في جميع مسارح العمليات كما كانوا هم أنفسهم يطالبون بشدة باللحاق بوحداتهم. وقد سمح لبعضهم بذلك بالإضافة لإرسال بعض وحدات الجيش المصري في السودان إلى مسارح القتال المختلفة وشاركوا في الدفاع عن قنال السويس وفي سيناء وفي حملة السنوسي. كما أرسلت فرقة أشغال إلى مضيق الدردنيل عام ١٩١٥، وفرقة سلاح مواصلات إلى فلسطين عامي ١٩١٧ و ١٩١٨. وأيضاً وضعت مصلحة المخازن والمعدات الطبية والمعدات العسكرية تحت تصرف الجيش الذي أرسل للاشتراك في الحرب في مصر[١]. ولكن اتخذ

---

(١) انظر سير شارلس لوكاس «الامبراطورية في حالة حرب»، الجزء الرابع، القسم ٦.

قرار برفض أي تصريح للسماح الجماعي للعسكريين أو المدنيين البريطانيين العاملين في السودان للمشاركة في الحرب بحجة أن أعدادهم قليلة ولن تؤثر كثيراً في مجريات الحرب، بينما تأثيرهم في السودان سيكون كبيراً حيث يضطلعون بأعمال في غاية الأهمية وفي ظروف اعتادوا عليها، وتخليهم عن تكملة تلك المهام سيعرض السودان للفوضى والشرق الأوسط لعدم الاستقرار. فما دامت الرغبة هي الاحتفاظ بالسودان وعدم التخلي عنه، فلابد من المحافظة عليه والعمل على إدارته والتصدي للمشاكل المحلية التي لا تحصى ولا تعد.

وقد تجلت حكمة تلك السياسة عام ١٩١٥، عندما قرر علي دينار[١]، الوريث الشرعي للسلطة في دارفور، والتي تركت بدون تدخل من قبل الحكومة، أن يتمرد. احتل الفرنسيون ودّاي، غربي دارفور عام ١٩٠٩ وطالبوا بولايات دار تاما ودار سلا ودار قمر ودار مساليت المتاخمة. رفض ذلك الطلب من السلطات بشدة واحتجت بريطانيا وحكومة السودان أيضاً. وأعلنت الولايات المتنازع عليها نفسها استقلالها عن الطرفين وقامت دار مساليت بذبح فرقتين فرنسيتين أرسلتا للاحتلال على التوالي عام ١٩١٠. لم يكن السلطان يكن أي ود للفرنسيين ولم ير سبباً في الاستمرار في ولائه لحلفائهم وجيرانه (يقصد الإنجليز ـ المترجم) فهو من سلالة سلاطين ظلوا أحراراً لأكثر من ثلاثمائة عام، وقد بنى هو خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة دولة فاعلة ومنظمة ولكنها دكتاتورية باطشة، وألف جيشاً قوياً يعتمد عليه ـ على نهج جيش المماليك. وقد توافقت دعاية العدو والتي كانت تصل إلى دارفور عبر الكفرة[٢] من الشمال مع مداهنة وتزلف التجار من جهة الشرق لإقناع السلطان أن فرصته قد حانت ليفرض نفسه كناصر للدين وأن يوسع نفوذه على مناطق سبق أن ملكها أسلافه قبل دخول الأتراك. وقد كان ينوي أن يغزو كردفان خلال أو بعد موسم الخريف حينما تكون تحركات المشاة والخيالة ميسورة عبر الصحراء بين الإقليمين. ولو سمح له

(١) انظر ص١١٨ أعلاه.

(٢) انفر باشا وأخيه نوري قادة جيش السنوسي هم المسؤولين عن ذلك.

بتنفيذ خطته لكان الخطر على السودان كبيراً حيث إن البقارة والذين كانوا يمثلون العمود الفقري لجيوش الخليفة، كان من المحتمل اشتراكهم معه خوفاً من أن يسحقهم. ولكنه لم يتمكن من تنفيذ خطته خلال ١٩١٥ حيث برزت له قلاقل في جنوب وغرب دارفور كان لابد له من التصدي لها. ولذلك اكتفى خلال عام ١٩١٥ بإرسال الإنذارات إلى الخرطوم وإكمال استعداده.

أدرك السردار (ونجت ـ المترجم) أن الخطر من دارفور لا يمكن تفاديه إلا بالمبادأة بغزوها قبل نزول الأمطار. كان ذلك يتطلب مغامرة عظيمة حيث كان هناك بين نهاية خط السكك الحديدية في الأبيض وبين الفاشر أربعمائة ميل من كثبان الرمال الموحلة والشجيرات الخفيفة مع قلة من الآبار. تم تجهيز قوة مؤلفة بين ألفين وثلاثة آلاف مقاتل في مارس ١٩١٦ في غرب كردفان مكونة من فرق المشاة السودانية والعربية والهجانة تحت قيادة الرائد هدلستون ـ الذي أصبح الحاكم العام للسودان بعد أربعة وعشرين عاماً بعد ذلك ـ كما ضمت أيضاً فرقة من المشاة المحمولة ومدفعية مصرية مكونة من أربعة مدافع مكسيم. لم يتعرض لهم السلطان أثناء تقدمهم البطيء في شكل مربع وهم يزحفون تحت الشمس الحارقة بين بئر وأخرى بعيدة. ولابد أن السلطان تذكر نجاح خطة المهدي من توغل هكس في كردفان عام ١٨٨٣؛ وفضل أن يسمح لجيش السردار أن يبتعد عن قاعدته وأن يبيدهم في الأرض التي يختارها هو ـ وكاد أن ينجح. في يوم ٢٢ مايو وصل الجيش المصري إلى نقطة تبعد اثني عشر ميلاً عن الفاشر، وفجأة تصدت لهم قوة من جيش الفور قوامها حوالى ٤٠٠٠ رجل والتي كانت مختبئة في خنادق ساترة، وانقض على ميمنة المربع المتقدمة. ولمدة خمس وأربعين دقيقة توالت الهجمات ولكن في نهاية الأمر كان الثبات هو سيد الموقف، فقد تراجع الفور بخسارة أربعمائة من رجالهم. كان السلطان نفسه بعيداً عن الأنظار وعندما احتلت الفاشر اليوم الثاني اتضح أنه هرب إلى الجنوب الغربي. تُرك السلطان بدون تعقب لشهور، بينما قرر بعض أتباعه أن يعرضوا ولاءهم للنظام الجديد بعد أن تيقنوا من

نهاية حكمه. وقد خدموا النظام بالإخلاص الذي خدموا به سلطانهم سابقاً وكانت مقدرتهم في عقد الصلح والتوسط لفض النزاعات قيمة للغاية.

في نوفمبر باغتت قوة بقيادة هدلستون السلطان جنوب غرب جبل مرة وقتل إثر إصابته برصاصة طائشة. وبنهاية عام ١٩١٦ كانت دارفور قد تم إخضاعها تقريباً مما قاد للسعي لحل مشكلة الحدود الغربية والأقاليم المتاخمة. استمرت المفاوضات إلى عام ١٩١٩ حيث تم التوصل لاتفاق تم توقيعه في باريس على هامش مفاوضات مؤتمر السلام، وتم بمقتضاه ضم دار مساليت ودار قمر إلى السودان، ودار تاما ودار سلا إلى فرنسا. ولكن تخطيط الحدود على الأرض شكل صعوبة أكبر حيث كان التنازع على كل شبر من الأرض. ولم يفرغ من تخطيط الحدود النهائية إلا في عام ١٩٢٤ حينما تم التوقيع على بروتوكول[(١)].

ومنذ عام ١٩١٦ لم تحدث سوى حادثة واحدة من الاضطراب في دارفور. فقد رفع أحد المتطرفين الدينيين (الفكي عبد الله السحيني المسلاتي ـ المترجم) راية التمرد في نيالا في عام ١٩٢١ وهجم على القوة التي أرسلت لإخضاعه واكتسح الحامية وقتل المفتش البريطاني والطبيب البيطرى وأربعين سودانياً. تمكن اثنان من الضباط السودانيين من استنفار الأحياء وببطولة صدوا العدو. وفي اليوم التالي وصلت تعزيزات أخرى، كما تمكن بعض المتعاونين من القبض على «رجل الدين» وتم شنقه.

عانى السودان من مجموعة من المشاكل في عام ١٩١٩. فقد ادعى احدهم النبوة في مديرية الفونج وكان لابد من قمعه، وفي بحر الغزال بادر الدينكا العالياب (دينكا بحر الغزال ـ المترجم) بالعدوان وقتلوا المدير (الرائد ستيفاند) وقائد الدورية وضابط سوداني وأربعة وعشرين جندياً. أرسلت دوريات عام ١٩٢١ إلى بلاد الدينكا كما أرسلت دوريات أيضاً عام ١٩٢٢ إلى جبال الدودنجا على حدود يوغندا وجبال التابي في الفونج وإلى

(١) مشروع قانون رقم ٢٢٢١.

جبل تيرا الأخضر في جبال النوبة. وفي عام ١٩٢٣ أرسلت دوريات إلى منطقة بحيرة نو وإلى جبال النوبة مرة أخرى أيضاً. وفي عام ١٩٢٤ أرسلت الدوريات إلى الضفة الغربية من بحر الجبل ومناطق البرون في وادي الداجو حيث أقيمت مراكز للحماية من غارات الأحباش.

لم يكف قطاع الطرق عن غاراتهم خلال عامي ١٩١٦ و ١٩٢٧ حيث كانت هناك إحدى وأربعون غارة على كسلا وولايات الفونج وثلاث وعشرون على منقلا بالإضافة إلى الاغارات على الرقيق وتهريب الأسلحة على طول الحدود، ولم تحرك السلطات الحبشية ساكناً تجاههم[١]. تمت السيطرة على قبيلة التُبوسا التي كانت في حروب مستمرة ضد قبيلة التركانا الكينية عام ١٩٢٦، كما تم تهدئة جبال النوبة بعد قمع جبل جَلَدَ (جلود) عام ١٩٢٥ وجبل اللبري عام ١٩٢٩.

وبعيداً عن هذه المناطق إلى الشمال الغربي تطلبت غارات البديات والقرعان الهمج على قبائل رعاة الإبل الرحل من دنقلا وكردفان اتخاذ الإجراءات اللازمة بين عامي ١٩٢٥م و١٩٣١. ولكن لا العربات المحملة بالمدافع الرشاشة ولا الطائرات كانت تجدي في تلك الصحراء الجرداء الخالية من الطرق.

وفي عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ اضطرت الحكومة لاتخاذ خطوة جادة لتهدئة نوير أعالي النيل الذين كانوا يقطنون في مستنقعات يصعب الوصول إليها ومسلحين ببنادق مهربة من الحبشة. وكانوا على قدر كبير من الجرأة والعناد. لم يكفوا قط عن سرقة أبقار القبائل الأخرى وقطع خطوط البرق وقتل عمال الخط ومهاجمة نقاط الشرطة. لم تجد المحاولات التدريجية لتهدئتهم، وعندما ثار أحد الكجور (السحرة المحليين) عام ١٩٢٧ من جهة

---

(١) افتتحت قنصلية بريطانية في ماجي جنوب غرب الحبشة عام ١٩٢١، بتمويل من الحكومة البريطانية والسودانية والكينية، ولكن موظف بريطاني واحد وعدد قليل من الشرطة المحليين ما كان بوسعهم عمل الكثير أمام معاكسة الأحباش وسوء المواصلات ومنازعات القبائل وعدم معرفة الحدود.

الشرق وفي قسم النيونق في الغرب وقام بقتل المفتش اليوزباشي فيرقسون وتاجر يوناني و١٦ من قبيلة الدينكا، عُقِد العزم لوضع حل لتلك المشاكل جذرياً. في مطلع ١٩٢٨ تم تدمير تحصينات الكجور واستسلم نوير المناطق القريبة بعدما قصفت الطائرات مستنقعاتهم وأخرجوهم منها. تم بعد ذلك قمع قسم القاوير على نهر الزراف. ومع ذلك أدرك أن إرسال دوريات للتأديب بين الفينة والأخرى لن تجدي ولن تحقق التهدئة التامة الدائمة المنشودة، ولذلك تبنت الحكومة برنامجاً لاستقرار النوير. فأرسلت قوات للمناطق الحساسة بغرض شق الطرق وتحييد مناطق التماس بين القبائل وتقوية نفوذ زعماء القبائل وتوفير العلاج. واستمر العمل بذلك البرنامج خلال الأعوام ١٩٢٨ إلى ١٩٣٠ وتم أخيراً بنجاح تحقيق التهدئة المطلوبة للحد الذي اكتفت فيه الحكومة لاحقاً بالاجتماعات التي يعقدها السكرتير الإداري في منطقة النوير من وقت لآخر لفض النزاعات ومناقشة احتياجات التعليم والصحة ومجالس المنطقة[١]. ولكن هذا لا يعني أن السلام والنظام قد عم المنطقة، ولكن أصبحت المجالس المحلية قادرة على حل المشاكل متى ما برزت.

وظل الأمن الداخلي طبيعياً في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية والتي تلتها، ما عدا عمليات النهب المسلح وتهريب الأسلحة والسرقة على طول حدود الحبشة التي لا تنقطع.

إن خير شاهد على أن مجهودات التهدئة كانت فاعلة في كافة أرجاء السودان ولم تترك أي استياء من المواطنين هو تصرف المواطنين المبهج خلال الحرب العالمية الثانية. فلم يستغل المواطنون ظروف الحرب لإثارة القلاقل، بل كان هناك تعاون ودعم لأبعد الحدود. كانت إيطاليا آنذاك في مرحلة تعزيز نفوذها الحديث في الحبشة وأريتريا، ولكنها كانت تنوي سحق مصر والسودان بكماشة فكها الشمالي طبرق وفكها الجنوبي أثيوبيا، لدمج كل مناطق شمال شرق أفريقيا في امبراطورية عظيمة. بالطبع كان ذلك

(١) انظر: التقرير السنوي لعام ١٩٤٩ ص٢١٤.

سيسبب كارثة لاستراتيجية الحلفاء التي اعتمدت على أن تظل موانىء البحر الأحمر والطرق التجارية بين غرب أفريقيا والخرطوم مفتوحة لتأمين مواصلاتها الأساسية في كل مسارح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد فشلت نوايا إيطاليا بسبب هزيمتها في الشمال في موقعة سيدي براني من قبل الجنرال وينفيل وبصمود السودان من ناحية الجنوب وهو ما يهمنا هنا[١].

فعندما أعلنت إيطاليا الحرب في يونيو ١٩٤٠ كانت لها في الحبشة وأريتريا حوالى ٣٠٠,٠٠٠ جندي (بما فيهم تشكيلات إيطالية و٤٠٠ مدفع و٢٠٠ طائرة). وكانت منها حوالى ١٠٠,٠٠٠ جندي ومدفعية قوية على حدود السودان، وكان الطريق يبدو مفتوحاً لهم لاجتياح بورتسودان والخرطوم وأتبرة. للدفاع عن هذه المدن الثلاث كانت هناك قوة دفاع السودان والشرطة والجنود غير النظاميين تساعدهم في الخلف ثلاث فرق بريطانية كاحتياط استراتيجى[٢]. كان في استطاعة قوة دفاع السودان حشد ٤,٥٠٠ جندي جمعاً وعداً مع سريات مدفعية مسلحين بستة مدافع رشاشة، كلهم سودانيون، بقيادة ضابطين بريطانيين لكل فرقة، ولم يكن لهم أي دبابات أو سلاح مدفعي محمول[٣]. كان لسلاح الطيران الملكي سبع طائرات قديمة بخلاف سريتين من قاذفات القنابل على البحر الأحمر لمساعدة سلاح البحرية البريطانية. تلك القوة الضئيلة كان منوطاً بها حماية الحدود الشرقية بطول ١٢٠٠ ميل من سواكن إلى هضبة بوما. لم يمكن تحقيق ذلك طبعاً إلا بالخداع، والكر والفر على خطوط العدو. وما عدا معنوياتهم الرائعة، فلم تكن لهم ميزات أخرى سوى معرفتهم الدقيقة بالمنطقة التي يحاربون فيها وكذلك كراهية كل الشعب الحبشي للقوة التي

---

(١) لما سيتبع انظر: «حملة الحبشة» مكتب النشر للحكومة البريطانية عام ١٩٤٢.

(٢) هذا حل مكان الجيش المصري في عام ١٩٢٥، انظر ص٢٤٠.

(٣) بقية قوة دفاع السودان (الهجانة والفرقة العربية الغربية وخلافهم) لم يشكلوا احتياطياً لأن التخوف من نوايا الفرنسيين تطلب بقاءهم على الحدود الغربية. كما أن هناك ستة فرق مشاة لسلاح الاستوائية في أقصى الجنوب.

اضطهدتهم بدون رحمة لمدة أربع سنوات. أما سبب نجاحهم فيعزى إلى شجاعتهم التي لم تقهر ولتكتيكات قائدهم الجنرال بلات المثيرة للإعجاب. فقد تم خداع الطليان طوال الوقت بأن القوة التي تقاتلهم أقوى بكثير مما هي عليه، كما لم يجدوا وقتاً للراحة من الهجمات الخاطفة والمؤلمة كلسع الدبابير والتي كان أبطالها فرق المدافع الرشاشة المحمولة على العربات. كما اتخذت خطوات لتأجيج الاستياء والسخط خلف خطوط الأحباش[١].

وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه إيطاليا الحرب، قصف سلاح الطيران الملكي مواقع العدو، كما تقدمت فرق المدافع الرشاشة المحمولة متخطية الحدود، وساعد ذلك في تأخير هجومهم الرئيسي لمدة ثلاثة أسابيع. ولكن في ٤ يوليو هاجم العدو كسلا بقوة معززة بلواءين إيطاليين وأربعة أفواج من الخيالة و١٨ دبابة بالإضافة للمدافع وسلاح الجو، كما هاجم العدو القلابات والتي كانت تحميها فصيلة واحدة بألفي جندي بالمدافع وبسلاح الطيران. وبانسحابهم من كسلا حافظت قوة دفاع السودان على معظم عتادها، كما كبدت العدو خسائر أكبر بكثير مما تكبدته، واستمرت في كرها وفرها من مواقع مميزة إلى الشمال الغربي، كما نحا فصيل القلابات نفس المنحى. وبنهاية يوليو كانت طائرات سلاح الطيران الملكي تقصف كسلا بالقنابل، وبنهاية أغسطس كانت سريات المدفعية المحمولة بمساعدة بعض الفرق البريطانية تهاجم المخافر الأمامية.

لقد كان بإمكان الطليان، في تلك المرحلة، أن يطبقوا فكي كماشتهم[٢]، وإذا بهم يجدون أنفسهم على وشك أن يحاصروا. لقد حافظ السودانيون على السودان عندما كان الخطر مميتاً، وقد حان الوقت لاستبدالهم بآخرين أكثر عدداً وأقوى عتاداً، وهكذا بدأ زحف الجيش بقوة إلى الأمام من جهتين أيضاً في شكل كماشة. ففي الشمال كان جيش

---

(١) وصل الامبراطور الهارب إلى الخرطوم من الشمال في أوائل يوليو ١٩٤٠، وكان نفوذه عظيماً.

(٢) وقد غزوا الصومال البريطاني بجيش يتكون من ٢٥,٠٠٠ رجل في ٤ أغسطس.

الجنرال بلات والمكون من بريطانيين وهنود وسودانيين يزحفون في اتجاه الجنوب الشرقي نحو كسلا وشرقاً نحو مصوع، وفي الجنوب كان جيش الجنرال كننقهام يتحرك شمالاً من كينيا نحو أديس أبابا. وقد تمكن الأول (بلات) من فتح إرتريا وإصابة المقاومة الطليانية في مقتل في كرن، وتمكن الآخر (كننقهام) من تحقيق هدفه في إبريل ١٩٤١.

زال الخطر عن السودان في ١٠ إبريل ١٩٤٠ عندما أمكن قصف كسلا بالقنابل. فقد أرسل الطليان تعزيزات قوية، ولكن ترددهم قادهم أولاً إلى اتخاذ موقف دفاعي بدلاً من هجومي وثانياً لانسحابهم المضطرب وغير النظامي، ولكنهم نجحوا في الاحتفاظ بالقلابات لمدة وجيزة[١]. وبعد فوز الجنرال ويفيل في معركة سيدي براني تمكن من إرسال فرقة هندية أخرى لمساعدة بلات، ووجد الطليان أنهم مجابهون بالكوارث من البحر الأبيض إلى الصومال. ومن ثم أصبح موقفهم دفاعياً تماماً، وفي ١٧ يناير ١٩٤١ أخلوا كسلا ودخلت جيوشنا أريتريا. وفي يوم ٢٠ يناير دخل الامبراطور (هيلاسلاسي) سيادة أراضيه بين القلابات والكرمك، تصحبه قوة من الأحباش و ٣٠٠ جندي سوداني من كتيبة الحدود. كسب الجنرال بلات معركة كرن الحاسمة في ١٥ مارس ووصل الجنرال كننقهام إلى أديس أبابا في ٦ إبريل والامبراطور في ٥ مايو، كما استسلم دوق أوستا في أمبالاجي في ١٨ مايو، وهكذا أسدل الستار على امبراطورية إيطاليا في أفريقيا.

خلال تلك المعارك الكبيرة والتي لعبت فيها قوة دفاع السودان دوراً فاعلاً، لعبت أيضاً قوات الدرك والمكونة من قوات الشرطة والجنود غير النظاميين دوراً مهماً. كانت تلك القوات مستقلة عن الجيش وتحارب في مناطق بعيدة عن قواعدهم ضد المراكز التي شيدها الطليان على طول الحدود وداخل السودان. كانوا يزعجون العدو ويقطعون خطوط مواصلته وينتهزون أي فرصة للتغلغل خلف صفوفه. ومنذ نوفمبر ١٩٤٠ ولاحقاً كانت تساعدهم فرقة السلاح الأفريقي الملكي والتي وصلت لحماية ملكال وملوط

---

(١) تم إرجاعها بواسطة قوات ماهراتا في ١٢ يناير ١٩٤١.

والرنك وشاركت في استعادة المراكز التي سبق أن احتلها العدو. وقد تمكنوا من استعادة الكرمك في فبراير ١٩٤١. بدأت الجيوش الإمبريالية البلجيكية أيضاً للوصول لأعالي النيل في فبراير ١٩٤١ ووصل عددهم أخيراً إلى ٢٢٥ ضابطاً و٥٠٠٠ جندي. وقد شاركوا في استعادة قمبيلا في مارس والاستيلاء أيضاً على سايو وأصوصه من وراء الحدود.

أثناء الحرب توسعت قوة دفاع السودان لتصل إلى سبعة أضعاف حجمها الأساسي. بالإضافة لإنجازاتها في السودان، فقد أرسلت وحدات منها للمشاركة في حملة شمال أفريقيا ولتعمل كحاميات في مناطق العدو التي تم الاستيلاء عليها. أما مصلحة المخازن والمهمات الحربية التابعة لحكومة السودان فلم تكتف بتقديم المؤن والذخيرة لقواتها فحسب بل زودت الجزء الأكبر من احتياجات الفرق الهندية والجنود غير النظاميين - كما قدمت مساعدات أيضاً للجيوش في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.



الفصل التاسع

السياسة الإدارية والجهاز الإداري

كما رأينا في ما تقدم، فقد كان المتبع في سياسة الحكم البريطاني في السنين الأولي هو ترك مجتمعات القبائل والقرى لتدير شئونها بنفسها. وذلك لأسباب ثلاثة: في المقام الأول لم يكن هناك خيار عملي آخر نسبة لقلة الموظفين، وثانياً فقد كان نظام الحكم الأبوي متعارفاً عليه في المجتمعات القبلية بوجه الخصوص وفي مجتمعات أخرى، وثالثاً كان زعماء القبائل في المناطق البعيدة رجالاً أقوياء وذوي نفوذ، ولن يرضوا بأي محاولة لسلبهم سلطاتهم، وسيجدون المبرر لمعارضة مثل تلك المحاولات في الوقت الذي كانت فيه الحكومة ترغب في تعاونهم وليس في عدائهم. وفي ذلك الوقت لم تكن الحكومة نفسها قد حددت هدفها بالنسبة للنظام السياسي المستقبلي وإنما انشغلت فقط باستتباب الأمن وترسيخ مبادئ العدالة. كان هناك ميل، لدى بعض الدوائر من ذوي العقول الديوانية، ومن موظفي مناطق النيل الشمالية، حيث كانت سلطة القبائل ضعيفة، للتطلع إلى اليوم الذي يربط فيه السودان بشبكة من المكاتب تعج بأعداد غفيرة من الموظفين والإداريين والمحاكم القضائية والروتين، وكل ما يتبع ذلك من مقتضيات نظم الحكم الحديثة، بما فيها فصل السلطة التنفيذية عن السلطات القضائية. وبعد عشرين عاماً تغير الاتجاه وأصبح الهدف تخفيض الروتين تدريجياً إلا في الدوائر التي حتمتها الضرورة. وشهدت السنوات الأخيرة للإدارة البريطانية نظاماً معقولاً يجمع بين الهدفين كحل وسط.

تم تطوير وتعديل الدستور ولكن السلطة العسكرية والمدنية والتي منحت للحاكم العام وحده بموجب اتفاقية الحكم الثنائي لم يطرأ عليها أي تغيير، الشيء الذي ضمن نوعاً ما الاستقرار والاستمرارية. وحتى عام ١٩١٠ لم يكن هناك مجلس تشريعي أو استشاري أو تنفيذي رسمي. فقد كان السردار والحاكم العام، حاكماً مطلقاً، وكانت الحكومة تدار على نمط عسكري وكان السكرتير الإداري والسكرتير المالي والسكرتير القضائي ومديرو المصالح ومديرو المديريات هم موظفوه وقادته الميدانيين. تم بعدها اتخاذ القرار «بتقنين الممارسة غير الرسمية» بخلق مجلس للحاكم العام لمساعدته في تصريف مهامه التنفيذية والتشريعية[١]. وفي ذات الوقت لتأكيد دور معتمد بريطانيا والقنصل العام في القاهرة في الإشراف العام والاستشارة[٢]. الحاكم العام يرأس المجلس والذي كان في بداية أمره مكوناً من أربعة أعضاء بحكم مناصبهم: المفتش العام[٣] والسكرتاريين الثلاثة وعضوين أو أكثر يعينهم الحاكم العام. وكان اتخاذ القرارات يتم بأغلبية الأصوات ولكن كان للحاكم العام حق نقض قرار الأغلبية لأسباب سنعرض لها لاحقاً. كان عمل المجلس الأساسي هو إجازة التشريعات والميزانية السنوية. كما تطلبت لوائح المجلس أن تعرض كل الأمور الإدارية المهمة على المجلس باستثناء التعيينات والترقيات والشئون العسكرية إلا إذا اختار الحاكم العام أن يعرضها عليه لأخذ المشورة. تم أيضاً تعديل مبدأ الإشراف المالي السابق الذي كانت تفرضه مصر وتبسيط الأثر العام للدستور، وقد أدى تزامن الدستور الجديد مع مغادرة كرومر لمصر إلى التحلل من قبضة القاهرة وتحقيق استقلالية لحكومة السودان.

وبالمثل، وباكتساب مزيد من الخبرة وتوسع جهاز الحكومة في

---

(١) انظر: التقرير السنوي لعام ١٩٠٩.

(٢) وبعد ذلك وإلى ١٩٣٦ المندوب السامي لمصر والسودان، وإلى ١٩٤٦ السفير لمصر والمندوب السامي للسودان. وبعد ذلك فقط سفيراً إلى مصر.

(٣) وبتقاعد سلاطين ألغيت هذه الوظيفة. وفي ١٩٢٦ أصبح القائد العام لقوة دفاع السودان عضواً للمجلس بحكم منصبه.

السنوات المتعاقبة، تحولت سلطة الحاكم العام في تصريف الأمور اليومية إلى السكرتاريين والمديرين ورؤساء المصالح، إلا أن توجيه السياسة واتخاذ القرار النهائي في كل الأمور ظل في يد الحاكم العام بدون تغيير. كما ظل المديرون ورؤساء المصالح مسئولين أمام الحاكم العام شخصياً، ولكن بالتدريج تطور نظام لا يستدعي الاتصال المباشر مع الحاكم العام ولكن بالاحتفاظ له بذلك الحق إذا رغب. وكانت الأمور وفقاً لطبيعتها - سواء كانت إدارية أو مالية أو قضائية أو متعلقة بالخدمات الاجتماعية - تحال في البداية إلى السكرتير الإداري أو المالي أو القضائي أو إلى سكرتير التعليم والصحة الذي عين في عام ١٩٢٧. يقوم السكرتير المعني باستشارة أي سكرتير آخر أو المصالح أو المديريات، ثم يحيل الأمر إذا اقتضت الضرورة للحاكم العام، أو إلى الحاكم العام في مجلسه، على حسب الظروف.

عموماً برهنت تلك الأسس على جدواها واستمر هذا النظام يعمل به، مع بعض التعديلات، بطريقة حسنة إلى وقت قريب[١]. إن العامل الأهم في تحقيق تلك النتيجة كان الولاء التام التقليدي للحاكم العام من كافة الموظفين البريطانيين. لم يكن تعيين الحكام العموم تعييناً سياسياً مؤقتاً وإنما كانت خدمتهم في السودان تغطي تقريباً كل فترة حياتهم العملية بدون احتمال أو رغبة في التحول للعمل في مكان آخر. كما لم تكن هناك وزارة أو مصلحة في لندن تتحكم في مصائرهم أو في أعمالهم نظرياً أو فعلياً، كما لم تكن هناك محاسبة برلمانية لهم، وفيما عدا أعلى المجالات لم تكن تقدم في البرلمان اسئلة عديدة عن السودان، وحتى إذا ما قدمت فإن وزارة الخارجية كانت هي الجهة المدنية الوحيدة التي تقوم بالرد نيابة عنهم. ومما يبعث على الارتياح أنه كان يكتفي في الرد بالقول أن الأمر متروك لقرار الحاكم العام. وقد ساعد ذلك كثيراً في تقليل الاستفسارات

---

(١) ومنذ ١٩٣٤ أصبح الحاكم العام يعمل باستشارة السكرتير الإداري والسكرتير المالي والسكرتير القضائي وثلاثتهم يشابهون السكرتير الرئيسي في المستعمرات.

وطلب المعلومات التي لا تنتهي عن التقارير والإحصاءات والإيضاحات والتقديرات، والتي تحيل حياة إداري المستعمرات إلى جحيم. وهكذا نشأت هيئة مؤتلفة من الموظفين الذين يقدمون خدماتهم للدولة طواعية وغير مكبلين باستبداد القلم وغير مشغولين سوى بعملهم وهواياتهم وأسرهم، ويدينون بالولاء المخلص لرأس الدولة الذي يجسد القيادة والسلطة.

كان الاختيار للخدمة السياسية السودانية، كما تم تسمية الخدمة المدنية الدائمة، يتم عن طريق لجنة مجلس[1] تجتمع مرة في العام لمعاينة المتقدمين الذين تخرجوا حديثاً من الجامعات. وكان عدد المختارين ـ يتراوح عادة بين أربعة واثني عشر على حسب المناصب الشاغرة والإمكانات المالية. وفي أوائل عهد الاختيار كان على المختارين قضاء سنة إضافية في جامعتهم لتعلم اللغة العربية. كان الحاكم العام لعدة سنوات يترأس اللجنة، ولاحقاً اسندت تلك المهمة إلى السكرتير الإداري وكبار الموظفين الذين يتصادف وجودهم في لندن لقضاء عطلاتهم مع امتحانات الجامعات النهائية. وكان هدفهم اختيار من يتمتع بعقل سليم في جسم سليم وليس بالضرورة التركيز فقط على الذكاء العقلي. عند التحاقه بالخدمة كان الشاب يقضي بضعة شهور في الخرطوم أو إحدى المدن الكبرى ثم يرسل لإحدى المديريات كمراقب. وكان عليه أن يجلس لامتحان آخر في اللغة العربية والقانون بعد سنتين. وإذا سمحت الظروف سيلحق بموظف من القدامى للتدريب ـ وغالباً ما يكون ضابطاً معاراً من الجيش المصري في الأيام الأولي ـ ولكن النقص في الموظفين إلى ما بعد الحرب العالمية الأولي اقتضى أن يشرف المراقب (تغيرت التسيمة فيما بعد إلى مساعد مفتش مركز) على إقليم كبير بمساعدة مأمور مصري. وبالإضافة للموظفين المدرجين في الخدمة المعاشية، أيضاً بدأ التعاقد مع موظفين عسكريين كبار في السن أو في المعاش أغلبهم كانوا ملحقين بالجيش المصري، وبرواتب أعلى وبعقود لسنين محدودة وقابلة للتجديد للعمل أساساً في

---

(١) نفس الهيئة، قبل استقلال مصر، في نفس الوقت كانت تختار المرشحين لتلك البلاد.

المديريات الجنوبية. أغلبهم قضوا حياتهم في خدمة سكان مناطقهم القصية، يحكمون بروح أبوية وينطبق عليهم وعلى رعاياهم ما قيل عن بريطانيا في القرون الوسطى: «إن انعدام المواصلات خدم حرية الإنسان أكثر من الماقناكارتا»[1] (أي قانون للحقوق الاساسية ـ المترجم).

من البداية كانت العطلات السنوية تشجع لسلامة صحة الجسم ولتجديد الرؤى وكانت المراكز تترك تحت إشراف المأمور.

وعندما أبعد الجيش المصري من السودان في عام ١٩٢٤م وزادت إيرادات البلاد، تعدل النظام في بعض النواحي. فتضاعف عدد الموظفين لكل مديرية وعين نواب لمديري المديريات، فإذا شغر موقع بسبب غياب أو نقل أحد الموظفين البريطانيين كان الآخر يقوم بالأعباء لحين شغل الموقع الشاغر ولضمان الاستمرارية. كما اتبع نظام تنقلات الموظفين من وقت لآخر من المديريات للعمل في مكاتب السكرتاريين في الخرطوم ليتعرفوا على أعمال الرئاسة المعقد وفي نفس الوقت لإتاحة الفرصة للآخرين ممن يعملون في الخرطوم للذهاب للمديريات لاكتساب خبرة في العمل الميداني. إن نتيجة توسيع تلك الخبرات لم تقتصر على الفوائد الذاتية وإنما ساعدت أيضاً في تقليل الاحتكاك الناجم عن سوء فهم مشاكل الطرف الآخر إذا لم يطبق التبادل بشكل عام.

وتم بعد الحرب تغيير السياسة الإدارية المتبعة كثيراً، فقد استبدل النظام شبه العسكري بنظام قوامه المدنيون وعلى رأسه حاكم عام مدني. كما توطدت ركائز الإدارة الأهلية كعقيدة عندما ظهر كتاب اللورد لوقارد عام ١٩٢٢: «الانتداب المزدوج في أفريقيا الاستوائية البريطانية» وهو الكتاب الذي طور فكرة سير شارلس برووك أوف سرواك (ماليزيا الغربية ـ المترجم) واقتبس منه سيرلي ستاك (الحاكم العام) في تقريره السنوي عن السودان لعام ١٩٢١:

---

(١) ج.م. ترفليان، «أفكار متناثرة عن التاريخ» ١٩٤٨، ص٨٥.

«إن الخطأ الذي يرتكبه الأوروبيون في الشرق هو تمجيدهم للحضارة الغربية واقصاء الأهلي، بدلاً من الاستفادة من الاثنين كمصلحين لبعضها البعض. يمكن لأي حكومة أن تسلك أحد طريقين: الأول، أن تبدأ بالأوضاع التي تجدها ولا ترفض إلا ما هو خطر أو غير عادل وتترك وضع النظم والتشريعات للظروف. التقدم في هذه الحالة سيكون بطيئاً، ولن يكون النظام مفضلاً من وجهة نظرنا، ولكنه يتسم بالهدوء، والاستقرار، وستزداد الثقة ولن يتذكر الأهالي أن الأجانب قد أثقلوا كاهلهم بتجارب دخيلة عليهم عندما كانت لديهم الفرصة لعمل ذلك. أما الطريق الآخر، فهو أن نشرع على الفور في التغييرات الجذرية هنا وهناك لنخلق شيئاً يرضي الأوروبيين، كإصدار قانون جنائي على أحدث طراز، أو إدخال هيكل ضريبي أو نظام شرطة كما هو مطبق في الغرب مع الاطمئنان لامتيازها الجوهري ولكن بدون أي تفكير عما إذا كانت ستلبي حاجة الظروف التي ستواجهها»[١].

مثل تلك الكتابات أثرت كثيراً على توجهات الخدمة السياسية وترتب على ذلك، وبدون مساس بحق الحاكم العام النهائي في القرار، تشجيع السلطات المحلية لإدارة شئونهم بأنفسهم ما داموا متعاونين مع الحكومة، وما داموا حائزين على رضا أتباعهم. واعتبر أنه من واجب موظف المركز أن يتعرف على أكثر ما يمكنه التعرف عليه من تاريخ وعادات ولغات واحتياجات رعاياه، كما عليه أن يتقبل وجهات نظرهم بصبر واحتمال، وأن يبني ثقة متبادلة معهم. وكان موظف المركز يؤدي ذلك الواجب بسرور.

ولتسهيل تلك الأهداف تمت الاستعانة بخبراء في علم الإنسان حتى نفهم العادات المحلية وطريقة تفكير الأهالي ليتسنى لنا احترامها، ما دامت تلك العادات غير مجافية للإنصاف أو الحشمة. في الشمال لم تكن هناك صعوبات متى ما تضلع الموظفون في اللغة العربية وهي لغة الشمال الشائعة، متى ما تم التعرف والتعارف مع بعض علماء الإسلام. أما في الجنوب فتعدد اللهجات ومعتقدات الوثنيين البدائية شكل حواجز صعبت

---

(١) أوردها ألين إيرلاند، «مدار الشرق الأقصى الاستوائي» ١٩٠٥، ص٧١.

حتى على ذوي الخبرة الطويلة. لم يمر عام منذ إعادة الفتح وإلا أرسلت حملات لمعاقبة إحدى القبائل الجنوبية أو نوبة جنوب كردفان، وقد كان لتلك الحملات ما يبررها، إذ لا يمكن تجاهل سرقة الماشية والاضطراب القبلي ومقاومة سلطة الحكومة. ولكن دائماً ما يقود الجهل بوجهات النظر المحلية أو اتخاذ خطوة أو إصدار تعليمات، بحسن نية ولكن بدون إدراك لتعارض ذلك مع بعض العادات أو الخرافات الراسخة، إلى إثارة المشاكل بدون مسوغ أو مبرر.

كان الرواد الأوائل في علم قبائل السودان هم البروفسور س.ج. سليغمان وزوجه. وقد زارا جبال النوبة وعرب الكبابيش والبجا بين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٢. وكذلك قاما بزيارة قبيلة الباري وقبائل أخرى في الجنوب في عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢. وقد تبعهم بعد مدة قصيرة البروفسور ي.ي. إيفانز ـ برتشارد والذي عمل لعدة سنوات وسط قبائل جنوب غرب بحر الغزال والزاندي والنوير والأنقسنا، وقد كسب ثقتهم وقدم مساهمة قيمة ليس فقط للعلم وإنما للإدارة أيضاً.

بدأت أول خطوة على درب الإدارة الأهلية عام ١٩٢١. يقول التقرير السنوي لذلك العام:

«اتخذت عدة خطوات حذرة منذ بداية ١٩٢١ لمواصلة سياسة إشراك الأهالي في إدارة الشئون ومساعدتهم لتأهيل أنفسهم لتحمل المسئوليات الإضافية المطلوبة. تم تنفيذ السياسة بطرق مختلفة ولكنها كانت تتجه لنفس الهدف. في المقام الأول تم اختيار بعض الأهالي لتعيينهم لملء بعض الوظائف الحكومية ذات المسئوليات الإدارية المباشرة. وفي المقام الثاني تم التشريع لتنظيم ممارسة نظار القبائل لبعض السلطات على قبائلهم».

القانون المشار إليه أعلاه هو: «قانون سلطات مشايخ القبائل الرحل» والذي عفا عليه الدهر الآن، ولكنه لا يزال يمثل المعلم الأول لتلك الحقبة. تقول ديباجة القانون «بما أنه منذ قديم الزمان كان العرف أن يمارس شيوخ القبائل الرحل سلطة فرض العقوبات على أفراد قبائلهم وفض النزاعات بينهم، وبما أنه من المناسب تقنين تلك السلطات...».

يمثل ذلك القانون تنازلاً من قبل السلطة القضائية القائمة حينئذ والتي كانت على استعداد للاقرار بأن بعض القبائل الرحل أو حتى شبه الرحل، لهم الحق في أن يعترف لهم رسمياً بسلطاتها التقليدية، ولكن يجب عدم تعميم التجربة أبعد من ذلك إلا إذا ثبت أن مزاولة السلطة كان قائماً تقليدياً وفاعلاً. اقتصرت السلطات الممنوحة على المسائل القضائية، وكانت العقوبات لا تتماشى مع تلك التي كان يفرضها بعض شيوخ القبائل الأقوياء. إن تفويض أحد أولئك الشيوخ الأقوياء، والذين تعودوا على فرض عقوبات تصل إلى عشرة أو مائة رأس من الإبل، أن يفرض عقوبة لا تزيد عن خمسة وعشرين جنيهاً فقط كان مجرد إثبات لمبدأ أو الاعتراف به قانوناً.

في نفس العام اتخذت خطوة أولية في اتجاه آخر وهي تشكيل مجالس بلدية وبسلطات استشارية فقط في المدن الأربعة الرئيسية: الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان وبورتسودان. وبعدها بعام منح سلطان دار مساليت والتي ضمت مؤخراً للسودان بموجب الاتفاقية الأنجلو فرنسية عام ١٩١٩، منح السلطة لإدارة إقليمية تحت مراقبة معتمد بريطاني، كما قامت بعض محاكم الرؤساء في جنوب السودان «التنظر في القضايا ذات الأهمية الصغرى». وقد برهنت تلك التجارب المتواضعة جداً على نجاح شامل، وفي عام ١٩٢٥ صدق لدار مساليت «بميزانية الإدارة الأهلية»، كما سن «قانون محاكم القرى» والذي قنن محاكم الشيوخ والأعيان التقليدية في القرى ومنحها سلطة فرض عقوبات لا تتجاوز جنيهين مصريين.

عندما تقلد السيرجون مفي، والذي كان سابقاً مفوضاً عاماً لإقليم الهند الحدودي إلى الشمال الغربي منصب الحاكم العام، في سنة ١٩٢٦ تلقت الإدارة الأهلية دفعة قوية. وفي تقريره السنوي الأول، قال مفي في معرض حديثه عن استخدام الوكالات المحلية أنه توجد فئتين لتحقيق الغرض المنشود وهما السلطات الأهلية من جانب ـ أي رؤساء القبائل والشيوخ، ومن الجانب الآخر الموظفين التنفيذيين السودانيين الذين اختيروا للخدمة العامة. ثم قال: إن الفئة الأولى هي «أداة لتحقيق اللامركزية ـ والثانية أداة البيروقراطية، ويبدو لي أنه من الحكمة أن نركز انتباهنا على

الأولى». وقد تنبأ بأن السلطات المحلية «ستمثل الأساس الذي سيبنى عليه النظام الدائم من أفضل الخامات المتوافرة بالبلاد»، وطالب بتجارب أوسع نطاقاً على أساس مزايا كل حالة وبغرض تجنب التوسع المكلف للجهاز الإداري من ناحية أخرى. وإذا كانت لهذه التجارب أن تنجح فيجب منح السلطات المحلية مكافأة كافية، ويتطلع إلى اليوم الذي يقوى فيه عود النظام وتنخفض التوابع البيروقراطية.

وتبعاً لذلك فقد صدر في عام ١٩٢٧ قانون سلطات المشايخ، بعد حذف كلمة «الرحل» المقيدة، وكانت الديباجة أفضل من ديباجة القانون السابق إذ أضيف إليها «حيث إنه من الضروري توسيع تلك السلطات». وقد مكن القانون الحاكم العام من إنشاء محاكم مشايخ في أي منطقة يشملها القانون. ونص على المحاكم الكبرى والصغرى، وزودت الأولى بصلاحيات حسب وضعها لفرض عقوبة سجن أقصاها يتراوح بين شهر وعامين (في السجون الحكومية)، وغرامة تتراوح بين خمسة جنيهات ومائتي جنيه مصري. أما بالنسبة للمحاكم الصغرى فكانت السلطة الممنوحة لها للغرامة تتراوح فقط بين جنيهين وعشرين جنيهاً مصرياً. وكان للمحكمتين اختصاص النظر في القضايا المدنية. كما خول مديري المديريات، بعد موافقة الحاكم العام، صياغة الأوامر، وكذلك خول لهم وللمفتشين إعادة النظر في الأحكام وإحالة القضايا لمحاكم الدولة إذا رأوا ذلك. وكما اعتمد مخصصاً متواضعاً في الميزانية لكافة الرؤساء والمشايخ نظير تصريفهم لمهامهم الإدارية ولمقابلة المنصرفات الطارئة.

وفي عام ١٩٢٨ تم تعديل قانون سلطات المشايخ ليغطي المجالس القبلية والمجالس الإقليمية، ومتوازياً مع ذلك عُدل قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالمدن ليقنن تشكيل محاكم صغرى لتنظر في الجرائم الصغرى، ومنحت صلاحية فرض عقوبة السجن لمدة شهر أو غرامة تصل إلى خمسة جنيهات مصرية.

وكما يلاحظ، فإن تلك الإجراءات كانت تتعلق في الأساس

بالصلاحيات القضائية، ولكن اتخذت بعض الخطوات الحذرة في اتجاهات أخرى، بدون وضع حد فاصل بين الإداري والقاضي، مثل هذا الفصل كان سيبدو لسوداني ذلك الزمان اصطناعياً وخاطئاً. لأن الشيخ أو الرئيس[١] الذي يترأس الجهاز الإداري كان في نظرهم هو الشخص المناسب ليتولى القضاء. وقد تم تزويد بعض المشايخ الموثوق بهم بميزانيات قبلية صغيرة، كما أنشئت في طوكر جمعية تعاونية بتمويل من الحكومة، وتحت إشراف إدارة المحكمة الأهلية لتوفير القروض الزراعية لمزارعي دلتا البركة. وبنهاية عام ١٩٢٩ كانت هناك ٧٢ محكمة أهلية تعمل في شمال السودان مما خفف الضغط على المحاكم القضائية الكبرى. كما صدر في عام ١٩٣١ قانون محاكم الرؤساء لتلبية احتياجات جنوب السودان في نفس العام صدر في الشمال قانون المحاكم الأهلية بصلاحيات أوسع ومرونة أكثر مرسخاً أو مستبدلاً لما سبقه من قوانين.

كانت تلك هي الأسس التي قام عليها نظام الإدارة الأهلية في السودان. وبانتشار التعليم وحلول العمل السياسي وانهماك سكان المدن فيه، تمت التطورات والتغييرات، ولكنها لم تكن متعارضة دائماً مع النظام القديم. فقد حافظ زعماء القبائل على الكثير من سلطاتهم وسيطر سكان المدن على أعمال المجالس البلدية، ولكن كان نجم السياسيين في صعود.

بنهاية الحرب العالمية الثانية تسارع التطور وتكثف في جو مفعم بالعمل السياسي. عُين الجنرال هدلستون حاكماً عاماً للسودان في أكتوبر ١٩٤٠، وفي شتاء ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ أجرى سير دوغلاس نيوبولد، السكرتير الإداري[٢]، دراسة عن المسألة السياسية عندما تجمعت الشواهد على المطالبة الصاخبة بالتطور الدستوري. كانت النتيجة الأولى هي القرار

---

(١) في التقرير السنوي لعام ١٩٤٩، ص٢١٤، نقرأ أنه حتى في حالة غرب النوير في ذلك العام فإن مبدأ فصل القضاء عن الإدارة قد طبق.

(٢) إن فضائل نيوبولد على السودانيين من مساعدة وتعاطف لا تحصى. انظر مقدمة المحرر لكتاب «كيف أنشئ السودان الحديث؟ ـ حياة ومراسلات سير دوغلاس نيوبولد» تحرير ك. د. د هندرسن ١٩٥٢، عما ذكره مكي عباس. «توفي نيوبولد من الإرهاق عام ١٩٤٥ ـ المترجم».

بتشكيل مجلس استشاري لشمال السودان ليطور لاحقاً ليصبح مجلساً تشريعياً في حالة موافقة دولتي الحكم الثنائي. لم يشمل القرار جنوب السودان بحجة عدم توافر مندوبين جنوبيين أكفياء. وتم تدشين المجلس الجديد في عام ١٩٤٤ برئاسة الحاكم العام والسكرتاريين الثلاثة نواباً للرئيس، وكان ١٨ من أعضائه من السودانيين الذين اختارتهم مجالس المديريات الست إما بالانتخاب أو بالتعيين، واثنان من الغرفة التجارية، وثمانية سودانيين تم تعيينهم ممثلين للمتعلمين والمهنيين. وكان جدول أعمالهم محصوراً في شئون شمال السودان ولم يسمح لهم بمناقشة شئون الجنوب، مما أثار سخط السياسيين الشماليين الذين كانوا يتشككون في نوايا الحظر.

تزايدت حدة المطالبة بالمزيد من التطوير، وفي عام ١٩٤٦ تم عقد مؤتمر إداري رسمي بين البريطانيين وممثلين للأحزاب السياسية السودانية[١] لدراسة إمكانية إشراك السودانيين بشكل أوثق بعمل الحكومة المركزية والحكومة المحلية. كما تكونت لجنة بريطانية سودانية قوية لتقدم مقترحات عن «سودنة» الخدمة المدنية بدون تأثير على أدائها. رفعت تلك اللجنة تقريراً مستوفياً عام ١٩٤٨ يقترح شغل ٦٢,٢٪ من الوظائف التي يشغلها غير السودانيين بموظفين سودانيين بحلول عام ١٩٦٢[٢]. ونتج عن ذلك إنهاء تعيين موظفين أجانب بخدمة معاشية في عام ١٩٤٧، واستبدل ذلك بتعيينات بعقود قصيرة أو طويلة الأجل.

تم المؤتمر الإداري بمعاونة خبراء بريطانيون من إنجلترا، وقد اقترح المؤتمر إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي من طراز آخر، وقد وافقت الحكومة البريطانية على الاقتراح وأبدت مصر بعض الاعتراضات التي

---

(١) ما عدا الأشقاء والموالين بشدة لمصر، راجع ص٢٤٨.

(٢) انظر عباس، ص١٠٦ و١٠٧. ولتفاصيل إضافية انظر ص٢٨٦ ـ ٢٨٩، للأسف فإن تعيين لجنة السودنة بموجب شروط الاتفاقية الأنجلو ـ مصرية لعام ١٩٥٣ جعل عمل اللجنة غير ذي جدوى الآن.

الخرطوم	وعاصمتها	الخرطوم
كردفان	وعاصمتها	الأبيض
الشمالية	وعاصمتها	الدامر
أعالي النيل	وعاصمتها	ملكال

تنقسم تلك المديريات إلى ستة وأربعين مركزاً كل مديرية لها مدير ونائب مدير بريطاني. وكان ثمانية وأربعون من المفتشين بريطانيون وتسعة سودانيون، واثنان وأربعون من مساعدي المفتشين بريطانيون وأربعة وعشرون سودانيون[1]. ويوجد في كل مديرية الآن مجلس استشاري للمدير يتكون من اثني عشر إلى عشرين عضواً، بعضهم يمثل السلطات المحلية وآخرون معينون بواسطة المدير.

وأما في مجال الحكم المحلي فقد تم تحديد سلطات المحاكم المختلفة (المحاكم المحلية) في عام ١٩٣٧ عندما صدرت سلسلة من القوانين لتنسيق المنظومة على غرار مجالس المدن والمقاطعات البريطانية، وكونت هيئة حكم محلي بموجب قانون لكل من المناطق الريفية والمدن والبلديات في شمال السودان. أما في المناطق الأكثر تخلفاً فقد استمرت السلطة كما هو الحال عليه الآن في يد مفتش المركز، أو في يد رؤساء القبائل المحليين أو بواسطة مجلس مفوض برئاسة شخص مناسب. تم افتتاح أول مجلس مفوض لإدارة شئون المدن مسئول عن ميزانيته عام ١٩٤٢. وبحلول عام ١٩٤٧ كانت هناك ثمانية مجالس مدن وخمسة مجالس بلدية وثمانية مجالس ريفية وعدد من المجالس الصغيرة، بعضها استشاري وبعضها تنفيذي للقرى أو لمجموعة قرى أو لمناطق. ولكن الجهاز كان يشوبه بعض الشذوذ في الممارسات الإدارية والتصرف في الميزانيات مما استدعى دعوة الحكومة لأمين صندوق مجلس بلدي مدينة كوفنتري بانجلترا ـ الدكتور مارشال ـ عام ١٩٤٨، ليلقي نظرة فاحصة على سياسة الحكم المحلي وتطبيقها على الطبيعة ورفع تقرير بشأنها. آنذاك كان هناك اثنان

(١) الأرقام كما في ديسمبر ١٩٥٢.

سنشير إليها لاحقاً[1]، ولكن نسبة للتململ والتلهف العام في السودان اتخذ القرار بالمضي قدماً رغماً عن اعتراضات مصر.

أجيز التشريع في عام ١٩٤٨، وتم بموجبه قيام مجلسين، أولهما لا يزال قائماً في أثناء كتابة هذا، ولكنه سيُحل مع بداية الحكم الذاتي:

الأول: مجلس تنفيذي يرأسه الحاكم العام (بدلاً عن مجلس الحاكم العام) مكون من اثني عشر إلى ثمانية عشر عضواً، شرطاً أن يكون نصفهم على الأقل سودانيين بما فيهم زعيم المجلس الذي تنتخبه الجمعية التشريعية، (في الواقع رئيس الوزراء) والوزراء[2] وبعض أعضاء المجلس بدون أعباء ووكلاء الوزارات مع ما لا يزيد عن أربعة أعضاء بحكم مناصبهم.

يقوم المجلس التنفيذي بتجهيز تشريعات الحكومة في شكل مشاريع قوانين لتقدم للجمعية التشريعية، ثم من بعد للحاكم العام للتصديق، كما يقوم بإجازة الميزانية ويشرف على مالية البلاد ما عدا احتياطات الديون ومرتبات بعض الموظفين من درجات معينة، ومتطلبات مكتب الحاكم العام.

الثاني: جمعية تشريعية مكونة من عشرة أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً لتمثيل السبعة مدن الكبرى، واثنين وأربعين عضواً منتخبين انتخاباً غير مباشر يمثلون الدوائر في باقي مناطق السودان. وثلاثة عشر عضواً منتخبين من المجالس الإقليمية الجنوبية، وعشرة أعضاء يعينهم الحاكم العام بالإضافة للاثني عشر إلى ثمانية عشر عضواً الأعضاء في المجلس التنفيذي إذا لم يسبق انتخابهم أو تعيينهم. تقتصر العضوية على السودانيين على أن لا تقل سنهم عن ثلاثين عاماً وأن لا تقل إقامتهم في دوائرهم عن سنتين في العشر سنوات الأخيرة. مؤهلات الناخبين كانت متشابهة تقريباً ما

---

(١) انظر ص٢٥٩.

(٢) الوزراء الحاليين هم للزراعة والتعليم والصحة. يعين الحاكم العام الوزراء بعد مشاورة زعيم المجلس.

عدا العمر فقد حدد بخمسة وعشرين سنة، كما كانت هناك ضريبة ضئيلة لابد من دفعها.

حددت دورة الجمعية العادية بثلاث سنوات، وعند انقضاء الثلاث سنوات الأولى مدت لستة أشهر ثم بأربعة أشهر أخرى إلى أكتوبر ١٩٥٢، ولم تمد أكثر من ذلك. حالياً وإلى الإنتهاء من دستور البرلمان السوداني سيستمر المجلس التنفيذي في تصريف شئون الحكومة بأوامر مؤقتة قابلة للموافقة أو الرفض. احتفظ الحاكم العام ببعض السلطات الخاصة بالفصل والتعيين والنقض، المخولة له بموجب سلطاته العليا، وفي الحالات الطارئة له الحق، بموجب إعلان، أن يحتفظ لنفسه بالسلطات التي خولها للمجلس وللجمعية. تلك السلطات الخاصة بالجمعية لا جدوى من تفصيلها حيث لا وجود للجمعية الآن، وعلى كل حال لم يجد ظرف يستدعي تطبيقها.

هناك أيضاً حوالى عشرين هيئة استشارية وتنفيذية ولجان للزراعة وتخطيط المدن، والعمل، والصحة العامة، والمواصلات وخلافه.

وبنهاية عام ١٩٥٠ كان جملة موظفي الخدمة العامة المصنفين بالسودان ٩,٦٢٥ موظفاً، منهم ٨,٤٢١ سودانياً و٩٩٣ بريطانياً و٢٠٢ مصرياً و١٨ من جنسيات أخرى.

تم تخفيض عدد المديريات في الفترة الأخيرة بعد الضم والدمج لبعض المراكز إلى تسعة مديريات وهي:

بحر الغزال	وعاصمتها	واو
النيل الأزرق	وعاصمتها	مدني
دارفور	وعاصمتها	الفاشر
الاستوائية	وعاصمتها	جوبا
كسلا	وعاصمتها	كسلا

وأربعون مجلساً مفوضاً وعدد من «الهيئات الإدارية المحلية» الأخرى ومجالس بلديات محلية بميزانيات ولكن بدون تفويض، وكان عدد أولئك في ازدياد. أشار الدكتور مارشال بعدم استمرارية ذلك النوع من التصنيف واستبداله بمجالس متعددة الأغراض، بخلاف ذلك فقد أيد أغلب الممارسات المتبعة وقدم بعض المقترحات لإعادة هيكلة النظام المالي بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية. وقد تم اعتماد تقريره من قبل المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية.

كانت الإيرادات السنوية لوحدات الحكم المحلي المختلفة مجتمعة ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً عام ١٩٤٩. وكانت تضم خمس بلديات واثني عشر مجلس مدينة وثلاثة وثلاثين مجلساً ريفياً[١]. أما المنصرفات السنوية قبل دفع إسهاماتهم للحكومة المركزية فكانت حوالى ٨٨٠,٠٠٠ جنيه مصري. في المراحل الأولى كان أعضاء المجالس الريفية معينين، ولكن أدخل نظام الانتخاب، أما في المجالس البلدية فكان أغلب الأعضاء منتخبين مع قليل من المعينين. وقد تم إجازة «قانون الحكم المحلي» عام ١٩٥١ وتم بمقتضاه مراجعة الجهاز الإداري بشكل موحد في كل أنحاء السودان وخصص قسم خاص في مكتب السكرتير الإداري منذ عام ١٩٥٠ ليشرف على السلطات المحلية ويوجهها إدارياً ومالياً، وكذلك بالنسبة لحوالى الألف من محاكم الزعماء الأهلية.

من جهة أخرى، فبالنسبة لمحاكم الدولة استمر تطبيق مبدأ «العدل والانصاف والوجدان السليم» في كل القضايا التي لم يصدر قانون بشأنها. وكانت المبادئ والآلية هي التي وضعها بونهام كارتر[٢] عام ١٨٩٩، مع إعادة لصياغة القوانين في الفترة ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩. وكما كان الحال في بادئ الأمر، كان رئيس القضاء وقضاة المحكمة الكبرى وقضاة المحاكم

---

(١) هذا العدد زاد في عام ١٩٥٢ إلى تسعة وثلاثين.

(٢) سير بونهام بونام، كارتر تقاعد عن العمل بخدمة السودان في عام ١٩١٧ وذهب للعراق.

الجزئية يشرفون على القضاء. وبافتتاح كلية القانون في الخرطوم عام ١٩٣٦ تمت بعض التعديلات. فحينما كان جميع القضاة بريطانيين، إما مختارين من هيئة القضاء الإنجليزية أو من بعض موظفي الخدمة السياسية الذين اكتسبوا خبرة إدارية وتعلموا اللغة العربية وتعرفوا على عادات البلاد، ونقلوا إلى المصلحة القضائية ثم ابتعثوا لإنجلترا لنيل مؤهلاتهم القانونية ـ صار هناك في عام ١٩٤٧ اثنان من قضاة المحكمة العليا وتقريباً كل قضاة المحاكم الجزئية سودانيين. ونادراً ما كان قضاة المحكمة العليا يزورون المديريات إلا لنظر قضايا مدنية مهمة أو معقدة في إحدى المدن ولكن أصبحت هناك الآن في كل المديريات ـ ما عدا دارفور ـ جولات قانونية يقوم بها قضاة محكمة عليا، وإذا صادف وجود قاضي محكمة عليا في المديرية فإنه يرأس المحاكم الكبرى للبت في القضايا الجنائية الخطيرة بدلاً من مدير المديرية الذي كان لذلك الوقت يقوم بذلك. كذلك الحال في المدن الكبرى، أصبح قضاة المحاكم الجزئية ينظرون القضايا الجنائية بدلاً من المفتشين البريطانيين الذين أصبحوا ينظرون فقط القضايا الصغيرة حيث صار من غير المرغوب فيه الجمع بين المهام القضائية والتنفيذية إلا في المناطق المتخلفة حيث لا مفر من ذلك.

من ناحية أخرى، فخلاف محاكم الدولة الكبرى والتي كان يرأسها قاضٍ، كانت هناك، كما سبق ذكره، نحو الألف محكمة شيوخ ورؤساء بسلطات مختلفة ـ تنظر القضايا المدنية والجنائية وفض النزاعات الصغرى على حسب العرف المحلي، وتنظر أيضاً جرائم مخالفة لبعض قوانين محددة.

المحاكم الشرعية ظلت تعمل برئاسة قضاة شرعيين يتم تدريبهم الآن في قسم القضاة بكلية الحقوق بكلية غردون التذكارية أو كلية كتشنر للقانون[1]، تحت رئاسة قاضي قضاة.

---

(١) إن الاعتراف بتميزهم تسبب في استعارتهم من قبل الحكومة النيجيرية لتدريب أفراد الأمراء. (ليس واضحاً ما يعني المؤلف بكلية كتشنر للقانون ـ المترجم).

قبل أن نترك موضوع السياسة الإدارية وتطورها لابد من التركيز على بعض المسائل المتعلقة بجنوب السودان. لقد اتخذ القرار لإدراج تعليم اللغة العربية في مناهج المدارس في الجنوب بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٠. كان هذا جزء من القرار الأشمل والقاضي بتوحيد ودمج الجنوب مع الشمال بدلاً من التعامل معهما كجزأين منفصلين، كما كان الوضع سابقاً. أما لماذا كانت السياسة السابقة تعمل لفصلهم فهذا يسهل فهمه، لأن مشاكلهم كانت تختلف لعوامل كثيرة: كان الشمال مسلماً والجنوب وثنياً، ما عدا قلة ممن اعتنقوا المسيحية، وكان جميع أهل الشمال يتكلمون اللغة العربية بينما الجنوبيون يتكلمون بلغات عديدة مختلفة واللغة العربية لم تكن معروفة إلا في بعض المراكز التجارية الواقعة على ضفتي النيل. كان الشمال متطوراً في توجهه، أما الجنوب فكان متجذراً في ركود متخلف ومتمركزاً حول قطعان أبقارهم بالنسبة للقبائل النيلية. ينظر الشماليون للجنوبيين كعبيد ولا يصلحون لأي شيء آخر سوى أن يستغلوا، أما الجنوبيون فكانوا يكرهون الشماليين ويتوجسون من نواياهم. إن التاريخ واللغة والثقافة والمعتقدات والأصول كلها مختلفة جداً، فما هي الغرابة في أن تكون السياسة والمعاملة أيضاً مختلفة؟ كما يمكننا أيضاً أن نفهم توجيه نفوذ المبشرين المسيحيين لحض الجنوبيين للانفصال خوفاً من انتشار الإسلام[١] ولو أنه من السهل أن نغالي في تقدير هذا العامل، حيث إن آراء الإرساليات التبشيرية والسلطة الإدارية لم تكن متوافقة. بالنسبة للإداري المحلي كان حفظ الأمن والتنمية الاقتصادية تسبق في الأهمية الهداية، ولو كان هناك عموماً توافق في الآراء في الخدمات الاجتماعية. لم تكن تلك الحقائق الماثلة للعيان سراً، ولكن لم يعلن عنها خوفاً من خلق بلبلة وجدل. ولكن يبدو[٢] أن ظهور مذكرة رسمية صادرة عن حكومة السودان عام ١٩٤٧ عشية اليوم السابق لمناقشة مجلس الأمن للنزاع المصري

---

(١) انظر «تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية» ـ بريطانيا العظمى ومصر، ص١٣٣ المذكرة ٣.

(٢) انظر عباس الملحق (ج).

البريطاني[١]، قد صب الزيت على النار الملتهبة. ألمحت المذكرة للحاجز الواقي الذي فرضته الظروف في الماضي لمنع استغلال التجار الشماليين وآخرين للجنوبيين، وعدم رغبة الحكومة في إزالة ذلك الحاجز وفتح الجنوب إلا بعد أن يتمكن الجنوبيون من الوقوف على أرجلهم، كما وأن احتياجات الجنوب الاقتصادية والإجتماعية لا يمكن تلبيتها إلا على حساب الشمال ـ تلك التضحية كان السياسيون الشماليون مستعدين لتحملها «مراهنين، كما نظن، على أن الطاقات الكامنة المتخيلة في الجنوب تمثل ثروات مالية بدلاً من مسئوليات ـ كما يتخوف الشماليون من أن تنتج سياسة الحكومة عن تقسيم للبلاد لنصفين أو حتى في ضم الجنوب أو جزء منه إلى يوغندا». وأضافت المذكرة:

«إن الحجج فيما إذا كانت السياسة من مصلحة الجنوب أو لأفريقيا، كثيرة من الجانبين، والأمر برمته قد يشكل مستقبلاً موضوعاً مهماً جديراً بالدراسة من قبل لجنة دولية».

وأضافت المذكرة أيضاً بأن الحكومة تسرع في قيام المشاريع الاقتصادية وتطوير جهاز الحكم المحلي في الجنوب على غرار ما تم بنجاح في الشمال، «وبدون أن تفعل أي شيء يمس القضية تقترح اشراك الشماليين المتعاطفين لتطبيق سياسة تهدف إلى منح الجنوب نفس الفرص لتحقيق الحكم الذاتي في النهاية أسوة بالوعد الذي قطع للشمال».

لا شك أن ذلك معقول. لماذا لا يمنح الجنوبيون نفس الفرصة، كما منح الشمال، ليختاروا مستقبلهم؟ ولكن مما أثار الشكوك هو أن الحكومة قد تعمد إلى فصل الجنوب عن الشمال وضم الجنوب أو الأجزاء الأفيد منه إلى المناطق البريطانية بالرغم مما هدفت إليه المادة الأولى من الاتفاقية الثنائية[٢]. وكان الشماليون مصممين على ألا يتم ذلك، وقد نجحوا في إقناع مندوبي

---

(١) «السودان، سجل تقدم ١٨٩٨ ـ ١٩٤٧»، ص١٣ و١٤. بالنسبة للنزاع البريطاني المصري أمام مجلس الأمن انظر الفصل الرابع عشر.

(٢) انظر الفصل السادس. عند افتتاح اجتماعات مجلس الأمن، علق المندوب المصري «إن التحضيرات تبدو أنها قد بدأت لفصل جنوب السودان ليضم لاحقاً إلى شرق أفريقيا البريطانية».

الجنوب من أن يقبلوا وجهة نظرهم في سودان موحد، في المؤتمر الذي ترأسه السكرتير الإداري في جوبا عام ١٩٤٧، وأيضاً عندما أجاز الحاكم العام في مجلسه عام ١٩٤٨ قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية والذي، كما رأينا سابقاً، يقضي بتمثيل المديريات الجنوبية الثلاث في جمعية تمثل كافة السودان. كما انعكس ذلك أيضاً في إذكاء الحماس الذي دفع بتنمية الجنوب بموارد شمالية. إن القرار بإدخال اللغة العربية في كل مدارس الجنوب[١]، فوق التعليم الأولي، قد اتخذ في عام ١٩٥٠ ليحقق شعوراً مشتركاً بالمواطنة. ومن اللافت أن نقرأ في التقرير السنوي لعام ١٩٤٩ «أن الاستوائية رحبت بأسرها بالقرار، ولكن سياسة إدخال اللغة العربية كلغة تعليم أثارت تعليقات معاكسة إلى أن اتضح أن اللهجات المحلية ستظل مستعملة في مدارس القرى وأن تعليم اللغة الإنجليزية كمادة سيستمر».

ليس مؤكداً كيف ستكون النتيجة النهائية. القرار يتوقف ليس بين هوى البريطانيين لضم الجنوب إلى شرق أفريقيا ـ الذي لا يعطي فوائد تذكر ويسبب مشكلات عويصة ـ أو الاحتفاظ بالجنوب في إطار السودان الموحد، وإنما بين مطالب السياسيين الشماليين في ضم الجنوب فوراً وحق الجنوبيين في أن يمنحوا فرصة لينعموا لفترة بفوائد الوصاية البريطانية. ويكثر الحديث عن اعتماد الجنوب مالياً على الشمال، والذي يتوقع أن يستمر لفترة طويلة، ولكن هذا سبب ثانوي، الحجة الأقوى للوحدة هي وحدة النيل بصفته مصدر الثروة لمصر والسودان. من الصحيح أن منابعه تقع خارج السودان، ولكن أنهاره الرئيسية وروافده ومشاريع الري الكبرى التي أنجزت أو المخطط لها، فهي شراكة بين الشمال والجنوب. قد تكون الحجج دامغة ضد الضم لجهة ثالثة، ولكن مصالح مصر والسودان ستتحسن مادياً أكثر إذا استمرت بريطانيا في الجنوب إلى أن تستقر الأحوال فيه للدرجة التي تبرر انسحابها.

وقد تقود التطورات السياسية والمشاكل المالية في المستقبل القريب إلى أن يغير الشماليون أنفسهم رأيهم.

---

(١) انظر ص١٧١.

الفصل العاشر

الخدمات الاجتماعية

١ ـ التعليم

لقد رأينا[١] أن كتشنر بعد شهرين من موقعة أم درمان، ناشد البريطانيين للتبرع لبناء كلية غردون، وقد جمعت الأموال فوراً وافتتحت الكلية عام ١٩٠٢، كمدرسة ابتدائية ومدرسة مهنية. وكان الأمل معقوداً أن تصبح مركزاً للدراسات العليا في المستقبل، ولكن الحاجة الآنية كانت أكثر تواضعاً حيث كان التعليم قاصراً على الأجانب من بريطانيين ومصريين وسوريين وخلافهم، أما المواطنون فلم يكونوا يتلقون تعليماً سوى حفظ القرآن. وقد كانت احتياجات الحكومة والشركات التجارية للكتبة والفنيين تلبى بالضرورة كلياً من الأجانب في أول الأمر، ولكن كان من المرغوب فيه من كل النواحي أن يتم استبدالهم تدريجياً بمواطنين وكذلك من تعميم القليل من التعليم لكافة السكان.

كانت الحاجة الأولى هي للمدرسين وللمدارس الأولية التي تعلم بلغة دارجة، وللمدارس الابتدائية. وقد حتم التريث وقلة الموارد السير ببطء. وفي عام ١٩٠٣ كانت هناك أربع مدارس ابتدائية فقط بالإضافة لكلية غردون، وبعض المدارس الأولية. في عام ١٩٠٥ أضيف قسم ثانوي إلى كلية غردون، وعندما أصبحت الحاجة ملحة للمهنيين للعمل في السكك

---

(١) انظر ص٨٥.

الحديد ومصلحة الأشغال العامة، افتتحت فصول لتعليم الهندسة الأولية لتخريج المساحين ومساعدي المهندسين، كما افتتحت مدرسة عسكرية لتعليم بعض طلبة كلية غردون فنون العسكرية لتوفير ضباط سودانيين للالتحاق بالفرق السودانية التابعة للجيش المصري.

وفي عام ١٩٠٧ كانت هناك ست مدارس ابتدائية وعشرون مدرسة أولية حكومية، كما افتتحت أول مدرسة حكومية للبنات في رفاعة. وبنهاية عام ١٩١٣ كانت كلية غردون توفر التعليم الثانوي العام وتدريب القضاة والمدرسين والمهندسين، كما افتتح عدد قليل من المدارس المهنية، كما كان هناك حوالى الألف طالب في المدارس الابتدائية في عواصم المديريات. لسنوات عديدة كانت الحاجة أكبر من المتاح، ولم يكن هناك تبديد للموارد حيث تطلب امتداد خطوط السكك الحديدية وتوسع أعمال الأشغال العامة المزيد من الفنيين، كما أن الحاجة للكتبة والمحاسبين أصبحت تزداد عاماً بعد عام.

في سنة ١٩١٥ والسنوات التي تلتها تم اختيار عدد من الشبان لشغل وظائف إدارية صغرى كمساعدين للمآمير المصريين. كما وضع في عام ١٩١٩ مقرر لتدريبهم .

وفي عام ١٩٢٤ كان هناك اثنان وعشرون ضابطاً عسكرياً سودانياً وستة وسبعون مدنياً يعملون في الإدارة والمحاسبة والكتابة وخلافها.

بدأ العمل في تدريب مساعدي ضباط الصحة عام ١٩٣٣ ومع مرور الوقت تولوا العمل في المستوصفات التي افتتحت في أطراف المدن. تمت المناشدة لبناء كلية كتشنر الطبية عام ١٩١٦ وافتتحت عام ١٩٢٤ في الخرطوم لتوفير تعليماً أكاديمياً أعلى من ذلك الذي توفره كلية غردون، ومؤخراً تمكنت الكلية من تخريج أطباء مؤهلين سنة بعد سنة بعد دراستهم لمدة ست سنوات وتدريبهم سريرياً لمدة سنة.

تحقق أيضاً بعض التقدم في تعليم المرأة بافتتاح مدرسة القابلات وكلية التدريب للبنات لتخريج المعلمات لمدارس البنات الأولية عام ١٩٢١

في أم درمان. وبحلول عام ١٩٢٤ كانت بالكلية أربع وعشرون طالبة وبالمدارس ثلاثمائة وأربع وأربعون طالبة.

كانت السنوات ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ سنوات رخاء وارتفع عدد المتعلمين من السودانيين في وظائف حكومية مصنفة بنسبة خمسين في المائة بالمقارنة بعام ١٩٢٤، وبحلول عام ١٩٣٠، كان عددهم يفوق مجموع الوظائف التي يشغلها الأجانب. كان ٦٤٪ من مجموعهم والبالغ ٢,٧٥٦ يشغل وظائف فنية أو شبه فنية. وفي عام ١٩٣٠ كانت نسبة الموظفين السودانيين من جملة موظفي الحكومة المصنفين، بما فيهم الجيش، ٥٤٪ والمصريين ٢٣٪ والبريطانيين ١٨٪ والسوريين وخلافهم ٤٪. كانت الزيادة في المصالح بالخرطوم أكثر بكثير من المديريات حيث تم في ذلك الوقت تطبيق سياسة الحكم غير المباشر بتفويض السلطات للإدارات القبلية.

إن الركود الحاد الذي حل بالسودان كما حل في جميع أنحاء العالم خلال ١٩٣٠ ـ ١٩٣١، واقتضى تخفيض المنصرفات في كل النواحي نتج عنه فائض في العرض من الموظفين مقابل الطلب. فبينما كان خريجو كلية غردون الذين أكملوا دراستهم الثانوية لمدة أربع سنوات أقل من تغطية الاحتياجات المطلوبة في كل النواحي، أصبح هناك خوف من تبديد الموارد نسبة لتقليص فرص العمل وتخفيض الميزانيات الحكومية والتجارية. هذا في حد ذاته غير مرغوب فيه ولكنه أيضاً سيقود إلى قلاقل سياسية بسبب زيادة البطالة وسط العمال والحرفيين. تم تقييم أولي لنظام التعليم ولا داعي لذكر تفاصيله حيث تمت عدة مراجعات بوتيرة متسارعة خلال العشرين سنة التي تلت، ويكفي أن نذكر أن خطة عشرية قد وضعت عام ١٩٤٦ وتمت مراجعتها بزيادة ميزانيتها عام ١٩٤٩ لتحقيق توسع أسرع، وأصبح الموقف كالآتي[1]:

في قاعدة الهرم هناك مئات من خلاوي القرى التي تعلم القرآن

---

(١) الإحصائيات التي تلي هذا عن يناير ١٩٥٢ إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

الخرطوم الجامعية النجاح في امتحانات جامعة لندن والتي اعترفت بالكلية الجامعية، كما تدرس مقررات جامعة لندن في الآداب والزراعة والهندسة والقانون والعلوم في الكلية الجامعية. من لم يحصل على شهادة جامعية يمكنه الجلوس لامتحان يؤهله لنيل دبلوم من الكلية. في عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ تحصل ١٥ طالباً على البكالوريوس في الآداب و٦ على البكالوريوس في العلوم من جامعة لندن، كما نال ٦٥ طالباً دبلوم كلية الخرطوم الجامعية.

ويجرى الآن تنفيذ برنامج إنشائي ضخم لتوفير مباني للتدريس وداخليات سكنية لحوالى ٧٠٠ طالب وطالبة. وتعتمد الكلية على منحة مباشرة من وزارة المالية لتمويل أعمالها الإنشائية، وعلى مصروفاتها الجارية تعتمد على منح مساعدة أيضاً من وزارة المالية بالإضافة إلى فوائد نصف هبة المليوني جنيه استرليني التي وهبتها الحكومة البريطانية للسودان في عام ١٩٤٦ تقديراً لمجهودات السودان الحربية خلال الحرب العالمية الثانية من أجل الأمم المتحدة. وتفرض مصروفات على الطلاب حسب مقدرتهم ولكن الدخل من ذلك ضئيل وغالباً ما يظل كذلك.

بدأ ابتعاث الطلبة المتفوقين للخارج للتخصص في جامعات أجنبية من قبل عشرين عاماً، بإرسال بعض الطلبة للجامعة الأمريكية في بيروت، واستمر هذا المنهج وتوسع.

يمكن لطالب كلية كتشنر الطبية الحصول على دبلوم الطب والذي اعترفت به كلية الأطباء الباطنيين الملكية وكلية الجراحين الملكية والتي ترسل ممتحنين زائرين سنوياً لتقييم الامتحانات النهائية. يتوافر تمويل الكلية السنوي من الهبات والوقف ومن منح حكومية. إلى عام ١٩٥٠ تم تأهيل ١٠٦ أطباء سودانيين. كان عدد الطلبة عام ١٩٥٢ ثمانية وأربعين وبها ثلاثة أساتذة ثابتين وعدد كبير من المحاضرين المؤقتين من وزارة الصحة السودانية.

بالإضافة للمدارس الحكومية، فهناك ١٣٠ مدرسة أهلية أولية وابتدائية

وبعض مبادئ القراءة والكتابة والحساب. وتشرف عليها سلطات المديريات والبلديات.

تمثل المدارس الأولية الأساس لجهاز التعليم. فهي توفر تعليم مبادئ الدين والقراءة والكتابة والحساب واليسير من الجغرافيا والصحة والزراعة والأشغال اليدوية لمدة أربعة سنوات للأولاد بين سن السابعة إلى إحدى عشرة سنة، ولو أنه أمر مؤسف، ولكنه حتمي، فقد كانت الدراسة في تلك المدارس تشجع الرغبة في التركيز على الحصول على وظيفة حكومية، وتلك هي لعنة التعليم في كل بلدان الشرق. كان من المعروف نظرياً أن الأولاد يحتقرون العمل الزراعي والصناعي الذي كان يقوم به آباؤهم، ولكن التركيز على التعليم النظري في المدارس ساعد هذا التوجه من ناحية عملية، ولو أن المحاولات للحد من ذلك التوجه اتخذت بلفت النظر لاحتياجات الريف والحضر مع المحافظة على مستوى عال يؤهل للدخول للمدارس الابتدائية.

ويبلغ عدد المدارس الأولية الحكومية للأولاد في شمال السودان ٢٥٠ مدرسة وبها ٥٠٠٠٠ طالب، ويسعى البرنامج الأخير لزيادة عدد المدارس إلى ٣٣٦ مدرسة.

تغذي المدارس الأولية المدارس الابتدائية والتي بدورها تغذي المدارس الثانوية. تميل مناهج المدارس الابتدائية أكثر إلى العلوم الأدبية ويعلم فيها اللغة الإنجليزية. قبل عشرين عاماً عندما انخفض عدد المتقدمين للالتحاق بكلية غردون وسهلت الإجراءات الإدارية في المديريات، تسبب ذلك في تعديل دور المدارس الابتدائية، ولو أنها استمرت في تغذية كلية غردون بالطلبة، حيث أصبح ينظر إليها كمدارس مدن إقليمية محلية توفر تعليماً يؤهل الطلبة لملء وظائف إدارية صغيرة أو العمل في التجارة في بيئتهم الطبيعية. كانت النتيجة هي بعض تفكيك للمركزية وتجهيز كادر من المدرسين للعمل في المديريات. وتوجد الآن في شمال السودان اثنان وعشرون مدرسة إبتدائية وعدد طلابها ٤,٤٨٠ طالباً، والنية معقودة لزيادة

عدد المدارس إلى ٣١ مدرسة. بعد دراسة أربع سنوات يذهب الطلاب للمدارس الثانوية في سن ١٥ سنة، كما أن جميع الأساتذة سودانيون.

كانت كلية غردون توفر التعليم الثانوي لسنوات قليلة مضت، وقد أسقطت التعليم الابتدائي في عام ١٩٢٤. أضيف أيضاً تدريب مهني للمدرسين والمحاسبين والكتبة والطلبة الذين سيلتحقون بكلية كتشنر الطبية خلال السنتين الأخيرتين من المرحلة الثانوية. كما أن هناك أيضاً قسماً للهندسة وآخر للقضاة ومقرراً للعلوم التجارية. كانت المهمة الأساسية للكلية في بادئ الأمر هي تغذية الجهاز الإداري بالموظفين، وفي الفترة الأخيرة، عندما اتجهت السياسة نحو اللامركزية، تغيرت الصورة بعض الشيء، إلا أن الحاجة المتزايدة للموظفين بسبب أعمال التنمية الاقتصادية الضخمة التي صاحبت الازدهار الاقتصادي خلال الأعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩، طغت على تلك العوامل وزادت الطلب على خريجي الكلية. ما دام الخريجون يستوعبون بمجرد تخرجهم، أصبحت النظرة للتعليم تساوي وعداً من الحكومة بتوفير فرص العمل. مرة أخرى تغيرت الصورة عام ١٩٣٠، ومع أن التعليم الثانوي كان متاحاً لكل من يطيقه، كان من المستحيل ضمان فرص عمل لاحقاً، ولم يكن من الحكمة تشجيع الطلبة على الالتحاق بالمدارس الثانوية لعدد أكبر من أولئك الذين كانت فرصة حصولهم على وظائف محتملة.

بحلول عام ١٩٣٤، عندما تم فصل الفصول الفنية، وأصبحت مدرسة غردون مدرسة ثانوية بالكامل، وبزيادة الطلب على المتعلمين، افتتحت كليات للقانون والبيطرة والزراعة والآداب والعلوم والهندسة بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٩. وكانت تلك الكليات في بادئ الأمر منفصلة حيث إن زيارة لجنة دي لاوير عام ١٩٣٧ عززت فكرة إعادة هيكلة التعليم والذي أوصى بأن تتحول الكلية في الوقت المناسب إلى جامعة. ولتحقيق تلك الفكرة، نقلت المدرسة الثانوية بعد سنوات لموقعها الخاص الجديد والمزود بداخليات على بعد خمسة عشر ميلاً، في وادي سيدنا، والتي تم بناؤها عام ١٩٣٩ بتكلفة ١٦٧٠٠٠ جنيه مصري، ولكنها صودرت أيام الحرب

لأغراض عسكرية. افتتحت مدرسة ثانوية أخرى على النيل الأزرق قبالة وادي مدني عام ١٩٤٦ (حنتوب ـ المترجم) وأخرى في كردفان (خور طقت ـ المترجم) عام ١٩٤٩. وبالثلاث مدارس ما بين ١٢٠٠ و١٣٠٠ طالب، والنية معقودة أن تضاف إليهم أربع مدارس أخرى أصغر حجماً. كما أن هناك أيضاً خمس مدارس ثانوية صغرى مقرراتها لسنتين، أربع منها لتدريب المعلمين للمدارس الأولية والابتدائية والخامسة للعلوم التجارية.

كلية الخرطوم لتدريب المعلمين تم نقلها إلى منطقة ريفية ـ بخت الرضا على النيل الأبيض حوالى سبعين ميلاً من الخرطوم. وقد زادت مساحتها وتطورت مناهجها وذاع صيتها. وتُعرف الآن بمعهد التربية، ومن أغراضها تدريب معلمي المدارس الأولية والابتدائية، وتجهيز الكتب المدرسية، وإعطاء دورات انعاشية، وتأهيل خريجي المدارس العليا الذين يتدربون ليصبحوا معلمي مدارس ثانوية. كما هي أيضاً مسئولة عن التفتيش الفني للمدارس الأولية والابتدائية. وقد ساعد توسع المباني الكبير في الفترة الأخيرة لتخريج ٦٠ معلماً للمدارس الأولية في العام وأيضاً لأي عدد مطلوب من معلمي المدارس الابتدائية لغاية ٦٠ معلماً أيضاً. كما اضطلعت أيضاً بتعليم الكبار والتعليم الإضافي لما بعد الدراسة والخدمات الاجتماعية.

افتتح أيضاً معهد ثانٍ بإمكانية أقل في الدلنج بجبال النوبة عام ١٩٤٨ وثالث بشندي عام ١٩٥٢.

المدرسة الصناعية والتي افتتحت أولاً عام ١٩٠٧ في أم درمان استوعبت ورش كلية غردون التدريبية عام ١٩٥٢. وفي عام ١٩٥٣ كانت تضم ٢٠٦ طلاب من خريجي المدارس الأولية لمقابلة الحاجة للحرفيين. هناك الآن مدارس صناعية صغرى في أم درمان والأبيض وود مدني تضم بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ طالب، وفوقها جميعاً يقف المعهد الفني الجديد في الخرطوم والذي تم تأسيسه عندما أدرك المسئولون أهمية التعليم الفني المتكامل لمقابلة احتياجات التنمية الاقتصادية للبلاد. يقدم المعهد الفني

برامج تعليمية للأولاد والبنات من خريجي المدارس الذين التحقوا بخدمة الحكومة أو الشركات في الهندسة والبناء والتجارة والفنون والتصميم وخلافه. بالمعهد ٣٠٠ طالب وطالبة وسيتم توسيعه لاستقبال ١٢٠٠.

افتتحت مصلحة السكك الحديدية مدرسة فنية في عطبرة عام ١٩٢٤ لتدريب البرادين والحدادين، وصممت برامج أعلى لتدريب العطشجية ورؤساء العمال عام ١٩٣٨. كما للمصلحة أيضاً مدارس للهندسة البحرية وهندسة الكهرباء وهندسة النقل. وقد حذت مصالح أخرى حذو السكك الحديدية.

تخلت كلية غردون الأصلية عام ١٩٤٥ عن مدرستها الثانوية، كما ضمت المدارس العليا التي أنشئت بين عام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ كمعهد للدراسات ما بعد التعليم الثانوي وسمي كلية غردون التذكارية، وهي شبه مستقلة ولا تشرف عليها الحكومة مباشرة، وإنما هي تحت إشراف مجلس مستقل يمثل المصالح التعليمية والتجارية والإدارية ومصالح أخرى من البلاد.

اتخذت الخطوة النهائية لإنشاء جامعة معترف بها خارج النفوذ الحكومي أو السياسي في أول سبتمبر ١٩٥١، وعندها ظهرت كلية الخرطوم الجامعية للوجود، وتضم كلية غردون التذكارية بجميع شعبها وطلبتها الأربعمائة وأيضاً كلية كتشنر الطبية بشعبتها الطبية. ويتكون مجلس إدارتها من ٢٧ عضواً منهم ١٢ سودانياً. ويشرف على الشئون الأكاديمية مجلس مكون من عمداء الكليات وكبار الموظفين بالتشاور مع مجالس الكليات[(١)]. هناك كلية للآداب (التاريخ واللغة العربية والجغرافيا واللغة الإنجليزية والاقتصاد)، وكلية العلوم (الرياضيات والرياضيات التطبيقية والفيزياء والكيمياء والأحياء وعلم الحيوان)، وكلية الزراعة وكلية الهندسة وكلية العلوم البيطرية وكلية الإدارة وكلية القانون. يتطلب الدخول لكلية

(١) من الكادر الأكاديمي الـ ٦٥ أستاذاً أو محاضراً، ثمانية منهم سودانيون.

وثانوية أنشأها القطاع الخاص السوداني وبعض الجاليات الأجنبية والإرساليات. تضم تلك المدارس نحو ١٢٥٠٠ طالب وطالبة[١].

للدراسات الدينية الصرفة، هناك معهد أم درمان العلمي والذي بدأ عام ١٩٠١ في أحد المساجد. ازدهر ذلك المعهد بشكل كبير ويضم الآن ٦٠٠ طالب من جميع أنحاء السودان. مقرراته الكاملة تمتد لاثنتي عشرة سنة ويديره مجلس معين من الحكومة ويتمول من منح حكومية وهبات أهلية.

لوزارة المعارف التي أنشئت عام ١٩٤٨ قسم منفصل لتعليم الكبار والذي بدأ في معهد بخت الرضا ـ وتشمل أعماله المتمركزة أساساً في منطقة الجزيرة، مجلات أدبية، وأندية شباب، ومكتبات، ومجلة أطفال، وخلافه، وملحق به مكتب نشر يطبع كتب المطالعة والكتب المدرسية. تم فتح ذلك المكتب عام ١٩٤٦ ورئاسته بالخرطوم. افتتح مكتب آخر للنشر في جوبا عام ١٩٤٨ ويطبع كتب تعليم مبادئ اللغة العربية للجنوب.

بدأ تعليم البنات في رفاعة عام ١٩٠٧ وتدرج ببطء نسبة لتحيز السودانيين الفطري ضد تحرير المرأة، ولكن تم التغلب عليه أخيراً. إن القليل الذي تحقق يرجع الفضل فيه في المقام الأول لإخلاص ومجهودات بعض النسوة وبعض الإرساليات، ولحد ما، مصلحة المعارف والذين كافحوا لكسر حاجز التحيز. وحتى عام ١٩٢٤ كانت هناك مدارس بنات أولية حكومية فقط، والآن زاد العدد إلى ١٣٥ مدرسة بها ٢١,٦٠٠ طالبة وحوالى ٧٠ معلمة مدارس أولية يتدربن سنوياً. في النية زيادة عدد المدارس إلى ٢١١ مدرسة بحلول عام ١٩٥٦. كان العامل الأساسي في تطوير تعليم البنات في كل المراحل هو إنشاء كلية تدريب معلمات المدارس الأولية بأم

(١) من بين هؤلاء ٢٠٠٠ من البنات يتلقين تعليمهن في مدارس الإرساليات في شمال السودان.

درمان عام ١٩٢١. وقد تضاعف عدد طالباتها بين عام ١٩٤٠ و١٩٤٥ والآن هناك خمس مدارس بها ٦٠٠ طالبة من بينها ثلاث مدارس تُعِدُّ الطالبات للدخول للمرحلة الثانوية واثنان للتخصص في التدبير المنزلي. وفي النية زيادة عددها إلى ١١ مدرسة بحلول ١٩٥٦.

وتم فتح مدرسة ثانوية للبنات عام ١٩٤٩ وتضم الآن حوالى ١٢٥ طالبة يتعلمن إلى مرحلة الشهادة المدرسية وبعضهن يدرسن للالتحاق بكلية الآداب بكلية الخرطوم الجامعية. وفي النية مضاعفة عدد الطالبات بحلول ١٩٥٦. هناك مشاريع طموحة للتوسع في تعليم البنات ولكن العقبة التي دوماً ما اعترضت سبيل ذلك هي النقص في المعلمات المؤهلات والتي تنشط الرغبة في الزواج بهن لثقافتهن ولتدبيرهن المنزلي. وقد تم الاقتناع بأنه لا مناص من تعيين معلمات أجانب.

وبالرغم من النجاح الكبير الذي تحقق إلا أن هناك إصلاحاً عجزنا للآن من تحقيقه، ألا وهو عدم استئصال الخفاض الفرعوني المقزز للنفس والذي لا زال متفشياً في شمال السودان. افتتاح مدارس القابلات والحملة التي يشنها المصلحون الاجتماعيون والمعلمات كان لها بعض الأثر ولكن ما زال يبقى الكثير.

وفي جنوب السودان، كما سبق أن ذكرنا، أسند ما أمكن من تعليم وسط سكان على درجة كبيرة من التخلف وتتعدد بينهم اللغات والعادات والمعتقدات، أسند إلى الإرساليات التبشيرية المختلفة والتي منعت من التبشير في شمال السودان لأسباب سياسية. بدأت الحكومة عام ١٩٢٢ بدفع إعانات مالية صغيرة للإرساليات، وبعد أربع سنوات أولي أمر التعليم في الجنوب بالتعاون مع الإرساليات اهتماماً كبيراً مع منحها إعانات أكبر، وإخضاعها للإشراف الحكومي بالنسبة للتعليم الأولي باللغة الدارجة والتعليم الابتدائي. وكانت المدارس الابتدائية قليلة ودورتها ست سنوات، كما كانت لغة التعليم هي الإنجليزية، وكان الهدف هو تخريج المعلمين والكتبة. عُقد في عام ١٩٢٨ بالرجاف مؤتمر لغوي اشترك فيه مندوبون من

حكومة السودان، ويوغندا، والكنغو البلجيكى وإرسالياتهم التبشيرية[١]، للتصدي لمشاكل تعدد اللغات ولاختيار تلك اللغات التي تبدو أكثر أهمية للمحافظة عليها ولتطويرها، ولدراسة مسألة توحيد الاعراب وضبط الإملاء وكتب المقررات والقواعد. وقد رُفض استعمال اللغة العربية المبسطة (عربي جوبا ـ المترجم) واستبدلت باللغة الإنجليزية في الأعمال الرسمية. كما اتخذ قرار مهم، كما أشرنا سابقاً[٢]، بعد مؤتمر الرجاف، للاستعانة بخبير في علم الإنسان لدراسة العادات والمعتقدات واللغات والتكوين الاجتماعي للقبائل الأكثر تخلفاً.

ويشرف على جهاز التعليم في الجنوب مساعد لمدير المعارف في جوبا، ويتكون هذا الجهاز من مدارس أولية وأساسية وابتدائية ومدارس تجارة. ينتشر مفتشو التعليم في كل المراكز الرئيسية، ويتوافر تدريب المعلمين المختارين من الست مناطق القبلية الرئيسية. وقد ضاع وقت كبير لابد من تعويضه حيث كان دور الحكومة إلى عام ١٩٤٦ ثانوياً فيما يخص التعليم في الجنوب. ولذلك اتفق على قيام حملة مكثفة للاهتمام بالتعليم في الجنوب لإعطائه بعض ما سبق أن أعطي للشمال من اهتمام، وقد صرف على التعليم في الشمال ببذخ مما ساهم في التنمية الاقتصادية المذكورة في الفصل السابق.

إن الخطوات الأهم والتي نجمت عن تحول كامل في سياسة الحكومة تجاه الجنوب اتخذت بين عام ١٩٤٨ و ١٩٥٠. وقد سبق أن أشرنا إلى الخلفية السياسية لتلك الخطوات[٣]. هنا يكفي أن نقول إن ممثلي الجنوب أبدوا رغبتهم في أن يقوا متحدين مع الشمال، وقد تم تمثيلهم في الجمعية التشريعية، ونتج عن ذلك عام ١٩٥٠ القرار القاضي بإدخال اللغة

---

(١) وضعت بحر الغزال ومنقلا حديثاً تحت الأبرشية الجديدة لأعالي النيل والتي تضم أيضاً شمال يوغندا.

(٢) انظر ص١٤٦.

(٣) انظر ص١٥٧ وما يليها.

العربية في كافة مدارس الجنوب ما بعد المرحلة الأولية، ولإرسال طلبة الجنوب المؤهلين للدراسات العليا إلى كلية غردون التذكارية بدلاً عن جامعة مكرري في يوغندا، كما كان الحال إلى ذلك الوقت[١]. تم افتتاح مدرسة ثانوية في رمبيك ببحر الغزال عام ١٩٤٩ وتوجد الآن ١١ مدرسة أولية وابتدائية ومهنية في الجنوب تحت إدارة الحكومة ومتوقع زيادة عددها. وتبين آخر الإحصاءات أن عدد الطلبة بتلك المدارس يزيد على الألف طالب وطالبة. كما أن هناك أيضاً مدرستين لتدريب المعلمين ومشروعاً لإقامة مركز تعليمي كبير في مريدي، قرب الحدود الكنغولية، يتوقع أن يتطور إلى معهد تربية للولايات الجنوبية.

بالإضافة لكل ذلك فإن إسهامات مدارس الإرساليات في الجنوب كالآتي[٢]:

البنين:

التعليم الأولي والإبتدائي: نحو ٥٠ مدرسة بها نحو٦٠٠٠ طالب.

التعليم ما قبل الأولي: نحو ٣٠٧ مدرسة بها نحو ١٥٠٠ طالب.

مدارس التجارة وتدريب المعلمين: نحو ١٢ مدرسة بها نحو ٥٠٠ طالب.

البنات:

المدارس الأولية: نحو ١٢ مدرسة بها نحو ١٥٠٠ طالبة.

كانت الحكومة تنفق في عام ١٩٥٢ مبلغ ٢,٩٤٦,٩٩٧ جنيه مصري على التعليم أو ما يعادل ١٢,٥٪ من جملة إنفاقها، منها ٧٠٠٠٠ جنيهاً إعانات لمدارس غير حكومية و٢٨١٠٠٠ جنيه للمدارس غير الحكومية في الجنوب، و٢٦٣٠٤٤ جنيه عبارة عن مساهمتها للكلية الجامعية[٣].

---

(١) انظر عباس، ص١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢) انظر دنكان، ص٢٢٥.

(٣) مصروفات الكلية السنوية تبلغ حوالى ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصري.

إن الرغبة الجامحة للتعليم كانت السمة المميزة للقرن (العشرين - المترجم) في القارة الإفريقية، لذا فلابد أن يُنظر إليها بعطف وتفهم، بيد أن التهور والسعي وراء الوظائف قد أفسدها إلى حد ما، فهل من مكان نجا من ذلك؟ وكانت القوة الحقيقية الكامنة وراء هذا النهم تتمثل في التطلع الإنساني النبيل لشعب عاش طويلاً وراء أستار الظلام، ثم رُوض على الاحتكاك بحضارة أكثر رقياً من حضارته، فرأى بصيصاً من الضوء أزاح أستار الظلام عنه جانباً، ليُفعِّل مشاركته في مشاهدة العالم الرحب مع الآخرين. وفي بادئ الأمر بُهر، لأنه لم يكن معتاداً على مشاهدة الضوء المفاجئ، ولم يدرك طبيعة المشهد الذي تجلى أمامه، فأصيب بالذهول. ولكن سرعان ما تحول هذا الذهول إلى ثقة بالنفس إلا أنها لا ترقى إلى درجة القناعة. وكلما لاح له مشهد جديد زاده إنحرافاً فكرياً، لأن عدم الرضا دائماً ينحي بصاحبه منحاً سياسياً، فتصبح أهداف التعليم الحقيقية محجوبة بضباب الطموحات الشخصية التي لا تترك فُسحة رحبة لفلسفة الحياة الواقعية.

قبل عشرين عاماً كانت وتيرة تطوير التعليم في السودان تبدو لأولئك الذين خدموا في السودان منذ الأيام الأول، سريعة ومقلقة. أما الآن فتبدو كظاهرة لا تدرك ولا توصف. ومن العبث الاعتراض على تلك السرعة، ولكن بدون شك هناك مجال لنقد بعض الممارسات ولاتهام المسئولين عن السياسة التعليمية، أو المنفذين لها أو المستفيدين من تلك السياسات، بقصر النظر، ولكن سيكون ذلك مجرد مضيعة للوقت. لقد تحققت نتائج حقيقية وثابتة، وكل ما يهم الآن هو المستقبل. لا شك أن عدداً من المسئولين السودانيين لديهم الرغبة الصادقة لنشر نظام تعليمي متوازن يلبي جميع احتياجات البلاد. السؤال هو: هل يعي المتلقون أهداف التعليم الجوهرية؟ إذا سمح لنا أن نقول جزافاً وربما ابتذالاً: التعليم ليس هو تحصيل كم من المعلومات فقط وإنما هو تقدير للمعايير والقيم والرؤى والتوازن، ولكي نتعلم كيف «نرى العالم جلياً ونراه كاملاً». أولئك الذين لا يتضمن تعليمهم تلك الأهداف والتي يمكن تلخيصها في كلمة واحدة

«الحكمة»، فهم يتحصلون على الأدوات بدون معرفتهم بالأغراض التي من أجلها وجب استعمالها.

وعندما طرحت كلية الخرطوم الجامعية أهدافاً في أول اجتماع لها، أوضحت أن الكلية «تسعى لأن يتحصل طلابها، ليس فقط على مستوى أكاديمي ومهني عال وإنما أيضاً لتلك الخصال العقلية والشخصية المهمة للمواطنة الصالحة والكفاءة المهنية، وأن تنمي في كل طلابها العقول النيرة والمتزنة، والرغبة الموضوعية في العمل والدراسة، والشعور بالمسئولية والرغبة الأكيدة لخدمة الوطن». ليس لنا اعتراض على كل ذلك، شريطة أن يتبع التطبيق الإدراك الحسي في الكلية الجامعية وفي مدارس البلاد: وحتى إذا سلمنا أن المعلمين العقلاء سيتبعون تلك المبادئ فلا يمكن الزعم بأن من يعلمونهم سوف يتبعونها. أضف لذلك في حالة تزايد عدد المتعلمين لأي غرض سوى نيل الحكمة سيضاعف ذلك من الخطر خصوصاً إذا جدت ظروف، كما يتوقع لها أن تجد، بتخفيض الصرف على التعليم مقارنة بما كان يصرف في الماضي ببذخ، وتبعته البطالة. وكما أشار البروفسور كوبلاند يوماً ما: «إن التعليم قادر على تجهيل المرء بنفس قدرته على تأهيله لمجابهة الحياة»[1].

ومن بين نتائج التعليم وأبرزها كما هو واضح الآن في السودان، الرغبة في استخدام التعليم لتحقيق الأهداف السياسية، ما دام ذلك بدوافع وطنية فلا غبار على ذلك. إن الموضوعية العلمية المجردة هي نظرية من نسج الخيال. ولكن الأهداف أوشكت أن تتحقق الآن بنيل الاستقلال الكامل، أما الاختبار الحقيقي فسيكون في المستقبل: هل يا ترى سيبرهن التعليم والخبرة العملية التي تلقاها السودانيون خلال فترة نصف القرن الوجيزة على أنه أساس متين يسندهم في تصريف أمورهم بحكمة واعتدال، أم تنحط النزعات الوطنية إلى طموحات شخصية وطائفية وضيعة بغض النظر عن احتياجات البلاد الحقيقية؟

---

(١) «الإمبراطورية في ثلاثة أيام»، ص١٦٩.

هناك نقطة أخيرة لا يجب تجاهلها. درج السياسيون في الشرق منذ فترة طويلة لتغذية أفكار الطلاب بمعتقداتهم وتشجيعهم على المظاهرات والاضطرابات لتأييد أي دعاية أو إشاعة جارية. لقد حصل ذلك في السودان من فترة لأخرى في الأيام الأخيرة[١] على غرار ما يجري في مصر ويإيعاز، لا شك، من مؤتمر الخريجين والذي تم تشكيله عام ١٩٣٨، والذي يدعي تمثيله لكافة طبقة المتعلمين. من الواضح أن هذه الظاهرة تقع خارج موضوع تقييم التعليم، ولكن إذا لم يوضع لها حد فإنها ستفسد مجهودات الذين يدركون بحق مغزى الأهداف التي يجب اتباعها.

٢ ـ الصحة

لبعض الوقت بعد إعادة فتح السودان، استمر ضباط الصحة التابعين للجيش المصري بالاضطلاع بالخدمات الصحية. وخلال السنوات الثلاث الأولى افتتحت مستشفيات مدنية صغيرة في كل من الخرطوم وأم درمان وحلفا وبربر ودنقلا وسواكن وكسلا. وبحلول عام ١٩٠٥ تم تعيين مفتشي صحة بريطانيين من المدنيين، كما تم بناء مستشفى في كل من مدني والأبيض وكدوك. ولكن لم يتم إنشاء مصلحة طبية متكاملة بمدير مستقل إلا في عام ١٩١٥.

التوسع في بناء المستشفيات تم سريعاً، ولكن العمل الميداني كان بطيئاً نسبة لعدم توافر التمويل والموظفين. كانت الملاريا والجدري وحمى البول الأسود والكالازار وأمراض متعددة أخرى مستوطنة أو شائعة في البلاد، وقد أضيف لها مرض النوم الذي حمله الوافدون من الكنغو الفرنسي لبحر الغزال عام ١٩٠٧، والذي انتشر بسرعة على منطقة نهر ياي، وبنهاية عام ١٩١٣ كانت منطقة مستجمع مياه الكنغو مع النيل ملوثة بالكامل. ومع أنه تمت بعض السيطرة على المرض إلا أن المرض استمر مستشرياً في منطقة غرب منقلا وبحر الغزال إلى عام ١٩٢٩، ومازال يظهر من وقت لآخر.

---

(١) مثلاً انظر التقرير السنوي لعام ١٩٤٩، ص١٣١ و١٤٠.

أعقبت الحرب العالمية الأولى سنين رخاء وتوافرت الإمكانات المالية التي كانت مطلوبة للتوسع في الخدمات الصحية ولمحاربة الأمراض المستأصلة العديدة والأوبئة الجديدة. وكان من أخطر الأوبئة الحديثة مرض الالتهاب السحائي في عام ١٩١٤ و ١٩١٥ ووباء الإنفلونزا الحادة والتي قضت على أعداد كبيرة من البشر في جميع أرجاء السودان عام ١٩١٨. وبدأ العمل في عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ لتدريب بعض السودانيين كمساعدين طبيين صحة وتم تعيينهم للعمل في ٥٥ شفخانة صغيرة خارج نطاق مستشفيات المدن الحكومية وفي الجزيرة.

وقد أنشئت كلية كتشنر الطبية عام ١٩٢٤ أصلاً لتخريج المساعدين الطبيين. وسببت أمراض أخرى أيضاً القلق وهي البلهارسيا والحمى الراجعة. كانت البلهارسيا والتي تنقلها الديدان، مستوطنة في دنقلا وبعض مناطق كردفان وهذه المناطق كانت تمد الجزيرة بالعمال مما سبب تلوث شبكة القنوات والترع في تلك المنطقة. تم فتح مراكز للعلاج ومحاجر صحية، واتخذت الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة. وقد انخفضت الإصابات في دنقلا من ١٨٪ من السكان إلى ٤٪ الآن. أما الحمى الراجعة والتي ينقلها القمل فقد ظهرت لأول مرة في غرب أفريقيا الفرنسية عام ١٩٢١. ووصلت إلى دارفور عام ١٩٢٦ وببداية عام ١٩٢٧ كانت الأحوال في غاية الخطورة. فقد تسبب المرض في موت عشرة آلاف شخص في المنطقة المتاخمة لحدود أفريقيا الفرنسية، وكان الخوف من انتشار المرض غرباً (أعتقد يقصد شرقاً ـ المترجم) عبر كردفان إلى مناطق وسط السودان. لحسن الحظ تم تفادي ذلك بمجهودات السلطات الإدارية والطبية. كما تمت السيطرة على المرض تماماً باستعمال بودرة الـ د.د.ت التي استحدثت آنذاك.

زاد عدد المرضى الذين تلقوا علاجهم في الفترة بين عام ١٩٢٤ و١٩٤٦ في المستشفيات الحكومية ستة أضعاف، وعدد العمليات إلى سبعة أضعاف وعدد الذين تم علاجهم في العيادات الخارجية عشرين مرة. وفي عام ١٩٣٠ كان هناك ١٤ طبيباً سودانياً مؤهلاً و١٠٦ صيادلة ومساعدي معامل طبية وخلافهم.

أما اليوم فيتكون الجهاز الصحي لوزارة الصحة من ٤٠ مستشفاً عمومي[١] مجهز بأحدث المعدات، ومستشفى للعيون بأم درمان، ومدرسة علوم الصحة العامة بجوبا، ومراكز للإسعافات الأولية ومصحات متنقلة مع القبائل الرحل. إن أهم حلقة في سلسلة الجهاز الصحي هي الشفخانات الريفية ويتراوح عددها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مركز، ويشرف عليها المساعدون الطبيون، ومع أنهم ليسوا بأطباء مؤهلين ولكنهم تدربوا على التشخيص وعلاج الأوبئة المستوطنة كالملاريا والزهري والبلهارسيا، وقادرون على معالجة الحالات البسيطة وتحديد الحالات التي تستدعي نقل المريض إلى مستشفى. ولمعالجة أمراض النساء والأطفال تساعدهم قابلات تم تدريبهن محلياً ويستخدمن الشفخانات كعيادات لهن. ولتكملة خدمات الشفخانة كمركز صحي ريفي فغالباً ما يلحق بها ملاحظ صحة وموظف مختص بالتلقيح (التطعيم - المترجم)، وعندما لا يتيسر ذلك، فإن خدمات الصحة العامة مثل مكافحة البعوض ومنع تفشي الأمراض والتلقيح وتسجيل المواليد والوفيات يقوم بها المساعد الطبي بنفسه. كلما كان ذلك مستطاعاً ويتم نقل المساعدين الطبيين للعمل في منطقة مسقط رأسهم للاستفادة القصوى من خدماتهم.

بخلاف كلية كتشنر الطبية هناك تدريب أيضاً لمساعدي المعامل الطبية والقابلات والممرضين والممرضات وفنييّ التصوير الإشعاعي والصيادلة وبقية موظفي الجهاز الطبي المختلفين. وكان عدد الموظفين المدربين للخدمة في وزارة الصحة في عام ١٩٥١ كالآتي:

١٠٦ أطباء[٢].

٤٤٥ مساعداً طبياً.

٦٤٨ قابلة - بالإضافة إلى ٩ رئيسات.

---

(١) أغلب العاملين بهم سودانيون ومعهم حوالى ٣٩ ممرضة بريطانية مؤهلة.

(٢) ما عدا ٢٨ استقالوا أو فصلوا أو توفوا - ويعمل ٧٨ من بينهم ١٧ بمؤهلات فوق الجامعية.

من العمل في الجنوب الوثني. إن أول من وصل من جمعية المبشرين الكنسية كان ذلك الرجل الموقر من الجميع ورجل الدين الورع المحبوب جداً ـ الأب خلوين هـ. قوين، والذي أصبح بعد عمل مرهق متواصل بنكران ذات في السودان، أصبح مطران مصر ثم مطران السودان[1]. وكان أول الوافدين من قبل الكنيسة المشيخية هو دكتور قِفن أيضاً عام ١٨٩٩ وتمكن بعد مدة قصيرة من عمل مسح لموارد منطقة الشلك في النيل الأبيض، كما افتتح مركزاً عام ١٩٠٢ في جبل دوليب على نهر السوباط.

بينما كان التبشير ممنوعاً في شمال السودان فلم يكن التعليم والعلاج ممنوعاً. وقد تمكن الدكتور هول والسيدة عقليته من جمعية التبشير الكنسية من إزالة كثير من شكوك المواطنين عن نوايا الحكومة. وبدأت الإرسالية بمدرسة بنات في الخرطوم عام ١٩٠٣[2] وأخرى في أم درمان عام ١٩٠٥ ومدرسة بنات في الخرطوم بحري عام ١٩٠٩.

إن الاعتراض على أي شيء يشتم منه رائحة التبشير كان مبنياً على الحذر. فمن الصعب على الجهلاء التمييز بين أعمال سمحت الحكومة لبعض الأفراد بالقيام بها وبين أعمال الحكومة نفسها، فقد كان التعصب الديني لا زال متفشياً في البلاد، وأي تشجيع من قبل الحكومة للمبشرين كان سيتخذ ذريعة من دعاة التطرف لاتهام الحكومة بأنها تحاول تغيير ديانة البلاد. وعندما انحسرت حدة التطرف أصبح عمل المبشرين القيم في الشمال مقدراً من الحكومة ومن الشعب. ومن غير المعقول أن تتم تلك الأعمال وحتى في ذاك الزمن إذا كانت الشكوك تجاه نوايا الحكومة قائمة.

وفي شمال السودان تركز عمل جمعية المبشرين الكنسية في

---

(١) في عام ١٩١٥ أيضاً عمل كمساعد للقس العام في فرنسا. وقد تقاعد عام ١٩٤٦ وهو الآن في عامه الواحد والتسعين. وقد أسست كلية قوين في عام ١٩٤٥ لتدريب القساوسة وعمال الكنائس في مندري في الاستوائية.

(٢) تم تحويلها من الإرسالية إلى الأبرشية عام ١٩٢٨ وأصبحت تسمى مدرسة الاتحاد «اليونتي» العليا للبنات. انظر ترمنغهام كالمصدر السابق، ص١٥.

١٨١ ممرض وممرضة (١٢٠ ممرضاً و٦١ ممرضة).

٢٠ صيدلياً.

١٤ مساعد طبي للتصوير الإشعاعي.

٣٨ ضابط صحة عامة.

١١٩ ملاحظ صحة.

بالإضافة لأعماله العادية فإن جهاز الصحة العامة كان مسئولاً عن صحة آلاف الحجيج الذين يعبرون عن طريق محجر سواكن في طريقهم إلى مكة أو عودتهم منها ويحتاجون للتلقيح والتطعيم والتطهير عموماً. وأثناء تواجدهم في الحجاز تشرف عليهم بعثة طبية سودانية، كما تشرف أيضاً على حجيج البلاد الأخرى، الشيء الذي تقدره حكومة المملكة العربية السعودية كثيراً. كما يستطيع ضباط الصحة السودانيون الآن الجلوس لامتحان المعهد الصحي الملكي بإنجلترا ونيل شهادته.

حظيت مدرسة تدريب القابلات التي أشرنا إليها سابقاً[1] بتقدير رائع من عميد كلية طب الأطفال وأمراض النساء الملكية عند زيارته لها عام ١٩٤٦. «إن ما تقوم به المدرسة والتأثير الذي تنشره، في رأيي، يدعو للإعجاب أكثر من أي شيء آخر عرفته في مجال الطب». وقد خرَّجت المدرسة نحو ٦٠٠ قابلة وتخرج سنوياً في المتوسط نحو ٣٠ قابلة. افتتحت مدرسة ثانية أصغر للقابلات في الأبيض عام ١٩٤٩ وثالثة في جوبا عام ١٩٥٢.

تحدثنا عن الأمراض المنتشرة في السودان ويكفي هنا القول بأن الجدري قد تم استئصاله تقريباً بلقاح اللمف (مزيج من بلازما الدم وكريات الدم البيضاء ـ المترجم) والذي تنتج منه كميات وفيرة في معامل الخرطوم للبحث الطبي. أما مرض النوم فقد تمت مقاومته بإعادة الاستيطان ومكافحة

---

(١) انظر ص١٦٢.

ذبابة التسي ـ تسي، وكانت الإصابات في مجموعها عام ١٩٤٥ نحو ٣٩ إصابة فقط تم التبليغ عنها، علماً بأن الإصابات عام ١٩٢٣ كانت ٨٣٩ في منطقة واحدة فقط. أما الكلازار والذي كان يتسبب في موت محقق، يمكن الآن معالجة ٩٠٪ من حالاته بفضل المجهود البحثي لاستنباط العقاقير العلاجية، الذي بذل بمعاونة كلية ليفربول للطب الاستوائي. أما الالتهاب السحائي فقد انخفضت الإصابات والوفيات به كثيراً بفضل استعمال عقار السلفونومايد ـ والذي بدأت التجربة فيه أول مرة في السودان. كما تم استئصال الحمى الصفراء والتي كانت تشكل خطراً عظيماً، وكذلك تم القضاء تقريباً على مرض الـ (YAWS) (يعرف باسم الجوظ، وهو من أمراض الأعضاء التناسلية، (يسبب البثور ويصبغ الجلد ـ المترجم). أما الجزام فلا تزال تظهر إصابات له وخصوصاً في الاستوائية حيث تم علاج ٨٠٠ حالة في المستوطنات عام ١٩٤٩[١].

خلاصة القول إن الطمأنينة والتعاون حلا محل الارتياب والتوجس الذين عطلا الجهود في السابق، والوقاية أصبحت تسبق العلاج. كما أصبح الطلب على الخدمات الصحية يفوق الإمكانات المتاحة بالرغم من التوسع فيها. وتبلغ منصرفات وزارة الصحة السنوية ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري وهو ما يعادل ٨,٥٪ من ميزانية السودان. وتضاعف عدد المرضى الذين تلقوا العلاج في المستشفيات الأربعين فقط بين عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٥. إنه سجل يحق للسودان وموظفيه، بريطانيين وسودانيين، أن يفخروا به. ساهم البريطانيون بالتدريب المبدئي والمعرفة العلمية والنظام والقيادة. كما أثبت السودانيون أنهم أهل للتلمذة والوراثة[٢].

وتم التصديق على خطة عشرية بتكلفة ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لتوسيع الخدمات الصحية عام ١٩٥١ وقد وافق مندوب هيئة الصحة العالمية

---

(١) «التقرير السنوي» لعام ١٩٤٩، ص١٢٣.

(٢) وحتى كتابة هذا (ديسمبر ١٩٥٣) لا زال هناك موظفين كبار بريطانيين من وزارة الصحة وكذلك في وزارة التعليم في وظائف إدارية وفنية.

(لشرق البحر الأبيض المتوسط) الذي زار السودان بدعوة من حكومة السودان لتقديم المشورة نحو الخطة، وافق على تخصيص المبلغ المطلوب. وأهم سمات تلك الخطة هي فصل خدمة الصحة العامة عن العلاج السريري. وسيرتفع عدد المستشفيات العمومية من ٤٠ إلى ٥٤ بعام ١٩٦٠، وهناك خطة لبناء مستشفيات تخصصية ـ واحدة للدرن وأخرى للأمراض العقلية ـ وكلية طب جامعية وكذلك زيادة الشفخانات بـ ١٥٠ لتصبح ٥٢٠، كما لابد من تخصيص مبالغ لزيادة الموظفين وللمصروفات الجارية. كلنا أمل في أن تستمر مالية السودان قوية لتحمل عبء ذلك المخطط الرائع.

ملحق
دور الإرساليات في التعليم والصحة

دعنا نضيف بعض المعلومات للشذرات التي ذكرناها سابقاً عن دور الإرساليات المسيحية المختلفة في مجال التعليم والصحة.

كان الكاثوليك هم السباقون، فمنذ عام ١٨٤٦ كانوا قد أعلنوا أن وسط أفريقيا سيكون مركزاً للأسقف الرسولي[١]، وبعد ذلك بسنتين وصلت إرسالية نمساوية إلى الخرطوم وأقامت مركزاً. أول محطتين تم افتتاحهما في جنوب السودان تم التخلي عنهما بسبب الوفيات، وكان ذلك مصير الإرسالية الفرنسسكية التي حلت محلهما عام ١٨٦١ وحاولت أن تتمركز في كاكا في أعالي النيل. في عام ١٨٧٥ بدأت مجموعة كاثوليكية أخرى العمل في كردفان وجبال النوبة: وقد اعتقلهم المهدي عام ١٨٨٢ وقضوا سنين عدداً مسجونين في أم درمان[٢].

وبعد إعادة فتح البلاد سنحت الفرصة للإرساليات للعمل التبشيري الطموح، وبالأخص جمعية التبشير الكنسية (بريطانية بروتستانية ـ المترجم) والإرسالية المشيخية المتحدة الأمريكية (طائفة بروتستانية بدون رئيس وإنما مجلس شيوخ ـ المترجم) قررتا الدخول في هذا الميدان الجديد. لم يسمح لهما بالعمل في مناطق المسلمين خوفاً من إثارة التطرف، ولكنهما لم يمنعا

(١) ترونقهام، «نظرة المسيحيين للإسلام في السودان»، ص٩ وما بعدها.

(٢) أحدهم، الأب أو هروالدر، والذي هرب بعد عشرة سنوات من الحبس، رجع للسودان بعد إعادة الفتح.

المستشفى الذي أقاموها في أم درمان عام ١٩١٢. يتكون المستشفى من ٧٥ سريراً وقسم للعيادات الخارجية به ثلاث عيادات بالإضافة لعيادة لمرضى الجذام وتدريب الممرضين والممرضات السودانيين. وملحق بالقرب منها مركزين صحيين للنساء والأطفال ومركز لرعاية الأطفال ودار للأطفال. أما تعليم البنات والذي كان في معظمه في المرحلة الأولية، فكان يتم في أم درمان وعطبرة وود مدني. ومن المحزن أن نقرأ[1] أن العجز المالي الكبير تسبب في تخفيض خدمات المستشفى في أم درمان وفي أماكن أخرى.

كانت للإرسالية المشيخية الأمريكية مدرسة للبنين خارجية (أولية وابتدائية) في أم درمان، ومدرسة داخلية للبنات في الخرطوم بحري ومدرسة قروية ومزرعة في النيل الأزرق.

ولكن معظم عمل الإرساليات كان في الجنوب حيث لم تفرض الحكومة أي قيود على المبشرين إلى عام ١٩٢٦. هناك ومنذ الأيام الأولى قامت الحكومة بتخصيص «مناطق نفوذ» محددة ليعملوا فيها حسب إمكاناتهم وذلك لتفادي التنافس بين الإرساليات وخصوصاً بين الكاثوليك والطوائف الدينية المسيحية الأخرى. ولولا ذلك التقسيم لأدى ذلك إلى الفرقة بين المسيحيين بدلاً من توحيد الهدف، كما ظهر في مناطق أفريقية أخرى. في شرق أعالي النيل كانت «إرسالية السودان الداخلية»، والتي أبعدها الطليان من الحبشة عام ١٩٣٨، هي الرائدة. ولها مركز للعلاج في عيادات خارجية للدينكا في المناطق المجاورة للرنك وملوط وشرق ذلك. أما الإرسالية المشيخية الأمريكية، وبعد تأسيسها لعملها في جبل دوليب لخدمة الشلك، افتتحت مركزاً في الناصر للعمل وسط النوير على نهر السوباط عام ١٩١٢ وآخر في أكوبو وسط الأنواك عام ١٩٣٩. أما الكاثوليك فكان عملهم موزعاً بين الشلك والنوير ويقدمون تدريباً مقدراً للأعمال اليدوية بالإضافة لغرس الفضيلة والإيمان وتوفير العلاج.

---

(١) «التقرير السنوي» لعام ١٩٥٢، عن جمعية الكنائس المصرية السودانية.

يجب أن نؤكد مرة أخرى أن هذه المذكرة معنية فقط بخدمات الإرساليات التعليمية والصحية. إنه لعمل عظيم قامت به عصبة من الرجال والنساء المخلصين، وفي ظروف بالغة المشقة والخطورة، مضحين بكل شيء في سبيل عقيدتهم وهادفين إلى تحسين أحوال مجموعة من البشر في غاية التوحش والهمجية، ومحققين «تنصير كل ما هو قيم ومتأصِّل في الخبرات والتجارب الأفريقية السابقة»[1]. ولا ندري ما يخبئه التاريخ. لقد قيل بصدق «إن قوة الإسلام تكمن في التكافل الجماعي»، و «على إجماع الأمة على مبدأ الوحدة الجماعية» و «إنه مصدر قوة اجتماعية وسياسية لتحقيق الأهداف الوطنية»[2]. وكانت أعمال الإرساليات تبدو، بدون وجه حق، كأنها متعارضة مع تلك الأهداف، ولذلك كان هناك توجس تجاهها من السودان المسلم وهو يطالب بالحكم الذاتي والاستقلال. والسؤال هو: بعد أن يحقق السودان أهدافه، وبدون أن تكون لديه أي دواعٍ للخوف من مستقبله السياسي، هل سيمارس التسامح ويقبل مساعدة الإرساليات لتحقيق الهدف الجماعي في تقديم خدمات اجتماعية أفضل؟ قد يحدث ذلك، لأن التعليم وسع وجهات نظر السودانيين. لقد وافقوا على مبدأ الحرية والمساواة كحقوق أساسية في دستور الحكم الذاتي، وسيكونون مطالبين بانتهاج سياسات متناغمة مع النهج المتحضر الذي تسير عليه دول العالم الأخرى. إضافة لذلك فيجب الأخذ في الاعتبار أن الجنوبيين سيُمثلون بقوة في البرلمان، ولن ينسوا دور المبشرين في تطورهم، كما لن ينسوا خطايا الشماليين السابقة.

---

(١) أدوين و. سميث، «المقعد الذهبي»، ١٩٢٦، ص٢٦٠.

(٢) ترمنغهام، المصدر السابق، ص٤٤ و٤٥.

الفصل الحادي عشر

النيل ومشاريع الري الكبرى

نيل مصر العظيم كان أعجوبة وإغراء للبشرية لآلاف السنين: أعجوبة، لأنه ظهر من المجهول ليحول الصحراء إلى أرض خصبة، وليمنح الحياة، أو يهدد بالكوارث ملايين البشر؛ وإغراء، لأن الثروة التي أوجدها هيجت جشع امبراطوريات الشرق الهمجية - بابل وآشور وفارس، وبعد زوالها، طمع الفاتحين العظام من العالم الغربي تباعاً من الإسكندر الأكبر وإمبراطور روما إلى نابليون.

طوال قرون تاريخه كان النيل يجري من منابعه القصية إلى البحر الأبيض المتوسط ولا من متحكم فيه أو متنبئ بأفعاله. ولكن فقط في الخمسين سنة الماضية تضافرت المعرفة التي جمعت بكد وتعب خلال قرن من الزمان، مع البراعة الهندسية التي أُتيحت والاستقرار في مناطق بدايات النهر، وتدبير التمويل، لإمكانية الشروع في تلك المشاريع الضخمة التي ستكبح جماح الطبيعة من وراء خط الاستواء وإلى البحر الأبيض المتوسط، وتجلب الخير والآمان لمصر حيث يعيش ١٩,٠٠٠,٠٠٠ من البشر على ٦,٠٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية، ويتكاثرون بسرعة فائقة مما سيعني تجاوز عددهم لأي زيادة في الأراضي الزراعية. وكون السودان سيستفيد من تلك المشاريع فلا شك فيه، ولكن ما يعني لمصر الحياة أو الموت، يعني الكفاية أو الضيق بالنسبة للسودان.

إن المهمة ضخمة للغاية وستستغرق عقوداً من الزمن وتكلف الملايين من الجنيهات لإكمالها. ويجري التصدي لها، كما يجب أن يكون التصدي

إذا رغبنا في إدراك النجاح، باعتبار أن جميع النيل من منظور هندسي، هو وحدة واحدة، وأن أي مشروع مهما كان غرضه زيادة الرقعة الزراعية، أو تقليل الكوارث، يجب أن يربط بباقي المشاريع، كل يؤدي دوره في تنسيق متكامل لتحقيق الغاية المنشودة. إن كان الغرض هو تخزين احتياطي مياه، أو مجرد تنظيم جريان المياه، أو تطهير المجرى من العوائق، أو منع الفاقد بسبب التبخر، فلابد من التأكد أن أي تأثير فرعي أو مباشر لأي مشروع على المشاريع الأخرى لابد من أن يؤخذ في الاعتبار عند دراسته. وإنه لمن نافلة القول أن النجاح لن يتحقق إلا إذا تمت موافقة جميع الدول التي تشارك في حوض النيل.

تعتبر منظومة النيل العامة، بالمقارنة، بسيطة فمياهه تنشأ من الأمطار الغزيرة التي تأتي، كما يعتقد الآن، من جنوب المحيط الاطلنطي ومن المحيط الهندي، وتهطل في مرتفعات وسط أفريقيا والحبشة، وتشكل مستودعات البحيرات العظمى سدوداً طبيعية. إن المكونات الثلاثة الرئيسية للنيل هي: الأنهار التي تغذيها البحيرات العظمى في وسط وشرق أفريقيا، والروافد الاستوائية التي تتجمع فيها مياه الأراضي التي تقع شمال شرق حوض نهر الكنغو، والأنهار التي تجري من الحبشة. والمكونان الأول والثاني تمثلهما في السودان مستنقعات نهري بحر الجبل وبحر الغزال العميقة حيث يتوغل النيل:

«ناسيا جريانه السريع
من قمم جبال باميرحيث مهده،
ليتلوى ويهيم بانهزام»

(القصيدة للشاعر والأديب الإنجليزي ماثيو أرنولد يصف فيها نهر الأكسوس في الهند الذي ينبع من جبال عالية ويندفع بسرعة إلى أن يصل إلى مناطق رملية وأعشاب نهرية تعيق مجراه وتفقده قوة اندفاعه ـ المترجم).

ويتوحل في نباتات المستنقعات ويتجمع ليكوّن نهراً واحداً ـ النيل الأبيض ـ قرب ملكال. وهناك يلتقي بنهر السوباط والذي تتجمع فيه مياه

نهر البارو والبيبور الذي يندفع كفيضان من الشرق بين شهر يونيو وشهر أكتوبر ويساهم بحوالى نصف ما يفرغه النيل الأبيض من مياه.

أما المكون الثالث فهو النيل الأزرق والذي يبدأ في جبال الحبشة العالية ويجري منحدراً بشدة من بحيرة تانا عبر وادٍ ضيق إلى السودان، ومتغذياً بعدد من الروافد قبل أن يصل الحدود بالقرب من الرصيرص، وكذلك بفيضان رافدين آخرين ـ الرهد والدندر ـ اللذين يساهمان بحوالى ١٠٪ من جملة مياه النيل الأزرق. ومتغذياً أيضاً بمياه أمطار الربيع التي تهطل في المرتفعات، ومن ثم يلتقي بالنيل الأبيض في الخرطوم في أواخر شهر يونيو، محملاً بالطمي الأحمر، ويجري سريعاً وهادراً إلى شهر سبتمبر. ثم يبدأ مستواه في الانخفاض وبنهاية العام يفقد قوته. وفي إبريل تقل مياهه إلى ٢,٥٪ فقط من مياهه أثناء فيضانه. من الخرطوم يجري النيل ببطء في عزلة رائعة لمسافة ٣,٠٠٠ ميل ليصب في البحر الأبيض المتوسط، متلقياً مساعدة واحدة ـ وتلك فقط من يونيو إلى أكتوبر ـ من مجموع فيضان نهري أتبره وسيتيت اللذين ينبعان من شمال شرق بحيرة تانا، ويصبان في النيل في نقطة تبعد مائتي ميل شمال الخرطوم. وتتخلل النيل أثناء مجراه من الخرطوم إلى حلفا ولمسافة ٩٠٠ ميل الشلالات الصخرية التي تعيق الملاحة وتضطره للانحراف.

يغطي حوض النيل الكلي أكثر من مليون ميل مربع وطول مجرى النيل من منابعه البعيدة بالقرب من بحيرة تنجانيقا حوالى ٤,٠٠٠ ميل، والمسافة بين بحيرة فكتوريا والبحر الأبيض المتوسط حوالى ٣,٥٠٠ ميل منها ٢,١٤٤ ميل داخل السودان (بانحدار يبلغ ١,٦٠٠ قدم فقط لكل المسافة) وحوالى ١,٢٠٠ ميل من الخرطوم لحدود السودان الجنوبية. وهنا في هذه المساحة الأخيرة، تكمن المشاكل العويصة، حيث الفاقد من المياه، لسبب أو لآخر، كبير لدرجة أن ما يجود به النيل الأبيض لمصر لا يزيد عن ١٠٪ من الفيضان، علماً بأن النيل الأبيض هو المصدر الرئيسي لمياه مصر خلال فترة انخفاض النيل.

إن الغرض من التحكم في النيل باختصار شديد هو ترشيد المياه

المتاحة والتي تتفاوت بين موسم وآخر لمقابلة الطلب الذي لا يتغير طوال العام، وأيضاً تحسين المستوى. هناك أربع مشاكل متداخلة: أولاً التخزين السنوي ـ أى تخزين الفائض من مياه الفيضان التي لا يمكن الاستفادة منها في زمن الفيضان للاستفادة منها في فترات انخفاض النيل ـ ولابد أن نتذكر أن مياه النيل الأزرق ونهر أتبره المحملة بالطمي لا يمكن تخزينها إلا على حساب ملء الخزانات شمال الخرطوم بالطمي. ثانياً تقليل الفاقد من المياه الجارية حالياً. وثالثاً التخزين فوق السنوي أو القرني ـ أي زيادة حجم المياه من منابع النيل بتخزين احتياطي أكبر في سنوات الوفرة للاستفادة منها في سنوات العجز. إن تغطية عجز سنوات متواصلة لا يمكن تحقيقه إلا من البحيرات الاستوائية ولحد ما من بحيرة تانا. أما المشكلة الرابعة فهي الحماية من أضرار الفيضانات.

إن ضخامة المهمة لا يمكن تصورها إلا إذا فحصنا كل مشروع على حدة. ولن نتمكن من التركيز فقط على المشاريع التي ستقام في السودان لأن كل المشاريع يعتمد بعضها على بعض، كما وأن الحدود الدولية المرسومة اصطناعياً والتي قد تكون مهمة ومناسبة من ناحية سياسية، ليست لها أهمية من منظور هندسي بحت. كل مشاريع الري المزمع قيامها على النيل الأبيض خطط لها المصريون وسيقومون بتمويلها وتشييدها لمصلحتهم الخاصة وبدون اعتبار لما يترتب على ذلك من آثار جانبية على السودان وشعبه، ولكن يتوقع السودان مستقبلاً، بدون شك، أن يشارك في المنفعة وأن يدفع نصيبه من التكاليف.

إن أكثر المشاريع تطوراً، والذي يقع في أقصى الجنوب هو خزان شلالات أوين والذي يجري تشييده بالقرب من شلالات ريبون في يوغندا، والغرض منه هو تحويل بحيرة فكتوريا بمساحتها البالغة ٢,٦٠٠ ميل مربع والتي تتربع على الهضبة العليا بين فرعي الوادي المتصدع، إلى مستودع ضخم ودائم ـ وفي الواقع أضخم مستودع مياه في العالم ـ وبالإضافة للتخزين في بحيرة ألبرت سيوفر ذلك لمصر مخزوناً سنوياً ولعدة سنوات أيضاً. كما ستستفيد يوغندا في ذاته الوقت من بناء محطة توليد الطاقة

الكهرومائية التي يولدها الشلال. ولكن لن يستفاد من هذا المشروع الكبير إلا إذا انتهى العمل في المشروع الآخر والأكثر أهمية وصعوبة، ألا وهو مشروع شق القنوات وتطهير منطقة جنوب السودان من أعشاب النيل - (السد).

أمّا المشروع الثاني فهو مشروع قناة جونقلي وحواجزه والذي يشمل قناة من جونقلي - بين منقلا وملكال إلى مصب السوباط بمسافة ١٧٥ ميلاً. والغرض من ذلك هو تمكين جريان المياه من بحيرة ألبرت من تجاوز مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف الكبرى ويحول دون تدفق المياه فيها وبالتالي ضياعها. وبهذه المناسبة سيسبب هذا المشروع مشاكل إدارية خطيرة حيث ستتغير طريقة حياة مئات الآلاف من الرعاة، كما ستتأثر قبائل عرب البقارة في الشمال والقبائل النيلية في الجنوب من ضياع حقوق رعيهم المتوارثة وعاداتهم بطول المسافة من جوبا إلى كوستي والتي تبلغ ٩٠٠ ميل على ضفتي النهر. إنه من الصعب جداً، تحت أي ظرف كان، إقناع بشر بدائيين لتغيير طريقة حياتهم المتوارثة من قرون، لمصلحة آخرين، بأنه عمل مبرر أو مرغوب فيه حتى لو كانت هناك بدائل مفيدة تعرض لهم، والبدائل غير ملموسة وإنما مجرد تخمين. وأفضل ما يرجى من تفادي الاضطرابات وعدم الرضا هو حقيقة أن العمل بالضرورة لابد من إنجازه ببطء، وعلى مراحل متباعدة في فترة قد تصل لخمسة وعشرين عاماً، والتصدي للمشاكل متى ما برزت في ضوء الخبرة التي اكتسبت.

ثمة معضلة أخرى تبرز في حالة إعادة توطين عدد من الجماعات المختلفة في مناطق جديدة. سيظل الخطر من الفيضانات في سنوات الأمطار الغزيرة قائماً، والسودانيون يصرون منذ الآن بأن تكون وسائل التخزين التي توفرها البحيرات العظمى من السعة التي تمكن التحكم الكامل على ما يفيض من مياه. قد تكون كل المشاكل من وجهة النظر الهندسية ثانوية وأن حلها من مسئولية الآخرين، وهذا صحيح بدون شك، ولكن من وجهة نظر الإداريين فهي مشاكل مرعبة ومحفوفة باحتمالات يكره المرء أن يتأملها.

وتسهل مشكلة التحكم في النيل كلما اتجهنا شمالاً. فقد انتهى العمل في خزان جبل أولياء الذي يقع حوالى خمسة وعشرين ميلاً جنوب الخرطوم، والذي تم التصديق الرسمي على إنشائه في عام ١٩٢١. ويستفيد الخزان من مياه النيل الأبيض البطيئة الجريان والتي يدفعها النيل الأزرق، عند فيضانه المندفع، إلى الوراء لمسافة ثلاثمائة ميل إلى جنوب الرنك، لتكون بركة ضخمة تغطي نفس المنطقة التي سيقوم عليها مشروع قناة جونقلي، ومن ثم يمتلئ المستودع خلال تلك الفترة وبعدها. وترسل تلك المياه التي تم تخزينها إلى مصر بين فبراير ومايو، قبل الاستفادة من المياه المخزنة في أسوان لتفادي الفقد الباهظ بسبب التبخر.

سبق أن برزت مشكلة التغيرات التي تطرأ على أراضي ضفتي النهر بسبب الفيضانات الكبيرة وتم التصدي لها. كان لابد من تعويض من فقدوا أراضيهم وإعادة توطينهم في قرى جديدة وإيجاد وسائل معيشة بديلة لهم. ولهذه الأسباب مجتمعة منحت حكومة مصر حكومة السودان مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري. وقد تمثل إيجاد البدائل المعيشية بشق قناة من الجزيرة لري ٣٨٠٠٠ فدان وإقامة مشاريع طلمبات. واقتصر إيجار تلك الأراضي على المتضررين من الخزان. ويزرع في تلك الأراضي القطن والمحاصيل الغذائية والأعلاف بنظام تعاوني مشترك كما هو الحال في مشروع الجزيرة[١]. وبنهاية عام ١٩٤٩ تم صرف حوالى ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من ذلك المبلغ وكان متبقياً مبلغ ٣٢٨,٠٠٠ جنيه بما فيه الفوائد التي تحققت[٢].

يبقى أن نذكر شيئاً عن الخزان المزمع إنشاؤه على النيل في الشلال الرابع[٣]. وهدف مصر من إنشاء هذا الخزان هو الحماية من الفيضانات ـ

---

(١) انظر الفصل الثاني عشر لتفاصيل أوفر.

(٢) «التقرير السنوي» لعام ١٩٤٩، ص٢٥ و٢٦ و٢٤٣.

(٣) أوقفت مصر المشروع مؤخراً وهي تبحث الآن كبديل إمكانات خزان جديد ضخم في منطقة أسوان.

غير ملزمين ببنودها إلى الأبد. وكدلالة منذرة لما يتوقع أن يحدث، نجده في البيان الذي أدلى به وكيل وزارة الري السودانية في مايو ١٩٥١، في الجمعية التشريعية. فقد ذكر أن اتفاقية مياه النيل «قد صممت لمقابلة أحوال زمنها والمستقبل القريب لذلك الزمن، ولكن بدون المساس باحتمالات المستقبل البعيد» . ثم واصل شرحه لنظام تخصيص مياه النيل الأزرق الحالي في فترات السنة المختلفة مما يفهم منه ضمناً أنه نظام غير منصف للسودان. ومضى للقول بأن اتفاقية ١٩٢٩ «قد استنفدت أغراضها. وأن السودان يحتاج لكميات أكبر بكثير مما منحته له الاتفاقية، وأن حكومة مصر قد اعترفت بذلك». ولكنه تساءل: من أين ستأتي المياه الإضافية؟ والإجابة تكمن في إنشاء مشاريع ري جديدة، وقد تصور المتحدث إمكانية تشييد خزان لاستخدامه لفائدة السودان فقط، على النيل الأزرق، إذا لم يتم تنفيذ خزان بحيرة تانا. وقد أمن على صحة حقوق مصر المكتسبة وجدوى التعاون المستقبلي ولكنه أضاف كلمات ذات مغزى: «ولكن من الواضح أيضاً أن الآراء لن تتوافق دوماً»[1].

تم التوصل في أكتوبر ١٩٥٢ إلى اتفاق بين الحكومتين (السودانية والمصرية) يشمل تعلية خزان سنار وبناء خزان في الشلال الرابع وكذلك آلية لتفصل في تقسيم المياه الزائدة التي ستتوافر، على الطرفين. تقضي بنود الاتفاقية بأن تتوصل مصر في هذا الصدد إلى اتفاق مع السودان قبل البدء في أي مشاريع جديدة[2]. لا بأس من ذلك، ولكن العهد الجديد لم يبدأ بعد ومن غير المحتمل أن يكون مساره سهلاً.

مما لا شك فيه أن قيام كيان دولي مشترك يضمن التعاون المشترك لتنمية واستعمال مياه النيل بين مصر والسودان ودول شرق أفريقيا والحبشة، لهو شيء مرغوب فيه، ولكن بما أن أياً من تلك البلاد لن توافق طوعاً على التنازل عن حقوقها السيادية، فلابد من الاستمرار في عقد اتفاقات

(١) انظر: عباس ص٢٣ ـ ٢٨.

(٢) انظر خطاب و. ف. الان للتمايز اللندنية بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٢.

أي حفظ مياه الفيضانات في مستودع وتخفيض مستواها إلى أحجام آمنة. كما سيستخدم لحجز مياه آخر أيام الفيضان للاستعمال في مصر في فترة انحسار النيل. وستغمر المياه مساحة تبلغ ١٢٥ ميلاً إلى نقطة قريبة من أبو حمد. ولحسن الحظ فإن الوادي في تلك الجهة غير مكتظ بالسكان.

تقع بحيرة تانا على ارتفاع ٦,٠٠٠ قدم في مرتفعات الحبشة. وقد كانت فكرة بناء خزان جنوب شرقي البحيرة تراود الأذهان لمدة خمسين سنة مضت. كانت الفكرة الأولى هي تخزين فائض المياه السنوي، ثم تعدلت الآن لتشمل التخزين السنوي والتخزين فوق السنوي وحتى تخزين الاحتياطي الإضافي من المياه. ومع أن بحيرة تانا نفسها وبدون روافدها تغذي النيل الأزرق بسبعة في المائة فقط من مياهه، إلا أن المشروع سيتمكن من تخزين مياه سنوية لاستعمال مصر والسودان، وقد يتمكن أيضاً من تخزين مياه طويلة الأجل لمقابلة الطوارئ. وقد حالت التعقيدات السياسية والتوجس في الماضي دون الوصول لاتفاق[1]. ولكن يبدو الآن أن الأحباش لديهم رغبة في استثمار مياه بحيرة تانا والنيل الأزرق لمصلحتهم الخاصة لتوفير الكهرباء، ولحد ما، للري المحلي. وهذا العامل قد يفاقم المشاكل.

وبالإضافة لذلك فإن السودان يدرس إمكانية تشييد خزان على النيل الأزرق بالقرب من الروصيرص كجزء من مشروع خزان بحيرة تانا. وبالنسبة للسودان فإن هذه المشاريع مهمة للغاية حيث ستسمح بزراعة مساحات شاسعة إضافية في منطقة زراعة القطن بالجزيرة، والقطن هو مصدر الدخل الرئيسي للسودان. وعندما طرحت فكرة مشروع بحيرة تانا في السابق لم تكن إمكانات السودان المالية تسمح بالمساهمة بنسبة كبيرة، ولكن المبدأ الذي اقترحته عام ١٩٢٠ لجنة مشاريع النيل، والتي درست الموضوع برمته من جميع نواحيه، كان مقبولاً ـ سوف تبني مصر الخزان وتدفع تكاليفه

---

(١) لاتفاقية ١٩٠٢ بين بريطانيا العظمى والحبشة لحماية السودان من التدخل بجريان المياه من بحيرة تانا، انظر ص٨٦٠.

مبدئياً، وتستفيد من كل المياه المتوافرة منه في الأول، ولكن المياه في أعالي النيل الأزرق سوف تخصص بنسب متزايدة للسودان على حسب حاجته، ومتى ما احتاج لها لزيادة الرقعة المزروعة في مشروع الجزيرة، على أن يدفع السودان حينئذ نسبة من تكاليف الخزان توازي نسبة استعماله للمياه. وبما أن السودان لم يعد بلداً فقيراً ومصر لم تعد بلداً غنياً كما كانت عليه حالتها في تلك الأيام، فمن المتوقع أن يتقاسم البلدان تكاليف خزان بحيرة تانا، إذا ما تحقق، منذ البداية.

انتهى العمل في خزان سنار (مكوار) عام ١٩٢٥، وهو يقع حوالى ٣٣٣ ميلاً جنوب الخرطوم على النيل الأزرق. ويرتفع سطح بحيرته، والتي تمتد جنوباً إلى حوالى ٧٥ ميلاً، بين يوليو ونوفمبر لتتمكن من تغذية القناة الرئيسية التي تروي سهل الجزيرة بالانسياب. أما مياه مصر فإنها تمر عبر الخزان وإلى النهر. سنورد بعض تفاصيل مشروع الجزيرة في الفصل القادم ويكفي أن نذكر هنا أنه قد تم تقريباً الاتفاق بين مصر والسودان على تعلية أعلى مستوى لمياه المستودع لمصلحة السودان للحد الذي يمكنه من زيادة الرقعة المزروعة.

وبما أن بناء مصر لمشاريع ري ضخمة على النيل الأبيض سيشكل مضايقات إدارية كثيرة لحكومة السودان، وبما أن السودانيين بالرغم من التوقيع على الاتفاقيات قد لا يرغبون في تحمل المخاطر من أجل «جمال عيون» مصر، وقد يصرّون على ذلك في أي وقت، كثمن لتعاونهم، وهو شيء ضروري، على المطالبة بنصيب أكبر مما يتحصلون عليه حالياً، فقد تم تقديم اقتراح غريب (لا يذكر المؤلف ممن ولكن المعنية مصر كما يفهم - المترجم) يطالب بتأخير منح السودان الاستقلال إلى أن تتم الموافقة على نظام يتحكم على كل النيل تشرف عليه منظمة دولية محايدة. إن الضمانات الدولية لاتفاقيات مياه النيل وتشكيل سلطة دولية لتطوير مياه النيل قد تم تضمينها في المقترحات التي قدمتها الحكومة البريطانية لمصر في أكتوبر ١٩٥١. ولكن بغض النظر عمّا إذا كان ذلك الاقتراح «أخلاقي» أم لا، فالواقع ان تأجيل استقلال السودان من الناحية السياسية أصبح غير عملي.

وأقصى ما يمكن قوله هو أن مصالح مصر مهما كانت أهميتها فإنها لا تنفي مطالب السودان المعتدلة في حصة من المياه أكبر بكثير مما تتمتع به. إن المبدأ القائل بوجوب احترام الري المكتسب، وأن لمصر، كما جاء في تقرير لجنة ملنر عام ١٩٢٠ «حق غير قابل للإلغاء في الحصول على مياه كافية ودائمة لاحتياجاتها الزراعية الحالية، ولنسبة عادلة من أي زيادة تتحقق نتيجة التقدم الهندسي، باختصار أنه يعني قد تم قبول مبدأ أولوية مصر في مياه النيل بموجب الحق المكتسب لكل الأزمان. وقد قبل المبدأ عندما كونت لجنة دولية عام ١٩٢٥» بغرض دراسة الأسس التي يبنى عليها الري (في السودان) وتقديم توصيات بشأنها مع الاحتفاظ الكامل بحقوق مصر وبدون أضرار بحقها التاريخي والطبيعي[١]. وقد نصت عليه اتفاقية مياه النيل بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٩ عندما اتفقت حكومتا بريطانيا ومصر على:

(أ) «ألا تقام بغير اتفاق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر».

(ب) إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو إتخاذ أي إجراءات لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، تتفق مقدماً مع السلطات المحلية على ما يجب إتخاذه من إجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأساً».

إن اتفاقية ١٩٢٩ لا زالت سارية المفعول، ولكن الخلفية ككل ستتغير بنيل السودان لاستقلاله. سيدفع السودانيون، بدون شك، ولو أنهم يقبلون في الوقت الحاضر الاتفاقية، أنها أبرمت بين بريطانيا ومصر، وأنهم

---

(١) الأمر ٣٣٤٨ لعام ١٩٢٩. انظر أيضاً الملخصات الجيدة المضمنة في «تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية» لعام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩.

محددة لتلك الأغراض بين تلك الدول بالمفاوضات المباشرة. إن أول الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق نظام تحكم شامل مشترك قد تبدأ بتشكيل لجنة فنية تمثل فيها كل الدول ويرأسها شخص محايد لتتولى الإشراف على مسار الاتفاقات السارية، وتجهيز التقارير عن المشاريع التي تتقدم بها أي دولة، وتأثير تلك المشاريع على الدول الأخرى، وجمع وتسجيل ونشر الإحصاءات.

أما في ما يتعلق بالسودان ومصر، فهناك عاملان أساسيان لابد من أخذهما في الاعتبار. أولاً: إن «حقوق مصر الطبيعية والتاريخية:» لا تعني «كل النيل»، وإنما «الري القائم». منذ القرن التاسع عشر كانت مصر تغلق مصب فرعي النيل في دمياط ورشيد خلال المواسم المنخفضة الفيضان، واستعمال كل مياه النيل الجارية طبيعياً في تلك المواسم للري. وذلك هو الفائض من الفيضان والذي يمكن تخزينه «في الوقت المناسب» والذي يُقتسم بين مصر والسودان. وثانياً: هناك اختلاف واضح في طبيعة الزراعة بين البلدين. في مصر تزرع المحاصيل الشتوية ـ أساساً الحبوب والخضر ـ في فترة الفيضان وتحصد لغاية شهر مارس أو بعد ذلك، ثم تتبعها زراعة المحاصيل الصيفية ـ أساساً القطن والأرز ـ والتي يمكن زيادة أو تخفيض مساحاتها حسب توافر المياه ـ أي على حسب حجم الفيضان السابق. تلك المرونة لا يتمتع بها السودان، حيث لابد من زراعة كل المحاصيل الرئيسية في وقت الفيضان، ولابد من معرفة المياه المتاحة سلفاً ـ تحدد بكمية يمكن أن تؤمنها كل الفيضانات باستثناء الفيضانات المنخفضة الإيراد بصورة غير عادية.

الفصل الثاني عشر

ثمار الأرض

١ - مشروع الجزيرة

جلب مشروع الجزيرة الغنى للسودان، كما ضرب في نفس الوقت مثلاً باهراً لما يمكن أن يتحقق في دولة أفريقية، إذا ما تضافرت عوامل التجارب المتأنية، مع البحث العلمي، والكفاءة الإدارية الحكومية، والتجارية، والشراكة التعاونية بين الدولة والمؤسسة التجارية، ومثابرة وكد المواطنين. قبل الحرب العالمية الأولى كانت ثروات السودان ضئيلة للغاية. المناطق الجنوبية كانت بالطبع بدون تنمية، وفي مناطق الشمال كانت المحاصيل الغذائية، على أحسن الفروض، تكفي فقط للحاجة المحلية، وعندما تفشل الأمطار فإنها، لا تكفي لتغطية تلك الاحتياجات البسيطة. كان الري محصوراً في طلمبات قليلة وبمياه الفيضان على ضفتي النهر. وأما الصادرات الأساسية فقد كانت الصمغ العربي مع كميات قليلة من الجلود، والعاج، وريش النعام وخلافه، وبعض الماشية. كانت الحاجة ملحة لإيجاد محصول نقدي، وقد وقع الاختيار على القطن طويل التيلة والذي تمت تجارب لزراعته بكميات صغيرة في الأراضي التي تغمرها مياه نهري القاش وبركة على سفوح جبال أريتريا، وبالمضخات في الزيداب بمديرية بربر. وقد أظهرت الأبحاث أن السهل الواقع بين زاوية النيل الأزرق والنيل الأبيض والذي تبلغ مساحته حوالي خمسة مليون فدان من الأراضي المشبعة بطمي النيل، يصلح أيضاً لهذا الغرض، بالإضافة لزراعة المحاصيل الزراعية في دورات متناوبة.

إن أولى الخطوات التي اتخذت كانت تسوية وتسجيل الأراضي لإثبات وتأمين الحقوق الخاصة القائمة. استمر عمل اللجنة سبعة سنوات من عام ١٩٠٦ إلى ١٩١٢، والذي تعقد بسبب عدم التأكد من الحدود والحاجة للنظر في آلاف الدعاوى، بعضها على حق، وبعضها على باطل، وكلها متضاربة، وعادة السكان في التنقل، وقبل كل شيء قوانين الشريعة الإسلامية الخاصة بالميراث والتي تكفل لأي رجل أو امرأة أو طفل على قيد الحياة، ويقطن على بعد مئات من الأميال، الحق في المطالبة بإرثه والذي قد لا يتجاوز بضع بوصات من الأرض. وعند الانتهاء من البت في المطالبات وإجراء المسح التفصيلي، قامت الحكومة بإيجار كل المساحة من أصحابها المسجلين إجبارياً، بالإيجار الجاري للأرض البور قبل قيام المشروع. ثم بعد تقسيم الأرض إلى وحدات متسقة لتتناسب مع متطلبات الري النظامي، أعيد تخصيصها مرة أخرى لأصحابها كحواشات بمساحات متساوية، وبقدر الإمكان في نفس مكان أراضيهم السابقة.

وفي غضون ذلك تم التأكد من إمكانية بناء خزان بسنار من الناحية الهندسية. وقد كان من رأي المستر سي. دي. دبوي، مدير فرع خدمات الري السوداني والذي بدأ عام ١٩٠٥، كان من رأيه في عام ١٩٠٨ «أن قناة الجزيرة هي الأمل الأكبر للسودان. فمن الصعب أن يتخيل، بدون القيام بهذا العمل، كيف سيتمكن السودان من الاعتماد على نفسه على نحو مرضٍ». أثار المشروع اهتمام لانكشاير (المقاطعة الإنجليزية في شمال غرب إنجلترا والتي تتخصص في صناعة الملابس القطنية ـ المترجم)، وقام مندوبون في اتحاد منتجي القطن البريطانيين بزيارة الموقع عام ١٩١٠. وقد اتخذ القرار ببناء الخزان وشق الترعة الرئيسية لتحمل المياه بالانسياب للأرض المراد ريها في مطلع عام ١٩١٤. وقد سبق للحكومة البريطانية أن أجازت قانوناً: «قانون قرض لحكومة السودان» في عام ١٩١٣ بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني وبفائدة محددة بـ ٣,٥٪ تضمنها الحكومة البريطانية، تصرف أساساً على ري الجزيرة وثانياً لامتداد خطوط السكك الحديدية وثالثاً لأعمال الري الصغرى. وقد تم البدء في العمل في نفس

العام (١٩١٤) وتوقف بسبب الحرب، ولكن تم استئنافه بمجرد سماح الظروف بذلك. وقد تبين أن ذلك المبلغ لا يكفي، ولذلك تمت زيادته إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني عام ١٩١٩ وإلى ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني عام ١٩٢٤[١]. وبنهاية عام ١٩٢٥ كان العمل قد أنجز ببناء الخزان وشق الترعة الرئيسية وتم ري[٢] ٣٠٠,٠٠٠ فدان[٣] كما بدأت محطة أبحاث متطورة لدراسة تربية النباتات، وكمياء التربة، ومحاربة الآفات، في ود مدني، عملها.

لقد منحت اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ السودان نصيباً محدوداً جداً من المياه لحماية مصر من نقصان حقها المكتسب. وقد قدر التحديد على أساس أقصى نسبة تصريف في الترعة الرئيسية في زمن الفيضان، وفي زمن انحسار النيل على حجم مياه معين مبني على محتويات الخزان.

في الوقت الراهن يغطي المشروع مليون فدان ومخطط له توسع سنوي بمعدل ٥٠,٠٠٠ فدان ليبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ كمساحة قصوى، ولكنه سيتوقف على زيادة المياه من تعلية الخزان الحالي وبناء خزان آخر إما على بحيرة تانا أو في السودان في الرصيرص. إن نظام القنوات فريد في نمطه حيث يتيح التخزين ليلاً في القنوات الفرعية وتطلق المياه فقط في النهار لري الأراضي.

كانت الشراكة في المشروع إلى عام ١٩٥٠ عندما تم تأميمه، تتمثل

---

(١) لقروض السودان انظر: الفصل الثالث عشر.

(٢) الفدان وحدة مساحة والقنطار وحدة وزن ويكثر استعمالهما في هذا الفصل والفصل القادم. الفدان عبارة عن ١,٠٣٨ فدان إنكليزي، أما القنطار فأوزانه تختلف. في مشروع الجزيرة ومشاريع الطلمبات ومشروع القاش بكسلا يساوي القنطار للقطن الزهرة (الغير محلوج) يساوي القنطار ٣١٥ رطلاً سودانياً أي ما يعادل ٣١١,٨٥ لبرة بريطانية. أما القنطار العادي فيساوي ١٠٠ رطل سوداني أو ٩٩ لبرة بريطانية، ويستعمل للقطن المصري ما عدا قطن القاش.

(٣) هذه هي المساحة التي أوصت بها لجنة مشاريع النيل عام ١٩٢٥ كحد أقصى للسودان. وقد تم تعديلها باتفاقية عام ١٩٢٩ والتي استبدلت جزءاً من مياه فيضان النيل الأزرق بمساحة محددة. انظر عباس ص٨٣.

في ثلاث جهات: حكومة السودان، ومسئوليتها بناء الخزان وصيانته وشق الترع الرئيسية للتحكم في المياه، ولتحضير الأراضي والإشراف العام. والشريك الثاني هو الشركة الزراعية السودانية (السنديك) وشركة أقطان كسلا وهما شركتان تجاريتان تتمتعان بقدر كبير من الكفاءة وقد ادارتا في السابق المشاريع التجريبية في الزيداب والكتياب وطيبة وبركات وفي الجزيرة نفسها. وكانتا مسئولتين عن الإدارة العمومية، وتوفير موظفي المحاسبة، والمحالج، والمكاتب، والمخازن، وسكن الموظفين، والإشراف على القنوات الفرعية، وتمويل الترحيل، والحليج، والتسويق، وتقديم القروض لتوفير العمالة الإضافية. أما الشريك الثالث فهم المزارعون والذين يقومون بكل الأعمال الزراعية من تحضير الأرض، والزراعة، والعزق، واللقيط والنظافة إلى مرحلة تسليم المحصول في محطات التجميع. وأولئك المزارعون عددهم حوالى ٢٦,٠٠٠، وفي أغلب الحالات هم أصحاب أو ورثاء الأرض التي كما سبق أن أشرنا، تم تأميمها ولكن لم تحول ملكيتها، قبل البدء في المشروع. وحيث أن عددهم لا يكفي خلال ذروة عمليات العزق في أغسطس وسبتمبر، وكذلك خلال ذروة اللقيط بين يناير ومارس فمن عادتهم تأجير آلاف العمال الموسميين من المديريات الأخرى، ومن الحجيج العابرين السودان في ذهابهم إلى الأراضي المقدسة أو العائدين منها، من فلاتة وهوسا وخلافهم، من نيجيريا وأفريقيا الاستوائية الفرنسية[1]. وقد استوطن عدد من هؤلاء الحجيج في قرى على أطرف المشروع.

يقتسم الشركاء الثلاثة عائدات المحصول الصافية بنسبة ٤٠٪ للمزارعين و٤٠٪ للحكومة (إلى عام ١٩٥٠) و٢٠٪ للشركات، كما يتكفل الشركاء بتحمل نفقات الحليج والترحيل والتسويق كل على حسب نصيبه في

(١) في موسم ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ كان عدد عمال اللقيط ١٤٠,٣١٣ في مديرية النيل الأزرق، و١٩,٤٧٤ من غرب السودان، و٢٣,٨٥٠ من أفريقيا الاستوائية الفرنسية، و١٩,٢٨٤من الفلاتة والهوسا وخلافهم، و٧٧٣ آخرين ـ الجملة ٢٠٣,٦٩٤ ـ انظر مجلس إدارة الجزيرة، حاشية رقم ٤.

الدخل. لكل مزارع أربعون فداناً يزرع منها ١٠ قطناً، وخمسة ذرة، وخمسة بقول للعلف، وعشرين فداناً تترك بوراً. تروى الأرض المزروعة ذرة وعلفاً بالمجان ولا تتحصل عليها ضرائب، ولا تدفع عنها إيجارات، وتقدم للمزارعين سلف لاستئجار العمال الموسميين، وتوفر لهم الآلات والمواد، أما فوائد البحوث العلمية فهي دوماً في متناول اليد.

سبب الكساد الذي عصف بالعالم عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ نكسة للسودان، فقد تزامنت مواسم قلة المحاصيل مع انهيار الأسعار العالمية مما استدعى إنشاء صندوق تسوية كضمان ضد الأزمات المستقبلية، وكذلك صندوق احتياط للمزارعين لنفس الغرض. وقد وصل مبلغ الصندوق الأخير عام ١٩٤٦ لأكثر من مليون جنيه استرليني.

انسحبت الشركات التجارية (السنديك) كما نصت عليه اتفاقية الامتياز، من إدارة مشروع الجزيرة عام ١٩٥٠، وتحولت الإدارة إلى كيان قانوني محدد يعرف باسم «مجلس إدارة الجزيرة»، وهو جهاز مستقل يشرف عليه المجلس التنفيذي في الخرطوم. ونصت على مسئولياته كالآتي:

(أ) إدارة المشروع.

(ب) ترقية التنمية الاجتماعية بأي وسيلة هادفاً إلى منفعة المزارعين وكل سكان منطقة المشروع.

(ج) تشجيع البحوث والتجارب لتحسين الإنتاج واستقرار المشروع.

خصصت الـ ٢٠٪ التي كانت من نصيب الشركات التجارية لتحقيق الأهداف (ب) و (أ). وبالنسبة للتنمية الاجتماعية فقد تم الكثير[١]. تم تزويد المنطقة بالمستشفيات، وبمدارس مزودة بفصول نسائية لرعاية الأطفال والتدبير المنزلي وتعليم الكبار، ومع مقررات في الحكم المحلي، والتربية الوطنية، ومبادئ الاقتصاد، والجمعيات التعاونية، ومزرعة لتدريب أبناء المزارعين ومراكز ترفيهية. كما شيدت المنازل وزودت بالوسائل الصحية،

---

(١) انظر أيضاً، ص١٦٩.

وحفرت الآبار لتفادي استعمال مياه القنوات الملوثة بالبلهارسيا، بل كانت لهم أيضاً صحيفة يومية (الجزيرة) وسينما متجولة. وأصبحت «التنمية الاجتماعية» تفسر عند البعض على أنها تشمل انتقال السلطات، وهذا قد يقود إلى «وضع العربة أمام الحصان» ـ (أى سبق الحوادث ـ المترجم). وكما ذكر أول تقرير لمجلس إدارة الجزيرة: «هناك بعض الارتباك في تفسير مصطلح «التنمية الاجتماعية» ونطاق النشاط الذي تغطيه». إن مجالس القرى والمجالس الريفية ومجالس الأقسام وهيئة تمثيل المزارعين وخلافهم، في إمكانها القيام بأعمال مجدية بتعليم الإدارة الذاتية ـ والكفاءة الزراعية وقد قامت بها بالفعل. وكل نشاطهم من الناحية النظرية خاضع للإشراف والتنسيق من قبل مجلس إدارة المشروع، ولكن، وكما يعترف المجلس، «هناك دائماً معضلة بين متطلبات الإدارة الحسنة والمطالبة باللامركزية» وقد تقود للخلاف لتحديد الجهة التي لها حق القرار الأخير. والخلاف يظهر بجلاء بين «نقابة المزارعين وبين لجنة الجزيرة الفرعية والتي تمثل المزارعين والحكومة المحلية والمصالح الحكومية والجمهور، والتي عهد لها بموجب قانون الجزيرة إدارة المشروع ككل بما في ذلك رعاية هيئات المزارعين والتشاور معهم في ذلك» ـ و «بالتوصية بشأن تخصيص المبالغ المتاحة للتنمية الاجتماعية». ومهما كانت الرغبة صادقة لتفادي الاحتكاك والمركزية المبالغ فيها والتعامل بالحلول الوسط والتعاون، فهناك الخطورة الماثلة، عندما يحين الحكم الذاتي للسودان، أن تلعب الأطماع والسياسة دوراً كبيراً قد يؤثر سلباً على مشروع الجزيرة.

إن قسم الأبحاث في وزارة الزراعة والذي يدفع له مجلس إدارة الجزيرة من الناحية المالية مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه مصري في العام، والذي تم دعمه أيضاً بمنح مالية وإعارة موظفين من اتحاد منتجي القطن الامبراطوري، توجد رئاسته في الجزيرة، حيث أغلب أعماله تتعلق بالمحصول الذي يعتمد عليه السودان لتحقيق رخائه، ولكنه أيضاً يلبي احتياجات البلاد عموماً. من أهم أعماله استنباط عينات من القطن مقاومة للأمراض، ويشمل ذلك التعرف على الأمراض والقضاء عليها، كدودة

القطن واليرقة التي تمتص عصارات النباتات و(Black arm الساق الأسود - المترجم) وال(Leaf Curl الكرمشة - المترجم) (والأخيرتان قد عرضتا مشروع الجزيرة للخطر في الأعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٤)، وحشرة الجاسيد والذي تجري السيطرة عليه بأسلوب جديد في المعالجة - رش النباتات بمادة الـ د.د.تي. ولكن القطن ليس هو شغل موظفي الأبحاث الشاغل. هناك آفات أخرى تصيب الذرة وهو غذاء السودان الرئيسي، كما أن هناك الجراد الصحراوي والذي يهدد كل الشرق الأوسط من حين لآخر، وهناك الطائر النساج والعتاب (جراد صغير لا يطير - المترجم) - وقد أكسبت الوسائل المقاومة للجراد الصحراوي السودان دوراً بارزاً في حملة مكافحة الجراد الصحراوي العالمية. بالإضافة لذلك - وهذه نقطة في غاية الأهمية - أجريت التجارب بغرض إضافة الحبوب والحبوب الزيتية كمحاصيل إضافية أو لحد ما بديلة للقطن، بأنواعه المختلفة[١]، لأن القطن، ولو أنه سيظل المصدر الرئيسي للدخل، إلا أن أي انتكاسة في إنتاجه أو في أسعاره سوف تصيب السودان في مقتل، والحذر يتطلب بشدة توسيع قاعدة الاقتصاد السوداني.

وبدون الدخول في متاهات الإحصاءات[٢]، فيمكننا إعطاء فكرة عن مدى أهمية مشروع الجزيرة للسودان من الناحية المالية استناداً إلى بعض الإحصاءات التي نشرت في كتب وتقارير في عام ١٩٥٢[٣]:

(أ) متوسط محصول قطن الجزيرة يبلغ حوالى ٤٠,٠٠٠ طن من نسالة القطن طويل التيلة و ٨٠,٠٠٠ طن من بذرة القطن، ويساهم بأكثر من ٥٠٪ من إيرادات الحكومة الكلية، وهذا بخلاف ٦٠,٠٠٠ طن من الحبوب وكمية كبيرة من الأعلاف.

(ب) ارتفعت قيمة نصيب المزارع من القطن في المتوسط من ٢٠ جنيه مصري عام ١٩٣٨ إلى ٥٠ جنيه مصري عام ١٩٣٩ وإلى بين ٦٥٠ و١,٠٠٠ جنيه مصري الآن (عام ١٩٥٢ - المترجم).

---

(١) مجلس إدارة الجزيرة ص٢٠.

(٢) انظر الفصل الثالث عشر.

(٣) انظر بالخصوص عباس ودنكان ومجلس مشروع الجزيرة وتقرير التجارة الخارجية.

القطن واعترضوا على أي تخفيض لحقوقهم: أما الشركة فلم يكن من مصلحتها أن يصبح القطن محصولاً ثانوياً، ووجدت من المجدي لها جلب مزارعين من قبائل المناطق النيلية والذين يعتبرهم الهدندوة أجانب ولذلك فهم غير مرغوب فيهم. أدى تعارض المصالح إلى البغضاء ولم يحسم الأمر إلا عام ١٩٢٧ عندما أبرمت اتفاقية تم بمقتضاها تولي الحكومة لامتياز الشركة ومنح الشركة امتيازاً بديلاً عبارة عن ٤٥,٠٠٠ فدان في الامتداد الغربي لمشروع الجزيرة. منذ ذلك الوقت سارت الأمور بدون مشاكل: أما الهدندوة فعندما شعروا أن خصوصيتهم نالت الاعتبار وأن حقوق رعيهم وزراعتهم اعترف بها، قرروا طوعاً أن يصبحوا مزارعي قطن في الدلتا. ومن بين الـ٥٥٠٠٠ فدان المزروعة قطناً عام ١٩٢٩ كانت ٣٧٠٠٠ فدان منها يزرعها الهدندوة، والباقي يزرعه «الأجانب». وهنا وفي حالات أخرى سيأتي ذكرها، تقوم الحكومة بدور البنك الزراعي وتقدم القروض لأغراض الزراعة. وبوجه العموم فإن المساحة المزروعة قطناً ودخناً تتراوح بين ٤٠,٠٠٠ و٧٠,٠٠٠ فدان بدورة رباعية وهو ما يمثل نصف أو أقل من نصف المساحة التي تتحكم فيها القنوات والمنظمات. وفي عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ كان إنتاج بذرة القطن ٩١,٢٦٦ قنطاراً من ٦٣,٨٩٥ فدان، وفي عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ كان ٦٦,١٥٧ قنطاراً من ٣٧,٦٦١ فداناً.

إن قطن القاش هو المصدر الأساسي للبذور لمشروع الجزيرة ومشاريع النيل الأبيض. أما نهير بركة فهو غير منتظم في طباعة مثل القاش، ويجري تقريباً شمالاً من أريتريا إلى طوكر التي تقع بالقرب من البحر الأحمر جنوب بورتسودان وسواكن. ولكن لا يمكن الاعتماد على فيضانه حيث إن المساحة التي تزرع من القطن والدخن فيه تتراوح بين ٣٠,٠٠٠ و ١٣٥,٠٠٠ فدان من عام لعام حسب حجم الفيضان. وقد تمت تجربة زراعة القطن الممتاز عام ١٩٠٣، وتضمنت اتفاقية القرض في عام ١٩١٩ التي ذكرناها سابقاً مخصصاً يبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني لري طوكر وامتداد السكك الحديدية. وفي السنوات المتعاقبة كان الإنتاج يختلف على حسب المساحة المزروعة والتي تتفاوت بين ٢٠,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠ فدان

(ج) الدخل الإجمالي (غير صافٍ) للمشروع ككل بلغ ١٩,٣٥٣,٨١٣ جنيه مصري لمحصول موسم ١٩٤٩/ ١٩٥٠، كان نصيب المزارعين فيه ٦,٤١٢,٣٤٣ جنيه مصري. أما الدخل الإجمالي (غير صاف) للمشروع ككل لمحصول عام ١٩٥٠/ ١٩٥١ فقد بلغ ٥٤,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كان نصيب المزارعين فيه ١٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري[١].

ولكن لا يمكننا اعتبار الأرقام أعلاه عادية أو يمكن الاعتماد عليها في السنوات المقبلة. في الموسم ١٩٥٠/ ١٩٥١ بالذات كان متوسط إنتاج الفدان من القطن أكثر من ٦ قنطار وكان هذا يمثل زيادة بـ ٣٧٪ من أعلى إنتاج حصل عليه في السابق، وكانت الأسعار استثنائية. كان الدخل من محصول عام ١٩٣٠/ ١٩٣١ والذي زرع في مساحة مقاربة لمساحة المحصول عام ١٩٥٠/ ١٩٥١ عبارة عن ...,٧٥٠ جنيه مصري فقط[٢].

وبصرف النظر عن التطور الاقتصادي والاجتماعي العام للبلاد فإن مشروع الجزيرة تسبب في تغيير حياة وتوجه سكان المنطقة بشكل جذري. ففي خلال عقدين فقط من الزمان تم تطوير مجموعة من البشر الفقراء والمتخلفين، والذين يعيشون حياة غير مستقرة في جزء من البلاد بأمطار غير مضمونة لا تتعدى بوصات في العام، إلى مجتمع غني واقتصاد متوازن يعيش فيه مزارعون متعلمون ويمارسون المسئولية الجماعية. قام الدكتور محمد افظال مدير الأبحاث للجنة القطن المركزية الباكستانية بجولة في مشروع الجزيرة وكتب:

«إن الجزيرة تمثل أعظم تجربة رائعة لحل المشاكل الاقتصادية

---

(١) كانت المصروفات المقدرة لنفس الموسم ١١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني، ونصيب المزارعين ١٧,٥٠٠,٠٠٠ ويعادل ٨٢٩ جنيه استرليني لكل مزارع. وبعد خصم السلفيات المختلفة والمقدمات والمصروفات كان الصافي لكل مزارع ٧٥٧ جنيه استرليني.

(٢) مجلس مشروع الجزيرة ص٦ و٧.

والاجتماعية في هذا القرن، وإن نجاحها لعظيم بدرجة تؤهلها دخول التاريخ كأسطورة رومانسية في الإنجاز الإبداعي»[١].

نعم، ويضطر المرء أن يتساءل، ما دامت أحوال السودان ليست فريدة أو استثنائية، لماذا لا تطبق المبادئ والأساليب في أنحاء امبراطورايتنا الاستعمارية، بعد إجراء التغييرات اللازمة، فالخيال وبعد النظر ليس حكراً لحكومة السودان، كما وأن البحوث والتجارب ليست متطلبات شاذة للشروع في تنفيذ المشاريع الضخمة.

من جهة أخرى فقد ذكرنا بعض المخاطر: أولاً، إذا بالغنا في تأكيد فوائد اللامركزية وعرفنا «التنمية الاجتماعية» نظرياً وبطريقة موسعة، فهناك الخوف من تشجيع الصراع الحزبي، وثانياً، الخطر البين من وضع كل البيض في سلة واحدة (أي الاعتماد الكلي على محصول القطن ـ المترجم). وثالثاً هناك اعتبار في غاية الأهمية ويتعلق بالخطر السابق وهو، أن مجلس إدارة الجزيرة يستخدم أكثر من مائة بريطاني كمفتشي غيط ومهندسين وغيرهم، سبق أن تم تعيينهم بواسطة الشركات السابقة، وهم رجال قضوا أغلب سنين عمرهم في الجزيرة ويرجع لهم الفضل في كفاءة وحسن إدارة المشروع. لقد أوصت لجنة مختصة من الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨[٢] بسودنة تلك الوظائف بأسرع ما يمكن بدون تدني في مستوى الإدارة. هل يتوافق الشرطان؟ لقد كان الأمل معقوداً أن يبقى مفتشو الغيط البريطانيون في العمل حتى يتم تدريب السودانيين واكتسابهم للخبرة. ولكن السودانيين في عجلة من أمرهم، وقد اتضح أن عدداً من البريطانيين ينوون تقديم استقالاتهم قبل توافر ذوي الكفاءة من السودانيين. وجرت محاولة لحل المعضلة بتجنيد عدد أقل من البريطانيين وعدداً أكثر من السودانيين. لا نعتقد أن ذلك سيفي بالغرض، وفي حالة المهندسين فإن المعضلة أصعب. وبما أن رفاهية السودان متوقفة تماماً على مشروع الجزيرة، فهناك خطر حقيقي يواجه الحكومة الجديدة،

---

(١) أوردها دنكان ص٢٢٢.

(٢) انظر الصفحات (٢٨٦ و٢٨٧).

ولابد لهم أن يقرروا فيما إذا كانت الدوافع السياسية الوطنية ستغلب على الحاجة للكفاءة. إن أصحاب العقول الأكثر نضجاً وحكمة يدركون المخاطر، وسيحاولون من تخفيف الأضرار، كما يجب أن لا ننسى، مهما كان قرار الحكومة، فإن الموظفين البريطانيين أنفسهم لن يقتنعوا بالبقاء إلا إذا أطمأنوا بأنهم سيقومون بواجبهم بنفس الحرية والحيدة كما في الماضي، وبنفس الثقة إن مجهودهم سيكلل بالنجاح.

٢ ـ مشاريع الري الصغرى

يبقى أن نسلط بعض الضوء على بعض المشاريع الصغرى ولكنها ذات أهمية في الاستفادة من مياه الأنهار الجاري تنفيذها الآن.

أولاً لنتجه للري بالغمر في نهري القاش وبركة اللذين يندفعان كسيول محملة بالطمي ولا علاقة لهما بمنظومة النيل. وكلاهما ينبعان من مرتفعات أريتريا ويندفعان فايضين إلى سهول شمال شرقي السودان خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر، محملين بكميات كبيرة من الطمي. حينما يترسب هذا الطمي فإنه يكون دلتا تصلح لزراعة القطن طويل التيلة الجيد، والمحاصيل الغذائية.

لقد تم استكتشاف أرض القاش بالقرب من كسلا في عام ١٩٠٣، وعندما تمت الدراسة وأوشك العمل أن يبدأ، برزت المشاكل باحتلال إيطاليا لمنابع النهرين في أريتريا. ومع أنهم لم يستفيدوا من تلك المنابع إلا أنهم قدروا أن بإمكانهم ابتزاز أولئك القادرين على الاستفادة، وسريعاً تقدموا ببعض الاعتراضات، وأفضل ما أمكن تحقيقه بالتفاوض معهم هو الحصول من الحكومة الإيطالية في عام ١٩٠٦ على تصريح رسمي يقول: «بينما تحتفظ بحقوقها في مياه نهر القاش خلال جريانه في المناطق الطليانية، توافق حكومة إيطاليا أن تتصرف مع حكومة السودان فيما يختص بنظام مياه النهر بموجب حسن الجوار». ومن ثم أنجزت بعض الأعمال البسيطة لتنظيم سير الفيضان، وأنتج المشروع محصولاً جيداً من القطن. وفي عام ١٩٢١ اتضحت إمكانية زيادة المساحة القابلة للزراعة زيادة كبيرة

إذا ما تم التحكم والسيطرة على المياه، وأن نجاح المشروع لن يكتمل إلا إذا ربطت كسلا ببورتسودان بخط سكك حديدية، وهو مشروع تم الاقتناع بجدواه منذ مدة طويلة، وبدونه لا يمكن تصدير القطن بتكلفة اقتصادية. وعليه، وبمساندة الحكومة البريطانية، تكونت شركة أقطان كسلا وشركة سكك حديد كسلا عام ١٩٢٢، كما أبرمت عدة اتفاقات بينها وبين حكومة السودان ومصلحة السكك الحديدية. قامت شركة السودان الزراعية (السنديك) بشراء كل الأسهم التفضيلية وتقريباً ٥٠٪ من الأسهم العادية لشركة أقطان كسلا، وتم اتفاق بين حكومة السودان وتلك الشركة على غرار الاتفاق الذي تم بين حكومة السودان وشركة السودان الزراعية (السنديك) في الجزيرة. كما يشارك المزارعون المحليون في الأرباح. وصلت السكك الحديدية إلى كسلا في إبريل ١٩٢٤[1] وفي ١ يوليو تسلّمت الشركة الزراعية كل المساحات المروية في دلتا القاش والتي تبلغ مساحتها ٩٠٠٠ فدان.

وفي ذلك الوقت رجعت إيطاليا بالمطالبة مرة أخرى بحقوقها وبدأت في بناء سدود داخل حدود أريتريا في تسني. وكانت تلك السدود مشكوكاً في جدواها لأي غرض زراعي مفيد، ولكنها شكلت تهديداً لمصالح السودان. وتبعاً لذلك فقد استؤنفت المفاوضات، وفي عام ١٩٢٤ وافقت الحكومة الأريترية على خصم كمية محددة من المياه في تسني مقابل وعد من حكومة السودان أن تدفع لهم ٢٠٪ من أي مبلغ يفوق الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني من عائدات القاش السنوية.

استمر الإنتاج في القاش يزداد بوتيرة مرضية، ولكن المشاكل تكررت بدون انقطاع بين شركة أقطان كسلا ورجال قبائل الهدندوة السذج، والذين كانت لهم حقوق في الأرض اعتبروها ملكاً مطلقاً، وقد اعتادوا كل عام أن يزرعوا محاصيلهم ويرعوا ماشيتهم هناك. لم تكن لهم أي رغبة في زراعة

---

(١) تم مد خط السكك الحديد عام ١٩٢٩ بقرض تحت شروط اتفاقية تسهيل التجارة، لربط كسلا بسنار وواد مدني عن طريق القضارف لتحيط بكل مناطق زراعة القطن.

تقريباً. كما اكتسبت طوكر أهمية أيضاً كونها مصدر لبذور القطن للجزيرة. تكونت جمعية تعاونية بتمويل حكومي عام ١٩٢٨ تحت إشراف محكمة أهلية لإدارة صندوق قروض زراعية لمزارعي الدلتا، وهنا، كما هو الحال في أماكن أخرى، فإن الشراكة بين الحكومة والمزارعين هي الحالة السائدة.

مشاريع الطلمبات:

كانت البدايات متواضعة جداً. فمنذ عام ١٩١٨ ولاحقاً تم قيام بعض المشاريع في بربر ودنقلا كضمان ضد المجاعات. وفي عام ١٩٢٧ تمت تجربة زراعة القطن طويل التيلة والمحاصيل الغذائية في مساحات كبيرة في الدويم على النيل الأبيض، وانتجت محصولاً وفيراً بلغ ٧,٨ قنطار للفدان. وكما رأينا، فإن الانتهاء من بناء خزان جبل أولياء عام ١٩٣٧ قاد إلى مد قناة من الجزيرة لتوفير الإعاشة للمتضررين من غمر الفيضان لأراضيهم الواقعة على ضفاف النيل الأبيض (٣٨,٠٠٠ فدان)، وأيضاً ري ٢٣,٠٠٠ فدان أخرى بالطلمبات. هناك الآن سبعة مشاريع حكومية بمساحة ٣٦,٠٠٠ فدان تدار كجمعيات تعاونية تحت رعاية لجنة مشاريع النيل الأبيض، وتزرع القطن الساكل والذرة والقمح والأعلاف والخضراوات. كما أن هناك مساحات أكبر مخصصة كمشاريع بملكية خاصة بتراخيص. وبالنسبة للقطن تحديداً فقد انتجت مشاريع الطلمبات تلك عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١: ٢٠٣,٦٤٤ قنطاراً من القطن الزهرة من ٣٠,٨٠٥ فدان[١].

جمعيات المنتجين التعاونية وجمعيات المستهلكين التعاونية أصبحت رائجة الآن، وبنهاية عام ١٩٥١ كانت هناك ١٧٢ جمعية منتجين تعاونية (أساساً للتسليف والتسويق) و٦١ جمعية مستهلكين تعاونية، ويتحصلون على قروض طويلة الأجل من الحكومة لشراء الآليات واللواري وللبناء وخلافه، وقروض قصيرة الأجل لتمويل المحصول.

---

(١) المشاريع الخاصة جملتها ٢٤,٠٠٠ فدان أنتجت ١٦٠,٠٠٠ قنطار من القطن. في موسم ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ كان الإنتاج أقل، عبارة عن ١٢٢,٣٤٦ قنطار من ٤٢,٩٤٦ فدان.

في مشروع الزيداب والمشاريع الخاصة الأخرى في الشمال يزرع القطن الأمريكي (قصير أو متوسط التيلة ـ المترجم) بالطلمبات، كانت المساحة المزروعة موسم ١٩٥٠/١٩٥١، ٧,٠٠٠ فدان وارتفعت موسم ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ إلى ١٤,٥٠٠ فدان.

ري الحياض:

استعماله يقتصر على كرمة ومساحات صغيرة في المديرية الشمالية خلال الفترة بين يونيو وسبتمبر. ومع أن تلك المساحات تقع على مجاري النهر القديمة إلا أن الطمي لم يتعمق ويتساوى فيها للحد الذي قد يجعلها أكثر خصوبة مستقبلاً، وتتراوح المساحات على حسب حجم فيضان النيل من عام لآخر، وتقدر المساحات بـ ١٠٠,٠٠٠ فدان في سنوات الفيضان الاستثنائي إلى ١٠,٠٠٠ فدان عندما يكون الفيضان ماحلاً.

بالإضافة لذلك، بالطبع، هناك رفع المياه الاصطناعي من النهر إلى الأرض المجاورة مباشرة بالشادوف التقليدي ـ عبارة عن سارية تدور حول محور بقادوس في أحد أطرافها وثقل من الطرف الآخر ـ والساقية، أو عجلة الماء الفارسية والتي تحمل عدداً من القواديس على حافتها، ويستخدمان بشكل واسع في أسفل نهر النيل في زمن الفيضان منذ أزمنة غابرة.

٣ ـ الأراضي المطرية:

يكفي ما ذكرناه عن المحاصيل المروية اصطناعياً من النهر. فلنتجه الآن لزراعة من نوع آخر ـ الزراعة المطرية ـ وفي نفس الوقت نشير عابرين إلى قطعان المواشي والتي أيضاً تعتمد على الأمطار في حياتها.

يتضح من وصفنا السابق أنه لا توجد أي زراعة في الأراضي التي تبعد عن النيل شرقاً وغرباً في أقاصي المديرية الشمالية. فالأمطار شحيحة للغاية إلا في بعض الأودية الضحلة المتناثرة هنا وهناك حيث يمكن زراعة كميات صغيرة من الدخن، ولكن الجمال وبعض الضأن والماعز هي عماد

حياة القبائل الرحل. من شمال كردفان وإلى غرب دنقلا تساق جمال أولئك العرب، بعد انتهاء فصل الخريف في نوفمبر، بعيداً إلى الشمال الغربي البارد حيث يوجد العشب الشتوي والذي يعرف باسم «الجزو» ويمكثون في تلك المناطق المقفرة إلى أوائل فبراير بدون ماء للشرب، ويعيش رعاتها على ألبانها مضافاً إليها أحياناً بعض الذرة والماء الذي تحمله القوافل من أقرب المناطق المأهولة ـ والتي تستغرق الرحلة إليها من ٣ إلى ١٠ أيام. وفي فبراير عندما ينضب الجِزو يعودون قافلين جنوباً وهم على أحسن حال.

أما في حزام السودان الرملي العريض من دارفور إلى كسلا، حيث تهطل الأمطار من يوليو إلى أكتوبر، فتزرع أغلب محاصيل السودان من الحبوب (الذرة والدخن) بالإضافة إلى السمسم كحبوب زيتية. ولم يكن القطن المطري معروفاً في تلك الجهات إلى بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تمت زراعة القطن الأمريكي قصير التيلة في وديان جبال النوبة الخصيبة. وفي عام ١٩٥١/١٩٥٢ كان إنتاج القطن الأمريكي المطري في كردفان والاستوائية وبعض مناطق صغيرة أخرى ٢٥٣,٣٦٧ قنطار من القطن الزهرة من ١٩١,٥٢٨ فدان، وهي أرقام ثلاثة أضعاف الإنتاج وضعف المساحة لموسم ١٩٤٩/ ١٩٥٠.

أما من جهة الشرق وفي أعالي النيل فالأوضاع تناسب زراعة الحريق: تحمى الأرض المعشوشبة بخطوط النار وتترك لتتجدد حتى يتشابك العشب في شكل سجادة سميكة، بعد عدة سنوات. وعندما ينبت العشب الضار من البذور المتساقطة تحت السجادة، عند هطول أول الأمطار، يحرق العشب القديم وتتم إعادة تخصيب الأرض. تم اختيار حوالى ٣٠٠,٠٠٠ فدان من مثل تلك الأراضي عام ١٩٤٥ لاستحداث الزراعة الآلية للحبوب والحبوب الزيتية، وعندما برهن المشروع نجاحه، تم تطبيق التجربة في منطقة أبعد جنوباً وأكثر مطراً.

تحفظ المياه في المناطق الشرقية، ولحد أقل في مناطق أخرى، بنظام اقتصادي جيد في حفائر ـ وهي برك ضخمة يتم تعميقها وتبليطها

بالحجارة والإسمنت ـ وقد كان نفس النظام يستخدم منذ العهد المروي ولنفس الغرض قبل نحو ٢٠٠٠ سنة. وتوفر تلك الحفائر الماء للضأن والأبقار في المرتفعات حيث يرتعون هناك إلى أن ينضب العشب وتجف المياه بدلاً من رعيهم بصفة دائمة على ضفاف النيل حيث لن يتوافر العشب نسبة لتزاحم القطعان.

وتم فتح الكثير من الحفائر القديمة، وتحت رعاية «هيئة توفير المياه والمحافظة عليها» التي أنشئت عام ١٩٤٤ يجري الآن تنفيذ برنامج ضخم لتحسين وزيادة المياه باستعمال الحفارات الآلية وحفر الآبار. وتشرف الهيئة أيضاً على مشكلة تعرية التربة في المراكز الرئيسية في البلاد وحول المناطق المكتظة بالسكان حيث المشكلة أكثر خطورة.

تمت الموافقة على خطة تنمية خمسية للبلاد (١٩٥١ ـ ١٩٥٦) بتكلفة ٢٤ مليون جنيه مصري متضمنة مخصصاً بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لتنمية المناطق المطرية في وسط البلاد، وتنمية المياه الريفية، وإنشاء محطة أبحاث لتطوير الأراضي المطرية.

أما في الاستوائية حيث الأمطار أغزر والتربة أخصب والأحوال مساعدة للزراع، فقد تركز الاهتمام على زيادة وتنويع المحاصيل الغذائية للمواطنين المحليين، ولدرء المجاعات المتكررة والتي كانت شبه دائمة في الماضي. وفي نفس الوقت نأمل أن تتوسع زراعة المحاصيل النقدية بالرغم من تكلفة الترحيل الباهظة. وقد أجريت تجربة هامة عام ١٩٤٥ بقرض بلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، في مناطق غابات قبيلة الزاندي المشهود لها بالمثابرة وروح المغامرة، تحت رعاية هيئة حكومية وهي «لجنة مشاريع الاستوائية»[1]. كان الزاندي يعيشون في أكواخ متفرقة وسط الغابات، وقد تم تدريجياً إعادة توطينهم في مناطق مجهزة للزراعة وتحت الإرشاد الأبوي لمفتش المركز البريطاني الذي عاش بينهم لمدة عشرين عاماً، ويزرعون

(١) انظر المقالة في مجلة الأكونومست بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٥٢ وكذلك دنكان ص٢١٩ ـ ٢٢٠.

الآن بنظام تعاوني غذاءاتهم وعلفهم ومحاصيل نقدية مثل القطن الأمريكي لصناعة الملابس وبذرة القطن وزيت النخيل لصناعة الصابون وخلافه، ويملكون محلجاً للقطن، ومصنعاً لغزل ونسيج القطن، ومحطة كهرباء، ومناشير للأخشاب، ومدبغة آلية، ومصانع أخرى ومخازن، وهم الآن في طريقهم للكفاية الزراعية والصناعية. وحقيقة فإن الزاندي قد تعدوا تلك المرحلة حيث وصل إنتاجهم من القطن عام ١٩٥٠ إلى ثمانية مليون رطل (٨٠,٠٠٠ قنطار ـ المترجم) من القطن وقاموا بتصديره إلى إنجلترا وجنوا منه ربحاً مجزياً. بخلاف ذلك فإن منتجاتهم تباع محلياً في الحوانيت وبالعربات المتجولة والفائض يُصرَّف في أنحاء السودان المختلفة. وتستثمر الأرباح في تطوير مزرعة الأبحاث وكلية التدريب والمدارس والمستشفيات ووسائل الترفيه.

من محاصيل الجنوب الأخرى، الذرة الشامية، والسمسم والفول السوداني واللوبيا والبسلة والبفرة والقرع. وقد برهنت التجارب على إمكانية زراعة محاصيل دخيلة أخرى غير القطن، مثل الأرز، والتابيوكا، وقصب السكر، والشاي، والبن، والتبغ.

من جهة أخرى فإنه من المقلق أن نقرأ في التقرير السنوي لعام ١٩٤٩ «أن حوادث الحركة في بحر الغزال أصبحت أمراً عادياً وأن السُكر هو السبب الرئيسي في ذلك»[١].

قدرت ثروة السودان الحيوانية في عام ١٩٥٢ تقريباً بـ ١,١٠٠,٠٠٠ رأس إبل، و٣,٢٠٠,٠٠٠ رأس بقر، و٤,٨٠٠,٠٠٠ رأس ضان، و٤,٠٠٠,٠٠٠ رأس ماعز. وأغلب الجمال والأبقار تملكها القبائل، وأهميتها في المكانة الاجتماعية كبيرة ـ الجمال يملكها عرب الشمال والأبقار يملكها البقارة في الشمال وقبائل الجنوب النيلية في الجنوب. وبالنسبة للجنوبيين بالذات فالأبقار هي حياتهم لا أكثر ولا أقل،

(١) انظر ص٢٨٦.

وتتمحور حياتهم حولها، وتشكل الأساس لاقتصادهم البدائي. تدفع المهور والديات بالأبقار، والأبقار هي سبب حروبهم القبلية. وهم قانعون بمراقبتها، والاهتمام بها، والتحدث عنها ليل نهار، ولا يرغبون في أي عمل آخر سوى العناية بها. وتمثل البقرة الجوهر لنظام حياتهم، وأحسن من قال «إذا رغبت في التعرف على عادات قبائل الجنوب النيلية فابحث عن البقرة»(١).

وليست فوائد الجمال والأبقار الاقتصادية أقل أهمية. فالجمال التي تحمل الأثقال تساعد كثيراً في عمليات النقل الداخلي، كما تُصدر لمصر لحومها. والأبقار، ولو أن أنواعها رديئة، فإنها توفر الألبان والجلود والسمن، كما يستعمل بعض البقارة الثيران لحمل متاعهم. تُصدر الأبقار والضأن أيضاً حية، كما قامت شركة «ليبق» ببناء مسلخ في كوستي وسيبدأ الإنتاج فيه وشيكاً وسيسهم في التنمية الاقتصادية. في عام ١٩٥١ كانت صادرات الأبقار ٢٨,٠٠٠ رأسٍ و٣٨,٠٠٠ رأس من الإبل، و٥١,٠٠٠ رأس من الضأن، وكان العائد منها ١,٨٨٣,٣٦٦ جنيه مصري.

أما عن الماعز، فيكفي أن نذكر أن المعزة، كأداة خراب، لاينافسها الكثير، وتدين ببقائها لأعداد غفيرة من عواجيز النساء واللاتي يتعيشن من بيع لبنها، ولا من عائل آخر لهن خلاف ذلك.

إن استعمال المضادات الحيوية خفف بدرجة كبيرة الأمراض الوبائية للحيوانات مثل طاعون البقر وأمراض ذات الجنب والديدان وخلافهما. وقد منع استعمال عقار البروفيلاكتك لمدة طويلة في مناطق بعيدة خوفاً من التمادي في تخزينه وسوء الاستعمال، ولكن بالتوسع في مناطق مكافحة تعرية الأرض فقد تقرر تطعيم مناطق معينة بالكامل، وقد نجحت جهود مكافحة الأوبئة الحيوانية أكثر من الجهد المبذول لتحسين النسل. وكان التعليم البيطري يقتصر على تدريب عمال المستشفيات والتمرجية في مناطق

---

(١) إيفانز، برتشارد، «النوير» ص١٦ و٤٨.

القبائل وخلافها، ولكن تطور التعليم عام ١٩٣٨ عندما افتتحت مدرسة عليا للبيطرة يدخلها خريجو الثانويات ليتلقوا تدريباً مماثلاً للمستوى الأوروبي. وفي سبتمبر ١٩٥٢ كان هناك مفتشو بيطرة في كل المديريات وموظفون مؤهلون من بريطانيين وسودانيين يعملون في المختبرات في الشمال والجنوب بالإضافة لموظفي الرئاسة في المصلحة البيطرية في الخرطوم.

إن الغابات ليست من الصناعات الأساسية في السودان بالرغم من الاهتمام الكبير في السنوات الأخيرة. فمصلحة الغابات تنقسم إلى قسمين أحدهما يحمي الغابات ويشرف عليها، والثاني يستغل موارد الغابات ويباشر القطع والنشارة والتسويق. وبخلاف ثمار الغابات كالصمغ، فالحاجة للسودان من الأخشاب ـ مثلاً القلنكات الخشبية التي تثبت خطوط السكك الحديدية، وبناء المراكب والمباني عموماً ـ كبيرة، كما هناك الحاجة للوقود حيث لا يملك السودان الفحم أو النفط (في أوائل خمسينات القرن الماضي ـ المترجم). ومع ذلك فإن الأخشاب لا يمكن الحصول عليها إلا من الغابات التي يمكن الوصول إليها بيسر عبر الأنهار الصالحة للملاحة. والمناخ يجعل المديرية الاستوائية المصدر الوحيد للأخشاب في السودان. وهناك تنمو أشجار الساج والسرو من بين أنواع أخرى. ويُبتعث الموظفون السودانيون لتلقي الدراسة في كلية الغابات بجامعة أدنبرة ـ (في اسكتلندا ـ المترجم).

إن الصمغ هو المحصول الوحيد من ثمار الغابات الذي يُصدر من السودان بكميات مهمة. وهو يشكل ٨٧,٥٪ من إنتاج العالم، ويشحن من بورتسودان للاستعمال في الحلويات والأدوية والأدوات اللاصقة وخلافه. وتبلغ جملة صادرات السودان من الصمغ عام ١٩٥١ بلغت حوالى ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري[1]، ويأتي ثلاثة أرباعه تقريباً من كردفان.

هناك نوعان من أشجار الصمغ ينموان خلوياً في الحزام الرملي في

(١) انظر تقرير التجارة الخارجية، ص١٦ و٢٣٤ للتفاصيل.

وسط السودان، بين دارفور وكسلا، وهما مصدر ثروة بالنسبة لإيرادات السودان، ولكن أيضاً مصدر نزاع بين من يطقون ويجمعون الصمغ المختلفون من جهة وبين الرعاة الذين يحرقون الأعشاب الطويلة وسكان القرى الذين يعترضون على حرق أشجار مناطقهم.

الفصل الثالث عشر

المالية والتجارة

إن صورة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للسودان لن تكتمل بدون إلقاء نظرة عامة على التغييرات التي طرأت على أحواله المادية ومدى نشاطه التجاري.

فإلى عام ١٩١٢ كانت مصر تغطي العجز السنوي لميزانية السودان، كما اتفق عليه عند إعادة الفتح[١]، ومن وقت لآخر كانت مصر تدفع بعض تكاليف أعمال التنمية. ولقد تحقق توازن الميزانية لأول مرة عام ١٩١٣، وبلغت الإيرادات ١,٥٦٨,٣٥٢ جنيه مصري، والمصروفات ١,٥٣٣,٠٦٣ جنيه مصري[٢]. وقد تم الاتفاق حينئذ بأن توقف مصر دعمها للصرف المدني، وأن تدفع لحكومة السودان الجمارك المتحصلة في مصر على البضائع الصادرة من أو الواردة إلى السودان وأن تستمر في تحمل نفقات الجيش المصري في السودان، على أن تتحمل بريطانيا نفقات الجيش البريطاني في السودان. وخلال الحرب العالمية الأولى كانت الحاجة في مصر وفلسطين للجمال والأبقار والضأن والذرة من السودان متزامنة مع وفرة في المحاصيل وارتفاع في أسعار القطن مما حقق رخاء للبلاد، وقد تمكنت الحكومة من تخصيص احتياطي عام لتمويل الحاجة الملحة للإنشاءات.

وبحلول عام ١٩١٩ بلغت الإيرادات ٢,٩٩٢,٧٩٢ جنيه مصري

---

(١) انظر ص١١٤ و١١٥.

(٢) الجنيه المصري يساوي ١,٠٢,٥ جنيه استرليني.

وارتفعت عام ١٩٢٢ إلى ٣,٤٩٨,٥٩٥ جنيه مصري. وبين عام ١٩٢٢ و١٩٢٧ قام سيرج. شوستر، السكرتير المالي، بتقييم شامل لكل الجهاز المالي وعمل الإصلاحات المطلوبة، وفي عام ١٩٢٩ بلغت الإيرادات ٦,٩٨١,٥٩٠ جنيه مصري مقابل ٦,٦١٠,٢٧٤ جنيه مصري للمصروفات. ثم أعقبت ذلك فترة الكساد العالمي والتي أثرت على السودان سلباً من ناحيتين في بداية الثلاثينات. فقد فشل محصول القطن في الجزيرة لسنتين متواليتين بسبب «الذراع الأسود» «Black Arm»، كما قضى الجراد الصحراوي على أغلب المحاصيل الغذائية، بينما انهارت الأسعار العالمية للمواد الأولية. وقد توقف العمل في الإنشاءات وأعمال التنمية تماماً، كما كسدت التجارة. كانت جملة صادرات السودان ووارداتها لعامي ١٩٣١ و١٩٣٢ أقل من جملة صادرات وواردات سنة ١٩٢٩ لوحدها. لذا كان لابد من تخفيض النفقات بصرامة، وقد تم الاستغناء عن ٣٥٪ من الموظفين الأجانب من ذوي المناصب المهمة. ومع ذلك اضطرت الظروف لسحب أكثر من مليون جنيه مصري من الاحتياطي لتغطية عجز الميزانية.

ومع أن الجيش المصري تم سحبه من السودان مباشرة بعد اغتيال السير لي ستاك عام ١٩٢٤، إلا أن مصر قامت بدفع ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري كمساهمة سنوية في المصروفات العسكرية في السودان للسنوات ١٩٢٥ إلى ١٩٣٧، وقد قبلت أيضاً أن يصرف هذا المبلغ على الإدارة العامة بدلاً من الأغراض العسكرية[١]. وقد خفض المبلغ عام ١٩٣٨ إلى ٥٦٢,٥٠٠ جنيه مصري، ثم إلى ٣١٢,٥٠٠ جنيه مصري عام ١٩٣٩، وقد دفع مبلغ أخير عام ١٩٤٠ بلغ ٦٢,٥٠٠ جنيه مصري، ثم ألغي بعد ذلك.

بلغ الكساد الاقتصادي ذروته عام ١٩٣٢ عندما هبطت الإيرادات إلى ٣,٦٥٣,٣٩٤ جنيه مصري وارتفعت المصروفات إلى ٣,٨٥٣,٧٩٨ مليون جنيه مصري، وكان لابد من تغطية العجز بالسحب من حساب الاحتياط العام. وبانقشاع الغيوم الاقتصادية عام ١٩٣٤، والسنوات التي تلتها، بدأ

(١) انظر ص٢٤٠.

التحسن المطّرد للإيرادات والمصروفات، كما بدأ الاحتياطي في الزيادة. وفي عام ١٩٣٩ بلغت الإيرادات ٥,٠٥٣,٧٦٥ جنيه مصري والمصروفات ٤,٨٩٠,٨٧١ جنيه مصري.

وكان احتياطي السلع المستوردة كبيراً في السودان عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولكنها استهلكت خلال العامين الأولين للحرب، وخصوصاً من جانب الجيوش التي تجمعت في السودان لحملة شرق أفريقيا. وقد تم تعيين مراقب عام، بصلاحيات واسعة، للإشراف التام مع مركز الشرق الأوسط للإمدادات في القاهرة. كما اتخذت التدابير لتحقيق الاكتفاء الذاتي - مثلاً بتشجيع زراعة المحاصيل الغذائية بدلاً من المحاصيل النقدية. وقد فُرضت رقابة صارمة على الأسعار والتوزيع، كما دعت الضرورة لفرض نظام تموين - عملية في غاية الصعوبة في مجتمع فلاحي أمي. وأحد نتائج تلك الإجراءات هي أن السودان كان يحظى بأقل تكاليف معيشة في كل الشرق الأوسط.

وفي سنة الحرب الاولى تحملت حكومة السودان تكاليف الحرب. وفي عام ١٩٤٠ أخذت الحكومة البريطانية على عاتقها العبء المالي لقوة دفاع السودان، التي كانت تحارب الطليان[١]، ما عدا ٦٠٠٠٠٠ جنيه مصري كانت تدفعها حكومة السودان سنوياً خلال فترة الحرب والفترة الانتقالية[٢].

بانتهاء الحرب وبفضل القطن ارتفعت أرقام الميزانية بشقيها بسرعة فائقة. كما قابلت سرعة النمو الحاجة للخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة. وقد تمكنت الحكومة من تحقيق ذلك بالإضافة إلى توفير مبالغ كاحتياجات لمقابلة الطوارئ.

وكانت أرقام عام ١٩٤٩ مقارنة مع الأرقام أعلاه كالآتي: الإيرادات

---

(١) انظر ص١٣٧ وما يليها.

(٢) كذلك أعطى السودان للحكومة البريطانية مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني اعترافاً بخدمة سلاح الطيران الملكي للسودان وللاحتفالات بمناسبة إرجاع كسلا، و١٠٠,٠٠٠ لحكومة الهند اعترافاً بخدمات الجيوش الهندية.

بلغت ١٧,٦٧٢,١٠٥ والمصروفات ١٣,٩٦٦,٤١٣ جنيه مصري. وإذا أضفنا لذلك المخصصات من الفوائض المختلفة لحساب التنمية ولحساب التسويات وحساب الاحتياطي العام، نجد أن الإيرادات سترتفع إلى ١٩,١٧٢,١٠٥ والمصروفات إلى ١١,٧٧٤,٤١٣ (هذا المبلغ الأخير مشكوك في صحته - المترجم) جنيه مصري. وكلا المبلغين قياسيين[١] - أما في عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ فقد كانت الإيرادات ٢٤,٧٨٤,٠٤٠ والمصروفات ١٧,٧٥٤,٦٧٢ جنيه مصري[٢].

أما بالنسبة للمديونية العمومية إلى نهاية ١٩٤٩ فقد تسدد مبلغ ١٠,٥٨٩,١٦٠ جنيه مصري من أصل مبلغ ١٧,٦٤٩,٨٤٠ جنيه مصري كان قرضاً لحكومة السودان بضمانة الحكومة البريطانية، كما تم سداد ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري من ديون مصر والتي قدرت بمبلغ ٥,٤١٤,٥٢٥ جنيه مصري بدون فوائد عام ١٩٣٨.

وظل نظام الضرائب المباشرة للدولة قائم على المبادئ التي وضعها اللورد كرومر[٣] وتتكون أساساً من ضريبة قطعان، وضريبة أراضٍ (باستثناء الجزيرة)، وضريبة عشور على المحاصيل المطرية، وضريبة جزائية (تحددها القبائل عوضاً عن ضريبة القطاعان والعشور)، والعوائد المنزلية (في بعض المدن) وضريبة أرباح الأعمال والتي تتراوح بين ٩٪ و ٢٧,٥٪ - ولم تكن هناك ضريبة دخل شخصي.

أما الضرائب غير المباشرة فهي في شكل رسوم جمركية على الواردات[٤] وعوائد جليلة على محاصيل التصدير. وكان استيراد السكر محتكراً للحكومة والأرباح الناتجة من مبيعاته تعتبر ضريبة استهلاك. بالإضافة للضرائب المباشرة وغير المباشرة، تتحصل الحكومة بالطبع على

---

(١) انظر «التقرير السنوي» لعام ١٩٤٩، (آخر تقرير نشر عند كتابة هذا) ص٢١.

(٢) تقرير التجارة الخارجية، ص٢٥٣.

(٣) انظر ص٨٠.

(٤) بموجب بنود اتفاقية الحكم الثنائي، يجب أن لا تزيد رسوم جمارك الاستيراد عن تلك السائدة في مصر، كما تدخل البضائع المصرية للسودان معفية من الرسوم. كما تعامل مصر وارداتها من السودان بالمثل. ولا تمييز يتم بين سلع البلاد الأخرى.

نصيبها من أرباح القطن والسكك الحديد وخلافه.

بخلاف الميزانية العمومية فهناك ميزانيات للتنمية يتم تمويلها من الإيرادات الجارية: أحدهما للخطة الخمسية ١٩٤٦ ـ ١٩٥١ والتي ما زال جارياً استكمال مشاريعها المختلفة، والثانية للخطة الخمسية ١٩٥١ ـ ١٩٥٦. المخصصات للأولى تبلغ ١٣,٣٧٥,٠٠٠ جنيه مصري وتكفي لإكمال المشاريع المتبقية. أما مخصصات الثانية فقد قدرت بـ ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ثم ارتفعت الآن إلى ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، ومع ذلك فإن ارتفاع تكاليف المواد والعمالة اقتضى تقليص بعض المشاريع المصدق بها، أو تأجيل تنفيذها، أو إلغاؤها. وكانت مكونات الخطة الخمسية لعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٦ كالآتي:

	النسبة المئوية	
المواصلات	٢٧,٢	(تشمل ٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لامتداد السكك الحديدية)
المشاريع الإنتاجية	٢٣,٤٠	(الصحيح هو ٢٣,٠٤ ـ المترجم) (تشمل ١,٧٥٣,٠٠٠ جنيه مصري لتوفير المياه الريفية و١,١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لصيانة التربة)
الخدمات الاجتماعية	٢٠,٢٦	(تشمل ٣,٥٤٠,٠٠٠ جنيه مصري للتعليم و٢,٣٧٣,٠٠٠ جنيه مصري للصحة)
المرافق العامة	١٥,١٤	
الإدارة	١٢,١١	(تشمل ١,٢٠٠,٠٠٠ قروض أو منح لسلطات الحكم المحلي و١,١٤٩,٨٠٠ جنيه مصري للمباني)
غير مخصصة	٢,٢٣	
	١٠٠,٠٠	

إن السودان بلد زراعى وينبني اقتصاده على ذلك. فهو يصدر المحاصيل الغذائية والمنتجات الزراعية الأولية أو شبه المصنعة، ويعتمد على بلاد أخرى لتمده بضرورياته من شاي، وبن، وسكر، وتبغ بالإضافة إلى المنسوجات، والمعادن الأولية، والمنسوجات الصناعية، ووسائل النقل، وغيرها. وليس للسودان أي معادن تذكر، وموارده من الطاقات الطبيعية بالكاد تكفي احتياجاته الذاتية.

وتقتصر السكك الحديدية ورئاستها في عطبرة على ثلث البلاد الشمالي الشرقي، وتربط العاصمة بالحدود المصرية وبمنفذ البلاد الوحيد على البحر الأحمر في بورتسودان[1]. ويتمتع ميناء بورتسودان بأفضل أرصفة وموانئ لتزويد السفن بالفحم من أي ميناء آخر بين بور سعيد وسنغافورة. وتحيط السكك الحديدية بكل مناطق إنتاج القطن في الجزيرة وكسلا وطوكر، كما تصل إلى الأبيض عاصمة كردفان، وهي المركز الرئيسي لتسويق المحاصيل المطرية في كل أرجاء غرب السودان. افتتح خط كردفان عام ١٩١٢، والنية معقودة لمد الخط جنوباً، ولكن ذلك يتوقف على إتاحة التمويل. ومن المنتظر أن ينتهي العمل في امتداد الخط من سنار جنوباً إلى الرصيرص في عام ١٩٥٥. حالياً تحقق السكك الحديدية أرباحاً. في عام ١٩٥١ كانت الإيرادات ٧,٨٠٥,١١٤ والمصروفات ٥,١٤٣,٦٧٤ جنيه مصري[2].

تستخدم البواخر النيلية في الجنوب، وفيما عدا ذلك فهناك القليل من الطرق في البلاد ما عدا في الجنوب حيث تتعذر الحركة برياً في أغلب شهور السنة وبدون الطرق تقتصر المواصلات على الدواب أو حينما تسمح الطرق بالعربات.

---

(١) السفن التي زارت بورتسودان في عام ١٩٥١ كانت حمولتها الصافية المسجلة ٢,٩٣٦,١٨٢ طن و٦١٪ منها كانت بضائع بريطانية. انظر تقرير التجارة الخارجية، ص٢٥١.

(٢) تقرير التجارة الخارجية، ص٢٤٦.

وينحصر الطيران المدني في ترحيل الركاب فقط وليس في نقل البضائع. ويكفي أن نقول إنه وحتى عام ١٩٣٢ كان سلاح الطيران الملكي هو الوسيلة الوحيدة للمواصلات الجوية. وقد بدأت شركة الطيران الإمبريالية بتسيير رحلات إلى جنوب أفريقيا عبر الخرطوم، وكذلك عام ١٩٣٦ عابرة للقارة من لاغوس إلى الخرطوم والقاهرة. وأصبحت الخرطوم الآن من أهم المعابر الجوية في أفريقيا. وبالإضافة لذلك أصبحت هناك مطارات أخرى في البلاد تستخدمها الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار، وطيران جنوب أفريقيا، وشركات الطيران الفرنسية والبلجيكية والإسكندنافية والمصرية، كما أن هناك أيضاً ٢٢ مدرجاً ثانوياً لهبوط الطائرات. ومنذ عام ١٩٤٨ أصبح للسودان شركة طيرانه الخاصة ـ الخطوط الجوية السودانية ـ والتي تحمل ركاباً على طائرات الدوف (Dove) من صنع شركة دى هافيلاند وطائرات الفايكنج في الخطوط الداخلية وإلى أريتريا.

إن الزيادة الخيالية في تجارة السودان الخارجية خلال الخمسين عاماً الأخيرة تعزى لمشروع الجزيرة والذي أنفق أموالاً في بلد لو كان بدون قطن لما تمكن من تمويل إلا الجزء اليسير من مشاريعه التنموية الفرعية، أو مشاريع خدماته الاجتماعية المتوسعة، أو تحمل نفقات إداراته. وبما أن القطن قد حقق مثل ذلك الإنجاز فيجدر بنا أن نورد بعض الأرقام المهمة في هذا المنعطف لنعطي خلفية للإحصاءات التجارية التي سنوردها لاحقاً.

في عام ١٩٠٥ كانت المساحة المزروعة قطناً ٢٣,٨٩٨ فداناً (٥,٢٣٦ فدان فقط كانت تروى اصطناعياً)، وكان العائد منه للسودان ٦٦٥,٤١١ جنيهاً مصرياً، وفي موسم ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ تمت زراعة ٥٦٩,٠٦١ فداناً من جميع أنواع القطن وبوسائل الري المختلفة، وكان العائد للسودان المقدر في ميزانية السنة التي تبدأ في ١ يوليو ١٩٥٢ هو ٢٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصري[1].

---

(١) انظر صحيفة التايمز اللندنية بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٥٣. للمعلومية، سنة الميزانية تغيرت في عام ١٩٥١ من يناير ـ ديسمبر، إلى يوليو ـ يونيو.

ولنعطي تفصيلاً[١] أكثر عن المساحات المزروعة والإنتاج في المراكز المهمة لزراعة القطن خلال موسمي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ و ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، نورد الآتي:

		المساحة بالفدان		الإنتاج بالقنطار		
		١٩٥٠ـ ١٩٥١	١٩٥١ـ ١٩٥٢	١٩٥٠ـ ١٩٥١	١٩٥١ـ ١٩٥٢	
١ ـ القطن الساكل (طويل التيلة)						
الجزيرة ـ بالري الانسيابي	٢١٨,٢٣٩	٢٣١,٧٧٣	(٦,٦)	١,٤٥٢,٣٦١	٧١١,٣٧٠	(٣,١)
كسلا ـ بالري الغمر	٦٣,٨٩٥	٢٧,٦٦١		٩١,٢١٦	٦,١٥٧	(٢,٨)
طوكر ـ بالري الغمر	٦٤,٣٤٠	٣١,٩٩٧		١١١,٨٨٧	٢١,٠٦٤	
مشاريع الطلمبات والسواقي	٣٠,٨٠٥	٤٢,٩٤٦		٢٠٣,٦٤٤	١٣٢,٣٤٦	
المجموع لقطن الساكل	٣٧٧,٢٧٩	٣٤٤,٣٧٧	(٤,٩)	(*)١,٨٦٠,٠٩٨	٩٢٠,٩٣٧	(٢,٦)

(*) (الرقم في النص ١,٨٥٩,١٥٨ ولكن الصحيح كما أوردناه ـ المترجم)

القطن الأمريكي المروي بالطلمبات

الزيداب والمشاريع						
الخصوصية الأخرى	٧,٠٣٥	١٤,٥٧٩	(٣,٤)	٢٤,١٤٢	٣٦,٨١٣	(٢,٥)
٣ ـ القطن الأمريكي المصري	١٣٤,٧٦٧	١٩١,٥٢٨	(٠,٩)	١٢١,٤٥٤	٢٥٣,٣٦٧	(١,٣)
مجموع القطن الأمريكي	١٤١,٨٠٢	٢٠٦,١٠٧		١٤٥,٥٩٦	٢٩٠,١٨٠	
المجموع الكلي	٥١٩,٠٨١	٥٥٠,٤٨٤	(٣,٩)	(**)٢,٠٠٥,٦٩٤	١,٢١١,١١٧	(٢,٢)

(**) (يلاحظ أن الرقم في النص ٢٠٠٤,٧٥٤ وذلك بسبب الخطأ الأول والصحيح هو ما أوردناه ـ المترجم)

---

(١) الإحصائيات مأخوذة من تقرير التجارة الخارجية. لمعرفة «الفدان» و«القنطار» انظر الهامش رقم (٢) في الفصل الثاني عشر. الأرقام بين الأقواس تعطي تقديرات عن متوسط إنتاج الفدان.

فلنتحول الآن للتجارة والتي يمثل القطن المكون الأكبر فيها.

توضح الأرقام أدناه تجارة السودان مع المملكة المتحدة ومصر والبلاد الأخرى ملخصة في فترات سنوات عشرية، مع إضافة عام ١٩٥٠، لنتعرف على تأثير محصول القطن الوافر بين عام ١٩٥٠ و ١٩٥١[١].

الواردات

السنة	المملكة المتحدة	مصر	البلاد الأخرى	المجموع الكلي
١٩٢١	١,٥٨٥,٠٧٧	٢,٣٠٩,٩٣١	١,٩١١,٠٦٢	٥,٨٠٦,٠٧٠
١٩٣١	١,١٦٤,٤٨٥	٧٥٩,٤٢٢	١,٨٣٧,١٠٦	٣,٧٦١,٠١٣
١٩٤١	١,٢١٤,٣٨٧	٢,٦٨٢,٠١٦	٤,١٦٤,٤٤٦	٨,٠٦٠,٨٤٩
١٩٥٠	١٠,٨١٢,٥٣٢	٢,٥٦٦,٩١٣	١٣,٨٨٧,٤٢٠	٢٧,٢٦٦,٨٦٥
١٩٥١	١٤,٦١٠,٦٣٢	٣,٨٣١,٣٩٥	٢٣,٥٢٤,٠٦٤	٤١,٩٦٦,٠٩١

الصادرات وإعادة الصادرات

السنة	المملكة المتحدة	مصر	البلاد الأخرى	المجموع الكلي
١٩٢١	٨٠٦,٥٥٢	٩٣٤,٢٧٨	٥٧٧,٧٠٣	٢,٣١٨,٥٣٣
١٩٣١	٨٢١,٥١٨	٤٣١,٧١٨	٧٦٢,٣٦١	٢,٠١٥,٥٩٧
١٩٤١	٣,٩٤٦,٥٧٥	١,٢٤٥,٣٦٤	٣,٧٠٣,٢١٨	٨,٨٩٥,١٥٧
١٩٥٠	١٨,١٤٥,٦٠٠	٢,٦٧٩,٣٩٣	١٢,٢٨٧,٨٦٠	٣٣,١١٢,٨٥٣
١٩٥١	٤١,٧٦٢,٢٤٤	٣,٩٤٧,٧٥٢	١٧,٠٦٧,٥٣٣	٦٢,٧٧٧,٥٢٩(*)

(*) من جملة صادرات وواردات السودان لعام ١٩٥١ (١٠٤,٧٤٣,٦٢٠ جنيه مصري) كانت ٩٥,٥٥٥,٦٤٥ جنيهاً مصرياً عن طريق بورتسودان عبر البحر الأحمر و٤,١٠٧,٢٧١ جنيهاً مصرياً عبر النيل شمالاً (حلفا) و٥,٠٨٠,٧٠٤ جنيهاً مصرياً عبر المحطات الحدودية.

(١) انظر تقرير التجارة الخارجية لهذه الأرقام أيضاً. المعدات الحربية والمؤن والصادرات السودانية لمصر ومنظمة البحرية والجيش والطيران الملكي، استبعدت من هذا الجدول.

أما المكونات الرئيسية للصادرات والواردات فقد كانت كالآتي:

	الواردات		الصادرات		
الصنف	الوزن بالطن	القيمة بالجنيه المصري	الصنف	العدد بالرأس	القيمة بالجنيه المصري
السجاير	٥١٩	٨١٣,٩٤٥	الأبقار	٢٧,٩٨٠	٤٩١,٣٣١
الفحم والفحم الحجري	٦٠,٨٦٢	٣٩٣,١١٤	الجمال	(+)٣٨,٣٠٠	١,١٨٥,٠٠٠
البن	٥,٧٧٩	١,٩٢٤,٧١١	الضأن	٥٠,٩٠٠	٢٠٧,٠٣٥
المعادن والمصنوعات	-	١,٩٣٤,٩٥٧		الوزن بالطن	
الماكينات والمعدات	-	١,٨٧٢,٦٩٦	القطن	٩٥,٤٨٥	(*)٤٥,٥٢٣,٦٣٦
النفط	١٢٥,٠٤٩	٩٠٤,٨٥١	بذرة القطن	١١٢,٠٩١	(**)٣,٨٣٠,٤٧٨
المنسوجات	٥٨,٥٨٢	١٠,٠٨١,٨٧٢	الصمغ العربي	٤١,٠٤٤	٣,٤٧١,٦١١
الجوالات والخيش	٧,٨١٧	٢,٢١٩,٩٠٢	الجلود	٥,١٠٢	١,٢٥٣,٩٤٦
السكر الأبيض	٥٩,٧٤٧	٣,٧٣١,٢٥٢	الفول السوداني	١٤,٢٧٦	٨٢١,٩١٤
الشاي	٥,٣٠٢	١,٤٩٣,٨٣٥	الأمبازات	٣١,٤٧٥	٦٦١,٩٧٦
الأخشاب	٢٧,٧٠٩	٥٨٢,٣٣٩	البقول	١٧,٠١٣	٧٢٧,٦٨١
الإطارات والعربات ومعدات المواصلات	-	٣,١٨٠,٩٣٢	التمور	٧,٩٩٣	٢٧٠,٩٣٧
			الذرة الشامية	١١,٨٢٦	٣٠٥,٥٥٩

(*) الجمال تصدر حية إلى مصر ولا تضمن في إحصاءات الجمارك والتقديرات مبنية على المبيعات المسجلة في الأسواق المصرية.

(**) القيمة على الرصيف (FAS) وليس على ظهر الباخرة (FOB).

التجارة مع المملكة المتحدة (١٩٥١):

كانت أهم الواردات من المملكة المتحدة هي السكر والمنسوجات وعربات النقل والماكينات والمعادن والعبارات، والدراجات، والتبغ، ومستحضرات الأدوية والتعقيم وخلافها، والأسمدة.

كان القطن بالطبع أهم الصادرات إلى المملكة المتحدة. كانت قيمة القطن الساكل المحلوج ٣٥,٠٦٤,٦٧٦ جنيهاً مصرياً، عبارة عن ٧٠,١٧٠ طناً ومن القطن الأمريكاني المحلوج ١,٩٥٩,٢٧١ جنيهاً مصرياً عبارة عن ٥,٢٨٨ طنٍ، كما بلغت قيمة صادرات بذرة القطن ٢,٢٥٠,٠٩٩ جنيهاً مصرياً عبارة عن ٦٩,١٠١ طنٍ. أما الصمغ العربي فقد صدرت منه ١١,٥٥٦ طناً بقيمة ١,٠١٠,٢٢٨ جنيهاً مصرياً. وكانت قيمة الجلود ٨٤٠,٨٦٦ جنيهاً مصرياً عبارة عن ١,٩٦٥ طناً، أغلبها غير مدبوغ.

التجارة مع مصر (١٩٥١):

تستورد من مصر أساساً المنسوجات والملبوسات، والأحذية، والعطور، والحلويات، والسجائر والتبغ، والأغذية مثل الأرز. أما أهم الصادرات إلى مصر فهي الجمال، والأبقار، والضأن، والخضراوات المختلفة، والتمور، وبذرة القطن وحب البطيخ والجلود.

التجارة مع بقية العالم (١٩٥١)[١]:

أهم المعالم بالجنيه المصري كانت كالآتي:

الهند وباكستان:

الواردات: ٦,٩١٠,٧٠٠ ـ أهمها المنسوجات والخيش.

الصادرات: ٧,٠٢٥,٥٦٣ ـ أهمها القطن والصمغ.

الولايات المتحدة:

الواردات: ١,١٩٢,٧١٥ ـ أهمها السيارات والتراكترات والماكينات والشحوم.

---

(١) فقط تلك البلاد التي زادت صادراتها أو وارداتها على المليون جنيه استرليني، ما قل عن ذلك فقد استبعدوا. وتجدر الإشارة من ناحية سياسية، أن التجارة مع إسرائيل قد توقفت تماماً في السنوات الأخيرة.

الصادرات: ١,٣١٣,٥١٥ ـ أهمها القطن الساكل والصمغ.

الحبشة:

الواردات: ١,١٩٣,٠٢٢ ـ أهمها البن.
الصادرات: ٣٧٨,٥٨٩ ـ أهمها القطن الأمريكي والملح.

إيران:

الواردات: ١,٦٨٢,٢٣٠ ـ أهمها نفط السيارات والزيوت.
الصادارات: ٧٦٣ ـ مختلفة.

إيطاليا:

الواردات: ١,٨٨٥,٠٨٤ ـ أهمها الحرير الاصطناعي والمنسوجات الأخرى والأخشاب.
الصادرات: ١,٠٠١,٩٣٤ ـ أهمها القطن والصمغ.

فرنسا:

الواردات: ٦٦٠,٤٦ ـ أهمها الزجاج والعطور.
الصادرات: ١,٥٣٥,٦٧٢ ـ أهمها الفول السوداني والصمغ والقطن.

ألمانيا:

الواردات: ٥٥٧,١٦٦ ـ أهمها المنسوجات والبيرة والأحجار الكريمة والمعدات.
الصادرات: ١,١٢١,٥٩٣ ـ أهمها بذرة القطن والصمغ والذرة الشامية.

نسب واردات عام ١٩٥١[١] مقارنة بصادراتها للدول المذكورة أعلاه نوردها أدناه، وهذه الأرقام بالطبع غير مكتملة، ولكنها على الأقل توضح بجلاء حقيقة أن المملكة المتحدة هي الزبون الأكبر للسودان.

---

(١) فقط البلاد التي زاد حجم تجارتها عن مليون جنيه استرليني أدرجت.

متوسط فترات لخمس سنوات لكل بلاد العالم قد تكون ذات فائدة (بالطن)

الفترة	القطن	بذرة القطن	الصمغ	الفول السوداني	التمور	الذرة الشامية	الجلود
١٩٠٧ ـ ١٩١١	٤,١٩٠	٢,٧٨٦	١٢,٣١٠	٥٣٩	٢,٧٩٩	١٩	٤٩٨
١٩١٧ ـ ١٩٢١	٣,٥٣٨	٦,٢٦٦	١٤,٠٩١	٢,٨٠٦	٤,٠٦٠	٨٦٨	١,٢٠٣
١٩٢٧ ـ ١٩٣١	٢٣,٩٧٢	٥٣,٩٠٢	١٩,٨٣٠	٢,٩٧١	٣,٧٢٩	-	٢,٢٥٠
١٩٣٧ ـ ١٩٤١	٦٣,٣٣٤	٧٧,٥٨٤	٢١,٢١٢	٥,٧٥٤	٣,٨٤٠	١,٩١٣	٢,٦٣٧
١٩٤٧ ـ ١٩٥١	٦,٠٦٤	٩٨,٤٦١	٣٤,٨٦٩	٦,٤٠٩	٦,٧٠٥	١٣,٢٤٥	٣,٩١٠

	القيمة بالجنيه المصري	المملكة المتحدة	مصر	الهند وباكستان	إيران	الولايات المتحدة وكندا	إيطاليا	الحبشة	ألمانيا	فرنسا
أ) الواردات:										
الأغذية والمشروبات	١١,١١٧,٥٦٠	٣٥,٩	٢,٥	٢,٦	-	٠,٣	٠,٩	١٠,٦	٠,٦	٠,٢
الخفيفة والتبغ	٢,٣٧٧,٨٣٣	٧٣,٨	١٠,٠٠	٣,٩	-	٠,١	٠,٧	-	٠,٨	٠,٣
الكيماويات	١٠,٦٤٦,٣٣٠	١٩,٤	١٧,٤	٤١,٦	-	-	٧,١	-	٢,٢	١,٢
المنسوجات	٣,٢٥٧,٠٨٤	٨,١	١٦,٩	٥٧,٢	-	-	٧,١	-	-	٠,٤
الملبوسات	٢,٥٤٦,٤١٠	١١,٩	٢,٠	٣,٢	٦٥,٧	٤,١	٠,٤	-	-	-
المنتجات الحرارية	٣,٠٢٥,٤١٢	٤٨,٨	٢,٥	٣,٤	٠,١	٣,١	٣,٩	-	٣,٣	٠,٧
والكهربائية والزيوت	٤,٦٠٥,٢٣٣	٧٢,٦	١,١	٠,١	-	١٧,٧	٣,٧	-	٠,٩	٠,٧
المعادن والماكينات										
المعدات ووسائل النقل										
ب) الصادرات:										
الأغذية وخلافه	٣,١٣٦,٨٩٤	١٨	٥٨,١	٤,٨	-	-	٠,٦	-	٢,٨	٠,١
الشحوم والشمع	٦,١٥٥,٠٩٨	٣٩,٨	٢٦,٧	-	-	٠,٢	-	-	١٣,٥	١٠,٥
الجلود بأنواعها	١,٢٩٢,٣٧٦	٣٩,٤	١٩,٤	-	-	١٤,٣	٣,٩	١,٦	٠,٩	٦,٩
القطن والمنسوجات	٤٦,٥٣٤,٨٤٨	٧٩,٦	-	١٤,٣	-	١,١	١,٢	-	٠,٣	٠,٨
مختلفة بما فيها الصمغ	٣,٨٣١,٤٤٥	٢٧,٧	٢,٠	٦,١	-	١٧,٠	٧,٥	-	١,٥	١١,٣

في الختام لابد من نقطة تحذيرية وهي أن الازدهار الاقتصادي الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية قد ولى. كما وأن المشاكل السياسية والمخاطر التي قد تطرأ من السودنة المتعجلة للموظفين، ومشاكل العمال المتوقعة، كلها تشير لمستقبل مجهول. إن النمو الاقتصادي الأسطوري الذي تحقق في السنوات الأخيرة لن يستمر بنفس الوتيرة، وكل ما يرجوه المرء، هو أن يسود الحذر بحكمة لتحقيق الاستقرار.

الجزء الثالث

السياسة

الفصل الرابع عشر

السياسة ـ المرحلة الأولى: إلى يوليو، ١٩٤٧

لم تلعب السياسة دوراً مهماً في السودان إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. كما ظلت مصر هادئة أيضاً تحت السيطرة البريطانية بدون كبير اهتمام بما يجري وراء حدودها الجنوبية. ولكن فرض بريطانيا الحماية على مصر عام ١٩١٤ اعتبر إذلالاً وقوبل بامتعاض. كما أن القيود التي فرضت أثناء الحرب استغلها صغار الموظفين استغلالاً سيئاً مما تسبب في كراهية الفلاحين للبريطانيين. نمت النزعة الوطنية بسرعة ووجدت التشجيع من سياسة ولسون (رئيس الولايات المتحدة ـ المترجم) الداعية إلى الحكم الذاتي للشعوب. شكل زغلول باشا حزب «الوفد» كوفد يعرض قضية مصر أمام مؤتمر السلام، وحث الرأي العام لإثبات وجوده. وقد استجاب الرأي العام بحملات من الشعب قتل فيها عدد من البريطانيين. وراء تلك الحملات كانت هناك عدة عوامل محرضة: أولها كانت الرغبة الصادقة للاستقلال، ولكن كان هناك تخوف أيضاً أنه حتى لو تحقق الاستقلال، فستفسده سيطرة بريطانيا.. على السودان بهيمنتها على مياه مصر. إن تعلية خزان أسوان عام ١٩١٢ وعدت بزيادة كبيرة في الري المتواصل طوال العام، ولكن الدعم البريطاني لمشروع خزان سنار، والذي بدأ العمل فيه عام ١٩١٤ بضمانات بريطانية، والنجاح في زراعة القطن في الجزيرة[1]،

(١) انظر الفصل الثاني عشر.

عمقا الخوف والتوجس عند المصريين، وألحوا في المطالبة بتأجيل تنمية السودان والذي يعتبره المصريون امتداداً لبلدهم، إلى أن تتم تنمية مصر أولاً، وبعد ذلك يمكن تنمية السودان. ولكن فقط للحد الذي لن تتأثر به مصالح مصر رياً أو تجارة. وأفضل أن تتم تنمية السودان بالزراعة المطرية فقط[١]. لم يعر المصريون أي انتباه لشعور السودانيين من موقفهم هذا، بل استمرت المطالبة باستعادة حكم السودان.

كان اهتمام لجنة ملنر الأساسي هو مستقبل مصر وليس مستقبل السودان، ولكن تقريرها[٢] أوضح بجلاء أن مسألة السودان يجب أن تعامل كمسألة منفصلة تماماً، ولا يجب اتخاذ أي إجراء يعيق تنميته، ولكن لابد من ضمان حقوق مصر الأساسية بالكامل. وقد أضاف التقرير الآتي:

«ولتجاور مصر والسودان لاشتراكهما في المصلحة في النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام، ولكن الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر. فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها، ويحسن لها أن تكون كذلك أيضاً. ولم يحن الوقت بعد لتغيير الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر».

وأضاف التقرير أيضاً:

«فلمصر حق لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كافٍ مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها. فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً بهذا الحق وأنها عاقدة العزم للمحافظة عليه في كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت القلقل المستحوذ عليهم في هذا القبيل».

لم يرض المصريون بذلك، ولمدة ثلاث سنوات شنت أبواق دعايتهم حملة ماكرة في السودان لإثارة القلاقل هناك، والتزامن مع موجة العنف في

(١) انظر تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية عام ١٩٢٥، الجزء الأول، ص٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢) مصر، رقم (١) عام ١٩٢١، مشروع قانون ١١٣١.

مصر، والتفاوض مع الحكومة البريطانية في نفس الوقت. وفي يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أنهيت المفاوضات بتصريح من جانب بريطانيا وحدها، متخلية فيه عن الحماية، وببعض تحفظات معينة، من بينها مستقبل وضع السودان. أما التحفظات الأخرى فكانت تتعلق بالدفاع عن مصر، وحماية مواصلات الامبراطورية، وصيانة مصالح الأجانب. ولكن موجة العنف والشغب لم تتوقف. وفي اليوم التالي (١ مارس ١٩٢٢) أُعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة واتخذ السلطان لقب الملك.

لم تشبع تلك الإجراءات المطامع الوطنية، وحاول المصريون في صياغتهم للدستور عام ١٩٢٣ أن يدخلوا عبارة «ملك مصر والسودان»، وأن «السودان جزء لا يتجزأ من المملكة المصرية». ولكن بريطانيا رفضت ذلك. وأصر زغلول (سعد) على عدم التنازل ووصل للحد أن يقول:

«إن السودان ملك لنا ويجب استرداده. ويحق لنا أن نتصرف تجاهه كما يتصرف أي مالك فيما يملكه»[١]. وقال أيضاً بمناسبة دعوة رامزي ماكدونالد (رئيس وزراء بريطانيا آنذاك ـ المترجم) للتفاوض في لندن: «إذا تمكنت من الذهاب للمفاوضات، سأقول إن السودان ملكنا، وأتابع أنه جزء من مصر ويجب إعادته لنا». تمت الزيارة في سبتمبر ١٩٢٤، وبما أن زغلول استمر في عناده بعدم قبوله لأي من التحفظات، وعدم قبول بريطانيا عن التنازل عن أي منها، فقد منيت المفاوضات بفشل كامل.

وفي السودان كان للدعاية والمكائد مفعولها. ففي مايو ١٩٢٢ قام أحد صغار الضباط من الفرق السودانية (على عبد اللطيف) والذي تخرج من الكلية الحربية، ومن مواليد مصر من أبوين مسترقين، قام بإصدار وثيقة بعنوان «مطالب الأمة السودانية» وفي عام ١٩٢٤ أسس «جمعية اللواء الأبيض»[٢]. تلك الحركة السودانية المظهر في الواقع كانت برعاية وتنظيم

---

(١) البورصة المصرية بتاريخ ٦ يونيو ١٩٢٤.

(٢) أظهر العلم نهر النيل على أرضية بيضاء وصورة من العلم المصري في أحد الأركان وكلمة «إلى الأمام» باللغة العربية.

وسيطرة ضباط الجيش المصري والموظفين المصريين، ولكن بعض خريجي كلية غردون وشباب آخرون كانوا على استعداد للمشاركة في المظاهرات على قرار تلك التي كانت تسمح بها مصر. اندلعت أعمال الشغب في بعض المدن الكبرى، إلا أن الحركة لم تحظ باهتمام ضباط أو جنود الجيش أو زعماء القبائل في الأقاليم. وفي يونيو ١٩٢٤ تم اعتقال علي عبد اللطيف وأودع السجن، وكانت تلك بداية لحملة مكثفة حيث قام طلبة الكلية الحربية في أغسطس باستعراض جاب شوارع الخرطوم، كما تمردت فرقة السكك الحديدية في عطبرة، ولكن تمكنت فرقة الهجانة السودانية والجنود البريطانيين من إخماد التمرد، وسُرِّحت الفرقة وأرجعت إلى مصر. وبتزامن تلك الأحداث مع القلاقل في مصر وقتل البريطانيين، قام رامزي ماكدونالد بالإدلاء بتصريح قوي في أكتوبر يؤكد فيه عزم الحكومة البريطانية على إتخاذ كل ما هو ضروري لدعم حكومة السودان وحفظ الأمن، قائلاً فيه: «إن حكومة السودان لن تتخلى، تحت أي ظرف، عن السودان إلى أن تنجز عملها هناك»[١].

بلغت الأحداث ذروتها في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ عندما اغتال المصريون السير لي ستاك، حاكم عام السودان وسردار الجيش المصري، في طريق عودته من وزارة الحربية في القاهرة. وفي السودان، كما في بريطانيا، ران الذهول والغضب والحزن. أما في مصر فقد قدم لورد اللنبي، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، يوم ٢٢ نوفمبر، إنذاراً بنبرة صريحة لا لبس فيها، لسعد زغلول مطالباً باعتذار مسهب، وبتحقيق سريع، وبإنزال العقاب بالمجرمين، ومنع المظاهرات الشعبية السياسية، ودفع غرامة تبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني، بالإضافة لقيام الحكومة المصرية بالآتي:

«(٥) أن تصدر خلال أربعة وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد.

---

(١) مصر، رقم (١) عام ١٩٢٤، مشروع قانون ٢٢٦٩.

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة.

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر».

وأضافت المذكرة:

«وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان».

كما فسرت مذكرة أخرى في ذات الوقت، تفاصيل المطلب الخامس والسابع. فيما يختص بالمطلب الخامس كان التعبير كالآتي:

«بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصري تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها، وتحت قيادة الحاكم العام العليا وبإسمه تصدر البراءات».

وافقت حكومة زغلول على الشروط الأربعة الأولى ورفضت بقية الشروط وقدمت استقالتها يوم ٢٤ نوفمبر[١]. أما الشرط الخامس فقد صدرت به التعليمات فوراً لحكومة السودان بإجلاء ضباط وجنود الوحدات المصرية في السودان. لم يكن ذلك بالأمر الهين، وقد قامت به الحامية البريطانية وبعض العناصر السودانية التابعة للجيش المصري، تحت إمرة الجنرال هدلستون[٢]، القائم بأعمال السردار، بعد اندلاع الأحداث الدامية في الضواحي، وهروب المعتقلين السياسيين من السجن، وبتحريض من الضباط المصريين تمردت بعض الوحدات السودانية بالخرطوم، وقامت باحتلال المستشفى، وقتل بريطانيين، وسوريين، وثلاثة مصريين. أما

(١) خلف زيور باشا سعد زغلول كرئيس حكومة غير وفدية.

(٢) راجع أيضاً ص٩٥.

الوحدات السودانية في أم درمان والخرطوم بحري فلم تشترك في التمرد، وبخلاف تحريضهم على التمرد، لم تشترك الوحدات المصرية أيضاً.

إن قوة دفاع السودان التي تكونت من وحدات عربية وسودانية كانت تتبع للجيش المصري، تم تدشينها في ١٧ يناير ١٩٢٥، وبهذا انتهى الوضع الشاذ الذي كان فيه حاكم السودان العام. أيضاً سرداراً للجيش المصري في مصر والسودان. ولمّا كانت مصر تحت سيطرة بريطانيا لم يشكل ذلك معضلة، ولكن بعد أن أعلن في فبراير ١٩٢٢ مصر دولة ذات سيادة، تغير الموقف كلياً، وانفصلت وزارة الحربية الجديدة عن وزارة الأشغال العامة التي كانت ملحقة بها، لتعزز موقعها الجديد تجاه قائدها العام. وفي واقع الأمر تسببت تلك الخطوة في خلق العراقيل وانفراط النظام. وأثبت تكوين قوة دفاع السودان عملياً أن عنصراً جديداً قد أدخل على علاقات دولتي الحكم الثنائي مما تطلب إيجاد آلية تضع حامية السودان تحت تصرف الحاكم العام وحده. ولم تتردد مصر، لأسباب سياسية، في تحمل نفقات القوة الجديدة (قوة دفاع السودان)، لأنها قدرت أن الصرف سيعطيها سلطة لا يستهان بها، كما سيعطي ذلك مصر دعاية مكشوفة بأن مصر لا يزال لها دور في الحكم الثنائي، والذي كان مهدداً بإنزال العلم المصري عند جلاء القوات المصرية من السودان[١].

أما بريطانيا فقد كانت مستعدة من جانبها، أن تسمح لمصر بتحمل النفقات، كنتيجة لإلتزاماتها بموجب اتفاقية الحكم الثنائي فحسب. وبعد التفاوض تم تحديد المساهمة السنوية بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، واستمر دفع ذلك من عام ١٩٢٥ وإلى عام ١٩٣٧[٢]، كمبلغ مماثل لما كانت تدفعه مصر سنوياً في الماضي كمصروفات عسكرية. وكحل وسط تم

---

(١) انظر: ويفل، «اللنبي في مصر»، ص١١٧. في ١٥ ديسمبر خاطب أوستن شامبرلين كوزير خارجية مجلس العموم قائلاً: «ليس لدينا نية لإنهاء الحكم الثنائي. وإذا ما شاركتنا حكومة مصر في ذلك فسنعترف بها ونكون مخلصين لها».

(٢) انظر ص٢١٨، للموقف بعد عام ١٩٣٧.

الاتفاق بأن تصف مصر مساهمتها بأنها للأغراض العسكرية وأن تصرف حكومة السودان تلك المساهمة في الأغراض العامة.

أما الشرط السادس في الإنذار فكان خطأً فادحاً بدون شك، حيث بالإضافة إلى أنه يعطي مظهر تكسب بريطانيا من الجريمة التي ارتكبت، فإنه يؤكد شكوك مصر الراسخة بأن بريطانيا تنوي التصرف في مياه مصر. كان اللنبي يهدف ببساطة إلى تخويف المصريين لأبعد الحدود، ولكن لم تتخذ أي إجراءات في الواقع بالنسبة للجزيرة سوى تعيين لجنة بريطانية ـ مصرية من الخبراء برئاسة شخص محايد في يناير ١٩٢٥، وقد قامت بدراسة الموضوع برمته ومهدت الطريق لاتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩[١].

أعقبت العاصفة التي تلت اغتيال السير لي ستاك، وإجلاء الجيش المصري من السودان بالإضافة لتخفيض عدد الموظفين المصريين بالتدريج في السودان، اعقبتها عشر سنوات من الهدوء في السودان، وتقدم كبير في تطوير الحكم غير المباشر بوكالة نظار القبائل وشيوخ المناطق. وفي مصر أيضاً عم الهدوء لسنوات بانزواء حزب الوفد.

وفي يوليو ١٩٢٧ قام عبد الخالق ثروت باشا، رئيس وزراء مصر حينذاك، بزيارة للندن في محاولة للوصول لحل مشاكل العلاقات البريطانية ـ المصرية المتجددة سنوياً. وقد تم تقدم ملحوظ مع التحفظ على وضع السودان السياسي كالعادة. ولكن عند رجوعه إلى مصر وجد معارضة قوية من حزب الوفد برئاسة النحاس باشا، والذي خلف سعد زغلول باشا[٢]، ورفضاً للاتفاق الذي تم الوصول إليه مما تسبب في عدم تطبيقه واستقالة عبد الخالق ثروت. ورجعت الأمور لما كانت عليه عام ١٩٢٤، وتربع أعداء بريطانيا على كراسي الحكم إلى يونيو ١٩٢٨ حيث سببت فضيحة

---

(١) انظر ص١٩٣، لم يتمكن اللنبي من الحصول على تعليقات وزارة الخارجية للمطالبة التي اقترحها قبل تقديمها، وعندما استلم تلك التعليقات وجد أنها أسقطت الضمانات وعدلت شروط الفقرة الخاصة بالجزيرة. انظر ويفل، المصدر نفسه ص١١٢ ـ ١١٤.

(٢) توفي سعد زغلول في أغسطس ١٩٢٧.

داخلية طرد الملك للنحاس والاستعاضة عنه بمحمد محمود باشا من حزب الأحرار. حُل البرلمان في يوليو لمدة ثلاثة سنوات كان فيها محمد محمود الحاكم المطلق. زار محمد محمود باشا لندن في السنة التالية (١٩٢٩) لاستطلاع الرأي في نقاط الخلاف المختلفة، ووافق على الاقتراح الداعي لمعالجة المشكلة برمتها في الأجواء الحالية الملائمة. وكنتيجة لذلك، حُررت مسودة اتفاق تمت الموافقة عليه من الطرفين في ٣ أغسطس عام ١٩٢٩. النقاط التي تهم السودان تحديداً في ذلك الاتفاق اثنتان[١]:

أ) عند طلب محمد محمود باشا بشدة عودة القوات المصرية إلى السودان أبدت حكومة صاحب الجلالة أنه إذا نفذت المعاهدة بروح ودية فإنها ستكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة.

ب) فيما يتعلق بمركز السودان، يقول مشروع المادة «مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينتج من الاتفاقيتين[٢] المذكورتين. وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما».

لم يكشف حزب الوفد عن أوراقه، مفضلاً الانتظار لحين الانتخابات التي وعد محمد محمود بإجرائها لأخذ تفويض شعبي بالموافقة على الاتفاق المقترح، ولم يتعرض للاتفاق بتاتاً، وإنما ركز هجومه على محمد محمود باشا شخصياً لهيمنته على السلطة في مصر. استقال محمد محمود

(١) الأمر ٣٣٧٦ لعام ١٩٢٩. النقاط الأخرى تعنى بالمالية وتطبيق الاتفاقات العالمية على السودان.

(٢) الإبهام في عبارة «الناتج من» والذي تكرر استعماله في مسودات المشروع لم يتم الاتفاق على معناه أبداً. هل معناه «منطقياً ما سيترتب عليه أم» ذلك الذي فعلاً قد نتج من؟».

وإعلامهما بأن فريقاً ثالثاً قد دخل الحلبة وينوي أن يدافع عن حقوقه. كانت الخطوة الأولى تأسيس مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٧ (د. أحمد إبراهيم أبو شوك يصحح المؤلف ويقول ان المؤتمر تأسس عام ١٩٣٨ ـ المترجم) والذي ادعى منذ البداية أنه غير معني بالسياسة، ولكنه سريعاً ما خلع عباءة التخفي وركز فقط على السياسة. كانت بداية اتصالاتهم بالحكومة كيسة، وكان التجاوب من قبل الحكومة بالمثل. ولكن من غير المعقول قبول أن مؤتمراً من المتعلمين يملك الحق أن يمثل كل السودان. استمرت الأوضاع هادئة إلى فبراير ١٩٤٠ عندما قام علي ماهر، رئيس وزراء مصر، بزيارة للسودان بدعوة من الحاكم العام، وأقام المؤتمر احتفالاً له[١]. وانتهز المؤتمر الفرصة لطلب عون مالي من علي ماهر الذي لم يتأخر في استغلال ذلك الدعم لأغراضه السياسية. بحلول عام ١٩٤٢ تخلى المؤتمر تماماً عن دعواه بأن أغراضه ليست سياسية، وطالب، من بين مطالب أخرى، ضمانات للسودان ككل «بحق تقرير مصير بعد انتهاء الحرب مباشرة» وإنشاء هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الموازنة والقوانين[٢]. وقد أدى تنافس زعماء الطوائف الدينية لاستقطاب المؤتمر لأغراضهم الخاصة، ورفض الحكومة لمطالب المؤتمر، إلى تصدعه. وفقدت العناصر المعتدلة نفوذها وتخلت عنه، واندمج الآخرون في تجمع بتوجه مصري متطرف باسم «الأشقاء» الذي تكون حديثاً بهدف الاتحاد مع مصر في وحدة وادي النيل وتحت التاج المصري.

في ذات الوقت، وكما رأينا سابقاً[٣]، فقد تقرر كخطوة أولية، قيام

---

(١) انظر: دنكان، ص١٩٣ وما بعدها، وتقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦ ص٣٦ ـ ٣٧. وضع علي ماهر في الحبس في مارس ١٩٤٢ بواسطة النحاس والذي فرضه السفير البريطاني على الملك كرئيس للوزراء الشهر السابق، لشكوك النحاس في أن علي ماهر يتعامل مع العدو. انظر تقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ـ بريطانيا العظمى ومصر، ص٧٤، خلف سير ستيوارت سايمز سيرجون مفي كحاكم عام ١٩٣٤.

(٢) انظر عباس ص١٠٩.

(٣) انظر ص١٥٢.

باشا في أكتوبر وخلفه عدلي يكن باشا. أجريت الانتخابات في ديسمبر ونجح النحاس في الرجوع للسلطة بأغلبية كاسحة، وكون حكومته في ١ يناير ١٩٣٠، وتحصل على تفويض لإعادة فتح المفاوضات، وغادر إلى لندن لهذا لغرض.

كان أساس المحادثات مشروع اتفاق العام السابق، وتم الاتفاق في النهاية على كل شيء ماعدا مسألة السودان ـ العقبة الرئيسية كانت نقطتين ـ المشكلة القديمة الخاصة بسيادة مصر على السودان، والثانية المتفرعة منها، وهي حق المصريين في الهجرة للسودان بدون قيود[1]. لم يمكن التوصل لأي اتفاق بالنسبة لتلكما النقطتين، وانفضت المفاوضات في ٨ مايو ورجع النحاس لمصر. بعدها بشهر اختلف النحاس مع الملك وقد خلفه إسماعيل صدقي باشا، العدو القديم للوفد، والسياسي والإداري القدير. قاطع حزب الوفد انتخابات ١٩٣١، ونجح حزب صدقي بأغلبية كبيرة، وبدأ في الإصلاح المالي والإداري والذي تأخر كثيراً. ليس لنا كبير اهتمام بتعاقب الوزارات والتعديلات الدستورية التي توالت خلال الخمس سنوات التي تلت[2]، أما السياسة بالنسبة للسودانيين فلم تكن تهمهم كثيراً وإنما كانوا مهتمين أكثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتطور سريعاً.

وفي خريف ١٩٣٥ طغت الأزمة الإيطالية ـ الأثيوبية على أحداث السياسة المحلية في مصر. تلك الأحداث إضافة إلى تهديد محور برلين ـ روما للبحر الأبيض المتوسط وقناة السويس، تطلبت توضيح الوضع الشاذ للعلاقة بين بريطانيا ومصر فيما يختص بالدفاع عن مصر. وبعد موجة من إظهار العداء لبريطانيا وافق الطرفان على الاحتكام للعقل، وخلق الأجواء المساعدة للحل. ولقد وافق القادة السياسيون المصريون، بالرغم من

---

(١) انظر ص٢٤٥ أدناه.

(٢) تلك التطورات والتي تلت انظر «تقرير معهد الشؤون الدولية» لعام ١٩٣٦ ص٦٦٢ وما يليها وكذلك «بريطانيا العظمى ومصر» ص٣٣ وما يليها.

خلافاتهم، على أن يبرموا اتفاقية على قرار ما اتفق عليه عام ١٩٣٠. بدأت الأمور تسير ببطء نسبة للمشاكل السياسية المصرية، ولكن عندما فاز حزب الوفد في الانتخابات، برئاسة النحاس، عام ١٩٣٦[١]، بدأت المفاوضات. تم الاتفاق على البنود العسكرية في ٢٤ يوليو، ووقعت اتفاقية لقيام حلف في أغسطس ١٩٣٦، وما زالت سارية المفعول. وفي ضوء الهجوم العنيف على بنود المعاهدة الآن، تجدر الإشارة إلى أنه قد وقعها ممثلو كل الأحزاب المصرية بما فيهم، النقراشي باشا، والذي هاجمها بشراسة عام ١٩٤٧ في مجلس الأمن، وقد أجيزت في القاهرة بأغلبية ساحقة، كما قوبلت باستحسان من الصحافة وبإحتفاء جمهورى كبير بالنحاس. اتفق الطرفان على أن تبقى المعاهدة نافذة لمدة عشرين سنة وحددا أجلين لمراجعتها. يحل الأجل الأول بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة والثانى بعد انقضاء مدة عشرين سنة. المراجعة في الأجل الأول تكون برضا الطرفين وفي الأجل الثاني تكون بناء على طلب أيهما. وفي حالة عدم الاتفاق يكون اللجوء للتحكيم. ولا حاجة لأن نورد هنا أحكام المعاهدة المتعلقة بالمساعدة المتبادلة وتمركز القوات البريطانية في منطقة[٢] القنال وإلغاء الامتيازات لأنها لا تعني السودان.

تنص المادة ١١ من المعاهدة على الآتي:

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩[٣]، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين[٤] ويواصل الحاكم العام، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين. والطرفان المتعاقدان متفقان

(١) للنص انظر الأمر رقم ٥٣٦٠ مورد في تقرير «معهد الشؤون العالمية الملكية»، بريطانيا ومصر، الملحق الثالث. أصبحت مصر أيضاً عضواً في عصبة الأمم في مايو ١٩٣٧.

(٢) أيضاً انظر ص٩٦.

(٣) أي اتفاقيتي الحكم الثنائي. وأيضاً انظر الفصل السادس.

(٤) لاحظ «إدارة» بدلاً من «وضع» كما في مسودة عام ١٩٢٩.

على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين. وليس في بنود هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان[١].

٢ ـ وبناء على ذلك تبقى سلطة تعين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوافر لها سودانيون أكفياء.

٣ ـ يكون هناك جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين.

٤ ـ تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام.

٥ ـ لا يكون هناك في السودان تمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية.

٦ ـ أتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان.

وفي ذات الوقت وقع الطرفان على محضر متفق عليه سجلا فيه بعض النقاط المتعلقة بتفسير المعاهدة. وفيما يتعلق بالمادة (١١) فإن النقطة التي تهم السودانيين كانت تتصل بالفقرة ٢ ـ فقد ورد في المحضر «تكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أى درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية».

هناك نقطتان في المادة (١١) جديرتان بالاهتمام. أولاً: إن مبدأ رفاهية السودانيين هو الهدف الرئيسي للإدارة، كان دائماً مقبولاً من قبل الحكومة البريطانية والحكومة السودانية، الشيء الذي لم توافق عليه مصر

---

(١) لم يورد.

سابقاً، كما أدى تفسير النص إلى جدل متواصل في فترات لاحقة. وثانياً: إن رفع القيود على هجرة المصريين للسودان ما عدا لأسباب أمنية أو صحية، كان تنازلاً فقط لإرضاء كبرياء المصريين، لا لتحقيق أي نوايا عملية للمصريين. حقيقة أن مصر قد ضاقت من كثرة سكانها[١]، ولكن مهما كانت المغريات، أو التسهيلات التي قدمت للمصريين فمنذ إعادة الفتح وإلى اليوم، لم تكن هناك أبداً رغبة لدى المصريين للهجرة للسودان «بطقسه الكريه»[٢]. وعليه فإن الوضع لم يتأثر بمعاهدة ١٩٣٦.

هل سيرحب السودانيون بعد نيلهم لاستقلالهم، بهجرة المصريين لبلدهم؟ هذا سؤال تظل الإجابة عليه في علم الغيب. هذا طبعاً يتوقف على نوع المهاجرين. الخوف من خلق طابور خامس سيقل، وسيستفيد السودان كثيراً من عمال الزراعة الأكفياء (مع أخذ الاحتياطات الصحية). أما الفوائد لمصر من تخفيف الأزمة السكانية فهي ماثلة للعيان، ولكن إذا كان غرض مصر في الهجرة هو الاستحواذ على الأراضي السودانية وامتلاكها، بدلاً من توفير عمالة، فقطعاً لن يقبل ذلك.

إن التوقيع على المعاهدة، كما هو منتظر، لم يثبط حماس مصر في المطالبة بحقوقها في السودان، بحجة أن اتفاقيات الحكم الثنائي كانت معنية فقط بإدارة حكم السودان ولم تؤثر على حقها في السيادة على السودان، ولكن انشغالها بأمور أخرى وقتها، منعها من الإصرار على ذلك.

تابع السودانيون مسار مفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ باهتمام بالغ، وخصوصاً من الطبقة المتعلمة، والتي كانت تنوي استغلال مضامينها. فقد جلب القطن الثروة للبلاد. ووفرت الثروة إمكانية نشر التعليم، وحرك التعليم دوافع الأمل والطموح الذي ما كان منظوراً في الماضي. تحددت معالم الحركة الوطنية، وعقدت النية لمواجهة دولتي الحكم الثنائي

---

(١) انظر: عباس، ص٨٩ ـ ٩٠ لأرقام مدهشة.

(٢) كرومر، «التقرير السنوي في السودان» لعام ١٩٠٢، ص١٦ للأيام الأول. للحاضر انظر: عباس، ص٩٢.

مجلس استشارى لشمال السودان بعضوية ثلاثين شخصاً، تسعة وعشرون منهم سودانيون، بهدف تحويله إلى مجلس تشريعي في حالة نجاحه. وكانت هي تلك البداية الرسمية في طريق تحقيق الحكم الذاتي للسودان. وتم تدشين المجلس في ١٦ مايو ١٩٤٤، ولكن عدم اشراك الجنوبيين فيه آثار شكوك صغار المثقفين الشماليين، كما لم يرضوا عن تشكيل المجلس حيث كان ١٨ من أعضائه يمثلون الأقاليم ولا يشاركونهم في توجههم العام. كما وجدت الصحافة المصرية فرصة للتذمر لعدم استشارة مصر في المجلس أو اشتراكها فيه. وطالبت مرة أخرى بالاعتراف بأن مصر والسودان دولة واحدة.

وفي فبراير ١٩٤٥ تألف حزب ثانٍ أكبر نفوذاً في السودان، بأهداف مضادة تماماً لحزب الأشقاء، فيما يتعلق بمصر. ذلك هو حزب الأمة[١] برعاية السيد عبدالرحمن ابن المهدي، والمولود بعد وفاة والده، وكان يطالب بالاستقلال التام بدون أي روابط مع بريطانيا أو مع مصر إلا روابط الصداقة. ولكن من الخطأ أن نفترض أن الخلاف الحقيقى بين الكتلتين الرئيسيتين، في تفضيل الاتحاد مع مصر أو رفضه، كان خلافاً سياسياً بحتاً. فالخلاف أعمق من ذلك بكثير ولكنه ألبس عباءة مريحة. فأساس الخلاف كان طائفياً وشخصياً. فدعاة الاتحاد مع مصر كانوا يرون أن دعوة المهدي كانت زائفة، وأنهم وأهلهم قد تأذوا من فترة حكم المهدية (بعضهم هرب إلى مصر). وكانوا مصممين على أن لا يعترفوا بالابن الذي كان يصبو ليكون ملكاً على السودان ويكون قائدهم، كما كانوا يعتقدون بل يفضلون أن يتبعوا المعتقدات المألوفة لهم التي يتبناها السير، السيد على الميرغني، رئيس الطريقة الختمية[٢]. ويشبه ذلك خلاف السنة والشيعة، أو خلاف البروتستانت والكاثوليك،

---

(١) انظر دنكان المصدر نفسه، ص١٩٦. يترجم الاسم «كحزب الأمة». ولكن كلمة أمة لها مدلولات أوسع «كالأمة الإسلامية». (انظر البرت حوراني في تقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، يناير ١٩٥٣، ص٢٤). ويعرف عموماً كحزب الاستقلال.

(٢) أي «الطريق للخلاص».

ولحد ما أقرب للخلاف بين المسيحية واليهودية. كان حزب الأمة أكثر عدداً ويحوز ولاءً كبيراً بين قبائل الأقاليم الغربية المحاربة. وكان للحزب موارده المالية الخاصة ـ أغلبها من عائدات قطن المشاريع الزراعية التي يملكها ابن المهدي واتباعه في جزيرة أبا أو على النيل الأبيض. أما تجمع الاتحاديين، فكانوا أقل عدداً، ونفوذهم فقط في الشمال والشرق. وخصوصاً بين سكان المدن وطبقة المتعلمين، ولم تكن لديهم موارد ذاتية تذكر. وقد اضطرتهم عقيدتهم وعوزهم لطلب العون من جهات أخرى، وكان أملهم معقوداً على مصر ـ لا حباً في مصر أو كراهية لبريطانيا، وإنما خوفاً من عدوهم اللدود. ببساطة فضلوا أن يكون السودان تحت التاج المصري بدلاً من أن يكون ذلك التاج على رأس عبدالرحمن المهدي[١]. يجب أن نضع مؤثرات تلك الخلفية نصب أعيننا عندما ننظر للدراما التي شغلت المسرح السياسي السوداني لربع القرن الأخير.

قبل نهاية عام ١٩٤٥ وافقت الحكومة البريطانية على إعادة فتح التفاوض[٢] مع مصر برئاسة النقراشي باشا[٣]. قاد ذلك لهدنة مضطربة سعى لها بعض المعتدلين في مؤتمر الخريجين بين دعاة الاستقلال ودعاة الوحدة مع مصر، وتوصلوا إلى صيغة حملها وفد مكون من الطرفين لتعبر عن رغبة كل السودانيين. تلك الصيغة تضمنت تشكيل حكومة ديموقراطية حرة متحدة مع مصر ومتحالفة مع بريطانيا[٤]، على أن يترك شكل الاتحاد والتحالف للسودانيين أنفسهم ليقرروه، وتكوين لجنة لتقدم مقترحات بشأن تسليم السودانيين الحكم بأسرع وقت ممكن. سافر الوفد في مارس ١٩٤٦ إلى

---

(١) انظر عباس، ص١٠. أما الجنوب فلم يكن مهتماً بتلك الصراعات الأسرية أو الدينية.

(٢) مع أن مدة سريان اتفاقية ١٩٣٦ كانت لعشرين سنة، ولكنها نصت على أنه يجوز أن يبدأ التفاوض بشأنها في أي وقت بعد عشر سنوات بموافقة الطرفين. وقد تقدمت الحكومة المصرية لهذا الغرض قبل انقضاء فترة العشر سنوات.

(٣) أعفي الملك النحاس في أكتوبر ١٩٤٤ وعين خلفاً له أحمد ماهر (السعدي). وقد اغتيل الأخير في فبراير ١٩٤٥ وخلفه النقراشي.

(٤) انظر: عباس، ص١١١.

القاهرة، ولكنهم وجدوا المصريين بكل أحزابهم متبنين وجهة نظر الأشقاء، ومصرين على وحدة دائمة وغير محددة تحت التاج المصري. ولذلك رجع أعضاء وفد الاستقلاليين إلى الخرطوم، تاركين الأشقاء برئاسة إسماعيل الأزهري في القاهرة.

وفي نفس الوقت (١٦ مارس) أعلن المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم البريطاني: «تتطلع حكومة صاحب الجلالة لليوم الذي يقرر فيه السودانيون، في النهاية، مستقبلهم السياسي بأنفسهم... إن رفاهية الشعب السوداني لن تؤمن إلا بواسطة حكومة مستقرة ومحايدة في السودان وتكون من مهام تلك الحكومة، إقامة أجهزة الحكم الذاتي كخطوة أولية نحو الاستقلال مستقبلاً، وتسريع عملية تعيين سودانيين للمناصب الحكومية العليا، مع التشاور مع ممثلي السودانيين، وللارتقاء بسواد الشعب السوداني إلى مرتبة المواطنة الفاعلة، هذان هما هدفي حكومة السودان الحالية وتؤيدها في ذلك كلياً حكومة صاحب الجلالة. في ذات الوقت تعتبر حكومة بريطانيا أن وضع السودان يجب أن لا يتغير بسبب تعديل الاتفاقيات إلا بعد مشاورة السودانيين عبر القنوات الدستورية».

وقد كرر الحاكم العام تلك الضمانات للمجلس الاستشاري لشمال السودان في ١٧ إبريل، وقد قوبل ذلك باستحسان. للأسف، وكما سنرى لاحقاً، فإن الكلمات المهمة ـ «عبر القنوات الدستورية» والتي كررها وزير الخارجية البريطاني في يناير ١٩٤٦ في مجلس العموم، ـ قد تم تجاهلها في عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ عندما قبلت آراء الأحزاب السودانية بدون الإشارة للسلطة التشريعية القائمة ـ أي المجلس التنفيذي[١].

بعد انهيار مفاوضات القاهرة، لم يسع الحزبان الكبيران في السودان للاتفاق مرة أخرى، وفي كل التفاوض اللاحق بين حكومة بريطانيا وحكومة

(١) كما ذكرت في الصفحة ١٥٣، لم تكن الجمعية التشريعية متاحة للتشاور بعد أكتوبر ١٩٥٢.

مصر، إن كان في لندن أو أمام مجلس الأمن على بحيرة سكس، كان الحزبان يرسلان وفودهما الخاصة.

في نفس الوقت طالب المجلس الاستشاري بشمال السودان يتعهد من الحاكم العام في نوفمبر ١٩٤٥، بأن لا يبت في مستقبل السودان قبل استشارته. وقد تلقى المجلس ذلك التعهد من الحاكم العام. فخلال عام ١٩٤٦ افتتح الحالكم العام مؤتمر إدارة السودان الذي ضم كل اتجاهات الرأي باستثناء الأشقاء الذين رفضوا المشاركة في المؤتمر. وكان غرض المؤتمر دراسة الطرق والوسائل لإشراك السودانيين بشكل أوسع في إدارة الحكم المركزي والمحلي[١].

عندما كان ذلك يجري في الخرطوم، كانت المفاوضات تتعثر في القاهرة[٢]. وكما كان متوقعاً فقد كانت العقبة الكأداء هي وضع السودان. ولكن في أكتوبر ١٩٤٦ ذهب صدقي باشا إلى لندن واجتمع مع بيفن، ولاح أمل أخيراً لإيجاد حل للموضوع.

وبعد التوقيع بالأحرف الاولى على مشروع اتفاق على البنود الخاصة بالدفاع عن مصر والشرق الأوسط تحديداً ـ بما في ذلك الوعد بالجلاء من القاهرة والإسكندرية والدلتا بنهاية مارس ١٩٤٧، وبقية مصر ببداية سبتمبر ١٩٤٩، بدأت المفاوضات عن السودان، وقد تم الاتفاق على صيغة مشروع بروتوكول عن السودان في غاية البراعة من الغموض:

«إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها السياسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي، وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام

(١) بالنسبة للخطوات التي اتخذت فيما يخص الحكومات المحلية انظر ص١١٤.

(٢) رفض الوفد المشاركة في المفاوضات بالرغم من دعوة صدقي باشا والذي أصبح رئيساً للوزراء وهذا مما تطلب تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة أقلية. وقد خلف النقراشي صدقي عام ١٩٤٦.

المستقبلي للسودان. وإلى أن يتسنى للطرفين تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦.... سارية».

وعند مخاطبته فيما بعد لمجلس العموم، ذكر بيفن موضحاً[١]:

«ومن بين المسائل المختلف عليها كانت مسألة السودان الأكثر صعوبة. وكان موقفي في هذا الموضوع التعهد لهذا المجلس في ٢٦ مارس الماضي، بأنه ينبغى ألا يحدث تغيير في مركز السودان، نتيجة لإعادة النظر في المعاهدة إلا بعد استشارة السودانيين عبر القنوات الدستورية. وعلى كل حال، وبعد أن تلقيت رأياً قانونياً على أعلى المستويات، شعرت بأنه من أجل الاتفاق والذي كان سيكون في مصلحة السودانيين، كما في مصلحة الطرفين الآخرين، بأنني سأكون محقاً باشارتي في بروتوكول السودان إلى وجود اتحاد سلالي رمزي بين مصر والسودان، بشرط ألا يطرأ أي تغيير على الإجراءات التي تؤمن الدفاع عن السودان».

إن الحديث عن «وحدة بين السودان ومصر» بالطبع اشتُم منه الزيف، واعتبر في البلدين على أنه تهرب من الموضوع من قبل الطرفين. في مصر فُسر هذا التعبير بأنه إذعان لمطالب مصر بدون إعطاء أي حق للسودانيين في الأمر، إلى أن صرح رئيس الوزراء البريطاني في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ معارضاً: «ليس هناك أي تفكير لتغيير نظام الحكم القائم في السودان، وليس هناك أي نية لسلب السودانيين حقهم في تقرير مصيرهم المستقبلي». في السودان اعتبر البروتوكول خيانة، ولم تُجْدِ أي محاولة لإقناع المجلس الاستشاري، والذي كان أغلبية أعضائه من الاستقلاليين، انه غير ذلك. فالكلمات التي استعملت أوحت لهم، كما كان منتظراً أن توحي، بأن ملك مصر أُعترِف به كملك أيضاً على السودان ـ الشيء غير المقبول لديهم. التهبت المشاعر في البلدين نتيجة لتضارب التفسيرات التي قدمت وتواتر

---

(١) انظر: التايمز اللندنية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٤٧.

التنصل من قبل الطرفين. وفي مصر قام حزب الوفد بتأليب الدهماء للتظاهر، والصحافة لشن حملة بإشارات تاريخية مضللة، وحجج آنثروبولوجية سخيفة، وإذكاء التخوف القديم وهو أن مياه مصر مهددة، مما اضطر صدقي للاستقالة في ٩ ديسمبر. وفي السودان اشتد الامتعاض لدرجة أن عدداً كبيراً من الموظفين البريطانيين أوشكوا أن يقدموا استقالاتهم. وقد هدد حزب الأمة بمقاطعة المجلس الاستشاري، واندلعت أعمال الشغب في الخرطوم، وأم درمان، كما سافر ابن المهدي إلى لندن لمقابلة رئيس وزراء بريطانيا.

من حسن الطالع، في ذلك المنعطف، أن الجنرال هدلستون، الذي يتمتع بشخصية قوية وباحترام وثقة الجميع، كان على سدة الحكم. وقد سافر أيضاً إلى لندن ليحيط الحكومة البريطانية علماً بالأزمة التي سببتها تلك الفقرة، وما ستجره من متاعب للبلاد. وقد تمكن من الحصول من رئيس الوزراء البريطاني على تفويض لطمأنة السودانيين:

«إن حكومة صاحب الجلالة مصممة على عدم السماح بأي شيء من شأنه أن يحرف حكومة السودان ـ التي لم تمس المحادثات الأخيرة دستورها وسلطاتها بأي تعديل ـ عن القيام بالمهمة التي اتخذتها على عاتقها ـ أي إعداد السودانيين للحكم الذاتي ومهمة اختيارهم بحرية للوضع الذي يريدونه لبلادهم في المستقبل»[١].

ولزيادة من الإيضاح، فقد أضيف رسمياً الآتي في لندن:

«كل ما تسعى له الحكومة البريطانية هو أن تؤكد، عندما يحين الوقت للسودانيين أن يختاروا مصيرهم، سيكون لهم مطلق الحرية في أن يقولوا، إذا رغبوا في ذلك، أنهم يفضلون دولة مستقلة. من الواضح أن هذا أحد الخيارات المتاحة لهم. فمثلاً في إمكانهم اختيار الوحدة مع مصر. ولكن

---

(١) انظر: تقرير «المعهد الملكي للشوون الدولية»، بريطانيا العظمى ومصر، ص٩٦.

سيكون من الصعوبة بجلاء لأي حكومة بريطانية أن تذعن لتفسير اتفاقية مع مصر تحرم شعب حر من حقوقه الأساسية ـ ذلك الحق الذي لم تكف مصر من المطالبة به أبداً لنفسها[١].

ساعدت تلك التصريحات في تهدئة الخواطر وإضفاء بعض الطمأنينة في السودان، ولكن الاطمئنان الكامل لن يتحقق بموجب بروتوكول بيفن ـ صدقي.

خلف النقراشي، صدقي كرئيس للوزراء في حكومة ائتلافية. ولم يتأخر في إيضاح وجهة نظره. ففي ١٦ ديسمبر خاطب مجلس النواب ـ وقد استشهد بيفن بكلماته ـ «عندما أقول وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، أنا أعني وحدة دائمة. وأملي أن يعي العالم بأسره أنني أعبر عن آراء كل المصريين وكل السودانيين»[٢]. كان واضحاً بأن مشروع البروتوكول بغموضه المعقد قد أصبح لاغياً. وعندما فشلت المحاولات المضنية التي بذلتها الحكومة البريطانية لاسترضاء المصريين، أُبلغ مجلس العموم البريطاني في ٢٧ يناير ١٩٤٧، أن الحكومة المصرية قد توقفت عن التفاوض لمراجعة اتفاقية ١٩٣٦ ـ ليس فقط بالنسبة للسودان وإنما أيضاً بالنسبة للبنود الخاصة بالمسائل العسكرية. وهذا ما يبرهن أن أهمية السودان لمصر كانت كبيرة للدرجة التي تجعلها تضحي بجلاء الجيوش البريطانية عن أراضيها في زمن محدد، الشيء الذي كانت تطالب به بعنف طول الوقت، إلا في زمن الخطر المحدق[٣]. لا نملك إلا الاعتقاد أن المصريين حسبوا أن مجلس الأمن سينصفهم، أي ـ يعطيهم كل ما يطلبون، ولا داعي لهم لتقديم أي تنازلات.

وفي ٢٦ يناير ١٩٤٧ أعلن النقراشي عن نيته في «عرض مسألة مصر

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٨.

(٣) انظر أيضاً: عباس، ص١١٩.

والسودان برمتها على الأمم المتحدة». وصرح مستر بيفن في اليوم التالي أن كل جهوده للوصول لتفسير متفق على بروتوكول السودان قد باءت بالفشل:

«لقد تعهدت بحماية المصالح المصرية في السودان. إذ ليس هناك من يدرك أكثر من حكومة صاحب الجلالة مثلاً كم هي حيوية المصلحة المصرية في مياه النيل ـ لقد اقترحت توقيع معاهدة المساعدة المتبادلة وبروتوكول الجلاء، وبذلك تحقق أحد أكبر طموحات مصر، ثم تتم مناقشة مسألة السودان من جديد في مؤتمر مع المصريين والسودانيين. وتلقيت إجابات على كل هذه الاقتراحات إما بالرفض المطلق أو الدخول في مفاوضات مقيدة بأطروحة مؤداها أن حق السودانيين في تقرير المصير يجب أن يكون مرهوناً باتحاد دائم بين مصر والسودان»...

بينما كانت تسير الأمور بذلك النهج بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، كانت حكومة السودان مستمرة في سياستها لإعداد السودانيين للحكم الذاتي. وكما رأينا أنها عقدت في العام الذي سبق تلك الأحداث مؤتمراً إدارياً لدراسة الوسائل. وتمخض عن ذلك المؤتمر توصية من حكومة السودان في يوليو ١٩٤٧، قبل أسبوع من عرض قضية مصر على مجلس الأمن، لتكوين جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي ليخلف المجلس الاستشاري وبأغلبية أعضاء سودانيين يمثلون كل السودان بما فيه الجنوب الوثني.

سنورد، تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع في الفصل القادم، بعد أن نتناول أولاً مداولات مجلس الأمن.



الفصل الخامس عشر

السياسة ـ المرحلة الثانية
يوليو ١٩٤٧ إلى يناير ١٩٥٢

نفذ النقراشي تهديده بإحالة الخلاف البريطاني ـ المصري على مجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧، مطالباً «بالجلاء الكامل والشامل للقوات البريطانية من مصر بما فيها السودان»، و «إنهاء النظام الإداري القائم في السودان»[١]. تمت مناقشة قضيته من يوم ٥ أغسطس إلى يوم ١٠ سبتمبر، تحت رئاسة سوريا أولاً، ثم روسيا أخيراً[٢].

فيما يختص بالسودان فقد كان موقف النقراشي ضعيفاً للغاية، حيث أغلى مبدأ كانت الأمم المتحدة تعتز به، وخصوصاً تلك الدول التي كان النقراشي يعتمد على دعمها، كان هو مبدأ تقرير المصير وحرية الشعوب في اختيار مصيرها بأنفسها. ومهما حاولت مصر أن تخفي ذلك، فإنها كانت في الواقع تحرم السودانيين من تلك الحرية، بينما كانت بريطانيا تُسلّم بها. كان في إمكان النقراشي أن يستدر عطف الأعضاء في دعواه أن بقاء القوات البريطانية في أراضيه، ولو أنها بموجب اتفاقية رسمية، إلا أنه

---

(١) خطاب للسكرتير العام.

(٢) وفود مختلفة تمثل الأحزاب المتنافسة، بالإضافة لأربعة مستشارين بريطانيين من حكومة السودان حضروا جلسة مجلس الأمن. وقد سجلت حكومة السودان المداولات حرفياً باللغة الإنكليزية وترجمتها للغة العربية للجلسات رقم ١٧٥ و١٧٦ و١٧٩ و١٨٢ و١٨٩ و١٩٣ و١٩٨ و٢٠٠ و٢٠١.

مهين. ولكن ليدفع، كما فعل، إن تلك القوات تستغل «لفصل السودان عن مصر.... مسببة الفرقة بين السودانيين والمصريين، والخصام بين السودانيين أنفسهم، ومحرضة ومشجعة للحركة الانفصالية الزائفة «بغرض» عرقلة وحدة وادي النيل...». وتلك دعوى، أقل ما يمكن أن يقال عنها، أنها غير مقنعة. وكما أضاف سير الاسكندر كادوقان (مندوب بريطانيا في مجلس الأمن ـ المترجم): إذا كانت دعوى مصر في ضم السودان هي إن السودان في وضع يسمح له بتهديد مياه مصر من النيل، فهذا أيضاً ينطبق على الحبشة، ويوغندا، والكنغو البلجيكي. وكما رأينا[١]، فإن السودان مجرد معبر يجري خلاله النيل والذي ينبع من خارج حدوده.

لا شك إن الدفع الخاطئ والمغرض تاريخياً وإثنياً، الذي أوردته مصر لتعزيز دعواها في أحقية شعبي وادي النيل في الوحدة[٢]، كان للاستهلاك المحلي، وقد يؤمن به النقراشي وهو الذي لم يزر السودان في حياته، وقد ينطلي على بعض أعضاء هيئة الأمم المتحدة، والذين يجهلون الأمر أكثر من النقراشي، ولكن قام سير أ. كادوقان بتفنيده بالكامل. وأصبح جلياً للجميع أن نوايا مصر تجاه السودانيين كانت إمبريالية، بينما نوايا بريطانيا كانت في الأساس تحررية. ولذلك لم تحظ قضية مصر بالتأييد. كانت بولندا وروسيا متعاطفتين مع مصر فيما يختص بالقوات البريطانية على الأراضي المصرية، إلا أنهم لم يكوّنوا رأياً محدداً عن قضية السودان. مندوب بولندا صرح بأن مبدأ تقرير المصير يجب أن يطبق، كما لم يتبرع جروميكو (مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن ـ المترجم) بأكثر من أن يقول «من الصعب أن يتخذ مجلس الأمن أي قرار الآن...... نحن لا نعرف رغبة السودانيين ولا تطلعاتهم». أما الصين فلم تر كيف يتسنى لمجلس الأمن لأن يكون طرفاً في أي وضع يترتب عليه حرمان السودانيين من

---

(١) انظر الفصل الحادي عشر.

(٢) كما قال أيضاً إن حكومة السودان اقتصرت حتى التعليم العالي ليؤهل فقط للأعمال الوضيعة ـ مما أثار عاصفة تصفيق من السودانيين. الإجابة على هذا الاتهام تدحضها الحقائق الواردة في الفصل العاشر.

حقهم في تقرير مصيرهم، والذي هو من ركائز دستور الأمم المتحدة». أما البرازيل فقد اقترحت، بتشجيع من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا، أن يجلس الطرفان لتسوية المشاكل بينهما سلمياً. رفض النقراشي ذلك بحجة أنه تهرب من المسئولية، كما رفض اقتراحاً من أستراليا يطالب بمشاورة السودانيين بما أنهم معنيون بالأمر. ثم قال إن الحكومة المصرية «لا ترغب في تحديد مستقبل السودان لا بالتفاوض مع البريطانيين ولا مع السودانيين ما داموا محتلين من بريطانيا، ولكن مع السودانيين وهم أحرار في اتخاذ القرار. إن المملكة المتحدة ليس لها دور في هذا الأمر ولن نتفاوض معها».

في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧، عندما لم يحظ أي من مشروعات القرارات الرئيسية بالأغلبية المطلوبة، أجّل مجلس الأمن جلساته تاركاً الموضوع برمته بدون حل معلقاً في أجندته. لم يكسب النقراشي أي شيء ولكن الأمم المتحدة تعلمت الكثير، واكتسبت المطالبة باستقلال السودان زخماً جديداً.

في السودان استمرت حكومة السودان في إجراءات تكوين الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي. ورفعت توصياتها بذلك لدولتي الحكم الثنائي في يوليو. وفي أكتوبر وافقت الحكومة البريطانية على الاقتراح لأنه «قادر حقيقة أن يحقق الأهداف المعلنة من الشريكين في ترقية السودان لمرتبة الحكم الذاتي». وآثرت مصر أن تماطل. وفي نوفمبر، ومع أنها امتدحت مبدأ الحكم الذاتي، إلا أنها أعادت تأكيدها لموقفها في ليك (بحيرة) سكسس (مقر الأمم المتحدة ـ المترجم)، وقدمت مقترحات بديلة عمدت فيها في ذات الوقت إلى تدعيم سلطتها، والمزايدة على بريطانيا في التقرب للسودانيين. ولكن مقترحاتها كانت غير عملية، مثل منح حق التصويت لكافة الشعب، أو معوقة، مثل تقليص سلطة الحاكم العام. وبعدم حصولها على الموافقة على مقترحاتها رفضت كل ما قدم لها من مقترحات.

وقد عرضت الحكومة البريطانية في يناير ١٩٤٨ اقتراحاً لإجراء تفاوض بشأن النقاط المختلف عليها. وفي أول مارس اجتمع مجلس

الوزراء المصري ورفض بالإجماع الاقتراح كما قدم، ولكن في مايو وافقت على مقترحات جديدة، وتكونت لجنة بريطانية ـ مصرية برئاسة وزير الخارجية المصري والسفير البريطاني. وتمكنت تلك اللجنة من الوصول لاتفاق يتضمن التوصية بتشكيل لجنة مشتركة تشرف على تقدم السودانيين نحو تحقيق الحكم الذاتي، ولا داعي لذكر التفاصيل، حيث رفضت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ المصري المقترحات التي قدمت للإصلاحات الدستورية بدعوى أن تلك المقترحات أهملت المبدأ المقدس (وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري).

لم يكن من المنطق ترك الأمور كما هي، وفي ١٤ يونيو أعلنت بريطانيا أنها غير مستعدة لمنع السودان من سن قانون يتم بمقتضاه تكوين جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي. وذكرت أيضاً، أن ذلك لن يؤثر على مسألة وضع السودان. وقد تم إصدار القانون بعد مناقشته باستفاضة في المجلس الاستشاري لشمال السودان في ١٩ يونيو ١٩٤٨، واشتمل على النقاط التي وافقت عليها اللجنة المشتركة (البريطانية ـ المصرية) عليها. سجلت الحكومة المصرية احتجاجاً رسمياً في ٨ يوليو، كما اندلعت أعمال الشغب في السودان بتحريض من أحزاب الوحدة، مما أسفر عن وقوع عدد من الضحايا، ولكن في آخر الأمر، في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨، بدأت الجمعية التشريعية المنتخبة في مباشرة أعمالها برئاسة عبد الله بك خليل، سكرتير عام حزب الأمة، والضابط السابق في قوة دفاع السودان. وقد حاز حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية على أغلب مقاعد الجمعية، لأنه عندما رفضت مصر إعطاء موافقتها على قيام الجمعية، قاطعت الأحزاب الاتحادية (ما عدا قلة من الأفراد)، من حيث المبدأ الاعتراف بالجمعية التي تكوّنت تحت النظام القائم آنذاك[١]. إن مداولات الجمعية التشريعية، كما سجلتها الإذاعة السودانية، تبرهن على المستوى الرفيع[٢] للنقاش الذي كان يدور

---

(١) لتفاصيل عضوية الجمعية والمجلس وصلاحيتهما، انظر ص١١٢.

(٢) انظر: عباس، ص٣٩، وتقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية» لعام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦، ص٣٥٩.

في الجمعية وللنجاح الذي تحقق و«الحدِ ما غطى على المشاحنات الحزبية»[١].

لم تكن ثمة تطورات مهمة خلال النصف الأول من عام ١٩٤٩ في السودان، ولكن القبول العام لحق السودان في نيله الحكم الذاتي، الذي تحقق في ليك (بحيرة) سكسس، والمبادئ العامة لدستور الأطلنطي، والمعاملة السخية لمستعمرات إيطاليا السابقة (طبرق والصومال)[٢] واللتان كانتا أكثر تخلفاً بكثير عن السودان، كل ذلك حفز السودانيين للإصرار على مطالبتهم بالاستقلال بدون تأخير.

وفي أغسطس تم خلط الأوراق السياسية. فقد افقدت التبعية العمياء لمصر حزب الأشقاء مساندة العناصر المعتدلة والحكيمة خارج الأحزاب الاستقلالية، وتم تكوين جبهة وطنية، تفضل وحدة مع مصر لا قوية ولا دائمة، مثل اتحاد الكمونولث البريطاني[٣]. وقد حظيت الجبهة بمباركة السيد على الميرغني، وفوراً جذبت التأييد من عدد من المريدين على حساب الأشقاء المتطرفين. وفي مناطق القبائل والريف فإن الانتساب لإحدى الكتل لا يبنى على المبادئ السياسية، وإنما على الولاء الطائفي للزعيمين الدينيين واللذين كانت شعاراتهما السياسية: «الوحدة على غرار نظام الدمنيون» أو «السودان للسودانيين» ـ (الأول شعار الختمية والثاني شعار حزب الأمة ـ المترجم).

في أوائل عام ١٩٥٠، ومع رجوع حزب الوفد للحكم في مصر، لم تكن هناك أي مؤشرات توحي بتحسن العلاقات البريطانية ـ المصرية بالنسبة للدفاع عن الشرق الأوسط، أو بالنسبة للسودان، فقد كان صلاح الدين ـ وزير الخارجية المصري ـ في أغسطس ـ يقول: «ما دام السودان أكثر تطوراً

(١) التقرير السنوي لعام ١٩٤٩، ص٩.

(٢) انظر تقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية» عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، ص٥٣٩ وما بعدها، وعباس، ص١٢٣.

(٣) انظر: عباس، ص١٤٥ و١٤٦، وأيضاً دنكان ص٢٣٠.

من ليبيا التي ستنال استقلالها في نهاية عام ١٩٥٢، فيجب إنهاء الحكم الثنائي والإدارة البريطانية في السودان أيضاً في غضون سنتين، وبعدها يصبح السودان مستقلاً في وحدة مع مصر».

وقد تأزمت الأمور بعد إعلان الملك في خطاب العرش يوم ١٦ نوفمبر. ففي محاولة مكشوفة لصرف النظر عن الأحوال المتردية محلياً، والفساد، والظلم السائد والذي كان يثير السخط، طالب الخطاب بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦، واتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩، «والجلاء الكامل، ووحدة وادي النيل تحت التاج المصري». وقد رد المستر بيفن في ٢٤ نوفمبر. بالنسبة للمطلب الأول بما معناه أنه لن يوافق على إجراءات تترك الشرق الأوسط بدون دفاع، أما بالنسبة للمطلب الثاني فإن موقف بريطانيا يظل كما هو وبدون تغير، وهو أن للسودانيين الحق، في الوقت المناسب، في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

التعبير «في الوقت المناسب»، في ذلك الوقت، كان التصور أن يكون بعد عشرة أو عشرين عاماً[1]. ولكن أثناء التفاوض البريطاني - المصري، تقدمت الجبهة الاستقلالية بمشروع قرار في ٥ ديسمبر للجمعية التشريعية[2] يقضي «من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التي يمكنه فيها أن يمنح الحكم الذاتي، ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منهم إصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتي للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية». تمت مناقشة ذلك المشروع - بالرغم من اعتراضات مصر - ولكن أعضاء الجمعية من الأرياف وهم أكثر حذراً[3]، وكذلك ممثلو الجنوب، قدموا تعديلاً تكمن أهميته في أنه أثبت أن الأحزاب الاستقلالية وأحزاب الوحدة والذين سيطروا على المسرح السياسي لذلك

---

(١) انظر تقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية» - بريطانيا العظمى ومصر، ص١٣٤.

(٢) انظر دنكان، ص٢٤١ و٢٤٢.

(٣) وفي ما بعد أصبح يعرف باسم «الجمهوريون الاشتراكيون». (أسس هؤلاء فيما بعد الجمهوري الإشتراكي) انظر ص٢٦٩.

الوقت، لم يعد لهم احتكار لذلك المسرح، وأن هناك تياراً آخر يفضل التروي على التهور. وقد اقترح التعديل استبدال الكلمات «قد وصل إلى مرحلة» إلى «قد أحرز تقدماً طيباً نحو المرحلة التي يمنح فيها الحكم الذاتي، ونرجو من معاليكم أن توالي على وجه الاستعجال اتخاذ الخطوات التي تتمشى مع الحفاظ على حكومة رشيدة في جميع أنحاء البلاد تضمن أن يكون الحكم الذاتي تاماً، وكما تضمن أن تتعاون جميع طبقات الشعب وأحزابه في العمل بالنهوض بالمؤسسات الحكومية للإسراع في الوصول إلى يوم تحقيق ذلك الهدف». وقد أجيز مشروع القرار الأول بأغلبية صوت واحد فقط.

بعد بضعة أيام من ذلك التاريخ، طلبت الجمعية التشريعية من الحاكم العام تعيين لجنة لإعادة النظر في قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لعام ١٩٤٨، والذي لم يقدر له أصلاً أن يكون دستوراً نهائياً، على أن يكون نصف أعضاء اللجنة على الأقل من سودانيين. وقد اقترحت تعديلات لتوسيع صلاحية المجلسين «كأداة فعالة ديموقراطية ذات رقابة كاملة في نطاق الاتفاقيات الدستورية القائمة». لم يكن هناك اعتراض من قبل حكومة السودان على تلك التعديلات، ما دامت الأحزاب المختلفة اتفقت على صلاحية وعضوية لجنة التعديلات الدستورية. ولكن المشاكل برزت بالنسبة للنقطتين (الصلاحية والعضوية ـ المترجم)، حيث بدأت الشعارات المتضاربة في المدن تتكاثر، كما برزت للوجود أحزاب أقليات أخرى، وتسارعت وتيرة الحراك السياسي. رفض الأشقاء التعاون من حيث المبدأ، ولكن أخيراً اتفقت الجبهتان الرئيسيتان (الاستقلاليون والختمية ـ المترجم) على عضوية اللجنة برئاسة قاضي بريطاني: لتشمل أحد عشر من السودانيين المتعلمين وأحد نظار القبائل من الشمال وأحد الزعماء الجنوبيين، وإضافة أربعة من رجال الأقاليم للمشاركة في مناقشة قوانين الانتخابات.

أما صلاحيات اللجنة فقد قادت لمشاكل إضافية. فقد اعترضت الأحزاب الاتحادية على الكلمات «في نطاق الاتفاقات الدستورية الحالية».

ولكن تم التوصل لاتفاق بشأنها، وفي آخر مارس ١٩٥١، وبالرغم من اعتراضات القاهرة المتجددة، تم تعيين اللجنة بواسطة الحاكم العام للتوصية له «حول الخطوات القادمة التي تتخذ للتقدم الدستوري إلى الحكم الذاتي الكامل»، ولمراجعة قواعد الانتخابات. وقد انطلقت اللجنة في عملها بهمة من إبريل إلى نوفمبر ١٩٥١[1]، ولكن تطورات الأحداث في مصر، والصراع الطائفي في السودان طالما عقدا المشاكل وصرفا الانتباه. كان الصراع متجذراً ولا مفر منه، ولكن لابد من ذكر بعض الأمور التي كانت تجري في مصر في هذا المنطلق.

قدم المستر مورسون[2]، الذي خلف المستر بيفن كوزير لخارجية بريطانيا، مقترحات جديدة بالنسبة للشرق الأوسط مقرونة بعرض لفتح التفاوض بالنسبة للسودان، واقتراحاً بتشكيل لجنة بريطانية - مصرية لمساعدة السودانيين «لتحقيق الحكم الذاتي الكامل بأسرع فرصة ممكنة، ثم من بعد اختيارهم بمحض إرادتهم لحكومتهم الوطنية، وللعلاقة التي يرتأونها مع مصر والتي تناسب احتياجاتهم». كان رد وزير خارجية مصر تكراراً للمطالب غير العقلانية فيما يتعلق «بوحدة العرق واللغة والدين والثقافة والعادات والمصالح»، وطالب بإنسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين من السودان خلال سنتين. أما مناشدة السفير البريطاني لهم بممارسة بعض المرونة، وتحذيره من عواقب تأثير ذلك الموقف الدكتاتوري، مقارنة مع الموقف البريطاني، على الرأي العام السوداني، وعلى العلاقات المصرية السودانية، فلم يجد أي آذان تصغي.

وصلت المفاوضات لطريق مسدود فيما يختص بالدفاع عن الشرق

---

(١) وقد ساعدهم كثيراً التقرير القيم الذي أعده بروفسور فنسنت هارلو من جامعة أكسفورد في نواحي فنية كثيرة أثيرت.

(٢) انظر الأمر رقم ٨٤١٩ بالنسبة للمذكرات المختلفة التي تبودلت.

(٣) بالنسبة لحادثة الـ Empire Roach في يوليو، ١٩٥١، انظر تقرير المعهد الملكي للشؤون العالمية، بريطانيا العظمى ومصر، ص١٤٠ و١٤١.

الأوسط ومسألة السودان، كما زادت المرارة عندما ساندت بريطانيا إسرائيل في دعواها أمام مجلس الأمن للسماح لبضائع الأخيرة أن تمر عبر قنال السويس، وإبطال الحظر الذي فرضته مصر على تلك البضائع[١]. أما القرار المعلن في أول أكتوبر (١٩٥١) بالانسحاب من عبدان (إيران ـ المترجم) كما سبق أن انسحبنا من فلسطين قبل أربعة أعوام، فقد أكسب سياسيّ مصر ثقة عالية، حيث رأوا في ذلك بداية النهاية لسطوة الإمبراطورية البريطانية السابقة، وقدر النحاس أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار جريء، حيث البلاد كانت تغلي بعدم الرضا على ارتفاع تكاليف المعيشة بدون كبح، وعلى الفساد المستشري وغير المستتر، وعلى المحسوبية. وتبعاً لذلك فقد أعلن النحاس في ٨ أكتوبر ١٩٥١ أمام البرلمان الهائج إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي. واستبق بذلك اقتراحات جديدة كانت بريطانيا تزمع تقديمها له بعد أيام. تضمنت تلك الاقتراحات، ضمن عروض أخرى، عرضاً بمشاركة مصر مشاركة فعلية في قيادة القوة الدولية للدفاع عن الشرق الأوسط، وتكوين لجنة دولية للإشراف على التطورات الدستورية في السودان، وضماناً دولياً لاتفاقيات مياه النيل. ومن ثم قدم النحاس للبرلمان ثلاثة مشروعات قوانين: اثنان منهما كانا بشأن مركز السودان وتنصيب فاروق ملكاً على مصر والسودان. وقد أجيزت كل هذه المشروعات في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ وأبلغت بها الحكومة البريطانية بموجب مذكرة ورد فيها أن تلك القوانين «ستعيد السودان إلى الوضع الذي كان عليه قبل الاحتلال البريطاني. كما طلب فيها إيقاف أي تدخل من الانجليز في السودان فوراً»[٢].

وكما هو متوقع، فقد عم الهياج السودان والذي امتلأ بالتكهنات المتضاربة لما سيحدثه ذلك الإلغاء للاتفاقات الثنائية. كان الحاكم العام ـ

---

(١) تلك المقترحات رفضت رسمياً في ١٥ أكتوبر ولذلك لا داعي لذكرها بتفصيل: انظر دنكان صفحات ٢٣٥ وما يليها. وعباس ص١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) انظر تقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، بريطانيا العظمى ومصر، ص١٥٠ والأمر رقم ٨٧٦٧ ص٦.

السير روبرت هاو وقتها في عطلة في إنجلترا[١]، ولكن الحاكم العام بالإنابة أصدر تصريحاً فوراً بأن الحكومة البريطانية لا تعترف بصحة الإلغاء من جانب واحد، وأعلن عزم الحكومة السودانية في تنفيذ سياساتها، والتي طالما كررتها نحو السودانيين، وناشدت الجميع بأن يكفوا عن أي عمل يتسبب في إعاقة عمل لجنة تعديل الدستور. ومتزامناً مع ذلك فقد أعلنت الحكومة البريطانية دعمها لتصريح الحاكم العام والذي عاد للخرطوم يوم ١٣ أكتوبر وصرح «بأن مهمتي هي إدارة دفة الحكم في السودان بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ وسأظل في ممارسة تلك المهمة. وسوف أقاوم أي تدخل خارجي في إدارة البلاد كما نصت عليه تلك الاتفاقية. وسأتخذ كل الإجراءات اللازمة لجعل تلك المقاومة فاعلة».

كما كان لمشروع القانون الذي أجازته مصر بالنسبة لصياغة دستور للسودان، أيضاً، نتائج مثيرة[٢]. فقد نص مشروع القانون على أن يكون للسودان جمعية تأسيسية، وقانون انتخابات، ومجلس للوزراء ومجلس أو مجلسين تشريعيين، لكنه أضاف أيضاً بأن ملك مصر والسودان له الحق في عزل الوزراء، وفي حل البرلمان في السودان (كما هو الحال في مصر)، واحتفاظه بالسيطرة على الشؤون الخارجية، والجيش والدفاع والعملة. كما له الحق في رفض الموافقة على التشريعات المجازة من البرلمان السوداني. وهذا الشرط الأخير قضى على أي أمل في قبول الرأي العام السوداني لذلك الدستور. لم تُغضب تلك النصوص الجبهة الاستقلالية فقط، وإنما أضعفت كذلك موقف الجبهة الوطنية في مطالبتها بوحدة مع مصر تحت التاج المصري، كما نفرت كل الأحزاب الأخرى، ما عدا حزب الأشقاء.

وقد أجيز اقتراح من الجمعية التشريعية، تقريباً بالإجماع، في ٢٥ أكتوبر، ينص على[٣]:

---

(١) أعقب سير هيوبرت هدلستون في إبريل ١٩٤٧ كحاكم عام.

(٢) وبهذه المناسبة تبع ذلك حملة دعائية آثارها وزير الخارجية تطالب باستفتاء في السودان. والشخص الوحيد الذي رأى في ذلك رأياً صائباً هو السكرتير العام للأمم المتحدة.

(٣) انظر: دنكان، ص٢٥٠ و٢٥١.

«إن هذه الجمعية تستنكر محاولة مصر لفرض سيادتها على السودان دون استشارة السودانيين، وترفض الاعتراف بالدستور الذي صاغته الحكومة المصرية للسودان، كما ترفض كذلك كل الإجراءات الأخرى التي اتخذتها حكومة مصر في الآونة الأخيرة، والتي تنتهك الحق الطبيعي للشعب السوداني، كما تسجل الجمعية التشريعية تقديرها الخالص لتصريحات الحكومة البريطانية المتكررة والتي تعطي السودانيين الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم والتي ترفض أن تستغل قضية السودان في المساومة للوصول إلى اتفاقية دفاع جديدة مع الحكومة المصرية».

وفي ١٥ نوفمبر ١٩٥١، صرح المستر إيدن (وزير الخارجية البريطانية آنذاك ـ المترجم) في مجلس العموم البريطاني، نسبة للبلبلة التي سببتها مصر بإعلانها المنفرد، بأن الحكومة البريطانية تؤكد من جديد «أنها تعتبر الحاكم العام والحكومة السودانية الحالية، مسئولين عن الاستمرار في إدارة السودان». وصرح كذلك أن حكومته قد أخذت علماً بالتقدم الذي أحرزه السودان نحو الحكم الذاتي ووعد بتأييد الخطوات التي اتخذت «لإعداد السودانيين سريعاً لمرحلة الحكم الذاتي توطئة لتقرير المصير، ونحن ننتظر توصيات لجنة تعديل الدستور».

كما أضاف الكلمات التالية:

«إن الحكومة البريطانية يسرها أن تعلم أن دستور الحكم الذاتي سيتم إعداده ويعمل به في أو قبل نهاية عام ١٩٥٢. وببلوغ السودانيين مرحلة الحكم الذاتي سيترك للسودانيين الحق في اختيار وضعهم المستقبلي وتحديد نوع العلاقة التي يرغبون فيها مع بريطانيا أو مع مصر. وتعتبر الحكومة البريطانية إن بلوغ السودان للحكم الذاتي يجب أن تتبعه مباشرة التجهيزات لتحقيق الهدف النهائي ـ ألا وهو تقرير المصير. وستؤيد الحكومة البريطانية الحاكم العام في مساعيه لضمان ممارسة السودانيين لاختيارهم لمصيرهم بكامل حريتهم وبوعيهم التام لمسئولياتهم. كما تتعهد الحكومة البريطانية بحماية أمن السودان والدفاع عنه خلال تلك الفترة».

لم يكن إلغاء الاتفاقات مستغرباً في السودان، بل قوبل بارتياح تام من كل الأحزاب التي رأت في ذلك الإجراء خدمة لأغراضها المختلفة،

كما كانوا بالمقابل محبطين لإنكار صحة الإلغاء. فممثلوا الأقاليم لم يفهموا لماذا لم تقتنص الفرصة لإنزال العلم المصري، واتهموا بريطانيا أنها تنوي البقاء في السودان إلى الأبد. كما اعتبروا فرض مصر على السودان دستوراً دون مشاورتهم إهانة لهم[١]. أما أعضاء لجنة تعديل الدستور، فقد كانوا في حيرة من أمرهم، كما كان آخرون، فيما يختص بالوضع القانوني للسودان: لمن آلت السيادة على السودان؟ وقد قرروا الاستمرار في عملهم، ولكن النتيجة كانت خلافات عنيفة أسفرت عن استقالة ستة من الأعضاء في ٢١ نوفمبر ١٩٥١، بسبب عدم الاتفاق على أيلولة السيادة على السودان خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير ومسألة استقدام لجنة للإشراف على الحكم الذاتي، من الأمم المتحدة[٢] ـ والذي كان خارج نطاق صلاحيات اللجنة ـ وقبل أن يتناولوا المسائل المتعلقة بالانتخابات.

لم يكن للحاكم العام أي خيار سوى حل اللجنة في ٢٦ نوفمبر. ولكن اللجنة كانت قد نجحت في تحقيق تقدم ملموس بالنسبة لمواد مشروع الدستور، والذي وافق عليه جميع الأعضاء الثلاثة عشر[٣]. في يوم ١٠ ديسمبر قدم رئيس اللجنة تقريره للحاكم العام والذي قدمه بدوره للجمعية التشريعية للمناقشة في يناير ١٩٥٢. وقد تمت مناقشته هناك كمسودة قانون للحكم الذاتي، المعدل لقانون ١٩٤٨ وبعنوان «أمر بشأن الحكم الذاتي الكامل للسودان»، وقد تمت الموافقة عليه في إبريل ١٩٥٢[٤]، ثم قدم لدولتي الحكم الثنائي في مايو.

---

(١) زعيم حزب الأشقاء الأستاذ/ إسماعيل الأزهري كان الشخصية السودانية الوحيدة التي رأى المصريون التفاوض معه. انظر: دنكان، ص٢٤٨.

(٢) تمت مناشدة من بعض أعضاء اللجنة تلغرافياً إلى الأمم المتحدة لإنشاء لجنة دولية ولكنها لم تحظ بتأييد.

(٣) تم تعيين لجنة فرعية في ٢٩ أكتوبر لاستعراض التوصيات لتعديل الدستور كما اتفق عليه قبل نقض مصر للاتفاقات الثنائية.

(٤) النص موجود في الملاحق ٢ و٣ لمجلد مصر رقم ٢ لعام ١٩٥٣، الأمر رقم ٨٧٦٧. وكان ذلك آخر عمل مهم للجمعية التشريعية، والتي فقدت صلاحيتها، ولو أنها مدت مرتين بعد انقضاء عمرها الافتراضي والمحدد بثلاث سنوات، انفضت في اكتوبر، انظر ص١١٣.

سنتحدث عن مصير ذلك القانون والشكل النهائي الذي اتخذه في الفصل القادم، ولكن لابد أن نعرض أولاً لبعض التطورات في السودان وفي مصر والتي غيرت مجرى الأحداث بشكل محسوس.

في السودان أحدث الهياج الذي نتج عن إلغاء الاتفاقيات، تجمع عدد كبير من الأحزاب الهامشية، ولكن بتسميات رنانة لتعطي لأعضاء الأمم المتحدة والعالم الخارجي صورة مضللة عن حجمهم الحقيقي، والتي لم تحظ بأي دعم من الأحزاب الرئيسية والتي فضلت أن تعتمد على اللجنة في تحقيق أهدافها. ومن جهة أخرى فإن ممثلي الأقاليم في الجمعية التشريعية من شماليين وجنوبيين، أدركوا أن البلاد أصبحت مرهقة، كما كانوا هم أيضاً نتيجة مشاحنات محترفي السياسة، كونوا مجموعة أصبحت ذات نفوذ ـ ونبذوا كلمة حزب وسموا أنفسهم الجمهوري الاشتراكي[١].

وجذب الجمهوري الاشتراكي عدداً من المعتدلين من الأحزاب الأخرى لصفوفهم. وقد كانت المبادئ التي ارتكز عليها ثمرة جهود حكومة السودان في سياستها الخاصة بالحكم غير المباشر كما كان مطبقاً قبل بروز الأحزاب السياسية، أو الحكم المحلي كما صار يسمى لاحقاً[٢]، وقد كانت جاذبيته لأهل البلاد ناتجة عن رفضه للطائفية. وقد اعترض الجمهوري الاشتراكي على اقتراح استقدام لجنة دولية لأنه لا يمكن ممارسة سيطرة عليها، ولن تنجح إلا في خلق البلبلة. وطالما أن الحكم الثنائي قد انقضى من وجهة نظره، فقد أبدى الجمهوري الاشتراكي تفضيله لبقاء الحاكم العام كرئيس للدولة إلى أن تصل البلاد إلى مرحلة الحكم الذاتي. ودعا إلى التعاون والشراكة مع حكومة السودان الحالية لتطوير دستور لحكم ذاتي كامل حتى يحين الوقت الذي يتمكن فيه السودان من تقرير مصيره،

---

(١) الجمهوري تدل على معارضة أي مطالبة بالملكية، والاشتراكي تدل على معارضة الرأسمالية. وبالنسبة لأغراض المجموعة انظر التايمز اللندنية بتاريخ ١٧ نوفمبر، ١٩٥١، مايال في تقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ـ يوليو ١٩٥٢، وكذلك دنكان ص٢٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الفصل التاسع.

والاعتراف بأن السودان لا يزال يحتاج إلى المعونة الأجنبية وعليه أن يحصل على أكبر قسط من الفائدة من أولئك الأجانب الذين يبدون الاستعداد لخدمة حكومة سودانية سرعان ما ستصبح حكومة سودانية خالصة تعمل فقط لخير السودان والسودانيين.

وثمة عامل آخر يجب الإشارة إليه، لأنه شرع في إضافة قوته التفريقية إلى المنافسات السياسية[1]. فالإضرابات والتي بدأت منذ عام ١٩٤٧ وسط نقابة عمال السكك الحديدية، ونقابات أخرى، كان هدفها الرئيسي المطالبة بزيادة الأجور. في عام ١٩٥٠، كونت نقابة السكك الحديدية مع نقابات أخرى[2] اتحاد عام نقابات السودان تحت قيادة شيوعية، واتخذوا موقفاً مهدداً للحكومة، مستغلين حالة الهياج السائدة في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١، فقد تجاهلوا المبدأ القائل بأن الالتزامات النقابية يجب أن تسمو على الانتماءات الحزبية. ونشروا في ديسمبر ١٩٥١ وثيقة تطالب «بالجلاء الفوري لكل موظفي الخدمة الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية الأجانب من السودان» ولتحقيق ذلك الهدف «عدم التعاون بأي شكل مع الاستعمار، حيث إن التعاون مع الاستعمار يعزز بقاءه». ومن السهل تحميل هذا الإسراف العاطفي وزناً أثقل مما يستحق، ولكن ربما يتهم السيد مكي عباس بانفصام الشخصية عندما يكتب «إن اليوم الذي ستبدأ فيه الحركة العمالية في لعب دور مهم في الحياة السياسية لن يتأخر كثيراً»[3].

أما في مصر فكانت ثمة قلاقل أخطر تختمر. فقد تزامن إلغاء الاتفاقات البريطانية ـ المصرية مع تأجيج حزب الوفد لمشاعر الشعب ضد الأجانب، وعمل كل ما في وسعه لضعضعة أوضاع البريطانيين في منطقة

(١) انظر: دنكان ص٢٥٢ ـ ٢٦١.

(٢) السودان المناك لعام ١٩٥٢ يسجل سبعة وثمانين نقابة عمالية لغاية ٣١ مارس ١٩٥١. وهناك اليوم (١٩٥٣) ثمانية وثمانون، منهم نقابة عمال السكك الحديدية هي الأكبر وعدد أفرادهم حوالى ١٩٠٠٠ عامل.

(٣) انظر: عباس، ص١٤٧.

القنال. ولتكملة صورة الجنون المتهور، فقد قامت جماعات منظمة باشعال الحرائق في ٢٦ يناير ١٩٥٢، وقاموا بحرق السفارة البريطانية ومنشآت بريطانية أخرى، وقتل عشرة من الرعايا البريطانيين وتسببوا في أضرار مالية تقدر بأربعين مليوناً جنيهاً استرلينياً. ولكن الجيش نأى بنفسه بعيداً عن تلك الأحداث.

وعندما عمت الفوضى والتي تفشت بسبب عجرفة الملك وغروره، تملكه الخوف، وقام بطرد النحاس فوراً، وعين علي ماهر أولاً وطلب منه استعادة الهدوء والتوازن، وعندما استقال علي ماهر في مارس، وقع اختياره على الهلالي باشا الأكثر رزانة واحتراماً، لتولي الوزارة. تبع ذلك مفاوضات بريطانية مصرية، ولكنها لم تسفر عن نتيجة لأن الهلالي لم يقبل أي صيغة فيما يختص بموضوع السودان، لا تشمل سيادة مصر على السودان[١].

(١) انظر: الأمر في ٨٧٦٧ ص٧.

الفصل السادس عشر

السياسة ـ المرحلة الثالثة
يناير ١٩٥٢ إلى فبراير ١٩٥٣

يمكننا تلخيص البنود الأساسية في قانون الحكم الذاتي الذي أجيز ببعض تعديلات في أبريل ١٩٥٢ كالآتي[١]:

يتولى الحاكم العام القيادة العسكرية العليا ويكون الرئيس الدستوري للدولة. وما لم يُنص على خلاف ذلك، يعمل بمشورة رئيس الوزراء. كما يكون مسئولاً عن الهيئة القضائية ولجنة الخدمة العامة التي نُص على انشائها. وخلال الفترة الانتقالية (فترة الحكم الذاتي) التي تسبق ممارسة السودانيين لحقهم في تقرير المصير، يكون مسئولاً حصرياً عن الشئون الخارجية. وتكون له مسئوليات خاصة بالنسبة للخدمة العامة والمديريات الجنوبية. ويحتفظ الحاكم العام بسلطات استثنائية لتولي عمل الحكومة إذا اقتنع بأنها لن تتمكن من أداء واجبها بموجب الدستور بسبب مأزق سياسي، أو المقاطعة أو عدم التعاون، وإذا كان الانهيار المالي وانفراط القانون والنظام وشيكاً. ولكن لم يعد باستطاعته تجاوز قرارات البرلمان على أي أسس أخرى.

---

(١) لكامل النص انظر الأمر رقم ٨٧٦٧، الملحق الثالث. تم تعديل القانون في نواحي كثيرة مهمة بموجب الاتفاقية الأنجلو مصرية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٣.

ينتخب مجلس النواب رئيس الوزراء، ويعينه الحاكم العام. كما يتم تعيين من عشرة إلى خمسة عشر وزيراً بمشورته على أن يعين اثنين منهم على الأقل من الدوائر الجنوبية. سيكون رئيس الوزراء وزملاؤه الوزراء مجلساً للوزراء، ويكون المجلس مسئولاً أمام البرلمان لكل المهام التنفيذية والإدارية للحكم الداخلي.

يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس شيوخ ومجلس نواب. ويشكل المجلسان مع الحاكم العام السلطة التشريعية. يتكون مجلس الشيوخ من خمسين عضواً، عشرون منهم معينون بواسطة الحاكم العام[١]، وثلاثون منتخبون بموجب وحدة انتخابية في الدوائر الإقليمية. يتكون مجلس النواب من ٩٢ عضواً، منهم ٣٥ في مناطق الوعي بالانتخاب المباشر السري، و٥٧ في المناطق الأقل وعياً بالانتخاب غير المباشر، بموجب وحدة انتخابية، وفي الحالتين يتم الانتخاب بواسطة الذكور البالغين[٢]. كما ستكون هناك دائرة للخريجين لثلاثة أعضاء.

وأهم تعديل أجرته الجمعية التشريعية هو إعطاء الحق للسودانيين، ليقرروا بمحض إرادتهم، الوقت والطريقة التي يمارسون بها حقهم في تقرير المصير.

في ذات الوقت كانت الأحداث في مصر قد بلغت ذروتها. قام وفد من حزب الأمة في يونيو ١٩٥٢، بدعوة من الهلالي بزيارة مصر، ولكن في يوم ٢٨ يونيو أعفي الملك الهلالي، وتعاقبت حكومات مختلفة، قام وفد حزب الأمة بزيارتهم جميعاً ولكن بدون جدوى. وقد وصلت حالة عدم الرضا في ذلك الوقت مداها، وخصوصاً وسط صفوف ضباط الجيش والذين نسبوا، بحق، كل مظالمهم لفساد الباشوات والسياسيين المحيطين بالملك الخليع والمحرضين له، ولخضوع وتواطؤ حزب الوفد. ولقد برز

---

(١) بموجب اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣، موافقة لجنة الحاكم العام متطلبة مبدئياً.

(٢) انظر فيما يلي ص٢٧١، نسبة التعديلات التي أجريت لتلك الأرقام بموجب اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣.

زعيم في شخص الجنرال محمد نجيب الذي كان يتمتع باحترام الجيش، وقد نصبه الجيش قائداً له للسيطرة على الموقف. وفي ٢٢ يوليو ١٩٥٢، احتل الجيش القاهرة وفي يوم ٢٦ يوليو استعملوا علي ماهر كوكيل لهم في منصب رئيس وزراء لإجبار فاروق على التنازل عن الملك ومغادرة البلاد. ونصب ابنه الطفل ملكاً لمصر والسودان مع مجلس وصاية مرحلي[١]. أعلن نجيب أن ما قام به الجيش لا علاقة له بالسياسة وينوي ترك الحكومة تجري بموجب الدستور ـ كما فعل العميد الشيشكلي في سوريا ـ ولكن من ٧ سبتمبر نُصب نجيب رئيساً للوزراء على رأس مجلس أعلى للثورة، مزيلين قناع الحكم المدني. في نفس الوقت لم يتأخر السياسيون، بما فيهم النحاس، من الترحيب بنجيب كمخلص للبلاد.

بموجب قانون ١٩٤٨ فإن الحاكم العام كان يملك سلطة انفاذ مشروع قانون الحكم الذاتي للسودان إذا لم تعترض دولتا الحكم الثنائي خلال ستة أشهر من تاريخ رفع القانون إليهما. وقد قامت حكومة بريطانيا في سبتمبر ١٩٥٢، والتي سبق لها أن باركت مشروع القانون، بإبلاغ نجيب قبول القانون، وأعربت عن أملها في أن تشاركها حكومة مصر في ذلك، وقدمت بعض الاقتراحات ـ خصوصاً الاقتراح بتكليف لجنة دولية لتشرف على انتخابات السودان.

ويما أن نجيب نفسه يعتبر نصف سوداني بالميلاد من جهة والدته، وقد درس لمدة سنتين في كلية غردون، فقد كان تفهمه لوجهة نظر السودانيين يختلف عن الجهل الفاضح للوزراء السابقين وعدم مبالاتهم غير المسئولة. بالإضافة لذلك فقد قامت أحزاب سودانية مختلفة بالتفاوض المنفرد مع حكومته، والوصول لاتفاقات، ولم تكن متطابقة ولا متوافقة بعضها مع بعض. وعليه وبإدراك أن الأمور لم تعالج بحكمة في الماضي،

(١) عندما ألغيت الملكية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ وأنشئت جمهورية، لم يذكر أي شيء عن السودان، (التايمز اللندنية بتاريخ ٢٧ يونيو، ١٩٥٣).

وللخطر المحدق بمصالح بلده، كان رده على المقترحات البريطانية مشجعاً.

في أكتوبر، أبلغ المستر إيدن مجلس العموم أن حكومته قد أعطت موافقتها للحاكم العام لوضع مشروع القانون موضع التنفيذ. وفي يوم ٢ نوفمبر قدمت الحكومة المصرية ردها الرسمي على المقترحات البريطانية وعرضت مقترحاتها الخاصة[١]. كانت أبرز معالم ذلك الرد، والتي تكررت في الاتفاقات التي أبرمت مع الجبهة الاستقلالية (حزب الأمة والشعبي الاشتراكي)، والتي كانت تحولاً جوهرياً في موقف مصر من النزاع الذي استمر طويلاً، هي قبول مصر للاقتراح القاضي بمنح السودان فترة حكم ذاتي فوري، يتبعها تقرير المصير، على أن يحتفظ في ذلك الأثناء للسودان بسيادته، وخلال الفترة الانتقالية يكون الحكم الذاتي على أساس مشروع القانون الذي رفعه الحاكم العام.

في غضون ذلك تم تقديم تعديلات جذرية على مشروع القرار، منها ما قبلت به الأحزاب السودانية، ومنها ما رفضته. ومن بين تلك التعديلات كان التعديل الخاص بصلاحيات الحاكم العام الخاصة بحماية مصالح جنوب السودان المتخلف. وبسبب قلق الحكومة المصرية فيما يتعلق بمياه النيل، رأت أن يحذف ذلك الشرط من أساسه، وهو الشيء الذي وافق عليه حزب الأمة في اتفاقهم مع المصريين، والذي رفضه الجمهوري الاشتراكي الذي كان يُسانده الجنوبيون.

اقترحت مصر أيضاً، بالإضافة للجنة الانتخابات الدولية، لجنة ثانية لتعطي موافقتها على القرارات التي يتخذها الحاكم العام بموجب سلطاته التقديرية، وأيضاً لجنة سودنة لتسريع استبدال الأجانب بسودانيين «التوفير الجو الحر والمحايد للسودنة»(*). ولا تتجاوز فترة الحكم الذاتي ثلاث سنوات شريطة إنهاء عملية السودنة.

---

(١) النص انظر الملحق ٥ للأمر رقم ٨٧٦٧.

(*) يعتقد د. فيصل عبد الرحمن علي طه أن المؤلف أخطأ ـ لأن «الجو الحر المحايد» كان مطلوباً لتقرير المصير.

وجدت تلك المقترحات قبولاً لدى الوطنيين المتطرفين، فقد كان غرض المصريين وأعوانهم منها، هو إقصاء العناصر البريطانية من السودان بأسرع فرصة، وفي نفس الوقت شل حركة الحاكم العام.

لم يخفَ على البريطانيين ما ورد ضمناً في تلك المقترحات من أن الحاكم العام ومواطنيه غير مؤتمنين لتنفيذ تعهداتهم بأمانة بدون رقابة من عدة لجان، ولكنهم قرروا «بلع» الإساءة، وتقدموا باقتراح للبدء بموضوع الانتخابات لأنه غير مثير للجدل، ثم بعد ذلك، إذا لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق حول النقاط الأخرى، يترك القرار للبرلمان السوداني بشأنها. لم يوافق نجيب على ذلك وأبدى رغبته في أن يتم الاتفاق على جميع النقاط في نفس الوقت، كما كان واضحاً أيضاً أن السودانيين كاد صبرهم أن ينفد لإنهاء حالة الغموض السائدة، وكانوا تواقين لاغتنام الفرصة التي أتيحت بتغير الأجواء في مصر، قبل أن تتغير مرة أخرى بثورة تطيح بالشخصيات التي عرفوها.

وقد اضطرت الحكومة البريطانية أن ترضخ لما اقترح، وشرعت في التفاوض من جديد بالنسبة للمواضيع التي أثيرت. وقد تعثرت المفاوضات مرة أخرى بسبب توقيع الأحزاب السودانية الأربعة الكبرى (الأمة ـ الداعي للاستقلال، والوطني الاتحادي ـ الداعي للوحدة مع مصر، والجمهوري الاشتراكي والوطني ـ الداعي للاستقلال على أساس جمهوري) في ١٠ يناير ١٩٥٣ لاتفاق مع مصر كي يضمنوا ـ بأي ثمن ـ تجاوب مصر لقبول حق تقرير المصير. وقع صلاح سالم[١] نيابة عن مصر في الخرطوم ذلك

---

(١) النص انظر الملحق ٦ للأمر رقم ٨٧٦٧. قام صلاح سالم أيضاً بزيارة سريعة لأعالي النيل ليحوز على رضا بعض الجنوبيين، وقد التقطت له صوراً فوتوغرافية وهو يرقص بملابسه الداخلية وظهرت في الصحف البريطانية في ١٣ يناير، وقد وصفت أساليبه «بالدبلوماسية المتعرية». صحيفة الديلي ميل بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٣. وهو يشغل الآن منصب وزير الإرشاد القومي.

الاتفاق الذي أعطى لمصر أهم مطالبها: استبدال سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب، في القانون، بصيغة فضفاضة تعطيه الحق لعرض أي تشريع يراه مجحفاً لأي جهة، على شريكي الحكم الثنائي، وتكوين لجنة للحاكم العام، وسودنة بعض فئات الموظفين البريطانيين قبل ممارسة تقرير المصير، ومبدأ الانتخاب المباشر أين ما كان ذلك ممكناً، وانسحاب القوات البريطانية والمصرية قبل الانتخابات. ومع ذلك فقد استمر التفاوض بدون انقطاع. في ١٢ يناير قدم السفير البريطاني مسودة اتفاق تضمن النقاط المتفق عليها[١]، وبعد مزيد من المناقشات والتعديلات والتنقيح، تم التوقيع على الاتفاقية النهائية في ١٢ فبراير ١٩٥٣[٢]. وقد قوبل التوقيع في الخرطوم بحماس شديد، كما عقد اجتماع حضره، ليس فقط مؤيدو الأحزاب الأربعة الكبيرة، وكبار الموظفين، ولكن أيضاً ـ ويسرنا أن نقول ـ ابن المهدي وابن السيد علي الميرغني[٣].

إن المساحة لا تتسع لأن نورد الملاحق حرفياً، أو تفاصيل عضوية اللجان، وصلاحياتها، والتعديلات التي أدخلت على قانون الحكم الذاتي، ولكن خلاصة الاتفاقية يمكننا إيجازها في الآتي، إن إلغاء النحاس في عام ١٩٥١ للاتفاقيات الثنائية من جانب واحد قد أبطل، إن لم يكن تصريحاً وإنما عملياً، حيث لا يزال يعترف ببريطانيا ومصر كشريكين في الحكم الثنائي وأن الحاكم العام سيظل، مؤقتاً، كممثل لهما:

لقد أقر حق السودانيين في تقرير مصيرهم بعد فترة انتقالية من الحكم الذاتي، يحتفظ لهم فيها بالسيادة. ويجب أن لا تتجاوز تلك الفترة ثلاثة سنوات ولن تبدأ إلا في «اليوم المعين»، وهو اليوم الذي يعلن فيه الحاكم العام، بعد إجراء الانتخابات[٤]، أن البرلمان السوداني قد تم تشكيله. وفي

---

(١) للنص انظر الملحق ٧ من الأمر رقم ٨٧٦٧.

(٢) النص انظر الملحق ٨ من الأمر رقم ٨٧٦٧. وهو مدون في نهاية هذا الكتاب.

(٣) انظر التايمز اللندنية بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٣.

(٤) مثلاً، في أغلب الأحوال نحو نهاية ١٩٥٣.

غضون فترة الحكم الذاتي، والتي سيتم خلالها تصفية الحكم الثنائي، يحتفظ الحاكم العام بألقابه الرنانة: «القائد العام وصاحب السلطة الدستورية العليا» ومسئولاً أمام دولتي الحكم الثنائي فيما يتعلق بالشئون الخارجية، ولكن لن تكون له أي سلطات تنفيذية في الشئون الداخلية، إلا السلطات الخاصة بالخدمة العامة، وصيانة حقوق موظفيها التعاقدية ومصالحهم وإنصافهم وحسن معاملتهم.

ومهما حاول الحاكم العام ـ وبهذه المناسبة كذلك رئيس الوزراء[١] ـ ممارسة تلك الصلاحيات التي منحها له قانون الحكم الذاتي، كانت اللجان الدولية التي تم تعيينها (والتي سميت مساعدة) تضع العراقيل في كل منعطف.

أول تلك اللجان هي لجنة الحاكم العام المكونة من رئيس باكستاني وعضو بريطاني وآخر مصري وعضوين سودانيين يتم ترشيحهما بواسطة الحكومتين البريطانية والمصرية باتفاق بينهما وبموافقة البرلمان السوداني، والذي يملك الحق في ترشيح غيرهم. وتؤخذ قرارات اللجنة بالأغلبية. ويجوز للحاكم العام، في حالة تأزم الحكم أن يعلن حالة طوارئ دستورية: في حالة تأزم الحكم بسبب مأزق سياسي فإنه يحتاج لموافقة لجنته قبل إعلان حالة الطوارئ الدستورية، أما في حالة تأزم الحكم لأسباب مالية، أو لانفراط في القانون والنظام، يمكنه الاعلان بدون موافقة اللجنة، ولكن لابد أن ينهي حالة الطوارئ خلال ثلاثين يوماً إذا ما احتجت اللجنة ووافقت إحدى دولتي الحكم الثنائي على الاحتجاج.

ثانياً، لجنة للانتخابات لتشرف على تجهيزات وسير الانتخابات. وتتكون من رئيس هندي وعضوية بريطاني ومصري وأمريكي وثلاثة سودانيين يعيّنهم الحاكم العام بموافقة لجنته.

---

(١) بالنسبة لهذه النقطة انظر التايمز اللندنية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٥٢، والخطاب في نفس الصحيفة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢.

ثالثا، لجنة للسودنة مكونة من بريطاني ومصري وثلاثة سودانيين يعيّنهم الحاكم العام بموافقة لجنته من بين خمسة أسماء يرشحهم رئيس الوزراء. وسنعرض لتفاصيل أعمالها لاحقاً.

رابعاً، لجنة ستظهر، أو قد لا تظهر، في مرحلة لاحقة. في نهاية الفترة الانتقالية سيجيز البرلمان السوداني قراراً رسمياً يعرب فيه عن رغبته في إجراء الترتيبات اللازمة لتنفيذ تقرير المصير، وسيخطر الحاكم العام دولتي الحكم الثنائي بذلك. عند ذلك ستنسحب القوات البريطانية والمصرية من السودان[١]. وستتقدم حكومة السودان بمشروع قانون لانتخاب الجمعية التأسيسية، والتي ستقرر مستقبل السودان كوحدة لا تتجزأ، وتضع دستوراً متمشياً مع قرارها. سيعرض القانون على البرلمان للموافقة عليه، ولكن موافقة الحاكم العام تتطلب موافقة لجنته على ذلك. وستخضع تفاصيل استعدادات عملية تقرير المصير بما فيها الاستعدادات لتهيئة «الجو الحر والمحايد» للإشراف الدولي، وتلتزم دولتي الحكم الثنائي بقبول توصيات «أي هيئة دولية قد تشكل لهذا الغرض».

وتلتزم دولتا الحكم الثنائي أيضاً باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بالوضع المستقبلي للبلاد، ولكن قرار الجمعية سينحصر في خيارين فقط: «خيار الوحدة بأي شكل من الأشكال مع مصر، أو خيار الاستقلال الكامل».

إن الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية[٢] الذي تضمن كل المستندات المهمة بهذا الموضوع قد اختتم بالآتي:

«إن الاتفاقية التي تم الآن توقيعها تعد المسرح للمشهد الأخير لمهمة الحكومة البريطانية في السودان........ وسيتضح بأن حكومة بريطانيا واصلت سياستها بدون انقطاع لتحقيق هدفها: قيام حكومة سودانية ترعى مصالح السودانيين، وإعداد السودانيين لتحمل أعباء حكم بلادهم واتخاذ القرار

(١) فرقة بريطانية وأخرى مصرية، وسرية سلاح الطيران الملكي في الوقت الحاضر.

(٢) الأمر رقم ٨٧٦٧.

بالنسبة لوضعهم المستقبلي، والاتفاق مع شريكها في الحكم الثنائي (مصر) لتحقيق تلك السياسة».

تلك عبارات معقولة وتنم عن الرضا، ولكن يبقى الارتياب بالنسبة للمستقبل، خلال فترة الحكم الذاتي القصيرة وبعدها عندما يقرر السودانيون شأن مصيرهم النهائي.

إن لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ من وجهة نظر السودانيين حسنة كبرى تطغى على كل العيوب، وهي أن تسجل مصر موافقتها بدون رجعة لمبدأ إنهاء الحكم الثنائي، وأن السودانيين أحرار في اختيار مصيرهم مستقبلاً. لقد تصرف البريطانيون بمبدأ ثابت وبأمانة لتحقيق ذات الغاية، وبالرغم من تحفظاتنا لأداء السودانيين في المرحلة الأولى، إلا أن انتقادنا السافر كان سيفقدنا ود السودانيين، وكان سيظهرنا كمعوقين، لا متعاونين.

إن الأحكام التي قبلت خلال فترة الانتقال لدور حكومة السودان، والتي جعلت من الحاكم العام مجرد رئيس فخري، تستحق النقد بلا شك، ولكن العزاء هو أن هذه الأحكام قد قصد بها أن تكون مؤقتة ويؤمل أن تكون كذلك في أثرها. وإذا ما قاد ذلك إلى انهيار تام للحكم، فلا شك أن النتيجة ستكون كارثية، كما وأن عدم توافق النوايا بين شريكي الحكم الثنائي أو بين الأحزاب السياسية السودانية لابد أن يدعو للقلق، ولكنه لن يخمد الأمل.

وبالإضافة للخطورة الناجمة من إضعاف سلطة الحاكم العام بوجه عام، هناك مخاطر واضحة في جهات أخرى، كل منها نابع من بند مختلف، ولكنها متداخلة بعضها ببعض في بنود الاتفاقية البريطانية - المصرية، ويمكننا سرد أهمها بترتيب تصاعدي على حسب الأهمية.

أول تلك المخاطر هي الطريقة التي سينتخب بها أعضاء البرلمان. فقد نص قانون الحكم الذاتي الذي أجيز في إبريل ١٩٥٢، بحكمة على أن تجري الانتخابات المباشرة في المدن وفي دوائر المناطق الأكثر وعياً،

وغير المباشرة في المناطق الأكثر تخلفاً. وقد أعدت القوائم بعناية واتفاق لكل منهما وترك للحاكم العام إصدار اللوائح لإجراء الانتخابات. ولكن الأحزاب السياسية كانت تمارس ضغوطاً مستمرة لتأجيل الانتخابات[١]، ولزيادة عدد الدوائر المباشر انتخابها لأقصى حد بغرض تحسين فرصتهم في استقطاب الأفراد وتقليص نفوذ وتأثير نظار القبائل. ينص الملحق (II) من الاتفاقية على أن تحل لجنة الانتخابات محل الحاكم العام في وضع لوائح الانتخابات، ويمكنها أيضاً أن تعدل نسبة الدوائر المباشرة وغير المباشرة، وهي تقوم بذلك بطريقة يقصد بها زيادة عدد الدوائر المباشرة على حساب الدوائر غير المباشرة[٢].

لا ندري كيف سيصوت الأفراد. إذا ما صوتوا لمرشحي نظارهم وقبائلهم فلن يكون هناك ضرر. أما إذا صوتوا لمرشحي الأحزاب بدلاً من مرشحي قبائلهم فسيختل الأمن وسينهار نظام الحكم غير المباشر، والحكم المحلي، والذي تطور بعناية ونجاح. شيء واحد يمكننا الجزم به وهو أن نظار القبائل سيرفضون بشدة التنازل من نظارة قبائلهم قبل ترشيح أنفسهم للانتخابات كما يطلب السياسيون، ويبدو أن محاولة السياسيين قد فشلت[٣].

أما الخطر الثاني فهو جنوب السودان والذي سيمثل في الحكومة بوزيرين على الأقل، وبربع أعضاء البرلمان. ولكن الجنوبيين لم يكونوا طرفاً في الاتفاقية، ومسئولية الحاكم العام الخاصة بهم قد تعدلت إلى

---

(١) عينت لجنة الانتخابات في إبريل ١٩٥٣، ولكن في ٦ مايو أعلن عن تأجيل الانتخابات إلى أكتوبر بعد انتهاء موسم الأمطار.

(٢) الدوائر الـ ٣٥ المباشرة والـ ٥٧ غير المباشرة في القانون المعدل (انظر ص«٢٧٩» أعلاه) احتفظ بها في اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣، ولكن ترك للجنة الانتخابات الحق في مراجعتها. وبناءً على مراجعتها فقد أصبح الآن هناك ٦٨ دائرة مباشرة و٢٤ دائرة غير مباشرة (انظر التايمز اللندنية بتاريخ ٤ يونيو). كما زيد عدد دوائر الخريجين من ٣ إلى ٥. ما قاد لهذا الخيار هو العامل غير المتوقع والذي فسر للجنوبيين كلمة «مباشر» أنها تعني «مستقيم» و«غير مباشر» تعني «غير مستقيم».

(٣) انظر: التايمز اللندنية بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٥٣.

مسئولية عامة «لضمان حقوق كل المواطنين في السودان». وقد كان الغرض من ذلك تفادي أي تمييز بين الشمال والجنوب، والذي قد يقود في المستقبل لانفصال الجنوب عن الشمال، ولتأكيد المبدأ الأساسي الذي نصت عليه المادة (٥) في الاتفاقية ـ وهو الحفاظ على السودان موحداً غير مجزأ. وكما رأينا في فصل سابق[1]، فإن البريطانيين قد اتهموا بغير وجه حق أنهم يضمرون غير ذلك لمصالحهم الخاصة. ولكن ممثلي الجنوب، لاسباب مختلفة تماماً، يشعرون بقوة أنهم في حاجة لضمانات لمصالحهم ضد هيمنة الشمال المسلم والمتقدم والذي لا يكن لهم وداً، ويخشون انحياز الشمال ضد المسيحيين.

وهم بذلك الشعور أقرب لسكان شمال نيجيريا والذين يرون أن شمال نيجيريا غير مستعد للحكم الذاتي في عام ١٩٥٦، قائلين «إن الحكومة البريطانية ستكون مقصرة في مهمتها تجاه نيجيريا إذا منحت نيجيريا استقلالها قبل أن ينال الشمال نصيبه من التعليم والتنمية الاقتصادية والتطور الإداري»[2]. والجنوبيون وافقوا في عام ١٩٤٧ فقط على مبدأ الوحدة والمشاركة في الجمعية التشريعية لتوقعهم الحصول على بعض الفوائد الملموسة ولقناعتهم بأن الاستقلال لن يأتي إلا بعد عدة سنوات، حيث سيكون لهم متسع من الوقت وبمساعدة مفتشي المراكز البريطانية من تقوية موقفهم. والآن، وبدون أن يستشاروا يشعرون بالقلق ويدركون مغزى سودنة الإدارة ويعتقدون أنه قد عُجّل بها وخدعوا. حقيقة أن تمثيلهم مناسب[3] ولكن خوفهم وكراهيتهم لم تقل، ومن غير المتوقع أن يقبلوا رأي الأغلبية برضا في القرارات التي يعترضون عليها، وقطعاً لن ينصاع مواطنوهم الشرسون والأميون بسهولة للقوانين الحكومية التي لا ترضيهم أو

(١) الفصل التاسع، الصفحات ١٥٧ وما بعدهما.

(٢) انظر: **التايمز** اللندنية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٥٣.

(٣) من غير المضمون كيف سيكون التصديق في البرلمان. حالياً لا يوجد حزب سياسي جنوبي، وقد يتمكنوا، في حالة توحدهم، من ترجيح كفة أي من الكتل الكبيرة الشمالية، والذين يسعون بشدة لاستقطاب دعمهم.

لا يفهمونها. وقد تكون النتيجة قيام حركة انفصالية محلية صرفة، بأهداف انفصالية، أو فدرالية على غرار النظام النيجيري، ولن تقتصر مطالبها على الإجراءات الدستورية. ومن الممكن اندلاع العنف، ومن المحتمل اندلاع الشغب، وستتزايد تلك الأعمال بتطبيق السودنة. هناك عامل واحد فقط يدعم الوحدة، وهو اعتماد الجنوب على الشمال في تمويل مشاريع التنمية، وليس مؤكداً أن يطغى هذا العامل على كل العوامل الأخرى، إذا ما تكهربت الأجواء.

إن مسئولية الحاكم العام (المادة ١٠٠ من القانون المعدل) لضمان مساواة الجميع من الصعب تطبيقها بالنسبة لهذه الحالة، كما في أي حالة أخرى. والمشكلة ليست قاصرة على حذف خصوصية الجنوب، وإنما في تقليص سلطات الحاكم العام لأداء مهامه، كيفما صيغت المادة. أضف لذلك أنها ستشجع أي مواطن سوداني في الشمال أو في الجنوب يعتقد أنه مظلوم ـ وهم كثر ـ للاستئناف للحاكم العام، وسيستغل دعاة الشقاق عدم الانصاف السريع لأي قضية لجعل الحاكم العام كبش فداء.

وهذا يقودنا للخطر الثالث والأعظم ـ السودنة ـ ولن نبالغ إذا قلنا: إذا لم تتم بحكمة فسينهار كل ما تم بناؤه إلى خراب.

لن تشكل لجنة السودنة إلا بعد تشكيل البرلمان ومجلس الوزراء، وتتكون، كما سبق أن ذكرنا، من بريطاني ومصري وثلاثة سودانيين. ومهامها هي:

«إتمام سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير، وتنظر اللجنة في الوظائف الحكومية المختلفة بغية إلغاء الوظائف غير الضرورية أو الزائدة عن الحاجة التي يشغلها الموظفون المصريون أو البريطانيون.....

تتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية وترفعها إلى مجلس الوزراء السوداني. فإذا لم يوافق الحاكم العام على أي من هذه القرارات، أو

على رأي مجلس الوزراء جاز له، بموافقة لجنته، أن يمتنع عن التصديق عليها، أما إذا اختلف الحاكم العام ولجنته فإنه يجب رفع الأمر إلى الحكومتين. ويبقى قرار اللجنة نافذاً ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلك. تتم لجنة السودنة مهمتها في مدة لا تتعدى ثلاثة سنوات وتقدم تقارير دورية للحاكم العام للنظر فيها بالاشتراك مع لجنته وترفع هذه التقارير مع أي تعليقات بشأنها إلى الحكومتين لاتخاذ القرار المشترك الذي ترى الحكومتان اتخاذه، وتبذل الحكومتان كل معاونة ممكنة حتى تتمكن اللجنة من إتمام عملها....»[١].

ونتساءل! ماذا تعني «السودنة» بالفعل؟ إن صلاحية اللجنة، كما أوردناها، تثير بعض الشكوك. سيصر المصريون والسياسيون السودانيون على أنها تعني الاستغناء عن كل الموظفين البريطانيين في الإدارة، والشرطة، وقوة دفاع السودان، وبعض الموظفين لحد ما في المصالح الحكومية الأخرى، خلال ثلاث سنوات، وإذا لم يحدث ذلك فلن ينال السودان استقلاله. إن جلاء الموظفين البريطانيين كان هو بالفعل الثمن الذي طالبت به مصر لتوافق على مبدأ الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودانيين. ومن ناحية أخرى فقد يفهم أن «تكملة» السودنة مقيدة بالإشارة لإلغاء «أي وظيفة غير ضرورية أو الزائدة عن الحاجة التي يشغلها موظف مصري أو بريطاني»، وسواء كانت، أو لم تكن، فمن البديهي أن نفترض أن السودانيين سيطالبون بممارسة استقلالهم خلال ثلاث سنوات، أو أقل مهما حاول أي كان منعهم. ومن يرغب في منعهم؟ لا نحن ولا هيئة الأمم المتحدة، ولا نرى كيف يمكن لمصر أن تمنعهم. لجنة السودنة ليست مسئولة أمام الحاكم العام ولا لدولتي الحكم الثنائي، وإنما لمجلس الوزراء، مع احتفاظ دولتي الحكم الثنائي ببعض الصلاحيات أثناء الفترة الانتقالية. ولذلك فإن القرار النهائي الخاص بالاحتفاظ بموظفين أجانب هو من حق السودانيين أنفسهم، فهم أحرار في ممارسة حقهم في ذلك ما

(١) الملحق الثالث من الاتفاقية (الأمر ٨٧٦٧، ص٦٤).

دامت اللجنة الدولية ـ والتي لم تشكل بعد ـ وافقت على ذلك. لا زال هناك بصيص من الأمل، أياً كان الحزب الفائز من الانتخابات، ومهما كانت دعاية أو ضغوط المصريين، أو صغار المتطرفين، أن لا يبلغ بعقلاء السودانيين الجنون للحد الذي يتجاهلون فيه مبدأ التدرج الذي قبلوه عام ١٩٤٨[١]. ويسرعون بهدم نظامهم الإداري والاقتصادي[٢].

أما بالنسبة لسودنة الشرطة وقوة دفاع السودان، فالخطورة أخف من سودنة الإدارة. فالإعداد أقل[٣]، كما أن التدريب والخبرة لدى السودانيين الذين سيحلون محل الأجانب أكبر. فإذا تمت الموافقة على بقاء بعثة عسكرية بريطانية، كما فعلت مصر، فلن يكون هناك خوف من تردي النظام والكفاءة. ولكن بالنسبة للإدارة، فالأمر مختلف تماماً. ولندرك مدى خطورة ذلك الأمر، فعلينا أن نفحص عدد البريطانيين المعينين، والمهام التي يقومون بها، وفرص إيجاد بديل لهم من السودانيين.

لننظر أولاً لتوقعات تطور السودنة كما تصورتها اللجنة البريطانية ـ المصرية في عام ١٩٤٨ بالنسبة لوظائف الدرجة الأولى التي سيشغلها السودانيون في بعض المصالح الأكثر أهمية في الحكومة بما فيها الإدارة. وهي كما توضح النسب المئوية المختارة كما في الجدول أدناه:

(١) انظر ص١٥٢. في ذات الوقت بالنسبة المئوية للتقرير السنوي لعام ١٩٤٧ (ص١٢ و١٣) فإن نسبة الموظفين المصنفين في الخدمة المدنية ككل كانت ١٠,٩٩ بريطاني، و٣,٧٠ مصري، و٨٤,٩٧ سوداني، والآخرين ٠,٣٤. انظر عباس ص١٠٦.

(٢) راجع الخطاب في التايمز اللندنية بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٢، من بروفسور د. ك. سن بكلية الخرطوم الجامعية.

(٣) هناك حوالى ٣٠ ضابط صف بريطاني في قوة دفاع السودان. (القوة الحالية بها حوالى ٥٠٠٠ فرد). قوة الشرطة بها ١٢٠ ضابطاً كلهم ما عدا ٦ سودانيين، وعدد أفرادها ٦٥٠٠ فرد.

	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٦
موظفو الإدارة	١٤,٣	٢١,٤	٥٤,٤
الزراعيون	٨,٥	٢٢,٠	٥٥,٩
المهندسون المدنيون	٢٥,٥	٣٧,٩	٦١,٠
الأطباء	٣٩,٠	٦٢,٩	٦٦,١
التربويون	١٧,٤	٢٤,٨	٥٥,٤
القضاة والقانونيون	٤٤,٤	٥٩,٤	٨٢,٤

لقد قدرت السرعة على حسب توافر السودانيين من ذوي التأهيل المناسب والخبرة. ولقد أدت سنوات الرخاء، التي تبعت تلك الفترة، إلى قيام مشاريع تنمية ضخمة تتطلب زيادة كبيرة في عدد الموظفين الأجانب والسودانيين لملء وظائف عليا، والنسبة حتى الآن، هي ما كانت متوقعة آنذاك. ولكن بعد انتهاء فترة طفرة أسعار القطن، فسينخفض عدد الموظفين الأجانب، وخصوصاً أن نسبة كبيرة منهم كانت عقودهم لفترات قصيرة، وستزيد نسبة السودانيين. وهذا يعني أنه في خلال فترة الثلاث سنوات الانتقالية ـ إذا استمرت لذلك الوقت ـ لن يكون هناك عدد كافٍ من السودانيين المؤهلين ليشغلوا المناصب المهمة في الحكومة، ولو على حساب بعض التدني في الكفاءة، ومن سيملأ تلك الوظائف؟ إذا رغبنا في تفادي الانهيار الإداري، فلابد للسودانيين أن يحتفظوا بأولئك الموظفين الأجانب الذين لا يوجد لهم بديل من السودانيين في الوقت الحاضر[١].

ولكن يجب أن لا ننسى أن القرار لا يعتمد فقط على لجنة السودنة،

(١) في ساحل الذهب قدروا هذه النقطة. في ٨ يوليو أعلن الرئيس د. نكروما عن رغبته بكلمات تنطبق أيضاً على السودان: «في ساحل العاج سبق التطور السياسي تولي الوطنيون للخدمة العامة، ونجد أنفسنا على مشارف الاستقلال، ونحتاج أن نعتمد على خدمات الموظفين الأجانب أكثر مما هو الحال في الهند أو باكستان أو سيلان.. لقد تجاوزنا وضع الأساس بالنسبة للخدمة المدنية الأفريقية المستقبلية، ولكن يجب أن نجابه الحقائق في أننا لا بد من الاستمرار على الاعتماد لسنوات عديدة على خدمة الموظفين الأجانب.. ولو أننا نقدر سرعة التغير فإن الحكومة لا تقترح أن يكون ذلك على حساب الفاعلية والكفاية». (التايمز اللندنية بتاريخ ٨ يوليو ١٩٥٣).

ولا على مجلس الوزراء السوداني، وإنما أيضاً على موافقة الموظفين الأجانب أنفسهم في البقاء. وهذا العنصر قد تم التركيز عليه في الفصل الحادي عشر الذي تعرض لمفتشي الغيط، والمهندسين وغيرهم من الموظفين الأجانب الذين يعملون في مشروع الجزيرة، والخطورة من فقدان خدماتهم. ولابد من تكرار التأكيد أن قرار هؤلاء الموظفين وأولئك الإداريين في الأقاليم سيعتمد في الأساس، ليس على الشروط المالية، وإنما على قناعتهم أن الاجواء، خلال فترة ممارسة السودانيين لحكمهم الذاتي ستكون ملائمة لأن يؤدوا عملهم بحيدة، وكفاءة وطمأنينة، وبدون إحباط، أو تدخل من السياسيين. وبعدم توافر تلك القناعة والثقة، فإن مودة أولئك الموظفين للسودان ولشعبه، والذين خدموا لسنوات فيه، سيحل محلها عدم الرضى والريبة، وستكون النتيجة رحيلاً جماعياً[١]. وسينفرط عقد الجالية البريطانية الأبية، ولن يقبل إلا القلة في البقاء في عزلة.

لقد اتفق على إبطاء سودنة الخدمة السياسية مقارنة بالوظائف الإدارية، ولا زال هذا الاتجاه يجد التأييد من نظار القبائل ـ عملاً بالمبدأ القائل إنه من الصعب على أي إنسان بسلطات واسعة مثل مدير مديرية، أو مفتش مركز، أن يكون محايداً في بلده. وبعد الحرب، عندما زاد الوعي السياسي، والشعور الوطني، تعدلت السياسة نوعاً ما، ولكن ليس بالقدر الذي يستغنى فيه عن العنصر البريطاني على الأقل إلى الوقت الذي يتم فيه تأهيل سودانيين ليحلوا محلهم، أو الرجوع إلى مبدأ الحكم المحلي غير المباشر. وقد تعرضنا للخيار الأول، أما الخيار الثاني فهو مكروه من أولئك السياسيين الذين ينوون توسيع نفوذهم على حساب نظار القبائل.

إن جملة أفراد الخدمة السياسية[٢] البريطانية ١٤٤ فرداً، منهم ١٠٩

---

(١) اتخذت حكومة السودان الخطوات، بدون المساس بعمل لجنة الانتخابات، وبإنصاف للحزبين، لتحديد اليوم (١١ إبريل ١٩٥٥) الذي من بعده يمكن انها عقود الأجانب بإعطائهم إنذار لمدة ثلاثة أشهر. (التايمز اللندنية بتاريخ ٢١ مايو ١٩٥٣).

(٢) الأرقام كما في ديسمبر ١٩٥٢.

يخدمون في الأقاليم (تسعة مديرى مديريات، وعشر نواب مديرى مديريات، وثمانية وأربعون مفتشو مراكز، واثنان وأربعون نواب مفتش مراكز)، و٢٠ في الرئاسة، و١٦ في المصالح المختلفة. أما السودانيون فعددهم ١٠٩ في الخدمة السياسية من كبار وصغار الموظفين. إذا تم الاستغناء عن العناصر البريطانية خلال ثلاث سنوات، فهذا يتطلب ترقية كل الـ ١٠٩ بالإضافة إلى ٢٥ آخرين، يجب تعيينهم في وظائف مهمة، كما يجب تعيين ١٠٩ آخرين ليحلوا محلهم (الـ ١٠٩ الذين سيرفعون ـ المترجم). إن مدرسة الإدارة والتي تعطى مقرراً لسنتين لتدريب الإداريين، تخرج ١٢ إدارياً سنوياً. وإذا غطي العجز من المصالح الأخرى ـ مثل المعلمين والزراعيين وخلافهم ـ فلنا أن نتصور مدى تأثير ذلك الاستنزاف على الأداء في الأقاليم وفي المصالح.

بالنسبة للموظفين البريطانيين، والعمل الذي يقومون به، فمن المناسب في هذا المنعطف أن نستشهد ببعض ما قاله وزير الخارجية البريطاني عندما تم التوقيع على الاتفاقية البريطانية ـ المصرية[1].

«لن أدع هذه المناسبة تمر بدون أن أعبر عن إعجابي الشخصي..... لجهاز الخدمة السياسية السودانية. ففي خلال الخمسين سنة الماضية حظي أفراد الخدمة السياسية السودانية بسمعة عن تفانيهم في الخدمة ما لم تحظ به أي خدمة سياسية أخرى في العالم...... وإذا ما تم نقل السلطة في السودان بهدوء ونظام أم لا، فسيعتمد ذلك لحد بعيد على شجاعتهم وصبرهم. وأنا على قناعة تامة بأنه يمكننا الاعتماد عليهم لينجزوا إكمال نقل السلطة وفق تقاليدهم وأعرافهم. ولن تنسى حكومة صاحبة الجلالة صنيعهم، كما سترعى مصالحهم».

وكتعليق أخير على اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣، فلابد أن نضيف أن هناك سؤالاً مهماً قد يقود إلى جدل غاضب أيضاً. هل يمكن للبرلمان

---

(١) ١٢ فبراير ١٩٥٣. انظر الملحق ٩ للأمر رقم ٨٧٦٧ ص٦٩.

السوداني عند تشكيله أن يعدل صلاحيته.؟ لم يوافق المصريون على تضمين الاتفاق ملحقاً يصرح بحرية البرلمان السوداني في مناقشة بنود الاتفاقية الأساسية، ولكن المستر إيدن أوضح في نفس يوم توقيع الاتفاقية بأن الحكومة البريطانية ستنظر في أي وجهات نظر عن الاتفاقية في البرلمان السوداني «والذي يستطيع حسب المادة (١٠١) من القانون مناقشة أي بند من بنود الاتفاقية وأن يقترح أي تعديلات»[١]. وكذلك في مجلس اللوردات[٢]، في إجابة على سؤال من اللورد سايمون عما كان يجوز للبرلمان السوداني تعديل قانون الحكم الذاتي، فقد أجاب اللورد ردينج، نيابة عن وزارة الخارجية، أن تلك الصلاحية متضمنة في المادة (١٠١) من القانون، والتي نصت على أن الحاكم العام، في حالة طلب متفق عليه من مجلسي البرلمان السوداني ومجاز من ثلاثة أرباع أعضائه مجتمعين، يجوز له إن يصدر أمراً بإلغاء أو تعديل أو تمديد أي من بنود الاتفاقية. كما أوضح «أن المادة السادسة[٣] من الاتفاقية تنص على أن يبقى الحاكم العام مسئولاً مباشرة لحكومتي الحكم الثنائي فيما يختص بأي تعديلات يطلبها البرلمان السوداني تحت المادة (١٠١) (١) من قانون الحكم الذاتي أو أي جزء من ذلك القانون».

وإذا حظي أي قرار بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان السوداني أم لم يحظ، فمن الصعب أن نتصور أن السودان في ممارسته لحكمه الذاتي سيولي أي قدسية لأي قرار يرغب في تعديله.

---

(١) انظر الأمر رقم ٨٧٦٧ ص١١.

(٢) انظر التايمز بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٣.

(٣) راجع الملحق على ص٣٠٨.

الفصل السابع عشر

دور مصر

بغياب سلطة مركزية واحدة، وتحت إشراف عدة جمعيات ولجان مختلفة، فمن الواضح أن سير الأمور في السودان خلال فترة الحكم الذاتي الانتقالية لن يكون سهلاً. وقد ذكرنا المخاوف ـ الصراع الطائفي والسياسي وتخوف الجنوبيين بالنسبة للسودنة السريعة. وفرص التغلب على تلك المخاطر بحسن نية وبتعقل كانت ستكون أفضل لو ترك الأمر لأولئك الذين خدموا بوحدة وتفاهم خلال الخمسين سنة الماضية. لكن للأسف ستتضاءل تلك الفرص من جراء النزعة المصرية المتأصلة للخداع وإيقاع الشقاق. متى ما تحقق الحكم الذاتي ستقل فرصة الخداع ولكنها ستكون كبيرة قبل ذلك.

وقبل أن يجف حبر توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣، أذاع نجيب للسودانيين أن الهدف الكبير كان «نيل حريتنا وتخليص أنفسنا من عبء الاستعمار والعبودية». تلك كلمات مستغربة من أحد سلالة الغزاة ومرتكبي الفظائع في القرن التاسع عشر، وتشير لخضوعه للعناصر الأكثر تطرفاً في مصر، وعدم حساسيته لرد فعل السودانيين. بالإضافة لذلك، فطوال فترة الانتخابات، فإن الأموال المصرية تدفقت على السودان مصحوبة بحملات دعائية بطريقة مكشوفة متجاهلين العهود التي قطعوها على أنفسهم[1]. وما دام النزاع حول مسألة القنال لم يحسم، فسيظل الدافع قوياً لإثارة القلاقل

(١) انظر بيان المستر إيدن المفصل للرد على سؤال في البرلمان في ١٣ نوفمبر ١٩٥٣.

للبريطانيين في السودان. وكلما تعمق الخلاف بين الأحزاب السياسية المتنافسة في السودان، أوجد ذلك فرصة لتعميق المشاكل بالنسبة للسلطة الحاكمة. وحتى بعد بلوغ الحكم الذاتي وانحسار الفرص والرغبة في خلق المشاكل، فإن الرغبة الحقيقية وهي ـ السيطرة على مياه النيل ـ ستظل قوية، ومن المتوقع أن يواجه السودانيون العقلاء تأثير الوزراء المرتشين الذين تم انتخابهم بسبب الأموال المصرية التي أغدقت على الناخبين وأفسدتهم[١].

وقد ذكرنا في فصل سابق[٢] بالنسبة لأعمال الري الكبرى في أعالي النيل، فإن ضمان مياه مصر سيقل كلما زدات قوة السودانيين وثقتهم بأنفسهم، وكلما زادت حاجتهم هم أيضاً لمياه النيل. ولن يكون العكس صحيحاً، فإذا تأزمت الأمور في السودان فإن ضمان مصر لمياهها سيقل. ولم يكن، ولن يكون ذلك الضمان أقوى مما كان عليه خلال فترة سيطرة البريطانيين. إذن ما هو التفسير لذلك التصميم الانتحاري المصري، وخصوصاً أن مصر لن تكون لها قوة لإجبار السودانيين للتخلص من كل نفوذ بريطاني بهذا الاندفاع؟ يبدو أن الإجابة تنحصر في عاملين: الجهل والخبث. إلى عهد قريب كان المصريون عموماً جاهلين بالسودان والسودانيين، باستثناء بعض الأفراد طبعاً، فقد كانت هناك تجارة وتزاوج في مناطق الشمال، مثلاً ـ والدة نجيب خير مثال لذلك ـ كما عمل مئات من الموظفين ككتبة ومحاسبين في دواوين الحكومة، وكذلك مهندسين وعمالاً في أعالي النيل. كما خدم أيضاً عشرات المآمير ونواب المآمير في الإدارة قبل عام ١٩٢٤. ولكن في كل الحالات، ما عدا الأخيرة. كان احتكاك المصريين بالزراع والرعاة السودانيين محدوداً جداً، وكان كل طرف، من على البعد، يتجاهل الآخر تجاهلاً تاماً. وكان المصري العادي في مصر ـ متعلماً كان أم

---

(١) راجع المقالة في التايمز اللندنية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٥٢ والتي كتبت قبل التوقيع على الاتفاقية الأنجلو مصرية، ولكنها مع ذلك ملائمة.

(٢) انظر ص١٩٣.

أمياً ـ ينظر إلى السودان كبلد بعيد ـ وطقسه خطير وأهله متوحشون. أما السوداني العادي في أواسط السودان فكان اسم مصر لا زال يرتبط بفترة الحكم التركي الفاسد والجشع، والذي رزحوا تحته لفترة من الزمن، ثم طردوه، ولكنه عاد مرة أخرى بأعداد أقل وتحت قناع مختلف.

إن جهل المصريين بأحوال السودان هو الذي قادهم إلى سوء التصرف تجاه السودان. لم يدركوا أبداً كراهية السودانيين لسوء حكمهم البغيض خلال الفترة (١٨٢١ ـ ١٨٨٤) ولا لحماقتهم في السماح لصحافتهم، والهزلية منها بالذات، بتصوير قادة السودانيين المختلفين والمحترمين كمتوحشين، شبه عراة وبلهاء. وأسوأ من ذلك، أنهم لا يقدرون حقيقة أن السودانيين الزائرين لمصر يرجعون بانطباعات غير سارة، ويحكون عن شعب غاصب وقذر وأمي، وعن الفساد في أعلى أجهزة الدولة، وعن التفاوت العظيم بين تباهي الأقلية بغناها الفاحش، وفقر الأغلبية الطاحن ـ أي أحوال تختلف تماماً عن أحوال السودان.

كما إن عدم موافقة مصر عام ١٩٥١ على منح السودان حكمه الذاتي أظهر قصر نظرهم. من الواضح أن الجنرال نجيب أدرك أخطاء الماضي، ومع أنه لم يتوانَ في استغلال ذلك الجهل. لكن الضرر قد وقع، ونشأ جيل من السودانيين يكرهون ويحتقرون المصريين. من الصحيح أن عدداً من سكان المدن السودانية، مهما كانت آراؤهم الخاصة، كانوا مستعدين لاستغلال دعم مصر لمآربهم الخاصة. فقد تعاونت العناصر الموتورة والمتوترة مع المصريين للصيد في الماء العكر، وقبلوا الإعانات المالية التي قدمت، ولكنهم قبلوها بدون خداع أو تضليل لأنفسهم ـ وهكذا ولدت الجبهة الوحدوية. ولكن هذا لا يعني أن أعضاء تلك الجبهة، بعد بلوغ مرحلة الحكم الذاتي، بالانضمام لمصر أو بدونه، سيكونون أكثر إذعاناً للمطامع المصرية من خصومهم. سيلعبون اللعبة المصرية كما لعب المصريون لعبتهم، ولكن فقط للحد الذي لا تتعرض فيه مصالحهم أو مصالح بلادهم للخطر.

نأتي الآن للعامل الثاني المحرك للمصريين ـ العامل النفسي[1] ـ : كون أن المصريين لم يضعوا ثقتهم في البريطانيين فيما يتعلق بالسودان لمدة سبعين عاماً، وكون أن عدم الثقة هذا تزايد بدلاً من أن يقل، حتى صار هوساً، فهو جلي ولا مراء فيه. إن وثائقهم الرسمية، وخطبهم، ومقالاتهم الصحفية، وأفعالهم، كلها تؤكد ذلك بصوت واحد، قد تختلف نبراته على حسب المناسبة، من همهمة ساخطة إلى شتيمة بصوت عال. قبل أن نفحص أسباب عدم الثقة تلك لابد من توضيح نقطة مهمة: ليس هناك رأي عام في مصر ـ كما نفهم نحن التعبير. الأغلبية الساحقة من الشعب أميون، ولا هم لهم سوى الكدح وراء معيشتهم من الأرض التي زرعها آباؤهم واجدادهم الأوائل خلال أجيال لا تحصى ولا تعد. كل ما يقال لهم يصدقونه، وإذا كان ذلك القول يؤثر على كمية المياه التي تروي أراضيهم والمال الذي يوفر لهم قوتهم اليومي، فمن السهل إثارتهم لحد البغض المتشنج. وفي المدن، حيث الكثافة السكانية والتزاحم والبطالة متفشية، فالصحافة والأفندية هم المحركون لمشاعر الشارع. الصحافة المصرية باستثناءات قليلة للغاية مرتشية: كل صحيفة تتبارى لإرضاء عملائها بالمزايدة في تصعيد القذف والتشهير والعنف اللغوي. والقاعدة هي، إن أياً من الأحزاب كان في سدة الحكم، كان مستعداً لتحريض السياسيين والصحفيين بشدة، ويقبل الصحفيون ذلك التحريض شريطة أن لا يُلزموا بالاعتدال. والمقاهي هي ملتقى الجميع، وهنا لا يعدم الأفندي بتعليمه السطحي، ومقدرته الخطابية، من يستمع إليه.

وبتعبير آخر، فإن الرأي العام هو ناتج من إحساس أملته أو أحدثته الجهات ذات المصلحة، وليس ناتجاً من الحكم المبني على موازنة الحجج أو نقد الحقائق. ولذلك عندما نتحدث عن عدم الثقة المصرية فنحن نعني عدم ثقة الدوائر الحكومية وأولئك الذين هم تحت نفوذهم المباشر. وأنه من

---

(١) ثلاثة مقالات في تقرير «المعهد الملكي للشؤون الدولية» في يناير وإبريل ويوليو ١٩٥٣، جديرة بالدراسة في هذا المضمون. كتب الأوليين ألبرت حوراني والثالثة كتبها اللواء س. لونقرق.

نافلة القول أن الأحزاب السياسية تتنافس بضراوة ومرارة وتقتضي مصلحتها السياسية جذب وشد انتباه الناخبين بتكرار الشعارات البراقة التي تستميلهم. وأكثر تلك الشعارات تأثيراً هو ما يتعلق بالسودان، لسببين ـ الأول واضح بالطبع، فإن حياة مصر تعتمد على مياه النيل، وبدون تلك المياه يموت الناس. وإذا ما اقتنع الفلاح المصري بأن هناك خطورة على المياه التي يعتمد عليها في حياته، فإن ذلك سيؤثر عليه أكثر من أي شعار آخر. إن اغتيال المواطنين البريطانيين في صعيد مصر بعد الحرب العالمية الأولى كان نتيجة مباشرة لتلك الدعايات. وستنجح تلك الدعاية دائماً في إثارة الفلاح المصري.

والسبب الثاني هو تلك النزعة الإمبريالية والتبجحية الغريبة، والتي تطغى على الحس الوطني، والتي يتباهى بها الأفندية في المدن وكثير من السياسيين ورجال البلاط الذين أزاحهم نجيب أخيراً. وتنبع تلك النزعة جزئياً من الآمال الكاذبة لعظمة مصر في الماضي، ومشاهدة الاهرامات، والمعابد، والمدافن، والغنى الفرعوني، والذكريات الضبابية لفتوحات محمد علي وإبراهيم باشا خلال القرن التاسع عشر، واجتياحهم لسوريا، والجزيرة العربية، والاستيلاء على الموانئ الحبشية، والتوغل إلى خط الاستواء. كل ذلك يحرك كبرياء المصريين، وينظرون لليوم الذي سيستعاد فيه ذلك المجد. ولكنهم يتغاضون عن الطرق والوسائل التي سيحققون بها ذلك، كما أنهم لا يقدرون أن في هذه الأيام، فإن ما بقي من الإمبريالية، وحتى من الاستعمار، أصبح سُبة، ولن يجدوا لإحيائها مناصر أو معين.

هذا كل ما نرغب ذكره عن تأثير الرأي العام المصري على السودان. لنتجه الآن، ولنتجاهل النزعة الامبريالية كعامل ثانوي، لنفحص بتمعن السبب الرئيسي لتخوف المصريين على مياه النيل. إن مقولة اللورد كرومر، في عام ١٨٩٥: «إن أي قوة متحضرة تسيطر على مياه النيل في منابعه، فسيكون، في النهاية، في إمكانها التأثير الفعال على مستقبل مصر» هي حقيقة اليوم كما كانت بالأمس. أضف لذلك، وكما رأينا، فإن مصر استثمرت ثروات ضخمة في مشاريع ري كبرى، بعضها اكتمل وبعضها

ينتظر، بين أسوان والبحيرات العظمى. وطالما خشيت مصر من سيطرتنا على السودان، بما يتيح ذلك لنا من سيطرة على مياه النيل، ستؤدي إلى سيطرتنا على مصيرها بشكل أحكم من احتلالنا المباشر لها منذ ١٨٢٢ ولاحقاً. والنقطة التي فضلت مصر تجاهلها هي أن حكمنا للسودان ومنذ ١٨٩٨ لم يشكل أبداً تهديداً، وإنما شكّل ضماناً لم يكن لها غيره لمصالحها المائية. وإن استثماراتها في مشاريع الري الكبرى في السودان لم تكن أكثر من بوليصة تأمين مضمونة ورخيصة. وقد يكون مفهوماً، حقيقة، لو أن مصر استجدتنا للبقاء في السودان للأبد لحماية مصالحها، واعترضت على أي شكل من أشكال الحكم الذاتي للسودان قد يسبب تهديداً لتلك المصالح. وفضلت أن تستعمل كل الحيل والمكايد لإبعادنا عن السودان ـ وهذا قبل أن تثار مسألة الحكم الذاتي للسودان. إن ذلك الخوف وكذلك الإسراف وقصر النظر يمكن تفسيره بثلاثة عوامل متتالية: التوجس من نوايانا الحقيقية تجاه السودانيين، و«الحنين الدائم» لتحتل مركزاً مرموقاً في نظر العالم، وحاجة السياسيين الطاغية لاستدرار دعم الشعب.

وقد سجل ت.أي. لورانس[1] (لورانس العرب ـ المترجم) محادثة بينه وبين ذلك الأمير العربي العظيم: (فيصل بن حسين شريف مكة «١٨٨٥ ـ ١٩٣٥» ملك العراق ـ المترجم) «استغرق فيصل قليلاً في التفكير، ثم قال: «أنا لست حجازياً بالنشأة، ولكن يعلم الله أنني غيور عليها (الحجاز ـ المترجم). ولو أن البريطانيين غير راغبين فيها الآن، ولكن ما عساي أن أقول عندما أخذوا السودان، ولم يكونوا راغبين فيه؟ إن البريطانيين يتوقون لإعمار الأراضي القاحلة، وربما يأتي اليوم الذي يدركون فيه أن الجزيرة العربية ذات فائدة عظيمة لهم».

فإذا كان فيصل، وهو صديقنا وحليفنا، يشعر بتلك المخاوف، فما بال المصريين المتشككين. وحقيقة فإن معظم تاريخ الامبراطورية البريطانية يدعم النظرية القائلة إن هدفي بناء الامبراطورية هما الاستحواذ على القواعد

---

(١) «أعمدة الحكمة السبع» ـ تي. أي. لورنس (لورنس العرب) ص٩٩ و١٠٠.

الاستراتيجية وفتح طرق التجارة، وأيضاً «التوق للبلاد القاحلة لتعميرها» ولتقويم الإعوجاج، واستبدال الفوضى بالنظام ـ تلك العوامل هي التي ساعدتنا على التفوق على القوى الأخرى ـ ولكن المصريين، ومع أنهم يدركون الهدف الأول، إلا أنهم لا يفقهون بتاتاً أن هناك من يعمل لمصلحة الغير، وإنما فقط لمصلحة ذاتية. ولم يدركوا، كما أدرك فيصل فيما بعد، أن الأحوال قد تغيرت في غضون الثلاثين سنة الماضية، وإن الحكم الإمبراطوري في الماضي، مهما كانت حسناته ومبرراته ـ وهي ليست قليلة ـ قد ولى من العالم الغربي، وحل محله نظام حديث يدين كل أشكال العدوان ويؤمن بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها متى أظهرت الكفاءة لعمل ذلك ـ وفي أغلب الأحيان قبل ذلك. وعليه فإن تخوف مصر ليس له أي مبرر: لم يكن هناك أي تفكير، للجيل الحالي، في أي وقت أن نستحوذ على السودان أمام استنكار العالم لمثل هذا الفعل، وحتى في حالة إمكانية ذلك، لم يكن هناك أي مبرر اقتصادي يعود على الحكومة البريطانية أو الشعب البريطاني من جراء ذلك. إن الفائدة الوحيدة من استيلائنا على السودان ستعود لمصر.

وراء عدم الثقة وعدم الفهم ذلك كله كان هناك عامل آخر يصعب وصفه: شيء أقرب للحسد والكراهية والحقد ـ شيء متأصل في مصر ويستعر من وقت لآخر. ويمكن أن يقع اللوم لحد ما علينا، حيث الكياسة واللباقة، والتي تعني الكثير في الشرق، والتي من السهل اعتبارها خنوعاً، لم تكن من خصال «جون بُل» ـ (كنية للرجل الإنجليزي مثل «العم سام» للأمريكي أو مثل محمد أحمد السوداني ـ المترجم). كما لم يعِ الفرد الإنجليزي العادي خلفية كراهية مصر وكافة الشرق الأوسط لبريطانيا. ولا يجب أن نعزيها لكراهية الأجانب اللاعقلانية، أو لميل حكومات من الطبقة الثرية لتحويل انتباه شعوبها من إخفاقهم في الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الملح إلى عوامل خارجية. لقد شهدت السنوات التي أعقبت نهاية خلافة الحكم التركي إضعافاً للوشائج الدينية التقليدية، وتزامن ذلك مع زيادة جديدة للقوة العسكرية والاقتصادية للقوى الغربية، وانتشار الرغبة

في بناء الامبراطوريات، والتنافس على التوسع. ووجد الشرق، والذي أضعف بالفساد والتفسخ، أنه أصبح تحت رحمة الغرب، ولو أن الطبقات الأكثر تعليماً كانت مستعدة لتبنى فوائد وزخرف حضارة غربية، وتشارك في الفوائد التجارية التي جلبتها لهم، إلا أنهم كانوا يبغضون الخضوع الملازم لذلك، وفضلوا أن يعتبروا ذلك مجرد استنزاف. وما كان يراه البريطاني أو الفرنسي، وهو واثق من تفوقه، عملية تطوير عظيمة، بدأ للمستفيدين من ذلك التطوير كأنه تحطيم لطريقة حياتهم السابقة وعزة نفسهم - ولاشك أن هذا حدث في كثير من الأحوال. وتسبب ذلك في فقدانهم للثقة بالنفس ولتنمية «مركب نقص». وقاد ذلك الشعور، أيضاً، لإذكاء الحس الوطني الراسخ، والاعتزاز بذكريات المجد التليد الذي عفا عليه الدهر وولى. وبقيام طبقة من التجار الأغنياء وملاك الأراضي، مصحوبة بزيادة كبيرة من السكان الذين يعيشون على حافة الفقر، فقد ضعف النسيج الاجتماعي القديم قبل أن يقوى النظام الجديد. وعليه، نشأت علاقة بين الشرق والغرب ليس لها هدف متفق عليه، وصاحبتها دائماً مرارة من الإجراءات التي مهما كانت ضرورتها لحفظ الأمن والنظام وحماية المصالح الشرعية، فإنها بدت لأولئك الذين يديرون دفة الحكم، اسمياً، أنهم يعملون بالإكراه. وكلما اتسعت مدارك الشريك الضعيف وزاد عدد خريجي المعاهد والجامعات ونمت تجربة الحكم الديموقراطي، بالطبع زاد التوتر. كما زاد الطموح الشخصي كلما زادت فرص إشباع ذلك الطموح، ولكن الشعور بالامتنان غرق في خضم الكراهية التي نتجت من الإساءات التي وجهت أو تُخيلت. وقاد الشعور بالدونية إلى الكراهية الغاضبة.

بل أكثر من ذلك، أصبحت القوى الغربية تتبنى مبادئ جديدة تحت ضغط النظرية الليبرالية والتي أصبحت جاذبة في انجلترا، ووجدت الدعم من أمريكا التي تناهض الاستعمار من حيث المبدأ. فسر الشرق ذلك التوجه بالضعف، وحقيقة فقد كان لذلك التفسير مبرراته. فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تزامن عدم الرغبة في إخضاع الآخرين مع عدم المقدرة كذلك لعمل ذلك. وحلت الاتفاقات المبرمة «بحرية» مكان الإنذارات، كما

أصبحت التعابير «الحكم الذاتي» و «الاستقلال» لها مدلولات وليست مجرد شعارات. ولكن كان الشرق يشعر، بأنه ما دامت قوته أقل بكثير من قوة الغرب، فالضمانات والتعهدات بدت وكأنها خدع وليست خيارات. كان لانضمام مصر لعصبة الأمم، ولاحقاً لمنظمة الأمم المتحدة، الأثر الكبير في اعتدادها بنفسها، وأوجد لها فرصاً عظيمة كانت تنشدها ولكنها لم تكن متاحة لها سابقاً، لإثارة القوى المختلفة بعضها ضد البعض، لمصلحتها الذاتية، وللانضمام إلى كتل أخرى للضغط على أولئك الذين يدعون أنهم أصدقاء. كما وأن السياسات البريطانية المتعاقبة التي اتبعتها بريطانيا في فلسطين، والتي كان هدفها واحداً، وبمباركة أمريكا، أن تحول كل فلسطين، أو الجزء الأكبر منها، من فلك البلاد العربية وإعطاءها لليهود، فاقمت العداء وأوصلته درجة الغليان، ولا زال الوضع كذلك.

ومع ذلك، وبالرغم من كل شيء، ولولا أن التاريخ يوضح أن العرفان بالجميل هو أندر عاطفة بين الدول، يتعجب الإنسان من موقف مصر. إن الفوائد العظيمة التي منحها اللورد كرومر بعبقريته الإدارية، وكذلك من خلفوه، لمصر، وإنقاذها من الفوضى، وتأمين احتياجاتها الحيوية، وحمايتها في زمن الحرب، يبدو أنها لم تَغْنِ لها شيئاً. بل قوبل ذلك بحملة شعواء حاقدة، مملوءة خبثاً وإساءة للمحسنين إليها، وبجنون أعمى لكل ما يتعلق بالسودان. وعندما يحين اليوم ليتخذ فيه السودانيون قرارهم العظيم، استقلالاً كان أم نوعاً من الوحدة الإسمية مع مصر، قد تكون الغيرة الطائفية قد خبأت، خصوصاً إذا لعب حزب الأمة والشعبي الجمهوري دورهما ببراعة، وإذا اقنع حزب الأمة الآخرين بأنه لا ينوي إقامة ملكية في السودان[١]. في تلك الحالة قد يقرر البرلمان السوداني الاستقلال بدون قيد أو شرط. أما إذا أساءوا التصرف (الأمة والشعبي الاشتراكي ـ المترجم) وخسروا في البرلمان، فإن شبح الحرب الأهلية ليس

(١) لقد أعلن مؤخراً أن حزب الأمة قد قرر المطالبة بنظام جمهوري ديمقراطي: التايمز اللندنية بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٣.

ببعيد، وإذا حدث ذلك أو انهار الحكم فسيقود ذلك إلى كوارث لمصر وللسودان.

إن أفضل ما يرجى لمستقبل البلدين هو أن يقبل الجميع استقلال السودان، وأن تترك الأحزاب السودانية لتتفاوض في برلمانها، وبراحتها، ليحددوا نوع العلاقة التي يرغبونها مع بريطانيا ومع مصر. وعندما ينال السودانيون استقلالهم سيكونون أحراراً في اتخاذ ما يرونه مناسباً لهم[١]، وإذا ما رأوا «ربط السودان مع مصر بأي طريقة» فهذا شأنهم وشأن مصر. إن ادعاء نجيب بأن أي محاولة للسودان لينضم لمنظمة الكمونولث البريطانية ستتسبب في نقض اتفاقية فبراير ١٩٥٣، ما هو إلا وقود لإذكاء مشاعر الفوضى. ومهما كان القرار، فأهم شيء هو أن يشمل ذلك عقد السودان لعلاقات ودية مع مصر ومع بريطانيا، ويا حبذا لو كانت بموجب اتفاقيات.

إن اعتماد مصر الكلي على مياه النيل يجعل مثل ذلك الاتفاق أمراً حتمياً، وبالنسبة للسودانيين فسيساعد ذلك في استمرار المساعدات التي قدمناها في الماضي وتلك الضمانات التي قد نقدمها، لمصلحتنا ومصلحتهم ولاستقرار الشرق الأوسط.

كانت مصر، ولمدة قرن من الزمان، مصدر أذى وخراب للسودان، وإذا لم تستعمل مصر الحكمة وتقبل أي شيء يقدمه السودان لها بطيب خاطر، فالخطورة عليها ستكون جسيمة، ولن تقتصر على مياه النيل فقط.

---

(١) راجع خطاب المستر إيدن في مجلس العموم بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٥٣ (هانسارد ص١٠٧٣) والتايمز بتاريخ ١٨ فبراير.

حاشية

ظهرت نتيجة انتخابات أول مجلس نواب سوداني في منتصف ديسمبر ١٩٥٣. وقد أحرزت الأحزاب الاتحادية، أو الحزب الوطني الاتحادي، (٥١) مقعداً من جملة (٩٧) مقعداً. أحرز حزب الأمة (٢٢) مقعداً فقط، وتوزعت المقاعد الأخرى بين الجنوبيين (٩) والمستقلين (١١) والجمهوري الاشتراكي (٣) وواحد للشيوعيين، أو الجبهة المعادية للاستعمار، في دوائر الخريجين. وفي انتخابات مجلس الشيوخ تحصل الحزب الوطني الاتحادي على (٢٢) مقعداً من جملة (٣٠) مقعداً، وحزب الأمة على (٣) مقاعد، والجنوبيون على (٣) مقاعد، والمستقلون على مقعدين. اما العشرون دائرة التي سيتم التعيين فيها بواسطة الحاكم العام وبموافقة مجلسه، فسيكون منها (١٠) وطني اتحادي، و(٤) أمة، و(١) وجمهوري اشتراكي، و(٢) مستقلين و(٣) جنوبيين.

هذه النتائج وخصوصاً في دوائر مجلس النواب المنختبة الـ (٩٢) تشير إلى معالم هامة. فقد فاز حزب الأمة في مناطق نفوذه ـ النيل الأزرق وولايات الغرب، بينما اكتسح الاتحاديون الشمال والشرق والمدن. في الجنوب فاز مرشحو الجنوب غير المنتمين لأحزاب الشمال على (١٦) دائرة من (٢٢) دائرة ـ أما الـ (٦) دوائر الأخرى فقد فاز بها الحزب الوطني الاتحادي. وعليه، في ساعة كتابة هذا (ديسمبر ١٩٥٣)، فإن أغلب الجنوبيين غير ملزمين بتأييد أي من الكتل الكبرى، اما الـ(٦) والذين نجحوا، كما يبدو، بالأموال التي أغدقت عليهم بواسطة مصلحة الري المصرية في ملكال، فلابد لهم من أداء واجبهم في البرلمان.

من الوهلة الأولى يبدو أن الدعاية المصرية قد نجحت جداً، ولكن إذا كانت هناك نقطة تبرز أوضح من غيرها في الانتخابات، فهي أن الصراع الحقيقي، كما أكدنا سابقاً، لم يكن بين الاتحاد مع مصر والاستقلال بل كان بين مناصري المهدية من جانب، وأعداء المهدية في الجانب الآخر، أو بصيغة أخرى، بين العدوين اللدودين: السيد علي الميرغني، والسيد عبد الرحمن المهدي، أو حتى يمكننا القول إنه صراع بين نوعين من الاستقلال، أحدهما مشروط والآخر غير مشروط. إن خلفية دراويش المهدية، والذين سموا أنفسهم أنصاراً ـ اللقب التاريخي لمناصرى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والذي ادعى المهدي أنه خليفته ـ لم ينجحوا في استقطاب أغلبية المتعلمين من الجيل الحالي. فقد تخوف المتعلمون من تطرف حزب الأمة من جانب، ومن جانب آخر اثروا السلامة في اتباع المعتاد من المعتقدات. وكمثال لذلك، فإن الفائز من دائرة الكبابيش في شمال كردفان خاض الانتخابات كاتحادي، لأن المهدي قتل جده عام ١٨٨٣.

لو أن بريطانيا ومصر نأتا بنفسيهما من التدخل في الانتخابات، لكانت النتيجة أكثر تعادلاً. ولكن في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تلتزم الحياد الكامل ـ كان المصريون يصرفون الأموال ببذخ في الأقاليم وأبواقهم تطن في المدن والقرى عبر المذياع والخطباء، ولذلك اختل التوازن. وأضف لذلك أن السلطة «تنسى الملك المحتضر»، وبما أننا لم نظهر أي استياء لتقويض سلطتنا السابقة، بل أظهرنا نيتنا في التنازل عنها وترك أولئك المخلصين للنظام (الحكومة) ليدبروا أمرهم بأنفسهم ـ فإن أغلب عقلاء السودانيين الذين لا يرغبون في إثارة المشاكل مع جيرانهم في الشمال، آثروا السلامة وتقربوا للسلطة الصاعدة.

وبالفعل يمكننا القول إن التصويت كان في جانب التعقل. إن تكتيكات نجيب الذكية، وعلاقته الأسرية بالسودان، وإطاحته المذهلة بالملكية، وتمكنه من التلاعب بالبريطانيين الأشداء، كلها ساعدت في تقليل نفوذ بريطانيا.

ومع ذلك، فإن الفوز الذي تتبجح به مصر غالباً ما يكون خادعاً. ليس هناك أي حب تجاه مصر، وليست هناك أي نية من جانب أي كتلة مهمة أن تقبل بإملاءات أو توجيهات مصر. فبعد أيام من إعلان نتائج الانتخابات برهن قادة الاتحاديين على ذلك بمهاجمتهم لاتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ وتوضيح مطالبهم لشكل الاستقلال الذي يرغبونه. قد يحلم المصريون بحاكم عام مصري، وجيش مصري، وقيادة مصرية لقوة دفاع السودان، ومديري مديريات مصريين، ولكن ستظهر لنا الأيام، وحدها، إن كان أي من هذا سيتحقق.

وتبقى مشكلة جنوب السودان بدون حل. فالمخاطر المتجذرة ـ جموح الأغلبية الأمية والتي لا تأبه بأي درجة بالمسائل السياسية، ولا تعير الشمال أو المصريين أي أهمية ـ سبق أن ذكرناها في الفصل السادس عشر بإسهاب، ولا تحتاج لتكرار. أما فيما يختص بنتائج الانتخابات فإن ترابط الجنوبيين جدير بالاهتمام.

لم ينعقد البرلمان بعد، ولن يبدأ الحكم الذاتي إلا في «اليوم المعين» ـ وهو اليوم الذي يشهد فيه الحاكم العام أن المؤسسات المعنية ـ مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، ومجلس الوزراء ـ قد تم اكتمالها. يتنظر تشكيل مجلس الوزراء بعد انعقاد البرلمان ويتم اختيار رئيس للوزراء، وهذا قد يكون في أوائل يناير المقبل. لا أحد يتنبأ كيف سيصوت النواب المستقلون، أو ماذا سيحدث من انشقاقات في الأحزاب خلال الشهور المقبلة: إن الرباط الذي جمع بين الأحزاب الاتحادية المختلفة على خوض الانتخابات مطالبين بالوحدة مع مصر، كان بسبب كراهيتهم للمهديين، ولكنه مثل رباط منظمة الأمم المتحدة ـ غير متين. وبتسلّم السلطة وزيادة التنافس سيضعف ذلك الرباط شيئاً فشيئاً. هذا لن يقود بالضرورة لزيادة قوة حزب الأمة، إلا إذا برهن حزب الأمة أنه من الذكاء بحيث يلطف نبرته ويلبس مطالبه لباساً أكثر قبولاً. وقد تكون النتيجة بروز أحزاب جديدة وبشعارات لم تُصَغْ بعد. كل ما يمكن قوله في هذا المنعطف إن الأحزاب الاستقلالية ـ الأمة، الجمهوري الاشتراكي، الجنوبيين والآخرين غير

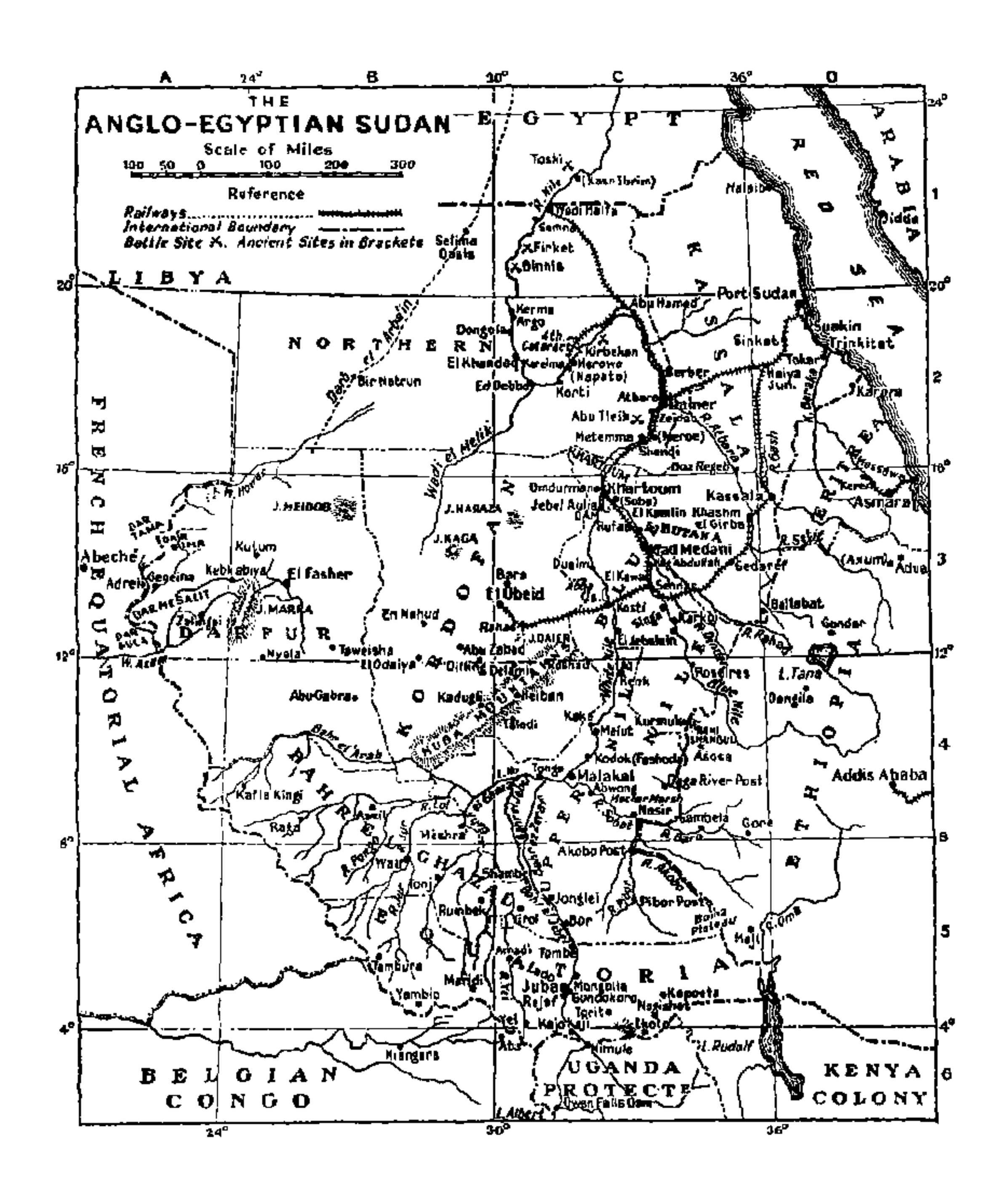
الملتزمين لمصر ـ يشاع أنهم بصدد تكوين جبهة موحدة.

وكما تبدو الأشياء الآن، فليس هناك مبررات كافية تقنعنا بأن نتيجة الانتخابات كارثية لبريطانيا. فقد وقع الضرر في يناير ١٩٥٢ عندما أبرمت الأحزاب السودانية اتفاقيتها الآثمة (انظر الفصل السادس عشر) مع المصريين، والتي استجابوا فيها لمطالب المصريين للإقصاء السريع للموظفين البريطانيين من السودان، وبتقليص سلطات الحاكم العام ثمناً لاعتراف مصر بحقهم في الحكم الذاتي، وكذلك عندما وافقت بريطانيا (والتي سبق أن اعترفت بذلك الحق من حيث المبدأ) على أغلب بنود تلك الاتفاقية، في اتفاقيتها مع مصر في ١٢ فبراير ١٩٥٣.

إن ما لا مراء فيه أن الحزب الوطني الاتحادي أصبح الأن سيد الموقف، وستكثف الجهود لتسريع السودنة، وهنا تكمن الخطورة، بل وستزيد على السودان. كما يجب أن لا ننسى أن شروط الاتفاقية البريطانية ـ المصرية ألزمت بريطانيا ومصر على أن تتم السودنة في فترة أقصاها ثلاث سنوات من «التاريخ المعين»، ولا نعتقد أن أي حزب سوداني يفوز بالسلطة سيتوانى في تنفيذ ذلك، أو أن عدداً كبيراً من الموظفين البريطانيين سيوافقون على الاستمرار في عملهم في تلك الظروف، حتى إذا دعوا للبقاء.

وبما أننا تخلينا عن المسئولية يظل الخطر الأكبر، والمتمثل في السيطرة على جنوب السودان وضمان توفير وتوزيع مياه النيل ماثلاً، بغض النظر عن نتيجة الانتخابات. ما عدا ذلك فمن الأفضل للجميع، بدون شك، أن يسود العلاقات السودانية ـ المصرية نوع من الود والتعاون من البداية، بدلاً من الخلاف والعنف.

هناك ميل للاعتقاد في البرلمان البريطاني والصحف البريطانية بأن الانتخابات السودانية مرادفة لممارسة الحكم الذاتي والخيار النهائي. هذا ليس صحيحاً. الخيار النهائي سيتخذ خلال السنوات الثلاث القادمة، ولا أحد يعلم ماذا سيكون.


THE
ANGLO-EGYPTIAN SUDAN
Scale of Miles
100 50 0 100 200 300
Reference
Railways
International Boundary
Battle Site ✕. Ancient Sites in Brackets
A
B
C
D
24°
30°
36°
20°
16°
12°
8°
4°
1
2
3
4
5
6
E G Y P T
L I B Y A
ARABIA
RED SEA
N O R T H E R N
FRENCH EQUATORIAL AFRICA
D A R F U R
BELGIAN CONGO
UGANDA PROTECTORATE
KENYA COLONY
Toski
Wadi Halfa
Selima Oasis
Firket
Ginnis
Halaib
Jidda
Port Sudan
Abu Hamed
Kerma
Argo
Dongola
Kirbekan
Merowe
(Napata)
El Khandaq
Ed Debba
Korti
Bir Natrun
Berber
Atbara
Abu Tleih
Metemma
Shendi
Suakin
Trinkitat
Sinkat
Tokar
Karora
Omdurman
Khartoum
(Soba)
Jebel Aulia
Kassala
Asmara
Massawa
Keren
Adua
(Axum)
Gedaref
Wad Medani
Sennar
El Kawa
Kosti
Dueim
Bara
El Obeid
Rahad
En Nahud
El Fasher
Abeche
Adre
Geneina
Kebkabiya
Kutum
J. MARRA
Nyala
Taweisha
El Odaiya
Abu Zabad
Dilling
Kadugli
Talodi
Abu Gabra
J. MEIDOB
J. HARAZA
J. KAGA
Gallabat
Gondar
L. Tana
Dangila
Roseires
Kurmuk
Renk
Kodok (Fashoda)
Malakal
Asosa
Gaga River Post
Addis Ababa
Nasir
Gambela
Gore
Akobo Post
Jonglei
Pibor Post
Bor
Rumbek
Wau
Tonj
Meshra
Shambe
Kafia Kingi
Raga
Tambura
Yambio
Maridi
Amadi
Tombe
Lado
Juba
Rejaf
Mongalla
Gondokoro
Kapoeta
Torit
Yei
Nimule
Aba
Nzara
L. Rudolf
L. Albert
Owen Falls Dam

ملحــق

اتفاق بين الحكومة المصرية
وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا
بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة، فقد اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى:

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد، تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل.

المادة الثانية:

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعلياً فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة، ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

المادة الثالثة:

يكون الحاكم العام، إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان، ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة.

المادة الرابعة:

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

المادة الخامسة

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أي صورة تتعارض مع هذه السياسة.

المادة السادسة

يظل الحاكم العام للسودان مسئولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الشئون الخارجية.

(ب) أي تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأي جزء من هذا القانون.

(ج) أي قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسئولياته، وفي هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها في خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمي، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

المادة السابعة

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من

السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندي، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم. وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين، ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة.

المادة الثامنة

رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير، تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

(أ) عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام.

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحت دون أن يكون له حق التصويت.

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها.

المادة التاسعة

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى «اليوم المعين» بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي، ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن، وينبغي على أي حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام، وتنتهي هذه الفترة على الوجه الآتي:

يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار.

المادة العاشرة

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعاً بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره، ويوافق الحاكم العام على القانون بالإتفاق مع لجنته. وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيدة الانتخابات وأي تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أي هيئة دولية تشكل لهذا الغرض.

المادة الحادية عشرة

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور.

المادة الثانية عشرة

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين:

الأول: أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ.

والثاني: أن تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم.

ويتقرر مصير السودان:

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أي صورة.

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام.

المادة الثالثة عشرة

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما

يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

المادة الرابعة عشرة

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للملحق الرابع لهذا الاتفاق.

المادة الخامسة عشرة

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع.

وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

حرر بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣.

عن الحكومة المصرية توقيع (محمد نجيب) ختم

لواء (أ.ح)

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا.

توقيع (رالف اسكراين
ستيفنسون) ختم

وقد حررت منه صورتان تودع واحدة منها محفوظات الحكومة المصرية وتودع الأخرى محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا.

المراجع

الكتب العربية:

١ ـ د. فيصل عبد الرحمن علي طه: الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان، الطبعة الثانية ٢٠٠٤ ـ مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣.

٢ ـ د. فيصل عبد الرحمن علي طه: مياه النيل... السياق التاريخي والقانوني، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ـ مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان.

٣ ـ د. محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥، الطبعة الثانية ـ ٢٠٠٢ ـ مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ـ أم درمان.

٤ ـ السيد / أحمد محمد يس: مذكرات ـ الطبعة الأولى ٢٠٠١ ـ مركز محمد عمر بشير، أم درمان.

٥ ـ السيد / خضر حمد: مذكرات ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠ ـ مكتبة الشرق والغرب ـ الشارقة.

٦ ـ د. أحمد إبراهيم أبو شوك: مذكرات يوسف ميخائيل: التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان (شاهد عيان) الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ـ مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

٧ ـ د. حسن أحمد إبراهيم: محمد علي في السودان.

الكتب الإنجليزية:

1- Charles Chenevix Trench: Charley Gordon - An Eminent Victorian Re-assessed - 1978.

2- Phillip Magnus: Gladstone - A Biography - Second Edition 1954.

3- Phillip Magnus: Kitchener - Portrait of an Imperialist, Second Edition, 1958.

4- Rigineld Davies: The Camel's Back - First Edition 1957.

5- L.A. Fabunmi: The Sudan in Anglo - Egyptian Relations, A Case Study of Power Polities 1800-1956, First Eidtion, 1960.

6- Martin Daly: Empire on The Nile - The Anglo - Egyptian Sudan 1898-1934 Second Edition, 1988.

7- K.D.D. Henderson: The life and letters of Sir Douglas Newbold, K.B.E. First Edition, 1953. The Making of the Modern Sudan:

8- P.M. Holt & M.W.Daly: A History of The Sudan - From The coming of Islam to the Present Day - Fourth Edition, 1988.

9- Dr. Hassan Ahmed Ibrahim: Seyyid Abd al-Rahman al-Mahdi, A study of Neo-Mahdism in the Sudan, 1899-1956.

الوثائق:

1. The Luce Papers - Durham University Library - No.: 829/6/1-93.

2. The Luce Papers - Durham University Library - No.: 828/1/1.

فهرس الأعلام

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

فهرس الأماكن

(ت)

(ج)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

إخراج إلكتـــروني : ابوبكر خيري

إن الرغبة الجامحة للتعليم كانت السمة المميزة للقرن (العشرين ـ المترجم) في القارة الإفريقية، لذا فلا بد أن يُنظر إليها بعطف وتفهم، بيد أن التهور والسعي وراء الوظائف قد أفسداها إلى حد ما، فهل من مكان نجا من ذلك؟ وكانت القوة الحقيقية الكامنة وراء هذا النهم تتمثل في التطلع الإنساني النبيل لشعب عاش طويلاً وراء أستار الظلام، ثم رُوض على الاحتكاك بحضارة أكثر رقياً من حضارته، فرأى بصيصاً من الضوء أزاح أستار الظلام عنه جانباً، ليُفعّل مشاركته في مشاهدة العالم الرحب مع الآخرين. وفي بادئ الأمر بُهر، لأنه لم يكن معتاداً على مشاهدة الضوء المفاجئ، ولم يدرك طبيعة المشهد الذي تجلى أمامه، فأصيب بالذهول. ولكن سرعان ما تحول هذا الذهول إلى ثقة بالنفس إلا أنها لا ترقى إلى درجة القناعة. وكلما لاح له مشهد جديد زاده انحرافاً فكرياً، لأن عدم الرضا دائماً ينحى بصاحبه منحى سياسياً، فتصبح أهداف التعليم الحقيقية محجوبة بضباب الطموحات الشخصية التي لا تترك فُسحة رحبة لفلسفة الحياة الواقعية.

سير

هارولد ماكمايكل



